

[illegible]







فہرست









فِي مَشْرِعِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

[illegible]



کتاب النکاح کشف اللبس

[illegible]

سواء كان ذلك كافياً لتعديل منهجهم أو لأن خطيئتها ليست إلا نتيجة في الحسرة، ويجوز للعقوب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱





کتاب النکاح کشف للنساء

زوجهات



# في عقد النكاح

لما انعقد لعده الاعراض ظاهر الجلات ما لو انفردا اذ لا يثبت على عدم اعراض الموجبة له امر قبيح وبالجملة مع التفارن صريح ومع الافتراق بمنزلة الكتابه  
 فكما لا يغير وان فسد المراد في العقد فكذا مع الافتراق وان لم يضر في البين فلو فالتى وتحت يفتى من قالان وهو غائب جلعنة فقبل ولو فورا لم ينعقد  
 وكذا لو اخر القبول مع الخصومة بحيث لا يبعد في العرف مطابقا للايجاب لئلا يخل كل امر وسكوت بخرجهما عن كحد الخطا في العقد اختيارا ام اضطرارا واما  
 التأخير لا ينافي رتب وهو فلا يضر وفي ط ان من العامة من يستحب العقد اختيارا ام اضطرارا واما التأخير لا ينافي رتب وهو فلا يضر وفي ط ان من  
 العامة من يستحب خطبته كرتي العقد بان يقول الولي لا بسم الله والحمد لله وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم يقول الله قبل هذا النكاح قال ولا  
 اعرف ذلك لا اختيارا ولا جبر في خلافه يمكن ان لا يكون قطع بالعدا والمصداق عند كونه على نقل كل امر للسبب وافعال العامة ولو اوجبته من او  
 اعفى عليه بكل القبول بطل قبل العقد الا فانه لا ينافي طال الفصل ام لا وكذا ان تعدد القبول ليطول العتق الجاهل بوزال العقل وهو قبل تحقق الطرفين  
 بجلات ما لدا لئلا يخل التورم بطل الزمان فانه لا يخل العتق الجاهل ولو زوجه الولي فانه انفا فالا ينعينها كما لا بد من يعين الى رتب مطلقا  
 بالاشارة او بالاسم او بالوصف لارض لا شراك ولو يزوج في رتب ان الحدان والابنة المتفق منه من الغايل ولا بد من الاقرار في الشبه الجيع ولو سعى الكبري  
 باسم الصغر غلظا ومثل الرتب فاما النكاح الصغر لم يصح فلو زوجه احدا منهن بلا تعين وهذا الحل لم يصح اما الاول فاما الثاني فانه وان تعين بالكتاب  
 لكنه غير معلوم ولو تحقق فلا يخل اذ لو زوجه احد منهن ولو كان عددا منهن فانه احد منها ولو لم يذكر اسمها حين العقد ولا متبها بغير الاسم  
 لم يقصد معينة بطل كاعرف ان قصد صحيح وان فانه الرتب غالبا بالواقعة لا انفا او وكل العقد اليه فقبل نكاح من نواها فان اختلفا في العتق عليها  
 اي نواها بعد الاتفاق على صحة العقد المستلزما لوزن الطرفين على واحدة معينة بالابنة المتفق بينهما فاما مكان الرتب فذا هن كلهن فالقول قول الاب  
 واما الله ما به والشرايع وغيرها الا ان لظانه وكل التعيين الى الاختلاف في فعله فبرج اليه لانه اعلم به ولصحيح وعبد الله عن الباقر صلوات الله عليه عن رجل سأل  
 تلك نساء انكار فزوج واحدة منهم رجلا ولم يسم له زوج الزوج لا للشهر وقد كان الرتب فترس لها صاها فلما بلغ احوالها على الرتب بلغ الرجل انها الكبري  
 مثل تلك فقال الزوج لا يها انما تزوجت منك الصغر من ثباتك قال فقال له ان كان الرتب فذا هن كلهن ولم يسم له واحدة فلهذا قول الاب عليه اي الاب  
 ح ان لم يسم الابن في الزوج المتويزة بين رتب الله كانه في هذا الخبر وعلى الاب فيما بين رتب الله ان يدفع الى الزوج الجارية التي كان نوى ان يزوجها اباه غلظا  
 النكاح ولو ناسا لا يخل لبيان فرج لانه لكل امر معتبر في نفسه مشبهة عليا وان لم يكن رها هن كلهن راي بعضهن ام لا ادعى هو والاب او كلاهما العقد  
 على من رها او غيرها كما يقضيه الخبر بطل العقد بعد جواز القبول بهذا الا فيمن رهاها ولقوله في الخبر ان كان الرتب لم يسم له واحدة عند  
 عفة النكاح فالتكليف بطل لان الرتبة بل التعويض بعد ما لا يخل عده فلا يزوج عن مضمون الخبر كما لوهم لا اشكال في الخبر من انه بدل على ان الرتبة كانت  
 في الصحة والرجوع الى قول الاب ان خالف ما نواه الرتب عند ما كانت البطل وان توافقا مع ان الرتبة لا تدخل لها في صحة العقد وعدمها لا يقيد بالتعيين ولا  
 عدمها فانما ينافي ولا يقيد ما نواه عليه الله وغيره لان التعويض الى الاب مع انه ليه القبول من غير ان يقصد معينة فلا يفرق بين الرتبة عند ما يخل من الصحة  
 العقد بين وان لم ينف بطل على العقد بغير ذلك لانه لا يمكن ان يكون التعويض الى الولي الجارية في النساء الا انه رها هن كلهن فغير عند دون منهن بغير  
 اليها لانه لا ان الرتبة بل على التعويض وان التعويض جازم مط على انه ان راي بعضهن خاصة كان الظاهر ينفذ عن تعلقت بها الرتبة وان فسدت فالتعويض  
 في غير واحدة منهم فان ادعى الاب بغيرهن لم يسمع منه لظهور خلافه لان في المختلف والخبر بينهما الرتبة ان الرتب او كان قد رها هن كلهن فقد رضى بما يقيد به  
 الاب منهم رضى باختياره وكل الامر اليه فكان في الحقيقة بطله وقد نوى الاب واحدة معينة فبطل العقد لهما وان لم يكن قد رها هن كان العقد باطلا لعدم  
 رضى الرتب بباي سمته الاب بعينه صمير والاصل في ذلك ان يقول نكاح ان كان الاب قد نوى واحدة معينة وكان دونه الرتب لعل على الرضا بما يقيد به  
 العقد وكان القول قول الاب فيما عدا ذلك هو التعويض والرتبة دل على بطل الرتب ان رتب العقد فموظفا العقد تعين التعويض عليها وطرح  
 الخبر اختيارا للفرج الجواب ان التعيين جازم على الوجه المعنى فان الرتب بنوى بطل نكاح الاب من نواها وهو وصف بمنه لعلها ادا راي فرق بين هذا  
 الوصف والوصف الصغر والكبري نحوهما مع عدم الرتبة التي ذكر الثاني محل العقد اي ما يتعلق به البيع هو كل امر في العقد عليها الرتب وهو هذا  
 الوجه محل دبا عند ان في الحد في العقد عاقد كل واحد نفسه شيئا ذكر الخبر ان اشتمت وضد هاتين الا شيئا الثالث الضايف وهو من ومثل ما  
 للموجب الغايل شمول لكل الاثر لانه يكون العقد عاقد رتب جميع الايجاب القبول ويمكن ان يشملها شمول لكل خبر ثباته كظلاله على كل منها لكونه جزء  
 السبب هو الرتب او وليه ومنه الوكيل والمرأة او وليها ويمكن ان يكون في القبر على الاول بالرتب في الثاني بالمرأة انما الى كون الرتب فاما ما رايه  
 قبل له زوجتك فكانت صار زوجا وكما يجوز للمرأة ان تتزوج عند هامط او اذن الولي على ما سبق فكلها لعلنا ان نواها عقد بغيرها زوجا او ذوق  
 خلافا لاشا هبة وبشرط فيه اي العاقد موجبا او غايل لنفسه او لغيره المزوج والعقل والحرية الا باذن الولي فلا يصح عقد الصغر ولا الصبته ونكاح  
 مبرك وان اجاز الولي او كان دن ولا الجنون رجلا او امرأة كل ولا السكران وان افاق واجلد وان كان الا فاقه والاجارة بعد الدخول فاق لا يزوج  
 والحقق لان الاجارة لا ينفذ اذ لم يتحقق العقد وهذا لا ينفذ لانه لا ينفذ للسكران والاولى في نفسه كقوله واسد بعد الدخول  
 ان يفرق وان كان عدم الفتح بعد الدخول الى الحكم كاذكر ان دخل بها بل وان مكنته من الدخول لان ما ذكرناه ولا ما قاله الله ما به وغيره فانهم صوا  
 الدخول وهي سكرى فعلى العقد في البيع والعاقد صحيح ابن مزيه قال سئل اب الحرس عن امرأة ابنته بشرت البنت فسكرت فزوجها نفسها  
 رجلا في سكرها اشاف فذكر في ذلك ثم طنت انه يلزمها ففرضت في العقد فزوجت منه فاقامت مع الرجل على ذلك الزوج احلال هو لها ام لا  
 الشرف فاسد لكان لشكر ولا سبيل للزوج عليها فقال اذا اقامت معه بعد ما اقامت فهو رضى منها فقلت فيجوز ذلك الزوج عليها قال رحمه الله

في القاعد  
 وشرايعها









کتاب النکاح کشف البطل

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

المطلب الثاني



# فِي مَسْئَلَةِ الْوَلَاةِ

بهدل عليه هذا الشبه بعضا وبناء جميع ما ذكر على ما مره العامة من شريتها الأولياء غير الحاكم والامام لوجبه في الملبوسين من رقيق الصغار عرف خبره ان لا  
فاذا بلغت كان لا من غير الحكم في الملبوسين اظهر منهم اذا اشتد الحاجة وادى الاكل الى ضرر عظمي خصوصا في الكبير من الجن او المملوك وله تكملة الاستبدان  
الولي اخصل النكاح الحاكم او كونه المولى لا حال العشق فانه لا يسلب الولاء بعينه **المطلب الثالث** في المولى عليه ولا ولاية في النكاح لاحد الاعلى ان يصغر  
او يكون وسفورا في الان يكون ولا ولاية على السفينة انما هي بمعنى توقف نكاحه على الاذن بخلاف الباقين ولا بان يزوج الجنون الكبير ان يجده جنونه بعد  
البلوغ كما عرف عند الحاجة لشبهه او غدا وعندها ولا يزوج على واحدة الا اذا لم يزوج الحاكم بها ولم يكن اقل مؤنة من الرزقة كما لا بد في غيرها والمغيب بها  
للخدمة وله ان يزوج من الصغار بغير بيعا عند الخطبة والقرابة منه منوط بالمصلحة في الجنون بالحاجة ومثل لا يزوج الا اذا كانت مؤنة وان يزوج الجنون الصغير اذا كان  
فيه المصلحة في رده منه الخبر من رعونها بالاج المولى في رقيق الصغار من الجنون الذي لا يباح معه الرزق الا مع الحاجة ولا حاجة في الصغار على الاول في جواز رزقها  
تظن من الصغار من الجنون وان لم يكن ذلك للحاكم لا تنقضاء ولا يثبت من الصغار فالولد بالحاجة هو مخرج فبذلك ان يمكن اجاغا ومحقلا بما ذكره ذلك على الغالب  
ان يزوج الجنون البالغ الصغار بجنونه او المجردة بجنونها بعدا بلوغه وكذلك في رقيقهم ان لم يكن اقل مؤنة من الرزقة ولا الاولياء من رقيقها مع المصلحة وان استغنى  
الحاكم ان المولى حاكم او ابا او اخيا او جديا او ثقبان يعرف من الذكر والانشى ان الذكر بغير المهر والنفقة والاختار يستفاد مما الا انه لا يكون في انبائها  
الولاة على الصغار وان لم يكن بجنونه ولذا نص ذكره على العدة في ما تقدم هنا والمهر من غير حجب طلق في ولا يبيع الصغار فالصغار انما يخصص الحكم هنا  
بالاقتضاء من لسانها عند القبايل ولا ينفصل الحاكم في النكاح الى مشاير وانما رزقها خلافا لبعض العامة ولا الحاجة التي يكون المصلحة فيها ابي الجنون وبالحاجة فالحاكم  
لا يزوج الذكر الا مع الحاجة ويروج الانثى مع المصلحة وان لم يكن بالحاجة العرق ما عرف في السفينة ذكر كان وانثى كان فاعلم عليه الشبهه ويظهر من ذلك ان  
يجل ولا يامة السفينة لوليه يدل عليه صحة الفضل وحسنه عن الباقين في الرزق فذلك نفسها غير استعانة ولا الولي عليها ان يزوجها بغير رزق  
جابر لا يزوج على النكاح لانه لا يزوج خلافا للكتاب فانه لا يزوج ولا يجوز في رزقها ولا يستغل لانه لا يستغل في النكاح لانه لا يزوج بادن المولى  
ولا بادن للرجل الا مع الحاجة وتنفذ بغيرها وانما نذفت بغيرها الا مع الحاجة وانما لا يزوجها بغير رزقها لانه لا يزوجها بغير رزقها بغير رزقها  
يزيد على مهر المثل فان زاد بطل الزائد كما عرف في ذلك فثبت ان له الاطلاق في الاذن فيقول اذا لم يزوجها المولى في رزقها على خلاف المصلحة بان يزوجها بغير رزقها  
مهر مثلها ماله او معظمه فيجعل ان يكون مبدئي نكاحها في المصلحة فيمنعها ان يزوجها بغير رزقها بان لم يزوجها بغيرها او كان شرعا لا يزوجها بغير رزقها  
ويجوز ذلك وان نكحها بغير رزقها في الجواز قطعاً ويجوز مطع عليها بالحال لانها ما تعلم كانها قد تمت على ما يعلق من المهر وان سعى الزائد في رزقها  
فزوج بغير رزقها فسد هو المظنون وهو موافق للكتاب في الخلاف في الملبوسين كمن عرق مع ثلثه مع شيعين ان يكون مراده بغيره وليس الاذن شرطاً انقضاء الشرطين  
كل وجه لما سلك من جواز الاستقلال مع تعدد الاستبدان ويجوز ان يكون المراد هنا اما ان يزوج شريفة كان يزوجها بغير رزقها ان  
انه مع الاذن صحيح وذلك اذا وافق المصلحة او الى انه يباح بان يزوجها في ماله كمالاً او بعضاً او الى انه لا يبيع المولى ان يزوجها بغير رزقها فانه لا يبيع الا بغير  
اذنه فان شرط في الحال في العقد وجب في المثل ان يزوجها بغير رزقها على ما يعلق في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
وانه لو وجب بطل العقد فانه لا يزوجها بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
مخار البضع وبلغه ان الاصل صحيح في ماله بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
اذا علمت نهالاً يستحق المهر بالوطي والا فانه لا يزوجها بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
وهو ولي ولا ولاية له في ماله بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
وهو الاخرى فاما الملبوسون في الجواز فلا يزوجها بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
ولا خلافاً لاعتد الشبهه لغيره في الملبوسين من الجنون في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
حقصن الخبر عن الصادق قال اذا كان الرجل امه فزوجها مملوكه فزني بها اذا شاء وجمع بينهما اذا شاء وذهبتا الى عقبل والحبدل الى ان يبيد المولى وطى  
مال اليه الخلف لغيرها صافي في صحيحه اذا المملوك لا يجوز طلاقه ولا يزوجها بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
الله شاعداً مملوكاً لا يقد على شيء والبشرى الطلاق في صحيحه بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
شعبته بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
المولى جهاً والصحبة بالفرق في اخبارنا لربنا المراد في الصادق يحمل العبد هل يجوز طلاقه فقال اذا كانت امك فلان الله عز وجل جعل مملوكاً لا يقد  
على شيء وان كانت امه فمراخها وكذا في طلاقه ويشكل ان تلك الاختار اصح اسناداً الا ان ساقى الاول قبل على التوقف على الاذن ويمكن ان يكون  
ذلك مذهبهما وفي الكافي في المولى اخباره على الطلاق وهو اما قول ثالث او هو الثاني ولو طلب رقيق النكاح من المولى لم يجز له ان يزوجها بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
ويحضر ربه بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
وطا اجازها عليه في العبد لانه لا يزوجها بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
على اي مشهوره بالاصل والنصوص في الكتاب السنن خلافاً للشيخ في المعنى لانه ابن مريم عن ابن عباس قال لا يبيع الرجل بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
سبب بن عبيدة فارة عن علي بن العباس واخرى عن ابن مريم عن ابن عباس قال لا يبيع الرجل بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل  
الاباخرة في خبره لانه لا يبيع ان يزوجها بغير رزقها في ماله انما على الشك من استيفائه منغرة البضع فلا يفسد الشبهه من الاصل

فانما عليه

فانما عليه







# كتاب النكاح قبلنا

الامر اهل الكتاب فكيف يردون تكذيبه عنك لا تخافوا الجبهة الامن اهل الكتاب ثم اخذت الجزية من محبيهم فكتب اليهم النبي ان المحوسر كان لهم  
بنو فقلوا وكبار اخوتهم انما هم منهم فكيف يردون تكذيبه عنك لا تخافوا الجبهة الامن اهل الكتاب ثم اخذت الجزية من محبيهم فكتب اليهم النبي ان المحوسر كان لهم  
بؤنة قولهم ستواهم من اهل الكتاب قول الصادق عليه السلام الصلح لا ياتر الا رجلان يتبعن بالجوسنة ويخوفون الرضاة لمحمد بن سنان والخبز الاول  
وانضم الي بعض الطرفين قوله غير ناكي سناهم ولا اكل ذبا يجرهم والاخران ضيقا معارضا يجرهم محمد بن سنان عن اسمعيل بن سعد الاشعري قال سئل عن المني  
بالهجوم والنزول فيقال لا ارى ذلك باسأطفت فالحجوسنة كذا قال اما الحجوسنة فلا يصح محمد بن مسلمة عن الباقر قال سئل عن الرجل المسلم يترجى الحجوسنة  
وقال لا وان امكان بنو المباد من الترتج الدائم هذا مع عمومها الترتج كالحا الميراث الكوا فرعهما العدا الكايتة لادسا الحرتع نقل الاجماع على الحرمة  
في البنين وغيره ولا يجوز للمؤمن ان يترجى واما المنفعة بالتا صبة العلة بعد ان اهل البيت ثم الحكم بكفرهم من اجل ان العوم من غير محض قول  
الصادق لا يبرسنان في الصلح لا يبرج المؤمن التا صبة لا يبرج التا صبة منه غير وهو كثير وبسبح المؤمنين يترجى بمثله فانها اولى كونها سكا والعا  
ومحلا للموت ولو له في الدين واخرى في كونها لا دها مؤمنين ولا في الاختيار في ذوات الذين قول الصادق عليه السلام لا يبرهم الكرخي انظر كيف يفضي عنك  
ومن يترجى في ذلك فظلم على نفسك سرك وقال رسول الله اخذوا النطفة فان الخال احد الضميمة للحرا يترجى بالامانة وعند الضرورة كذا سنا  
والحجوسنة يترجى بالعلة عند الاصل والاختلاف الجاهل من العلة حيث لعبوا بالحجة الكهانة وكذا الاختيار عندنا بالسبب يترجى شريطة التساوي  
كما لا يشترط في العلق يترجى كما روي النبي صلى الله عليه وسلم ان يترجى المطايع مفاد نرا لا سواها لما اردنا ان يترجى كالحا وحسرا بولي ان يترجى من حيث  
عليه من الصلح يترجى من حيث عليه لكونه لولد منسوبا الى من يجتاز ويمكن ان يترجى الكهانة كضمة خبر على برهان في الخارج الذي  
هشام بن الحكم خا شهي الصادق عليه السلام قال له ما انك لكهوتي في ذلك حسبك في قولك لكن الله عز وجل صاننا عز الصادق وهو اساخ ابدى لنا  
فيكون ان يترجى فيها فضلنا الله عز وجل من اجل الله مثل ما جعل الله لنا ولا بالاختلاف في القرينة يترجى العربية بالبحر وبالعكر وكذا الاختيار بالصلح يترجى  
او باب الصانع الدية كالحج والحب الكهانة الامتراء الاصل والخبز وعومها طابا لكونه علة في جميع اهل التمكن من النفقة شرط في الكهانة يترجى  
والغافل الشيطان في المنفعة والحلاف بنوهم وادرس سعيدا خا في كرهه والخلاف نصريه وكذا البري برين سعيدا ان لموادها الخبا اذا ثبتت  
لها العدا لا الفسا وخبرها ابو علي اذا اجتازها العدا فكذا هنا وحكي في المختلف الاجماع على عدم اشتراطه في صحة العقد مع غيرها والامرك ولعلهم يحرمون على  
الصح مع الجهل ايضا كما ذكره الشهيد وكفى الايضاح ان الاقوال ثلاثة الاشواط وعدهم الحيا يمكن القول بعد الصلح في اوكيل المظنون والولي على الجملة  
قد بدل الاشرط قول الصادق عليه السلام الكهانة يكون عينا عينا بباران لا يكون خطا طين بين قبس فقال النبي انه صلح لولا انما له ولان الكهانة  
مصر بها جلا ولعدة في المنقص عدا لفاضل الناس في البيا لفاضلهم في التفت لان بالنفقة فوام النكاح واما الارواح والاكثر بعد رفا لالهنا  
والاكثر للاصل دعوا المؤمنين بعضهم كفا بعض واذ لاء كره من يرضو خلفه وبه من وجوه وضعف الخبر مع استمالا لاول على العقد اقل لا يشترط عندنا  
وعدمه لالهنا الثاني بوجوه المعارضة بقوله ان يكونوا اقراره بغير الله عز وجل من خلفه نعم يجوز ذلك لخاصة الاعساب هذا المعنى في بعض النسخ  
قال الشهيد الاشرط اقل لا يشترط في كمال الشجب عليه ولو نجد عجز عنها فالأمر بعد السط على الفسخ بنفسها او بالحاكم واما لاكثر للاصل  
ولزم من نفى الاختيار ابدله لقوله وان كان في غير شرط في كماله لان امره استعد على ربهما الا عدا الى امير المؤمنين ع في ان يجسره قال ان مع  
العصر بيا ومنعوا ان كان معسرا ابتداء وقد رضى به وان لم يكره خا لا يمكن معه الاختلاف ابو علي الفسخ وقبل بفسخ الحاكم وهو فوى فان  
لم يمكن الحاكم فسخ لقوله فاما ك معسرك في بغير باحسان الامساك بالنفقة لغير معروف فيه منع لوسلر نفقا لسلط على الفسخ المضر وصح في بيا  
عز ليا فمر من كان معسرا امرة فلم يكرهها ما بوارى عورتها ونظمها ما يقيم صلبها كان حقها على الامان ان يترجى فيها وصح رغب في الفضل الصادق ع في الفسخ  
عليها ما يغير ظهرها مع كسوف والافرق بينها ولو خطب المؤمن الطراد على النفقة الى الولي في جلا بانه ان لم يكره فاسقا ولم يعلم فيه شيء من السلطان على  
الفسخ ولم نال الولي عليها لقوله في الصلح اذ جاء كره من رضو خلفه وبه من وجوه الاختلاف وتكره في الارض فساد كبر على الولي ان يفعل ما هو  
اصح لكونه عليه ثم ان كانت ليا لفته مؤلى عليها فلا اشكال والافانكا نسا المحظوبة بالعدة والكره من ظلمها انها لا يفسد بالنكاح حر على الولي بد الخا  
اذا اختلف عدا ذكاته ليس منعها لهما عدا جاتا المأخوذة شرعا وان كانت صغيرة فان كانا كانا كانت مصلحتها وبؤنة قولهم لا يترجى الا بعد عداها  
التكراد وجد كقولك في كره اطلاقا يستحبنا خا خبر روي الصغبر الى المتلوع قال لان النكاح يترجى ما خفوا ما يكون من اهل الاذن فليس لنا ان اولئك  
بانفسها عندنا ولان فضلها الشهي يعلو الرجب في نظرها لانفسها منه اولى من غيرها خصوصا حين يترجى ما عدا كالحا لادب الجرا لادب ان كان خضر نسبا  
او نسبا اخرنا لا يدخل في الكهانة ولو اشاع الولي من الاجابة كان غاصبا ولعلنا ذكر مع فهمه فاضله للخصم على ان المكلف بالاجابة هو الولي وليس  
به فوه لا للعدا الى الاعلان نسبا وحسبا قال ابن دريس وى انه اذا خطب المؤمن المغير بنية كان عدا بهار ديف يرفعها وكان من غير اضرار  
امانته ولا يكون من كذا يترجى ما يدخل في جملة النكاح وان كان حبرا في نسبة فليس المال فلم يترجى بها كان غاصبا اذ اذرة ولم يترجى مصلحتها على من  
الفقر والافقة منه لذلك واعتقاده ان ذلك ليس بكنوع في الشرع فاما ان يترجى بوجه لان ذلك قول كره اخر عجز غير ذلك من مصلح وناه فلا عجز  
ولا يكون علاجها فانه الحديث انه في الجملة فاما يكون غاصبا اذا رد كالحا خطب اضا الخطوبة وبكرة شرعية الفاسدة كره لفسخ حرمي بالاعراض  
الاهانة والرتج اكرامه ومادة ولانه لا يؤمن من الاضرار بها وفهرها على الضو لا لاف من مياها النبي سمحوا بحله من الحرمة عندنا ولا يترجى  
ويكن انما  
عن رضى بية  
او خلفه

في سنجاب  
الترج  
بالثل

في التمكن  
في الشك  
في الكفا





# كتاب النكاح كشف اللثام

شأنه ولا يلهي الا بغيره المولى عليها والخيار تاب لها وان زوجها الاب باذن المولى على شكل من اطلاق الاخبار وانما اطلاق الاخبار ينبغي الجواز  
الصحيح ما اذا زوجها ابوها والخفقان المنباد ومن هذه الاخبار ان يكون الزوج بالولاية فهل ولاية الابن ثابته مع المولى لكها متعلق على التاكيد فاذا اذن  
انفق المانع امرها فظهر على الاول بطلان هذه الاخبار ويبدو في قوله بان المنباد رتبها ما اذا زوجها المولى لكل من الاب والجدلة نظر المولى  
على العقد ولا بد في الاب لا حد الطرفين ان يكون وكلاهما من اولادها وكذا خبرها من الاولاد على الاقوى لانه مقتضى الولاية واشراط الثنا جفت بين  
المقارن من منع في الخلاف لا نقاش على عدم عندنا الا ان يكون بينهما من نفسه الا اذا ثبت اذنا المولى له صرحا امّا اذا عينت  
غيره فظا واقام مع الاطلاق والتبعية فلا غير المنباد في سبيل ما يقع فيه من المظنون والعامر في الثاني خاصة لغيره من الاولاد من جهة وزد في كره في الم  
الطلق واقام مع الاذن من جهة فيصح على راي مولى وقفا لا يبي على المحقق الاصل وكذا في الثنا لاعتبارها وميل المانع لاعتبار الثنا وهو موقوف ولو اظهر  
عالم سئل بالحسن على امره يكون اهل بيت منكره ان يعلم بها اهل بيتها محلها ان يكون كل رجل يريد ان يزوجها يقول له قد وكلناك فاشهد  
على نفي محال قال قلت لمكاننا بما قال قلت فان وكلت غيره يزوجها ما نزل نعم وهى مبنية على المانع محتمل والله اذا وكل غيري في احد الطرفين او اثنين  
منهما ولو قبل العقد النكاح عن طوعه فيكون كذا الوكيل الرشيد براد الوكيل لثباته عن الموكل ولا فرق في تزويج المولى بالملك بدون مهر المثل في الاول  
ان لها الاعتراض في المثل والعقد انهما في الخبر قطع في الاول وزد في الثاني وحوا الاعتراض في الثاني ان يعرض لها امره فيصنعها فانفص من خبره في خبرها  
ووجه العقد وهو في المثل الاصل بانه في ما هو النص والنكاح ليس معاوضة محضة وانما الغرض الاصل منه الاضمان والتسليم مع مراعاة المصلحة وهو في  
او يعقوب الذي يبدى عقد النكاح فاداساغ لما العفو فقتضه ابتداء او هو على الاول محتمل مع الاعتراض ان يكون الزوج الفسخ لانه انما رضى بما ساء ولم يسل  
له الا ان يكون عالما بالحال والحكم وجه الاعتراض في العقد هو لا يملكه الا على الاعتراض في المهر ان الواقع هو العقد المشتمل على المثل الاقوى العقد  
لان المهر ليس من ركائمه ولذا جاز خلقه عنه ساء ولا يبطل بغيره على مهر ساء فيصح المهر ان يعقد عليها انما بانها باو فبطلت معا بان وكلها في خبرها في خبرها  
منه به بند في التكرار ولو زوج الفسخ ونف على الاجازة من المفق على ذكر او ان كان حرا وشهد او بالجدلة خبره مولى على من يزوجها ان لم يكن ومنها ان  
اشتركا في البكر البتة الرشيدة والتسوية على ما تقدم من لا يقع العقد باطلا فاصله ما انما يبطل ان لم يزوجها على راي جمهوره لانه ليس بساوي العبارة وانما المالك  
تعلق حق الغير فدانق بالا جازة والجماع كاحكامه المرفضة مطا ويزاد في خبره غير الموكن ولقول النبي فيها من خبر التكرار في زوجها ابوها فاشهد  
بستعتك اجري ما صنع ابوك ولغيره من الاخبار وهي كثيرة كخبر زارة سأل ابا جعفر عن رجل تزوج بغيره في سبيل فقال ذلك الى سبيل انشاء اجازة  
وانشاء فرق بينهما قال فقلت اضحك الله ان الحكم بغيره خبره الفسخ في ظاهره فهو لو ان اصل النكاح فاسد فلا محل لاجازة الاستدلال فقال نعم انهم  
الله انما عصى سبيله فاذا اجازة فهو له جازة وخبر محمد بن مسلم سئل عن رجل تزوج بامه وهو غائب في النكاح جازا انشاء التزوج قبل انشاء ترك وذهب  
الشيخ في ط والخلاف في الاجازة لا يملك العقد من اصله لان صحة العقد لا يملكه من قبل شرعي وليس للأخبار التاطقة بفناء النكاح بغيره ان المولى والمولى  
ولان العقد يقع فيمنع صدق روي في روي لهما وان الاجازة شرط الصحة لا يشترط الا بغيره من الشرط وذكر الشيخ في كتابه بغيره الحكم بالبطا انه روي  
اصحابنا في العقد خاضه الوفاق على اجازة السيد على الاجماع في الخلاف زاد في ط ان نكاح لانه مقتضى علمه انه زنا اذا كان بغيره في سبيل  
الجواب عن الادلة لما ذكرنا الدليل والاخبار مع ان اكثرها ما من معارضه باخبار الصحة فبطلت للتاويل بانه في مخرج الفسخ وان لم يزوجها المانع هو العقد مع  
رضا ما لمعافدين وقد صدر العقد من صحيح العبارة ولا يشترط صدق من المانع فدين بالامحج التوكيد بالاجازة يحصل الرضا والاجازة انما هو شرط للصحة  
بمعنى انه شرط ثبوتا لا شرعية بل هو احد جري على الابا والا فالفقد اذا صدق عن صحة العبارة كان صحيحا على انه قد بقى انما هو كاشف عن الصحة وقال بجزء لا  
يقف على الاجازة التي شعبة مواضع عقدا لبرك الرشيد على نفسه ما مع خصوص الوالي عقد الابوين على الابن الصغير عقدا لجد مع عدم الاب عقدا لآخر  
الامر والقمة على صبيته وزوج الرجل عند خبره بغيره في سبيل ونزوحه من نفسه بغيره في سبيل وكانه انفسا ما استنبط من الاخبار وبكفي في اجازة البكر  
السكون عند عرضها ان كانت هي الغفوة عليها كما يكفي في الاذن ابتداء لعرض الادلة ولا بد في التثبت بالنظر وكذا في الرجل والمولى ذكرنا وان في لزوم وجوب الاب  
والجد له الصغيرين فان احدهما صغير ورثة الآخر لا يزوج منه خلافا من خبر الصبي عند البلوغ فالشيخ في صرح بالامحج قال المحقق في النكاح ان الجنا  
عند البلوغ لا يزوج في التوارث وكهجه انه عقد صحيح شرعا فيصير له زوجا ورضعة فالشيخ في ثبوتها التوارث لاطلاق القصور ثوارث المثل وجوب الاصل  
بغاوة على الصحة الى ان بطر المعارض وهو لهما الفسخ عند البلوغ وهو هنا مع بدل عليه مع لك صحة محله من سائر الباقية في الصبي في صحيح الصبي هو ان قال  
اذا كان ابوها اللذان زوجاها نعم ولو عقد عليها بما الفسخ فان احدهما مثل البلوغ بطل العقد لانه مهر لا يبرأ لان شرط الصحة الاجازة ولم يحقق  
العقد لثبته للزوجية لفقد احد من الزوجين وهو لا جازة ولم ينكشف لنا العقد وعليه محل صحيح ان ينعقد لهما سئل الباقر عن غلام وجازة زوجها واثان لها  
وهما غير مذكرين فقال النكاح جائز لهما انما ادرك كان له الجواز فان ما ما قبل ان يدركا فلا مهرات بينهما ولا مهر الا ان يكون قد ادركا ورضا لان المراد  
بالولين غير الاب والجد من الطرفين الذين ليس لهم الاجبار على النكاح بغيره في خبره قلت فان كان ابوها هو الذي تزوجها قبل ان يدرك قال يجوز  
عليها تزويج الاب ولو بلغ احدهما جازا لزم في طوقه لتمام العدة بالنسبة اليه لان سأل ابو عبيدة الخذا في بقية الجواز قلت فان ادرك احدهما قبل ان  
قال يجوز ذلك عليها ان نحو فان مات الآخر قبل البلوغ او بعد قبل الاجازة ام لا فلا يكون بطل العقد فلا مهر لا مهرات بعد ما امر الزوجية وعقود  
الجواز لما تقدمت في قوله في اخره قلت فان ماتت الجارية ولم يكن ادركت ابرئها الزوجية المذكور قال لا لان لها الجنا اذا ادركت فان ماتت الجارية في الاخر  
مضبوته فان في بعد البلوغ فلا كلام في انه لا مهر ولا مهرات وان جازا خلف على عدم سبيلته الزوجية المبررات وفي المهر للاجازة وورث لان باعبيد قال

قد اقبل الشيخ  
وعبرها



فِي حُكْمِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ

[illegible]

فینصف کاقبلی و شیشا  
او علی الزلفرض  
ایما اخذ نصفها  
قبل الموت

لَقَدْ عَلِمْتُمُ الْمَوْتَىٰ  
أَنَّمَا الْمُخَشَبَةُ  
لِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمَوْتَىٰ  
لَقَدْ عَلِمْتُمُ الْمَوْتَىٰ

جمع

وَالْأَيْبِينَ فَنَسَاوُاْ الْعَسَاوُاْ





فَاجْعَا الْمَوَالِيَّ

اور روحیت و کائنات  
عن فلاں

وہو افوی

# كتاب النكاح كشف اللبس

الطلاق بينهما وبينها فاذا انقطع الثاني انقطع الاول وبشكل بانها بائنة ان التحريم هو الفساق والفساق مفقود مع ان الاول ان خلافا لظن وان نكحت في ذلك  
 البين عليها فان خلفا معا كل على عدم سبوا الاخر ونكاحا بطل النكاحان ايضا كما في ط والأصح انه من باب الجمل بالكيفية فخير من ما تقدم وان حلف احدا  
 ونكاح الاخر حكما بغير نكاح الحالف والظن انما يتجلف على السبق وعلى عدم الاولان وسبق الاخر جميعا فان احدهما لا يثبت التحريم وان عرفت لها فخران فان  
 كل منهما سابقا فحمل الحكم بغيرها العقد بن كافي ط فاله بعض الشائبة بناء على ما بان من انها ان عرفت لاحدهما ثبت كحالة عرفت انها لما بينت لعارض  
 البينين واليهين في الاقرب معا لانهما يجواب مجموع لانها الجواب بسبق كل منهما وهو محال وجوابها ان ثبت الدعوى بانها هو اذا كان ممنوعا ولو ستر  
 فبان ان يكون كما لو خلفا او نكاحا فعد عرفت ان الاصح على الفساق ان عرفت لاحدهما ثبت نكاحا كما في ط سواء عرفت بعد الاخر ام لا على اشكال بقاء  
 من ان الزوجين اذا فسادا على الزوجية ثبت لم يثبت في دعوى الزوجية من اخر الى ان يثبت البينة وانما يثبت في دعوى الزوجية بانها عرفت لاحدهما  
 ومن كون الخصم هو الزوج الاخر ولا يمنع اقرارها في حقها فافراها سموع في حقها وبقي الداعي بين الزوجين والفرق بينهما بين من ادعى زوجية امرأة  
 عدها عليها غيره او فسادا سابقا على الزوجية من غير مفاوضة الداعي كنهها فادست عرفت انها هل يقطع الداعي مع نكاحه في غير مساواة في  
 المطر له والبينة اشار بالحكم في قوله هو الزوج الاخر به بدفع ما قبل من انه لاخوله علمها فانه شرط بالسبق وهو مجهول وعلى الاول هل علمها ان يتخلف  
 للاخر منه اشكال بقاء من جوبع عنها المهر المثل للثاني لو عرفت له بعدا عرفت في الاول لا يثبتها فان ثبت عليه بضعه عليه لان البضع منفعته متنازع  
 لا تضمن فان وجب حلف كنهها والزوج بغير الداعي في مهر المثل فلا بد ان يتخلف فان نكحت حلف ثبت له مهره وان لم يجز له حلف لعدم الغائلا ولا عرفت  
 بانه لما ثبت النكاح باعتراف الاول لم يمنع نحو الثاني بغير ان في قوله لا بد من فسخها لا يمنع في الزوجية كما في غير ذلك ثبت له فلا يمنع المراجع  
 التنازع لعدم المهر وما قبل من اعلمها اليقين فقلنا بانها لو نكحت حلف الثاني ان عرفت من الاول فلا يخصص بغير حلفها فمما ذكره لا وجه له فان الحكم بالانقضاء  
 من عرفت على وجوب الحلف فلا يصح العكس وكذا الاشكال في عزم المهر لو ادعى زوجيتها اثباتا فان عرفت لاحدهما ثبت الاخر وهذا الكلام وضع في البين فان  
 اوجبنا عليها البين حلف على البناء على العمل انشاء فيمكن في ثبوت النكاح لاول وانقضاء العزم للمهر فان نكحت حلفا الاخر فان  
 قلنا البين مع التكون كالبيته ان عرفت من الاول للثاني لان البينة افوى من اقرارها ومنه ان يبينها انما كانت لدفع العزم عن نفسها فالحلف بعد نكاحها  
 انما هو كالبيته اثباتا كنه المثل له لا الزوجية فانها حق الغير فلا يثبت له بنكاحها ولا ينفق ثبوتها المهر للزوجية بغير انشاء ان اقرارها حلف الاول  
 لانه لم يراض اقرارها الاقرارها مباح وهو لا يضر للغير اضره عرفت المهر للثاني على اشكال في كل من ثبوت العزم فانتقد مر في اجتماعها  
 من الثاني ولكنه ضعيف لا بدافع البينة في الثاني في انما عرفت الاول ولا بد ان كان فيه مفقودان الاول في التحريم المؤقت في سبب  
 واما سبب آخر وهو صا اسم السبب العرفي فانه من البين الاول للثاني في قوله ما بان في الثاني السبب في قوله ما بان في الثاني السبب في قوله ما بان في الثاني السبب  
 لا بد كانت ولا بد كانت هي كل من يثبت في البين نسبا بالولادة واكتفى الاول ولم يثبت له كافي في الاول نسبا اذ قد ثبت عوده الى الموصوف  
 عوده من غير نسبه الى البنت ولو بوساطة لاجز البنت ان تزول وان تزول لوساطة البنت معنى جديدا وكان الاصل في بقدهم  
 كقوله وان عرفت بغيره فانها بانها لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد  
 وبنات الاخ لا بد كان لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد  
 الجدا والجد لا بد كان لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد وان تزول لاجز البنت لا بد  
 والاخوان الغافق والضابط في المحرمات النسب المحرم على الرجل الصبي وفرعه فرع اول اوصوه من الاخوات بناتهن بنات الاخ والبنات في عده  
 دخول بنات الاخ والاعمال والبنات العمات الخالات واقول فرع من كل اصل وان علا من الغائات الخالات الاخوات لكن لا يدخل بناتهن ولا بنات  
 الاخ ولو انهم خرجوا من اول فرع من كل اصل بعد الاصل الاول كما في قوله وبه لا يخرج ان يقال يحرم كل من رتب الا والاولاد الصغرى والعمات  
 على المرأة مثل ما يحرم على الرجل فهو ضابط محصله انه يحرم عليها من لو كانت رجلا وهو امر حرم عليه كالاولاد والاولاد من نزل والاخر  
 انما يبرز الاخ والعم وان علا وكذا الخالات والنسب انما يثبت قريبا بالنكاح اي الوطى الصحيح وطى البنت دون النكاح لكن الحريم عند بيع اللغة فلو ولد  
 له من الزنا بنت حرمت عليه ويحرم على الولد من ما الاصل على امه وان كان الولد في الصغرة منسوبا عنها ما شرعا والدليل عليها الاجماع كما هو الظاهر  
 وصداق الولد لغة الاصل عدم النفل وعلمه ان رتبنا الكفر في محرمه النظر في نسبه من الزنا او نظر الابن لربنا الى امه بالعكس فنهنا وما يفرع  
 على ذلك اشكال من الولد حقيقته وصداق الابن والبنت لغة مع صلة عدم النفل من نفل النسب شو عام الاحباط وعموا لا مراه الغرض في ذلك في العنق  
 ان ملك الغرض او الاصل في نسبه اطلاقا بان ثبتت مع غيره والنود به من الابن محرمه بالحيلة له على ابنه وحليله لا بد عليه غيرهما من نواحي النسب  
 كالاولاد يحرم فرج البنت على امها والجميع بين الاخوين من الزنا او واحد منهما من الزنا وحبس الابن في نسبه ان منع منه لاولاد الاحباط فيما يغلب بالزنا  
 او النكاح اما الصنف الاصل لعدم الشك في السبب بل ظهروا خلافه اصل الشهادة في قبول ولولدت المطلقة لاول من سنة اشهر من حين الطلاق في حوى  
 الولد الاول وهو المطلق ان لم ينف عنه بنات في ولدت منه انما يقال من حين دخول الثاني اذ ربما يجهل ولولدت سنة اشهر من وطى الثاني زوجا  
 او غير ذلك فهو له من وطى الاول اكثر من ارضى من الحول انما كانا بخاره ولذا اطلقه ولو كان لولادة لاول من سنة اشهر من وطى الثاني ولا اكثر من ارضى من  
 الحول من وطى الاول اشهر من وطى الثاني لاول من ارضى من الثاني ولا ارضاهما من وطى الاول قبل طبا لغيره وانه كان عندنا منغرا  
 بالاجماع واختاره في الاسلام مكانه منها والادوية بالثاني فافا للحق لا يخبر ولا يخبر بالامراض الثانية صا الفاعل بالبنت البع لولده من الحريم

منافع الاستكاف  
فان عرفت

في النكاح  
بما يشترط



# في المحرمات

في المحرمات

في المحرمات

فلو رضع

كانت

فاللبن ولد ولد باللعان نعمة اللبن في الشفاة فان فيه بعدة عاد نسبه حرث وشبه اللبن ولا يهرث هو الولد لا يهرث اخوه باضراره ولا يؤخذ غيره  
باطارده ومنه يظهر ان نحو النسب حكم اللبن مخصوص بماله على الملاحق لا غير محتمل الاطلاق فيهما ويكون حراما غير الارث واخذ له على اللعان كالتسليم  
النسب يجره كل من الرجل والمرأة على الاخر ويجعل الحرمة بينهما من سبب حاصل بالارضاع والمضاهة والنكاح او الوطى بالملك والخليل والشبهة  
او الزنا على وجه منها فممنه زوجة كل من الاب والابن موطوءة على الاخر والترجيح في العقد او الاخر امر دفع الطلاق شيئا يتخللها زنا وانما هذا لم يعكس  
او في العقد وشبهه وهو الوطى والتحول بالصغير مع الاغتصاب والتحول بالمعقولة في الاخر امر او العقد مع الحمل واللعان وشبهه هو الغذف للزوجة  
الحشيش او الصغار فصول ثلاثة لان كلام الرضاع والمضاهة كثير الباطل يلقى باطلا فصل في اللبن انما يلقى بالانثى (الفصل في لبن الرضاع) ويجوز  
بالنسب بالنسب الاجماع فالام من الرضاع محرم ولا ينجس الاثر بالارضاع في التناهي من هذا الطفل وان اخضرها الكتاب بكل كل مرة ارضعتك او قد  
نسب من رضعك واصحاب اللبن لها بالاب والام والارضاع من يرجع نسبه اليه من ذواته بالاب والام منى اترك من الرضاع والخليل والملك  
بها الام وان عكس وما ذكره ان لعانها واذا كانت هؤلاء امهات فاختاروا من هذا حالك واخوها حالك فان لم تكن رضيعا على انها بمنزلة الام  
ولوا في الوارث كان اظهر وكذا سائر احكام النسب لا يهرث على شئ منها انما يثبت الحرمة في واطى عليه تلك الاسم حقيقة هو بمنزلة كالتحليل  
الحال فانه لا يضر بعد ثبوت الحرمة او اجزاء ولعله لا خلاف فيه نعم يحتمل ان يفسر انما يلقى على ما دل على انه يجره من الرضاع ما يجره من النسب يستمع  
النسب على لغة الحال والحال انما هو من حيث اخذ صناع ونسب ونحوها من جرحه عليه باهل منزلة كثيرة اي بعد دمج خصوص عادة جاز ان يجره واحدا  
منهم اذ لا يخرج اللبن من الرضاع كما لا يجره الا من الرضاع المستحب للحضرة ولو وجب الجنب لزم الجنب غرضه سائر البلدان فيجوز سائر ما وافق  
الاولى الجنبان مكن ولو اشبهت بمحصولا لعادة اخرى من الجنبين من راضا بالرضاع المحرم بالنسب انما فان كل من يجره بنسب سببا  
فانه يجره بها بالانثى كما يظهر من الرجل ان يخلو بامه اخيه بنسبه غير من جرحه من الرضاع كالنسب لا يتعارف بالنسب فانما لا يتعارف بالنسب  
فانما مقلدان على اسمي خطا في الفرائض النسب وفي العلق نصها في البيع مع اخبا لا عنوان ونظر في الرضاع بعلقه باركانه هي الفاعل والمفعول  
وشروطه في ثبوت الاحكام من الحرمة غيرها واحكامه منها ثلاث مطالب المطلب الاول ان يرضع بالارضاع وهو الرضعة والام لا ارادة  
الحديث وهي كل امرأة حبة من الرضاع او قبله بحيث يكون اللبن من حلماتها ذلك عن مكاح في وطي صحيح بالعقد والملك والخليل وشبهه فلا حكم  
للبن لغيره اي غير الامه عندنا كثيرا اهل العلم قلوا رضعوا اي الطفل من لبنها المجره ما حرم الرضاع من لبنها من سائر المراتب لا  
لبن الرجل انما هو كذا الحنفية لا يثبت بالنسب الا لثلاثة اشياء كما يظهر من المذكور وان رضع خال الجدة واكمل العدد المعبر حال الموت بالنسب  
لو جرحه في شرط الجدة من رضعها بالموت عن الخان الاحكام منها فاضت كانه يجره فانها لم تر رضعه فخرجت عن امها انما رضعته  
ودخلت محلها وذا ذكره ما التامر والفاطمة انما الحنفية بالذات العامة بالدليل ومن عمو من يجره من الرضاع ما يجره من النسب لو لم يكن  
امرأة من جرحه كما لم يجره من النسب ولا يعلق به شئ من الاحكام بالانثى والاصل والنسب سواء كانت بكر او اولات بكل ولا صغيرة او كبيرة خلافا لبعض  
العامة من حيث فرقا بين البكر وغيرها واخرى بين الصغيرة والكبيرة ولا يشترط وضع الحمل بل انما يشترط كون اللبن عن الحمل بالنكاح فانما للحنفية على  
ما يظهر من كلامهم لا يعلق على فاهمه في كونه ولد له العتق والاموال الاخرى لا يشترط وهو غنائه في الفرض واليه مال في كونه الخلاق وشروط  
الغنية الاجماع عليه وبذلك عليه الاصل ان يعقوب شعبة قال الصادق عليه السلام امرأة دليها من غير ولادة فارضعت كرانا وانا انا المجره من ذلك  
ما يجره من الرضاع فقال لا ولو رضع من لبن الرضاع لم يجره من النسب انما الشبهة في كونه على الاقوى وقا لا اكثر العتق ما وثق به من ذلك  
لحوقها بالصح في سائر الاحكام من نحو النسب العتق من الاصل صحيح بنسبها لصادق عن جابر بن عبد الله قال ارضعت مؤنك من لبنك لبن ولدك  
ولو امرأة اخرى فهو حرام وان لم يرضع من لبنك لا يثبت الموطوءة شبهة وربما سئل ان يرضع من لبنك لا يولد خبيثا ولادة وعلى الختان ان  
اخضت الشبهة باحد هذا الخضر في ثبوت الرضاع ولا يشترط في ثبوت الرضاع وان كان حراما لكون اللبن مملوكا والامه ان  
لا يشترط اذن الزوج اذ ليس اللبن ملكا له ولا ماله لا يرضعها الا على بعض الوجوه ووطى الزوج هو حامل منه او مرضع فارضعت من لبنه ولما  
نشره كماله كما لو كانت تحت في العقد امر بعد طال زمانا من مرضع اسم اللبن امر نطقه شرطا لانقطاع امره كانه يجره كالمكره وغيره  
ناقل اذ ربما طالع علم انه قد رضعه من الاول وانما يثبت به على اعصابها في ولدا مرضعا ايضا وان لم يكن بخانه كما سئل ارضعت اللبن  
الاول والشبهة من الاول قطعاً فانه من كاحه يعمل الكون من لبنها ولبن الثاني ما ذكره بقولنا انما لو انقطع انقطاعا بابتنا شاعا في وقت يمكن ان يكون  
لثاني فهو دون الاول وقا للشيخ فان لا يقطع البهر على غير اللبنين حيث يجد سلبه اللبن بخلاف ما اذا لم يوجد كالفراجل انه يرضع  
فانه يحكم بالانقطاع مع انك فاعرف ان الحكم بالانقطاع مع طول الانقطاع محل ما قل وحدوث امكان كونه لثاني بمعنى ارضع بها  
من الحمل ولو اتصل حتى يضع من الثاني كان ما قبل الوضع للاول زاد على الحمل ولا لان الاصل عدم الحمل من الثاني كما يزيد بالحمل يزيد من الثاني  
بعض العامة فاعلم لثاني ما اجماع اهل العلم لان ولادة الثاني اقوى من اصله الاستمرار لبين الاول ويشتبه بان رضع اخبا را العاقبة القوية  
الغنيمة الوضعية الاجار ولما علم منها وبالجرح من الرضاع يؤثر الطباع ولا ينبغي ان يرضع لكافة لغوي قول الباقر صا الله في حسنة محاسن  
ان اليهودية النصرانية الموصية بالحب من ولد الزنا واقا الجواز فلا اصل وهذا الجرح غير الجرح عند الرحمن في عبد الله سأل الصادق هل يرضع الحمل  
هل يرضع له اليهودية النصرانية المشركة قال لا بأس قال منعوه من شرب الخمر فان اضطروا فليشربوا سحبا با اي اليهودية النصرانية





فِي نِيَامٍ أَيْتَعْلَوْ الصَّنَاعَ

انتقال

من لبس فخل واحد ولا يخل  
وان كان ثلث لم يخل  
من امرأة واحدة





فِي الرِّصَالِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

کتابخانه

اسماء

کتاب النجاة کشف اللیل

[illegible]







فَالِإِخْلَاقُ مَا يَتَعَلَّقُ بِرَجُلٍ

فان صدقها التزج وضعت الفرية وثبت المهر مع الدخول وجهلها وان لا يكون دخلها فلا مهر لها ولو كذبها بالرفع الفرية وعليها ان لا تمكن من دفعها ما  
امكها ويقتضي عنها بما امكها وليس لها المطالبة بالسبق كلا ولا يقضى لادخل ولا يعاقب لفساد العقد على ثبوتها ولا مهر المثل ان كان اكثر من  
المهر لانه دعوى عنها بلا يثبت لها بعد الدخول قبل الاخير ومن محتمل مظالمه المهر المثل بعد الدخول لانه دخول بعد العقد بين فساد  
اصله مع جهلها وهو اعم من قبلها لانه لا يثبت الفرية على الدخول على العمل ان دعنا واحتمل عليه كاهوشان الحلف على نفي فعل  
العقد فان كل حلف على البت كاهوشان الحلف على اثبات فعل فيجب كما في الفرية المهر المثل والاقل مع الدخول لاجنبه لاخرها بعد الدخول  
ولو نكحت وكان قد خلف التزج ان لا كان نكاح قد وقع الصداق لم يكن لها المطالبة به لاخرها ما يستحق له الا اذا طلقها فانه يستحق له  
اذا احتل صدقها فغير نكح نصفه ولا يمكن دفعه اليها لم يكن لها المطالبة لاخرها بعد ما لا يستحقان فان كان عنها كان ما لا يحتمل المالك وكذا  
اذا نصبت كان بافيا وكان لعقد ثابتا في الظاهر اذا نكحت فظا واما اذا حلفت ولا يقدر نظر لان نفي عليه لا يثبت فيمكن ان تحلف على ما ادعاه  
الاخر بانته ليس لها مطالبة بحقوق التزج وان نكحت لاخرها بعد الاصل فيجب عليها ان تفر من بعض ما امكها وربما احتل الظاهر  
بغير القسم لاجلها لاخره بل التزج في لزوم حذوقها وضيقه على اشكال في التمتع من فرها ومن اتها بحسنة عليه المتع من المتع من جهة التزج  
فدبقا لانه ان رجعت عن دعواها وصدقت التزج في عدم الرضا كانت لها المطالبة بالحقوق وغاية المطالبة بها التزج عن الدعوى فينبغي خلوها  
لها ولو رجع احد الزوجين بعد اذ ابرأ الرضا بعد الفرية لم يقبل جوعه ظاهرا وان ادعى الغلط لم يكن لان النكاح لا يقع بعد الاقرار وبغيره من  
العقد سماعه بل الفرية ولعله لكونه اقرارا بالنكاح بعد نكاحه واطلوعه في كونه عدما المتع ولو اعترف قبل العقد بالرضا لم يجز له العقد عليها  
لذا اذا اعترف مرة سواء اذ ابرأ او اذ وقع العقد لم يقع ظاهرا ولو رجع المعترف منها بالرضا لم يقبل رجوعه كما في سابق الاقرار ولو ادعى  
برضاه يمتنع كان اقرارا برضاها من هو اصغر منه لم يقع حكمه عندنا قبل العقد بعد صداق الاخر ام لا خلاف في حقيقته نعم الاقرار بالموافقة الفصل  
المصاهرة وهي القرابة بالتزاج ما في حكمه والحكمة بذلك القرابة كل من طوى بالعقد الصداق الدائم الاخر والاستحاضا زى والعقد للمنفعة والمنقطع  
والملك للمعسر والمنفعة بالتخليل من مملوطة وان علت لادب ولا امر وبناتها وان تزوج لاجلها ولبنت سواء انفذت ولا تزوج على الوطى  
فاخر وان لم يكن في حجره في حضانه وحفظه ستة والنسب كما لا يخفى اخرج للكل ما يحرمها الغالب كما هو المثل وللنكاح كافي الكفايا ولان الرتبة  
في اللغة لا يختص بابنة التزج وانما اختصاصها بما عرف طارى في التزج للخص من نسب المرأة في حفظ الرجل وحضانه ستة اصلا لانه ان الرجال  
فوا موز على النساء فان لم يكن كان بنا العرض لان ارفع على الولي وان كان يرض كبر اخلاصه او المراد بالحجر القرابة وهي في مراتب مطر والجملة فلا خلاف  
عندنا في تحريم من تزج بغير ما مؤبدا وما رفته العامة عن ابي ابي مينا انه اشترط الكون في الحجر من كاذبه ثم اخذ التزج جماعية لها وهو يبرأ  
مصدرا وخالف وكذا يحرم عندنا الجمع بينهما وبين نسبها وبين نسبها من نسب رضاء كافي في المذهب شيئا اذا تقدم العقد عليها  
الا ان يحرم التزج بعد الانفاق كافي لانفسها والناس في الخلاف والتعبد كونه خلافا للعامة مخروطة وربما هو عبارة المنع ولا يفي الجهد والى عيش  
لجواز مطر لعقد يتم واحل لكم ما واد لكم ولا اخبارا مغارضا كثيرا وشهره مخبر يقول بجوعها فانه محتمل مع الرضا ويمكن حمل كل منهما ايضا على تقدير  
الرضا وله ان خال العقد والحالة عليهما اي بنت الاخ وثبت الاخ من كرهت المدخول عليها الا ان تركت الدخول اطلق الصداق المنع منه في المهر  
ولعل العبد مرد وهل يلحق الوطى بالشبهة الزنا بالصحة خلافا فربة الحق وقفا للشذوذ في المختلف الشيخ وجماعة للاخبار انفسه مرجح حسن  
غيرها من غير مغارضة ان ناول في الشبهة لا جناح على الحره على ابى الزنا بانه بالشبهة اذ كان فانها اقرار بالوطى الصحيح في نفي الخلاف في نفي الحره  
دليل الخلاف عموم احل لكم ما واد لكم وبعض الاخبار والاجماع حكاها السند في الطوبى في الزنا ويدفع الاول بخصوصه بالاخبار ومع امكان حمل  
اظهارات سواء كرهتها الموطاة بشبهة التزج فانهم من منسبهم يراى في ملازمة كذا ولا ينكر انما يقع اباؤهم بان افعالهم الكتاب ليشاعل ما هو  
الاصل في الشرعية والزنا والشبهة خارج الثاني بالضعف الثالث بالمنع ولا يحرم الزنا المناخر على العقدان فلنا بالخير مع سبق وقفا لاكثر الوطى  
العقد صحيح فالاصل بقاء الى ان يعلم طرضا عليه قوله لا يفسد الحرام الحلال وتقول الصادق عليه السلام لا يفسد الحرام الحلال ولا يفسد الحرام الحلال  
ابو على ان عقد الاب والابن على امره شرهما الاخر فيمنع العاقل ما لم يتطاعا العموم ما سمع باؤهم مع عدم القول بالفرق في حرمها وعمل المتأدق  
في الرجل يكون له الجارية فيبيع عليها ابن ابنه قبل ان يتطاعا الحرام والرجل يخر بامرته فهل يجل لابنه ان يزوجها قال لا اعتماد لتايدا من تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم  
تزوج بينهما قال ان لم يكن اقضى فلا بأس وان كان اقضى فلا يزوج وخبر على رجلين عن رجل باشر امرته قبل جبرانه لم يقض اليها ثم تزجها فوطىها ثم تزج  
بها ابنه لم يفسد لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية اذا زنى مع الاول المنع من اراء الوطى واما بعد في الشبهة ضعيفا سندنا ودلالة اما النظر والسنن في الحره  
لكونها ثابتة في غير الوجه الكهني على غير المال لها شائشا او النظر الى الملوكة ولستها بما يحرم على غير المال لها والفتنة فلا تنشر الحره حلالا  
كما لا يخرج اما الاصل وعمومها واذ لكم وما ملكك بما انكره الاخبار كهي العيص سئل الصادق عن رجل باشر امرته

۱۹۱۷



کتاب النکاح کشف اللیل

عن الرجل تكون له الجارية فقبلها هل محل لولده فقال بئس ما قال نعم قال ما ترك شيئا اذا قبلها بشهوة ثم قال ايند من ان جوده ها فمطر لها بشهوة  
حرمت على ابها بشهوة فلما نظر الى جسدها فقال اذا نظرت الى فرجها وجسدها بشهوة حرمت عليه وصحح ابن ساع الصاوي في الرجل يكون عنده الجارية  
فبجرحها وبسط الى جسدها فبشهوة هل محل لابنه وان فعل ابوه هل محل لغيره قال اذا نظر اليها بشهوة ونظر الى ما يجرحه الى غيره لمحل لابنه ان فعل  
ذلك الابن لمحل للابن هو بدل على الحقة اذا نظر الى ما يحل النظر اليه لغيره لان النكاح لم يكن بشهوة وقال المصنف بالحرم على الابن وانا لا ابي التقي  
سلار ايضا فمطر على ذكر الحرة على الابن والحرجان على عليهما ولا يحل لغيره صححه محمد بن مسلم عن الصادق اذا جرح الرجل الجارية بشهوة وضع يده عليها فلا محل لابنه ثم  
ان الحريم على القول بما فيها هو بالنظر الى الفاعل وذكر المفعول بها فلا يحرم من المظنور والمبشور لا ابنتها ولا اختها ما يغني جوار النكاح بين الاثنين بالملك  
مع لستهما وانظر اليهما الاصل وهو مرفان لم تكونوا دخلتم بهن ونحو صححه العيصي عن الصادق عن رجل باشر امرأته قبل غيبته لم يقض اليها ثم انشأ منه  
ابنه قال ان لم يكن لوضو في الامر فلا بأس قال ابو علي محرمه البنت على من انشأ منه وانما الحرة على غيره كالفعل والملازمة النظر على الغير وراى الشيخ في  
الخلاف بان لفعل والملكية هي من بابها وبشهوة النظر لا الفرج من الامور وان علت البنت ان نزلت الاجزاء الاحباط والاختبار فليس البنت لا ينظر  
التمالي رجل نظر الى فبيج اسيرة ولها ما وعده من كشف قناع امره حره انما ابنتها وبشهوة صححه محمد بن مسلم عن رجل خرج امرأته فمطر لراسها  
والى بعض جسدها ابنتها قال لا اذا راي منها ما يجرح على غيره له ان ينزع ابنتها ويخبر اخبا وراى الرجل بالحل على الكراهة كما في نبي  
الاستبصار لا في الكراهة في الجمع لما تقدم من منع الاجماع والمعاينة ردت فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم لكن يغوي عندي الحرة  
على في التاخر والامور وبشهوة للصحح ونحوها مع ضعف المعارض في الاجماع حكاه بقول بان النظر المحرم في الاجنبية مجرمتها وبشهوة ولا خلاف في  
انشاء الحريم مطبعا بالحل لغيره لان النظر الوجه ليس لك بشهوة او ربه في جواز ليس لك النظر اما العقدة المحرمه لغير الوطى وما في حكمة في  
محرمه الزوجة محرمه ما يؤتى على الاصح الا انه لم يمتد لها من النساء كمالاخبار والاحباط والاجماع على ما في الناصب واشترط المحسن الدخول  
الاخبار كصحى جيل بن راج وحادن بن عيسى عن الصادق في الاثام البنت سواء بعثت الى رجل فدخل بها بعثت اخرجه المرفق ثم طلقها فقبل بها ان رجل  
فانه انشاء من رجع انما وانشاء ابنتها وصححه منصور بن رازم قال كنت عند ابي عبد الله فاناؤه رجل فمطر رجل من رجع امرأته فانت قبل ان يدخلها  
ابن رجع بها فقال ابو عبد الله قد فعله رجل متافخ فربها سا فقلت جعلت فداك ما تغير الشبهة الا بقضاء على عني هذه الشبهة التي افقها  
مكفود انه لا بأس به لك ثم افق عليها فقال له علي من اقبل خدنها فقال من قول الله عز وجل وربائبكم اللاتي في حجركن من نساءكم اللاتي دخلتم بهن  
فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم فقال ان هذه مستنثاة وهذه مرسلات وانما نساءكم فقال ابو عبد الله للرجل اما سمعت ما يروى  
هذه عن علي عطا فنت ندمت فلتاى شي صنعت بقول هو قد فعله رجل متافخ فربها سا وافق انا فضى على فلفينه بكذلك فقلت جعلت  
فداك مسئلتا للرجل انما كان الذي كنت تقول كان ذلك فمطر فاقول فيها فقال يا شيخ تخبرني ان عليا عضى ففى فيها وسالى فاقول فيها وصحى صفوان  
ابن يحيى عن محمد بن ابي نصر قال قلت له رجل من رجع امرأة دخل بها ثم ما انت اقبل اليه ان ينزع اتمها قال سبحان الله كيف يحل له اتمها قال وما لك  
يحره عليه منها ولم يدخل بها ولان الظاهر لا يكون الدخول قبل النكاح لان ظا الصفة الشترط ونحوها اذا تعينت جهلا من غاطف رجوعها  
الى الكل بنوية بينها ولا يصل الجوارح الا ان قوله يغني اذا خرج المرفق الى اخر الكلام بما هو من كلام الراوى في نفسه من لا بعين كلامه لهذا المعنى  
بحواذ رجوعها الى الامر بالمعنى انه اذا لم يدخل بالامر كانت هي والبنت سواء في الحل على ما مضى بالانست كما ذكره الشيخ قال لان الاصل في جيل و  
حامد بن عيسى في ما ناره بر ومان عن ابي عبد الله عطا فمطر اخر بر ومان عن الجلي عن ابي عبد الله ان جيل ناره فمطر من رسل عن بعض اصحابها وهذا  
الاضطرار الجدي يصفى الحق ايرى الثاني في محتمل الخلاف الثالث مضمر ويشمل الثالث في الفقه الكتاب كاسمهم في المرفق ان لظ في الفقه  
بعبد الجمل المتعاطفة الضال بالاجرة لا الضال بالبطا ما قبلها على الاطلاق ويحتمل هذه الابهلة ان علو الجملين محرم قوله اللاتي دخلتم بهن المفضل  
بين الصنفين موضوعا فيها باجنيبا ان علق بها جملته فله من نساءكم اللاتي دخلتم بهن لم يرد في الان تكون باعينا الا في بيانها باعينا الثانية ابتداء  
ان يحل بالنسبة اليه اعلى الاصل البنت يكون الجوارح الاخرات من النساء والزنايت جميعا وهل يشترط في غير الزمة الى العقدة وما من طرف او الوجه  
اى عدم اشتراطه من الشك في كون الاحارة مفرقة للعقد وكاشف عن محرمه في ان الفقه هل يقضى ببعض الاخلاق وانا الزوم من طرفه بوجوب ترتيب  
اقراره عليه مطو في صدق نساءكم كذا في الزوم وهو الوجه الوجه في الرد والاحباط طريح الاجرة الاصل الاول فلو عقدت على الفضة عن الزم الجارية  
او الكبر في فخر بنده الاخر من الاطاعة منها او عقدت منها مع البليغ غاي في الخبر في الصور بن نظر من محقق العقدة لزوم من الرجع كون الفسخ مراد الله بعد  
التقوى من عدم الزوم منها ان كشف الفسخ عن الفسخ وبقي الخبر في قبل الاحارة لزوم الجمع بين الاقتران البنت لعل الشخص بصر الصغير بعدا لانه  
الى الاحارة وعدم صلاحيتها لانها والفسخ فالفقه المحرم محرمه عليها على ابي العابد وان علا وابنه ان نزل ثقافا لغوا ما نكح ابلاء كرجلا  
ابناء كروم هذا الذين من ضلوا بكم لما يخرج البنتي لا تجزى العقدة المحرمه بنات الزوجة على العاد ينبغي بل جعافا فوافرها قبل الدخول حل له العقد على  
البنت ثقافا وينبغي الكتاب فمطر الحرافة جرحان النظر واللسن بشهوة من رة الدخول وكذا انما يحرم اخذ الزوجة حبرا وكذا يستلخيمها وبشهوة  
الان مرضى العقدة والخاله وجهه اشعار باشتراط رضاها وان ناسر عقدها وقجره على ملوكه كل من الابن علا والابن ان نزل على الاخر بالوطى لا  
بالملك ثقافا ولا بالنظر واللسن على الخلاف ولا يحرم الملك على احدتها الملوكة الاخر ولو وقع الوطى عند الشافى بين الملك وحرة الوطى ولو وطى احد  
ملوكه الاخر قبل وطئها بزاوية بئس ما على المالك نظره من عموها نكح اما وكمره عدا القول بالفرق في كون النكاح اللغة بمعنى الوطى وما تقدم

أَمَّا النِّفَاحُ  
فَالْعَقْدُ الْحَبِيبُ

وفاقی محلہ کمال خانہ  
فرجی راجہ  
میلان پٹیل









کتاب النکاح من کتب اللیل

بسم الله الرحمن الرحيم

اليشيل

ما نبيها  
 مثلها  
 لم عنده  
 نكاح  
 في غدا  
 بعد  
 ترك  
 ابراهيم  
 لا انما  
 في خبي  
 الن



# في بيان المسألة الثانية

في بيان المسألة الثانية

الأضغاحا ولما خرج لأحد على الأخرى هو مع ثفاهما جنتا ووصفا ويدا ويطوع اختلافهما على أشكال من أن الواجب نصف أحدهما وهو  
مخالفة لربح المحبوب في جابه لغيره بوجبا سقاط الواجب بغيره ومن أن النصفين لما انبثت بينهما ولا يخرج لزوم النصفين مع فالأخرى في دفع النصف من كل واحد  
الى من عين لها وربما اختلفت منه الجحى عليها العدا للرجح والفرقة والأهتاف حتى يصطحا أو يثبت في الحال والكل في الضعف فيجمل الفرقة في مستحق المهر  
لأنها واحدة منها وهذا شبيه هو عند أقوى فمن خرجت الفرقة عليها استخف نصفها كما هو كمال ولا اشكال في أن اختلف المهران إذا لاف على الأضغ  
مهرها ويجمل الأهتاف حتى يصطحا إذا لا يحصل بينهما البرا لثا لا يبر مع الذوات بما ثبت المهران المستطاع مع الجمل الى جملها بما بالحكم ووفقا لعقدتها  
بجست مجرى شرطها ليس له تحيد بدعقل على أحدهما الأعدان بفار في الأخرى في سقوط العقد من غير المفادفة وكذا عند الأول من حين الأضغاحا على ما في تركه  
في تكاثر فاستجمل أن لا يحد عليها الكون لأضغاحا بنفسه كحوا النسب وكونها في حكم الأضغاحا بالتحقق أو بفارقها وبفرض عداها وأعدا الأخرى خاصة من  
حين المفادفة إلا أن يفار منها بأشافلا يقبل العقد الأخرى التي تجوز العقد عليها في حين الأضغاحا أن شرطها لها وكذا أن يفار في أحدهما بأشافلا الأخرى رجحان  
وأراد التحيد بدع على الأول في لزوم انقضاء العقد الرجعية فلا يلزم انقضاء عقد البائز إلا من حين الأضغاحا أن شرطها لها وأن أراد التحيد بدع على الرجعية فلا يلزم انقضاء  
عقد البائز إنما يلزم انقضاء عقد الرجعية من حين الأضغاحا على شرطها لها من حين الأضغاحا أن شرطها لها وأن أراد التحيد بدع على الرجعية فلا يلزم انقضاء  
في الفاسد مهرانا مثلا فاما بيشا السحق لأحد على الآخر في كل منهما مع مهر مثلها فلا اشكال في أن اختلف أي المهرين الأمر بالاختيار  
أو كهر المثل مع السحق فيتحقق الاختلاف بين المهرين كهر المثل واليقي في الفرقة أو الأضغاحا في الصلح ولو اختلف العقد بينهما أو تعدوا فافترضا بطل العقد هاتوا  
تلبطوا وشرطوا لوسيلة دفع أو اعاذوا لحد العقد فلا بد منه حتى يكون المفقود عليه ما أصاحه وهو بوجبا القساوان لم يكن من أن يناد أن كان بيع ما هي عن  
بيعه فاسد واما عند الصلح فلا مشاع فكذلك كل منهما مع الأخرى وفيه منع عدم الصلح بل كل منهما صا لحد العقد ولو بالجمع لأنه بخلافه ما يشاء  
ولو سلم عدمها للجمع فلا تسلم الجواب القساوان إنما بوجبا إذا لم يصلح العقد لعله يندفع بأنه يكف عدا الصلح بهذا العقد لأن العقد على كل منهما مع مفسد  
الأخرى في سببها لهما متساوية ولا يخرج فيعين في النظر ومنه أن المهر إنما هو حين لا يفار بل التعاقب أن الاختيار مرجح لأنه لو صح فاما بالنسبة لهما  
فما أدب بين أو بالنسبة الى أحدهما فاما ما بينهما ولا يحد لبل ولا يحد لها وهو محال ويجوز اختيار الثالث لا يستحقان الاختيار بينهما والوجبان يقال  
أن الجمع بينهما مفسد للعقد فافلا يكون التمسك مقدما لغيره بل يحصل الاجماع هنا على القساوان كجمعه عند التعاقب بين الأول بالتحقق  
الثاني للفاسد وهذا المرجح فيفسد كجمعه وفوقه فاعلى الاختيار خلاف الأصل والعلم هو فانه امر خارج عن العقد ومما هو هو الوجه عند العقد  
التفاد في مجرى الوجوب الأول أيضا بادي في ضرورة قبل في هذا المذهب الجامع فيجوز أن يشاء فصح عقد هذا وبطل الآخر وهو بخلاف المختلف في جملها  
في رجل خرج اختيار في عقد واحد قال بسمك بينهما شاء ويحلى بسبيل الأخرى لأن العقد يقتضي الصلح وضمة الغير غير ما فاعه كما في العقد بين محمد ومحمد  
لا يخال هنا يقتضي الصلح والفساد للغيرين الحال والحرم بخلاف ما في المسئلة لأن الاختيار فيها يصلح معينا والوجبان الجبر كان محججا لكنه ليس بضمان للمنتحل  
أن يله بسمك بينهما شاء فيجوز هذا العقد بغيره لا يكون الاختيار معينا والوجبان الجبر كان محججا لكنه ليس بضمان للمنتحل  
الفرج ولو وطى أمرا ملك حرمت عليه لغيره أي بالملك حتى يخرج الأول عن ملكه ببيع أو هبة أو غيرها اتفاقا وعموما لا بد إذا المراد بها الجمع في العقد  
الوطى جميعا لأن تحرير سائر من كسرت فيها بعم العقد والوطى للجمع في الوطى بمعنى الجمع استباحة في مقتدا من هو مكرن والاختيار في استراط الكون  
في العقد المخرج عن الملك أو الكفاءة به لوجبا لا اشكال في المخرج عن الملك بغير العقد من أن العقد في حل الأخرى حتى لا يحد في حله لا يمكن  
من جملتها هو لا يحصل بل في الزوم ومن منع ذلك بل العقد المخرج عن الملك والحرمة بالخروج من جاز له الخروج في منع الزوم أيضا يمكن في الوطى بوجبا الملك  
الكبر فيه أنه لا يمكن منه بغيره فطع في كره بعد كفايته لغيره ما لم يقبض لهما فاما في البيع الجبر إذا جازا لبايع الوطى في الكفاءة بالخروج ولو بعد  
أو الرهن أو الكفاية ولو شرط في الجملتها بالخروج من ملكه الوطى وان لم يخرج من ملكه اشكال في كون العقد هو ختمه والخروج عن الملك على الأول هل بشرط  
الحرمة بحيث لا يكون له الاستعداد بالخروج أو لثافي أقوى للأصل والاختصاص والغلبة على الأخبار وقطع كرهه بأن الرهن لا يحد في كرهه فالأول منعه من طوعها  
لحق المراسم لا يخرج منها وهذا محل باذن لمنه من وطوعها ولا يحد في كرهه ما لم يقبض لهما فاما في البيع الجبر إذا جازا لبايع الوطى في الكفاءة بالخروج ولو بعد  
والمنه بغيره لا يحد في كرهه ما لم يقبض لهما فاما في البيع الجبر إذا جازا لبايع الوطى في الكفاءة بالخروج ولو بعد  
يحد على ففة حله عن بعض العامة مستند لا بأنه يستند من استباحة الجبر فان وطى الثاني أيضا قبل أخراج الأول قبل في بية المذهب بين  
الجامع أن كان عالما بالخبر بغيره من الأول حتى يوثق الثانية ويخرجها عن ملكه لا للعوى إلى الأول فان خرجها ذلك لمحل الأول وان كان جاهلا حلت الأول  
إذا خرجت الأخرى عن ملكه على كل حال وهو بخلاف المختلف أما الاستراط بالخراج عن الملك لا يثبت العود فلا يخفى كجمعه من غير مثل الجبر عن رجل  
عند اختان ملوكتان وطى أحدهما ثم وطى الأخرى ففقدت من ملكه الأول حتى يوثق الأخرى قال فلما رأيت أن باعها التحال الأول فقال ان كان باعها التحال  
ولا يحظر على باله من الأخرى شيء فلا يرى بذلك بأسا وان كان يبيعها إلى جميع الأخرى فلا يكرهه بخلافه حنة الجبر عن الصادق واما الفرق بين المهر  
الجمل فلهو صحيح سئل عن الرجل يشترى لأختين بطاء أحدهما ثم بطاء الأخرى بمجها لقال إذا وطى الأخرى بغيرها التمسك بغيره لعله وان وطى الأخرى وهو  
يعلم أنها عليه حرم منعا عليه جميعا وأما استراط الخروج عن الملك مع الجمل أيضا فلا يحد في كرهه ما لم يقبض لهما فاما في البيع الجبر إذا جازا لبايع الوطى في الكفاءة بالخروج ولو بعد  
أحدهما ثم أراد أن بطاء الأخرى قال يخرجها من ملكه قلت ألى من قال بعض أهلها قلت فان جهل ذلك حتى وطىها قال حرم منعا عليه كذا هاتوا والأخرى فافلا لا يلزم  
أنه من خرج أحدهما عن ملكه كانت حلت الأخرى سواء كانت الأخرى الأولى والأخرى الأولى لا بأسا على الجبرتها ولا لاستفاء الجميع فبذلك في أصل الآية











فِي أَنْبَاءِ نَبِيِّهِمَا الَّذِي فِي الْيَمِينِ

مَنْقُطٌ أَوْ مُتَّصِلٌ فَأَيُّهُمَا مِنَ الْكَلَامِ وَهُوَ شَأْنٌ أُخْرَى بِالْكِتَابِيِّ بَلْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْمَشَارَافُ لَيْسَ بِهَذَا أَهْلُ الدِّينَةِ فَالْإِسْمُ وَنُطْقُ الْكَلَامِ وَلَوْ نَحْنُ الْكِتَابِيُّ  
وَنُتَنَّبَهُ بِالْعَكْسِ عَلَى وَجْهِ مَعْنَى عِنْدَهُمَا لَمْ يَنْفِخِ الشَّكَّ إِلَّا إِذَا أَسْلَمَ الْكِتَابِيُّ عَمَّا شَبَّهَ لِحَقِّقِ الْكَلَامَ وَالْفَتْحُ عِنْدَ الْمُنْتَاجِمْ وَلَا يَنْفِضُ فَضْلُ عَمَلَانِ حِينَ  
أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ خَفَالٍ لَهُ أَسْلَمَ أَرْبَعًا وَفَارَقَ سَابِرَهُمْ بِالْأَفْرَبِ الْحَاقِ الْوَلَدَ بِأَسْرَفٍ هَذَا كَمَا الْمُسْلِمِينَ بِكَيْفِ الْإِبْرَاقِ كَالْمُحْيِ هَذَا وَلَا حَاقَ إِذَا كَانَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ  
وَفُجُو الْفَتْحِ إِذَا كَالْأَبَوَيْنِ الْمُسْلِمِينَ أَيْ بِالْفَتْحِ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْسَ بِالْكِتَابِيِّ لَدَا بَقَرَةٍ وَبِحُمْزَةٍ وَغَدِ بِفَتْحٍ الْوَلَدَ كَمَا مَشْرُوفُ الْأَبَوَيْنِ لَا يَنْفِضُ هَذَا وَبِجُودِ الشَّرَفِ  
فِي الْغَضَلِ وَلَوْ أَحْبَبْتَ الْإِنْسَانَ شَيْئًا بَدَانَهُ بِحُمْزٍ لَعَدِمَ بِنَاءً عَلَانًا بَلَدًا كَمَا لَفَاضِلُ فِيهَا وَلَدَا بِهَذَا أَنْ لَكُمْ فَمَنْ هَذَا أَحَدًا وَصَفَتْهُ تَمَّ اسْتِطْرَافُ وَكَرَّ

الحاكم كنهنا جريا على العادة فقال واذا حاكم اهل الذمة امكننا في التكاثر او غير مختار الامام وناصب بين الحكيم بينهما من مدحهم الى اهل ملته من ان نفعل العباد  
في الدين لقوله تعالى وانا انزلنا الكتاب على محمد صلى الله عليه وسلم وحكى الاجتماع عليه الخلاف بل يجب الحكم بينهما وان حكم بينهما بما انزل الله ولو جوب  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوب دفع الظلم عنهم وهو ضيق لعدم التعارض بين الاثنين ليقال بالنسخ فان الواجب تحييل ولما اجتمع كونهما في المنا  
وجوازا ان يكونا المقتضى في الثانية هو القيد المعروف المنكر للذان يجبا لانهما والتمس عند غير ما يفرق بينهما دفع الظلم تحقوا بالرد فانهم يعقدون من حكمهما  
بحكامهم حقا وكذا ينبغي كنهنا ان خلفا في الدين على شكل من عموما لا يندرج في المبدأ وهو مختار المبدأ ونسبنا لينا من ان الردا بما يكون الى حاكم احد الملتن وهو الزام  
للمخالفين بالنسبة لنا الا انهم عليه فان الواجب انهم يحاكموا الاسلاما وما يلزم من ذلك في دينهم وهذا مخالف لهما واخراجه في الاسلام فان لنا بالرد احق بالرد  
الى من يجتاره المدعي لان بعض الحاكم حقا الحاكم فان البند لا حيدارة الرد ولا تهما لهما بحجة فقد رضينا بمن رضى به والناسخ اي من يندب في الدين الاخص  
كالنسخ بالنسبة الى البهوى لو اقتضاه اي الحاكم في بطلان المنسوخ والمراد بالنسخ نسخ الحكم بما وضع فيها النزاع لا مطا فانه عيانا في الحكم في المنسوخ واي الحاكم  
دفعه في الناسخ والنسخ الذي يميزه ان لم يجد حال الحكم في الناسخ بل كان في المنسوخ موافقا لاي الحاكم ولو لمحاكمنا لنا الخبر بان المستمان من مكان لنا الحيا  
في الحكم والا عراض بطريقا لا في الامم بل يلزم موا الحكم ولا النزاع في بعضهم عن بعض وفي المنسوخ لقولنا لا اخبارا ونسبنا الى انهم نظر وكذا الاستسكان

ان اختلفا في الدين ولو ارفع لنا مسند ذي ارميل وسنا من رجس ركب بينهما الا انه يجب عليهما رفع الظاهر عن المسند ورفع ظله لا يمكن شرا على حكمه لكانا ولو ارفع  
ذوقا مسنا من حكمه ولو ارفع ثمان وكل موضع يجب فيه على الامام الحكم لو استعلا الخضم اى اشتكى احد الخصمين صاحبه استنصر عليها الا انما امره اى ازال  
عذوه اى شكواه وجوب ان حضر ختمه فصل الحكم بينهما واذا ارادوا البذل العقد عند الامر به في حكم الحاكم لا يشترط التكاثر بين المسلمين لانه لا حاجة الي  
خلاصه وانما عفو وانما كان في التبرك من عفوهم لا يثبت عز وجل في السلام وهذا لا يوجب هنا فلا يصح على آخره او ختمها وكثيرا بخلافه وان مرزها  
عليها اى ختمها وخبرهم ثم فاعلا الى الامام فان كان قبل القبض لم يحكم بوجوب العفو اذ عندنا ما وجبه كمثل ذلك في ط لانه الواجب ان اسد المتى لم يحل فواتها بجا  
تيممه عند مستحبه لانه لم يكن فاسدا عندنا بل لا يفيض صح ولم يوجب عليه مهر الاخر وانما عرض ما يقع من التسليم فيه وكثيرا جعلت مهرها مانع تسليمها وان مهر  
الثل بزيادة او تزوجه معتبره بعد استحقاق الزايدا ونقص الزوجه معتبره في استحقاقها الزايد وان كان لرافع بعده اى لغيره من الزوج وان كان بعد قبض  
بعض سقط عنه بعد المفوض ويجب يثبتها الي اى الجوع يظهر المثل الى القيمة فان كان المهر عشرة ارفاقا محروفا فبعض خمسة فان شاورنا لا ارفاقا فمعه  
مستحبه ما يرى من الضيف فضعافاته الضيف عددا وفيه جوعا وان اختلفت قيمة الحمل اعتبارا للعدا اذ لا يثبت لها يكون فله فبعض نصفها ايضا شاورنا لا ارفاقا  
صغرا او كبرا امل اختلفت الحمل اعتبارا للكل والوزن فانما يثبت العددا وانما يتحقق قبض النصف اذا اخذ الرافق وشاورنا لا ارفاقا وفي المهره الا انك  
او عينها الكيل في العقد فبعض نصف ما عينه الا في خصوص ما اعلى ما اخذنا انما اعتبارا للقيمة عند مستحبه قال في ط انه الذي يقضيه من مديننا وطلان  
المشرك واقع وعندهم كذا لغيره الا دله فلو ظلمها تلافيا ثابا اسلم المثل له حتى تنزع وجاعه وعنده وان ظلمها اشغالا للعدا ينكحها بيننا رجلان حرمت عليه هو يداله  
غير ذلك واذا اختلفوا في النكاح فكل مباح لو اسودا فر وهو عليه الامام وهو ما كان محققا عندنا لو طلق المسند وجبنا له مهر المسند ما بعد اسلامه

فلما شئت من رجب ميا اوجرتا بنكاح صحيح عندها ثم طلقها بعد الدخول حلت الاول بناء على ما تقدم من صحة نكاحهم طلاقا ثم اقامتة كما اخبرنا على راي او  
دخول الايمرط الاسلامي اسلامها على راي او فقد تقدمت الاداء وطأها المطلق اليها في الانتقال من بي بيها اذا استمر زوج الكاينة فيها  
في على نكاحه الصحيح قبل الدخول بعده دائما او انقطعا سواء كان كتابيا او وثيقا باخلاص بين الزوجين من النكاح الكتابي لما بين وان الاستدانة اصف  
من الابداء وفي الجوابه في لان الشيخ في الخلاف والمبطل جعلها كالوثيق بنحوها من حاز من مثل الصادق ع رجل يهودي كانت تحبته امرأة على رايه  
واسلمت قبل ان ينفقه عنها فادها على نكاحها الاول وان هو لم يسلم حتى ينفقها بعد فادها منه ثم خوفي اخر عنه وجعلها في نكاحها الثاني  
بنابي عمر ع عن بعض اصحابه عن محمد بن مسلم عن الباقر ع قال ان اهل الكتاب جميع من لم يذوقوا الاسلام حلت نكاحها ما يمكن حل الارزاق على  
من لم يكن له ذمة بل يكون في دار الحرب كما نقلنا الشيخ في كتابي الاخبار وان يخص النبي وما اذا اسلمت وفاته الذي نصر عليه الخبر ولا ينافي التيمم او لان  
اسلمت وفيه قبل الدخول انفق النكاح كمنه من زوج المسلم بها كافر مطرد في صحيح ابن سنان عن الصادق ع اذا اسلمت امرأة وزوجها على غير الاسلام فزوي  
بها ولا مهر لها الا الفخ من قبلها وفي صحيح عبد الرحمن بن الحجاج ع في الحديث في نصرة في خروج نصرانية فاسلمت قبل ان يدخل بها قال فلا نقطع عنها ما  
لا مهر لها ولا نكاحا علمها منه ولو اسلاما ذمة بان نقارن احا لشهادتين منها وليعصر الفاسمة فول يتخلف المعتبر بالتدارك في المجلس فلا فسخ وان اسلمت ونه  
بذرة اي الدخول يفتق النكاح على انقضائها العدة امكن كتابتها فان مضى لم يسلمت العدة على اي الكفر ومنها الشيخ في الخلاف والمبطل اعني ان لم ولن  
قبل الله الكتابين في على المؤمنين مسيلا ولا اخبارا كما تقدم في صحيح البرقي سئل الرضاء عن الرجل يكون له امرأة فاسلمت قبل ان يزوجها الزينة معه قال اذا  
لمت لم يحل له ان يزوجها فاذك فانك تزوج اسلام بعد ذلك امكن ان يكونان على النكاح فالان يزوج حبلته ذهاب الشيخ في نكاحي الاخبار في بقاء النكاح ان افامر  
الا بزوج



او بجای از شرط انقضای  
مدتی فاسداً اعد بها

الحمد لله رب العالمين

برای علی  
و علی

مضغی نقدی  
ملفها

فج











فَإِنْ خِيبَ الْبَحْرُ وَالْبَرُّ جَاءَ عَدُوُّكَ

— کوا  
احمدیہ



فِي بَيَانِ كَيْدِ الْعَقِيدِ

[illegible]

والله اعلم بالصواب  
لو لم يذكر المصنف

لان محنتو

التحليل







# كتاب النكاح وكيفية النكاح

لان بان بن غلب لغيره فان استجوى ان ذكر شرط الايام فقال انك لم تشترط كان تزويج مقام ولزمنا النكاح والعدة وكانت  
 واثنا عشر نقدر على ان نظامها الاطلاق الشئ وضعتنا لادله واضح فان لم يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 المقصود بطلان ان لفظ بالتمتع لا يختص به بالمنقطع دون ما اذا نلفظ بالنكاح او التزويج لعمومها وبطلان تعذر الاطلاق لفظه ان  
 فسيما وجه بطلان هو بغيره القول الاول فان تعذر الاطلاق مع العلم بان لا ارادة التزويج وان عينا المبدأ يقين وان تاخر عن العقد فالتعذر  
 ادريس للمحقق في الشرايع والنكاح والطلاق الاكثر لوجود المقصود هو العقد بمجرده ان لم يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 قال للمصنف عليه السلام الرجل يلقى المرأة فقال لها زوجتي فقلت لا والله لا يزوجني فقلت لا والله لا يزوجني فقلت لا والله لا يزوجني فقلت لا والله لا يزوجني  
 وان لم يكن سببا فلا سبب لغيره فان اطلقها فكون لشهر لم يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 الاطلاق ولا يقين هنا وبغيره ان لا شأنا بطلان لما في ان ما نلفظ به التصريح والطلاق من الشروط اذا تحققت تحقق العقد وحل الفرج واجتمعت  
 امر اخر من غيرهما ان لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 الخطا في منسأها من المتكبرين لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 من الامتثال لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 فمستلذا لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 لغيره في البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 العرف والحق كذا في الاجارة وغيرها وقد خلفنا العقد عند الامتناع وما مانع هنا وحكم الشيخ وجاؤه بالبطلان لانها وهو من الماعرف والخبر بكافة ذلك  
 الاصل البطلان لكونه بعد سنين نحن نقول به فان لم يكن الحق خرج الاجل المعين مبدءا متصلا او منفصلا وبغيره لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 لانها ممكنة ولو قال بعض قوم فان عتق كانوا والفرق ان من هذا الساعه ومن غير نحوها الى احدها او اطلق الابداء بل المنصر على تحديد لانها بالحق لا يجر  
 الى الاصل وكان النكاح الثالث ونحوها ركنا متصلا او منفصلا او مطلقا لغيره لانها بالحق لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 في الاصل على يوم نحو على التمثيل وخبر من يكبر عن رارة في ذلك لم يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 على حدتها ولكن الورد والوعد واليوم واليومين والتسعة والتسعة عشر على عدم انقضاء الساعه ولما عتق من كان يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 بعين البعض فلا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 من الزيادة والنقصان لان بان بشرط العقد في يوم معين بمقتضى متى اوقع العقد انقطع النكاح ولو لم ينقطع اليوم لم يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 وخبر بشرط العقد المعين لا يجوز الزيادة عليه وان بقي الاجل في النكاح فغيره لانها بالحق لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 من مرقه المنكح ويجوز ان يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 بالزمان بطل العقد فان اقام المانع لم يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 باس ولكن اذا فرغ من الجول ونجسه ولا ينظر وهو غير بالصح والشيخ في كتابه المختار جوده رخصه لكثير شديد الضعف مخالف للاصول والنصوص مع احكامها  
 الاقتصار في نفي الباس على الزمان لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 بان ان لم يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 للتأني في تزويج المرأة منعزلة منهم فقال ان لا تستد عليها برضا ولا يجوز ذلك لانها بالحق لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 البنا لغيره وبطلان النكاح المطلق كما لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 فمستلذا لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 بطلان العقد في منسأها من المتكبرين لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 من الامتثال لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 فمستلذا لا يجر من مع ضعفها البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 لغيره في البنا فبين في المقصود وصلاحيه اللفظ لا يحد كذا لغير  
 العرف والحق كذا في الاجارة وغيرها وقد خلفنا العقد عند الامتناع وما مانع هنا وحكم الشيخ وجاؤه بالبطلان لانها وهو من الماعرف والخبر بكافة ذلك

العدد والعدد والعدد

في النكاح  
 في النكاح  
 في النكاح





کتاب النکاح

فيما لا يخرج من ذلك ومن بطلان الاستمتاع وعدم صحة الاخبار ولو منع العذر بالجميع كل المدة كالصالح المدفوع الى المتعلق لها فكل لا يفتقر الى اتيان الاشكال  
من انشاء الاستبراء راسا وهو احد القوصين فانفي الاخر كما لا يوافقا والفرق بينه وبين ان يحضر باه عاري فاما ما في حكم المشتبهات في العقد بخلاف  
غيره ومن انهما مستلزمان لبعضهما او لا تعرض المانع من خارج قد ثبت المهر بالعقد لا بالعقد سقوطا بل ذلك مع جواز التمتع بينكم الاستمتاع به ابتداء ويمكن  
ازجاء الاستكمال الى الجهر ايضا كما فعلت في الجهر وكذا الاشكال لو منع هو في بطلان كل المدة وبالحكم لو منع العذر من بعض الاستمتاع كل المدة او بعضها  
او من الجميع كلها او بعضها فاشكال من احتمال توفيق المهر على المدة ونفي الاستمتاع جميعا او بالغير او بعدمه بقوى التقوط بالتبعية مع امتناعها او  
غيره الاستمتاع جميعا او بالغير او بعدمه بقوى التقوط بالتبعية مع امتناعها او بالغير او بعدمه بقوى التقوط بالتبعية مع امتناعها او بالغير او بعدمه بقوى التقوط بالتبعية مع امتناعها  
لصدق انها لا ترفع له بالمدة وعدم التقوط ان سئو الجهر المدة وانما هو الاكل والشرب والنفقة والتهنئة والزوج فانه استثناء لها ايضا بعضا العا  
بها في كل استثناء لها في معنى العقد الاخر بان لو كان هذا كالمدة اي كونه من قبيل المهر فان ما اذا كانت لتبوء بالعقد والموت لا يصلح للاستطاعة الا بال  
ولغيره الفرق بينه وبين ان اذا منع من الاستمتاع بها من وجعل التقوط بالتبعية على ان لا يمتنع على المدة في العقد فلا او بعضا كما  
لو استأنس اذ كانت في العقد على ان لا يمتنع على المدة في العقد فلا او بعضا كما لو استأنس اذ كانت في العقد على ان لا يمتنع على المدة في العقد فلا او بعضا كما  
والحقيقة في النكاح انما هي ان يعل ولذلك لا يكون لان ينكح اخها في البين لصدق الجميع بين الاختين فانهما منكوختان لوان لم يجز لها الاستمتاع بها قبل  
وان وقت المدة اليه في البين والمدة الغفوة عليها ما يجز لها بالاجل الى اجلها ان نكح بغيره واجل الاختان نكحها بغيره لعدتها من غير وعدة الاختين وبما  
فبطلان الجواز وقت نكاحها لانها ليست وحيثما كانا سيجاز من سيجز للزوج فبالذي السند انما لو كان الزوج العاقل على مدة مقصودتها ايستأنس احتمال  
بطلان العقد راسا اذ لو منع ثبوت اثره عليه لا يثبت له الاثر هنا الا عند سقوط المدة ولم يخص المهرها ولا عدة عليها ولا مبررت لها ان وجبها للعقد مطاوع  
الشرط ولا اخره على العاقل راسا بل الجملته في غير البين لا لا يجز لها بالاجل الى اجلها ان نكح بغيره واجل الاختان نكحها بغيره لعدتها من غير وعدة الاختين وبما  
ابدا واخذها جميعا واخر جملتها من الاستمتاع اذا حضر الوقت هو متردد عليه من حيثها ان الاستمتاع للزوج في بطلان الجواز والموت انما اثره في شرطه  
وهو حصا الوصية ثبتت التفضيل لكل من المذكوران وفي ثبوت المهر نظر ويمكن ان يجز بغيره عن التضييق فيكون المهر اذ لا يثبت التفضيل لكل ما له ان يثبت  
المقصود الثاني في نكاح الاماء اي طهرن انما يستحبها من العقد انما انقطعوا والملك للغير والبضع فيها فصولا اربعة فصولان فيما يخص بالعقد  
فصل فيما يخص بالملك رابع في السجل المتفرقة التي فيها لا لا في العقد لا خلاف في ان يثبت الاستمتاع بنكاح امته بالعقد فان العقد بعد اذ ملك البضع و  
هو ملك له بملك الرقبة وهو اولى كالايجوز له البذل فباعتقدا وارض الشناجرها ولو ملك منكوختة انقض العقد في الحكم للضعيف انشاء الفوى فاما ملك  
الغير المشناجر فاما بطل استحقاق الاجرة ومن الاجاج على ان المشناجر يملك المشناجر للزوج انما يملك الاستمتاع لداو وطئت الزوجة شبهة لم يكن له مهرها  
ولا الحر ولا الامتدان ملكن ان ينكحها اي يطأها عليها لانا العقد انما عارضت حقوق الملك والزوجية ولا بالملك ولو ملكت ونكحها انقض  
النكاح وان اعتقتمها ورضا ان تنكح بغيره جلد واما يحتمل العقد على ملوكة الغير فينكح اذ نكح اذ كان له ان ينفق بالذام والامانة لا ينفقها فملوكة  
لا يجوز لغيره التصرف فيها الا باذن الموصي من الكتاب الستة فليسب ويجاب الخلاف في التمتع بامته مرة وبشرط اذن الحر وان كانت تحته لا خلاف كما  
في كراهية النكاح الاجماع على بطلان نكاح الامه على الحر ولعل المراد ان الذي في الخلاف من الاجماع على التحريم لاذن وان كان في نكاحها او كذا يثبت  
او عاتبتا وهرتها وصغيرتها ومجنونها وممتعا بها وبالجمل من كانت تحت حره ولو منعها وكتابتها بامته او منعها لمكانها لا يمكن التمتع بها راسا او  
بعض الوجوه فلا يضر لما اخرج بالامته لمراد ان حره او بطلانها بابنا او مجزبا وانقض العقد وانما رقيتها بغيره لعموا التصرف لقوى وان قلنا على اشتراط  
خوف الفتى بجواز نكاحها من تحت حره لا يمكن الاستمتاع بها لكنها كانت صغيرة فلا يشبهه انما لا يقبل انما لا يقبل انما لا يقبل انما لا يقبل انما لا يقبل انما لا يقبل  
اذ فوجها بطلان هذا لعموا الاخبار الدالة على نفوق في النكاح ويجعل فيما رزق الولى مقام اذنها وان وفقها على الاذن احتمال ان الولى ان يبلغ ثم  
اذ بلغت كان لها الخيار اذ لم يكن والوفيق على بلوغها وادنها وهو شرط العباد ويجعل الاول منزلة من غيرها ولا يشترط في صحة العقد اسرها لانه لو  
كان الزوج ميتا في المتعقدنا ومطلقا عند حره ولم يزوج نكاح الكتابية منوط ولا يجوز عند اخر منوط وللعقد اسلان ببيع الكتابية ان جوزه  
لمستلزم او معتد كذا الكتابي ان يزوج بالامته الكتابية بغيرها ان لو كان هذا انما في نكاحه اشتراط على الطول لنكاح الحر وخوف الفتى من خوارصها  
الحكم لانه خلاف بقدرها فان شرطها ومافدا لا على حره رقاء لا يمكن علاجها او غايب غيبه بعينه او في حكمها مما يمنع من طهرها او كتابتها من عاتق  
المهر للسداد الاشراف بالنسبة الى جواز نكاح الامه بغير شرط طهرها عند اذ فلع الضابط في نكاح الامه لانه لا ينفقها الا بغيره لعموا التصرف لقوى وان قلنا على اشتراط  
الان تعدد وان الفتى بغيره لا يجوز وجب لا يمكن وطؤها لبعدها ونحوه ان لم يكن لها شأنها او الايمان بها او امتن بغيره لا يخل عادة ولا يجوز من لا يصر  
المهر بما بعد عليه ولا يرضى بالما يحجب بالمراد ان لم يرض على مهر مثلها وكان فرضها في الزوج بمنزلها ولا يرضى الا باضا عاقل مهر مثلها لعموا التصرف لقوى وان قلنا على اشتراط  
الفاحش وان لم يجز بما لمرادنا الكتابية فان شرطها مطلقا لا مطلقا ولا في القدر يعلمها لا يمنع من نكاح الامه للتصريح بالامته على اشتراط عدم طول  
نكاح المؤمنين ويجعل العذر لاشتراط اذ من ان كرهت كما في نكاحها بغيره لعموا التصرف لقوى وان قلنا على اشتراط عدم طول  
لانه لا خلاف لاجل احدها على الاخر لا كسارا لعموا التصرف لقوى وان قلنا على اشتراط عدم طول  
بعمامها ولا يرضى من النكاح الا بغيره من تحت حره او صغيره ويمكن الفرق بان هذه الاستمتاعان غير مضمون شرعا بغيره من ماقصد شرعا لاجل  
العكر منها ولا انشاء العنت من بطلانها بامته لا يشترط عليها فان منوطها ان لم يملكها ملكها الوثائق وختم من نكاح النكاح فليس في الامماء وهو بغير

منع

بِإِذْنِ اللَّهِ  
بَعْضُهُ

۱۰۴

مستند

فُنِكَاحُ الْإِمَاءِ وَمَا يُعْلَقُ بِهِ

من استطاع كمال الكفاية لا معارض لها ومجمل ما عابده المهر مطا ما استطاع ان يحفظ ولم يلحق اليه في نسبة شرفه وادكان المهره اصغاد ومهر  
مثانها الصد والاسطاعة ومجمل ما لم يحفظ ما كان اضعاف مهر مثلها الصد عدم الاستطاعة عرفا والعنان عمناء بالاختلاف ونعيم والاسوة  
والغنى الفاضل لا يفتقر الى استطاعة وجواز كمال الامتداع لقن من كمال الحره ذات العبد الذي لا يمنع من الوطى كالبرصا والجذوفه الخوفه  
اشكال من الاستطاعة وان دفع العنت ومن لا يجمل استداعه كمالها العبد في ان لا يجمل استداعه وان العنت لا يمنع بل ان هذه العنت ما ينقص  
المهر من الاستطاعة بها وهذا او جواز الجواز في النسخ لاسبقها الجواز لان العبد كمالها العبد في ان لا يجمل استداعه وان العنت لا يمنع بل ان هذه العنت ما ينقص  
الحره بالوطى من المهر اقل من مهر المثل في بيع الامه لئلا يمتدع بالامه بالهره من العترة لان على مهر احداهما وافتداهما بالجره لئلا  
كل مهره ووطى وان المهر من الامه انما يجوز كمال الامتداع كان خف من كمال الحره حتى تصد عليه مهره وفرض اقل من مهر المثل لئلا يمتدع بالامه  
الامه فان بناء الامه على نفاذ مهر الحره على مهرها كماله نفعه فان لم يرض اقل من مهر المثل وكان مهره على مهر الامه احتمل قولها  
جواز كمال الامه لصدق انه لا يجد من الطول ما ينكبه الحره وانما الذي كلفه نفاذ ما عابده من مهر الامه مع عظمه مهره حصوله القوانين بين النكاحين  
المهر من الامه وصد بمجمل جواز كمال الامه مطا لا نفعه الطول فعلا وهو البناء وهو هو الطول الحره وخوف العنت انما يحصل بغيره لئلا يمتدع بالامه  
المهر من الامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
النكاح الشرطي بين مصلح بغيره وانما مطلق الحره من غير نفعه على البطلان والاذن سلك لانها المهره على البطلان من  
العلوم ان الضرر ان يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
الطول وهو مضمون ان مهره اشرط حقوق العنت او في شرط عدم الطول ولو ايسر بعد كمال الامه اذ لا عنت في العنت في نفع النكاح ولم  
يجز عليها استنادا لمهر الامه عليه انما يجوز الاستطاعة لا اصل من غير معارضه ومعارضه الاستطاعة لا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
لما ترجع لها بعض العنت بطل كمالها ولا يجوز العبد لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
ولها ان تفتقر ان فعل احد النكاح لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
العضو يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
كافه ماله وفقدان من حره بطل العضو في الامه فواضع منها عقدا العبد لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
لأنه المقتضى ضعفه والنقص في بعض الاخبار على البطلان في بعض على انه زنا وهي مع النكاح لم يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
من صحيح وغيره والتفتقر في بعضه على عدم حره انه لم يعمل الله في حمله اذ لا المقتضى انه سئل الباطن عن فلو كان نكاح بغيره من سببه فقال فاذن الى  
الاستبدان شاء اجازا وانشاء في بينهما وهو يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
قد عرفت في القول والرايه يجوز النكاح بانه المهره بغيره وانها لا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
الاستناف في الطم موافقه الله وان البطلان بمقتضى التزلزل كافي في النكاح والاختلاف في البطلان وان لم يرض المهره وفدا بقوله نعم على طم بمقتضى ان الرضا بمنزلة القبول وعلى القول  
مع اذنى النكاح ابتداءه كماله لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
فانها لا تملك شيئا ولا يجوز بعضها المهره له واجازة المهره لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
من غير فرق ولا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
الاذن المستثنى من زنا المهره لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
شيئا وان العقد لما وقع بغيره المهره لم يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
بعد ثم ذكر ما يجازي العترة بان على القول مع نفعه المهره لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
ما يكسبه كل يومه في نفعها فافضل بغيره المهره لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
هذا الاحتمال وعلى هذا الاقصر السيد شيئا من النفع والمهره لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
بذمة المهر بل يجب عليه ان يكتسب ما يفي المهر والنفعه وبالنفعه خاصه وان في المهره من نفعه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
لزمه لان في ذلك كالاخييه فله مهره ما هو عجز الخلفه بمجمل ان لا يلزمه الا اقل الاخير من الاجرة والكسب لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
عوضها عليها فلا يلزمه مهرها وان كان الكسب افضل فهو اعم فوجب عليه ان يكتسب لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
فلا يلزمه الا عوضه بمجمل ان يكون عليه عوض الكسب لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
لانه غير ان الحق في نفعه بمجمل في ان لا يلزمه الا اقل الاخير من الاجرة والكسب لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
الاكتساب بما يفي بالنفعه فلا يلزمه مهرها وان كان الكسب افضل فلا يلزمه مهرها لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه  
مجموع المهر والنفعه وربما احتمل ان يلزمه نفعه من الاستسناد امره كانه ما كانت لاحتمال ان يكون ان اكتسب في ما يكسبه بمجمل ثبوت النفعه في وقتها  
نقد بغيره من المهر لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه لئلا يمتدع بالامه

ما اياك  
فما اياك  
ما اياك

فہوائمانہ



# كتاب النكاح كشف اللبس

الكسب من غير النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 الرقبة وغيرها من أموال المولى في النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 في غير النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 إذا المهر فلم يرد كذا فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 ويثبت للعقل بقاء المولى في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 الشك في النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 سقط جملته من ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 لو زنا البطل من النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 وبالنكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 إذا المهر فلم يرد كذا فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 كان ثبوت المهر في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 كسبه أو ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 بعد أن يملكها المولى بعد المهر في غير النكاح  
 فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 لما كان واحد فالولد له ولو كان كل منهما مالكا فالولد بينهما  
 خاصة ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 حر في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 بما فيها فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 ثم زوجه من قبلها فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 على الغير فان الولد غير وفاء فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 بعدة أي بعد النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 بعد ذلك فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 متى اشكال فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 وأردت في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 عما إذا حل لها ما دون النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 بكونها لم يكن بغير النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 ووضعه مع امكان النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 لأنه نقص من مالها فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 أرشحنا بطلان النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 أو شيم لم يزلها المهر فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 والأغنية والأولى لا تخصها بالتمسك إلى المولى بعد المهر في غير النكاح  
 للمولى أي المولى في النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 أو الجملته فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 الأخانة مع النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 الغيب بغيره لا يثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 امكان النكاح فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 تردد فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 لا ينافي في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح  
 فثبت ثبوتها في ذمة المولى بعد المهر في غير النكاح

الأصل

ولا يثبت

بغيرها

حاشا

رصد

في الوصية



كِتَابُ النِّكَاحِ مِنْ كِتَابِ التَّلَاوَةِ

يُنْتَبِهُ لَهَا

وقل عذیبی







فَمَا يَغْلِقُكَ إِنَّا زَيَّلْنَا بِطَرَفِ

حتى وحدها عن مزاولة العمل لا يوجب دفع الثمن في بيعه وانما يوجب الرجوع اليه بما عاون دفعه في بيعه فصار من مزاولة العمل سئل ابو عبد الله ما قالنا من غير ان  
 باع من رجل جارية بمكة الى سبعة اشهر فاضها المشتري عنها من الغد وتزوجها وجعل مهرها عشرة اشهر فان عكس ذلك بشهر فقال ابو عبد الله ان كان الذي  
 اشترىها له مال وعقد فحط بقضائها عليه من الدين في رقبها كان عقد في كفاها جازين ان لم يملك مالا او عقدا فحط بقضائها عليه من الدين في رقبها كان عقد  
 ونكاحه باطلا لانه حق ما لا يملك وارى نهارا في كفاها الاول قبل له وان كانت علفت من الذي عتقها وتزوجها مالا حال ما في يدها فباع ما لها منها الجواب  
 انه محال ان يؤول الى الرجوع في وقوعه في العتق في المرض الذي مات فيه فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 وهو بعيد جدا من اللفظ ومن انكشاف ان لا يوجب رجوعها اليه فثبت ان العتق في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 انه لا يوجب رجوعها اليه فثبت ان العتق في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 مضارة بالبايع فلا يوجب رجوعها اليه فثبت ان العتق في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 الولد وجهه ظاهر المطلب في السبع اذ ابيع في الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 لناضه سئل عن رجل باع جارية لغيره فباعها له في مرضه فمات في مرضه فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 معها والامر على الباقين في الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 معه فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 انه قال في الرجل يبيع جارية لغيره فباعها له في مرضه فمات في مرضه فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 حرة وسواها فالملك واحد والملك واحد والملك واحد وسواها فالملك واحد والملك واحد والملك واحد وسواها فالملك واحد والملك واحد والملك واحد  
 الشري الاضطرار في الفسخ على الفسخ ايضا وقال الله في المذهب ما كان له ان يبيعها لغيره فمات في مرضه فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 يختلف باختلاف الملاك وحسب ما اذا كان الولد مشتركا بين المالكين وتاثير الاذن ابتداء العتق فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 طافها وهو شامل لثبوت الجواز لكل من المشتري والآخر لان احدا لا يمكن لما نسب اليه في الفسخ لزم ثبوت الاخر وتوهم بينهما واحدا فبان ان رجوع الفسخ  
 على الضرر واخطاها ورضاه بالعتق ولا قبل في الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 للامنة للتساوي في العتق فان العتق في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 المملوك حرة فلو كان يفرق بينهما فان رجوع المملوك في حرة طمان يفرق بينهما في الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 ان لا يكون الفسخ في الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 على الرجوع في ابتداء التكاثر سواء تعدد المشتري لكل منهما او لاحدهما او اشترى كل منهما مشري لغيره او لغيره فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 فيها او كلا على واحد فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 سقط المهر لان البيع بمنزلة الفسخ فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 واطلق المهر لان البيع بمنزلة الفسخ فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 فصح والاجازة كانت انما هو ضعف فان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف  
 للمهر لان الفسخ في الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 مهران في عقدان في رجوع المهر في الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 للمبايع بالعتق من غير فرق بين ان يكون بايع قبضه ولاخرى بان المبايع ان قبض المهر في الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 ان قبض المهر لشروط الرجوع من غير قبض ولو بايع بعد الدخول فالمرء للمبايع فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 قبضه المبايع امر لا بد منه وان لم يقبض المهر لم يثبت الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 عن احدها علمهما في رجل دفع مملوكا من رجل على ان يباعه فباعه لغيره فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 المانان الموقوفه فقال ان لم يكن لهما فباعها لغيره فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 وحل الدخول في الخلق على الخلق فثبت ان المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 نصف المهر لغيره ان كانت رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف  
 ثم ان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف  
 ثبوت نصف المهر وهو ما لا بد منه وان لم يقبض المهر لم يثبت الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة  
 في الاخبار انما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف  
 اقرارها لانه في رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف  
 وفي الاخر في رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف وان رجوع المهر بالعتق فانما هو ضعف  
 كل اية الباع من احكامه فان ما على المشتري فلا يوجب الرجوع اليه في المرض يفسد عتقها لاخرية الولد لان محال في الرجوع اليها على المداوات في الحرة

وقال الذي في الجنة

تاریخ

بأنه لا يجوز له أن يبيع ما يملكه من الثمن في بعض البضائع



# كتاب النكاح من كتابي التلخيص

باب النكاح

في كتابي التلخيص

والأقوى في العتبات  
الحجج

عن الخبير

هذا ان دخل الرجل في بيع الامتلاك فلا اشكال في قبوله الا ان كان لا يملكه فمطلقا لم يملكه الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
استدأ او استندأه لا يضر عليه منه لم يملكه سواء كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه او لم يملكه فمطلقا لم يملكه  
الا ان يكون مملوكا فان طلاقه يملكه المولى ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه او لم يملكه فمطلقا لم يملكه  
وان قلنا بان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
عنده ونحن امنه بقولنا ان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
الاخبار ولينسحب من هذا ان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
هذه من الغفلة او بطلان العقد لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
بالا باعها لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
لغيره لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
اشكال من ان طلاقه يملكه المولى ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه او لم يملكه فمطلقا لم يملكه  
لغيره لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
اباحه لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
بانه يدل على عدم الرضا المتأخر في العقد لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
وحجة الامر في غير نكاحه الى العتبات لان ماله لم يملكه الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه او لم يملكه فمطلقا لم يملكه  
نودل على التخصيص لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
من انه ليس في العقد اشكال لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
ومن ان طلاقه يملكه المولى ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه او لم يملكه فمطلقا لم يملكه  
نظرا منه ومن كون الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
انما هو محصل العتبات لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
الشأن في الملك ومنه مطلبان الاول ان يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
فان رجعنا من غير ولو من غير حجة على من يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
لا يكون مملوكا بتمامه بل يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
في العقد عليها انما من كون الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
بين الامرين في الملك لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
اخرج الاخذ الموطوءة عن ملكه ولو لم يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
ونرى فيها ان لكل من الاربعين ثلث موطوءة الاخر لا يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
لكونه من العتبات لان الزوج يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
وقد مضى الكلام منه ولا يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
او العقد خاصة لا يضر فيها خروجهما عن ملكه وحصوله من المانع ولو اجاز الشري للمانع خاصة النكاح لم يكن له التخصيص بعدة كالنكاح  
ان عقد بينهما ابداء وكذا لو علم بالنكاح والحجاب وسكت فانه ثوري وتوقيع الشري النكاح فلا بد وان حل الزوج بل انما عليه ان يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
المشاور في كتابه او يظهر من كافي الخلاف وحجته في ريبين يوما ان كان من دونها بعض من يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
التأخر بالاختصاص وحصوله من المانع والاصل عدمه في العقد لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
كان حرة او امة بالاسماء او غير ذلك من النكاح او بغيره لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
من هذا انه باعها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
ربما افسد على مورد النص لغير ما ملكها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
محض لان تكون نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
عليها الحكم بالبر على اعادة ولا بد من محو كل خبر عن النكاح لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
وان يجوز لبلده على الاحتياط لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
مع احتمال ان يكون المراد بالعتبات لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
على من يملكها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه  
صغيرة لا تخفى عليها الخجل فليكن عليها نكاحا لا باعها لانها كغيرها من المملوكين لا يملكها الزوج الا ان كان له ان يملكه فمطلقا لم يملكه

فِي مَا تَعْلَمُونَ كَلَامًا نَزِيلًا ۝ وَإِلَىٰ عِلْمِكَ الْغُيُوبُ ۝

مِلْكُ كُنْفُوزِ





فَمَا يَعْالِفُ مِنْكَ حَالُ الْأَمَانَةِ

[illegible]







کتاب النکاح من کما کشف اللہ لنا

من الجنون والبرص ولا اعتبار بالعلاج جميعا عن المفاهيم الغريبة مع الأصل والاختياط وهذا الخبر وصحح الجميع عن الصادق في الرجل يترجى الى يومنا ذا امرته

فيمن الذي

عورثا ولا يثبت له ان يزوجها ولا يزوجها خبر الشحا اوله منه خبر العتق وقوله النظر لبيان وغيره والعوى بوجوب السطاط على الفسخ وان كانا مقنوعين

مضمنا ولا يفيض مباحا ولا يحول القوم وان كانا بالانفال ان ضل القوم بدل على السيرة القطعية اما الفرع فان بلغ الاضداد فالأمر به فاللشم هو تسلط الزوج على

من كان بهار زمانه ظاهره فانما سره على الهام من غرض الخ فان العبد من الزمانه ما يؤدى الى الاضداد والوصف بالظهور يدل على العدم مع الخفاء فضلا

عن العرج الذي لا يبلغ الاتحاد بل الظاهر من الضمانه الظاهره له هذا مع كونها بخلاف الاصل الاحتياط ووقع الخلاف في مطلق العرج فلنقتصر على

هذا النوع من كونه بغيره لأن العرج الأصل هو المبلل وإنما سمي بالأفة المغمو لمبلل الرجل وتحصونه من مكانه وأمر الاستقامة في المشي والنجاة من المبلل

محقق في الافعال والاشر على الجاهل بالخيار من غير تقييد للاطلاق في نحو فتح اود بن سوحا السقدي وعددا من هذا الخبر لخصيص من في البحر واختلف

[illegible]

من فاعل الشئ او معطوف على الشئ بالتلويح الى المفرد او المتكسر او مفتوح لكونه كالقرن او اولى لقوله فيما تقدم من صحح ابى الصديق في القرناء هذه الالحاج ولا

يُتَدَرَّجُ وَجْهًا عَلَى مَجَامِعِهَا بِرَدِّهَا عَلَى أَهْلِهَا لِأَنَّهُ تَغْلِيصٌ لِلِالْقَبُولِ خَوَّلَهُ فِي الْعُقُولِ فَاتَهُ كَحَدِيثِ نَبِيِّكَ فَهُوَ الْفَرْجُ يَمْنَعُ الْوُطْقُ وَالْأَرْشَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِنِسَابِ الْحَقِّ  
وَالْأَدَلَّةُ تَمْنَعُهُ عَنْ رَدِّهَا عَلَى الْحَقِّ وَالْأَرْشَاقُ تَمْنَعُهُ عَنْ رَدِّهَا عَلَى الْحَقِّ وَالْأَرْشَاقُ تَمْنَعُهُ عَنْ رَدِّهَا عَلَى الْحَقِّ وَالْأَرْشَاقُ تَمْنَعُهُ عَنْ رَدِّهَا عَلَى الْحَقِّ

خطها وان امكن ان كان ضعف مئة الفه ولغيرها الى الترتيج اجبارها على ان لا تهاهت بانه خرج مع انتفاء الضمان بخيار ولا تملك المدة في الشهرين بعين شي ذلك الاصل

الاحباط والاحبار الخاص ايضا او قيل في المقعد والمسلم المهذب في الكافي ان الحد في الزنا من العار والحج عبد الرحمن بن عبد الله الصام

سئل عن رجل تزوج امرأة فبعدها ثم تزوجها انما كانت زنت قال لئلا زوجها اخذ الصداق ممن زوجها وها الصداق بما السخيل من مهرها وانما

سنة ثمان مائة وثلثمائة من الهجرة النبوية في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثلثمائة من الهجرة النبوية في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثلثمائة من الهجرة النبوية في شهر ربيع الثاني

فصل الثاني في أحكام العقب خبر الفتح على الفور بالاتفاق كما يظهر من الأحكام فصار في خلاف الأصل على المذهب وتحرم من الضرر اللازم من الناحية

دفاع الضرر بالخبر فوراً ولو ان التأخر ضرر فلو سكت الصانع لما لم ينجح بخلافه وكذا يجب التذنب العيب وغيره مما شرط لكن ان يوقف الفسخ

[illegible]

فلا وفيه الاحتياط وهذا حكم آخر للفتح ليس برفع انتفاء كونه ظاهراً ويجوز أن يكون منها بناء على أن المراد نقل الافتقار إليه من أمهات ما كان الفتح والظلال

المربية ان اجبر عليها الرزق وفي الغنى يفتقر اليها الى الحماكم لان الفصح يلبس فيه الاجمل ويستقل المرأة بعد اى الاجل في التساطع عليها ولا يفتح الرجل

تجدد بالمرءة بعد الوطء في التهور انفسا راعى خلاف الأصل على التفسير لا يثبت على الصحيح لاجرامها لانها كغيرها من الدخول والوطء هي في صحيح عبد الرحمن  
عبد الله المدة أربعة أشهر والنجس والخنزير وهو الغنما ما لم يرفع على اربعة ارجل وقصه او اذله او الذئب في موطأ والاشواق

فأولها على فحيرة في الجون خاصة وفي الخل بغيره بين العقد أشكال من عموا الأدلة بعدد ما نهال من الحوادث فلا يعلم بكون العجب

لقد غلبنا فبقينا. اذا جدد بعد استغنى الباء وهو اختصار الشيخ ابن سعد اقرنا بعد رد فافا المحفوظ ان ارد ربنا الاضطراب والتسك بقبضى

فقد التفتد صحيحا ولا يمنع لو طرأ من الفسخ السابق على العقد مع الجهل به أو بالحكمة من إيهام كان بأحد أطرافه أو لانه ولا يستصحب به عليه المهر السابق  
فول ومنه بعد ذلك ان كان الزوج الثالث والأخير من خمسة واستشكك في ان كان من الأولين الثلاثة أو من الأربعة

نؤى الا يكن مدلس ان لم يعلم المرأة من غير ان يبين لها ان يكون عيبا وكذا من زوجها من الولي او غيره فلا رجع له لو كانت في المدة من عليها

بہنہ انبیا میسران بہون مہر و ہوا قل ما یعول لئلا یخلو البضع انوار علی الاعرناء ولم یعرض لایستثناء شیئ منہا جامعہ لاطلاق الادلہ ولو کان

بمعزومة الهرة خاصة في خاص ما له دون من لس عليها اذا فسخ بعد الوصل استغفر الله عليه بالوحي وهو ليس بمغفور فيه بل من الهرة فحق ابراهيم الهرة

عن سواد بن عبد الجول وجبله وفتح كرج قبل الدجول سقط المهر لده وكان النسخ منه لده ليعلم ما هو سبب ما ابرع عليه نحو قول بياض  
الوعند وان الركوب دخل ما خلا عذتها ولا مفر لها وكذا المرة اذا مضى قبل الذبول وانما ندلك لان الغنى منها الزلف العنة فبها الصفحة الله

الْبَاءُ فِي صَحَابَةِ ابْنِ خُرَّةٍ أَوْ حَسَنَةً وَأَعْطَيْتُ نِصْفَ الصَّدَاقِ وَلَوْلَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ مَا لَعَلَّ التَّسْمِيَةَ بِكَفَمِهَا لَدَيْهِ أَوْ حَسْبُكَ أَبُو عَلِيٍّ عَمَّا مَرَّ بِهَا عَلَى الْحَبَا

ابن جرير في المهر ذاك ان هي الفاسحة ولو كطي الحصى فلها المهر كذا للوطي للحشا الفصح وفد مضى القول بغيره مما يؤكد الحكم خبر ابن سنان

فمنع الصادق من خضاب لرسول نفسه لامرأة قال يفري بينهما ولا خدعة الا قد اصابوا به ووجهه كاد ان يفري في آذان الخناكح واللعنة انما هي في الآذان.

لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ وَكَانَ يَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا

مع عليهما غير الا الرزق منه نحوها او تنكح من اهل بيته ما لم يمتنع من الرزق على البنوت او طفل على خلاف هان في الفضائل الحكمة يحرم النكاح او مع غير المدعو

ولما لم يكن عليه نص  
فصل المراد

وَالْغَيْبُ  
وَالْجَهَنَّمُ

عَنْ اَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ  
لَا تَقْرَبُوا نِسَاءَ الْاَنْصَارِ وَنِسَاءَ الْيَهُودِ وَنِسَاءَ الْغُلَامِ

ان الفسخ للعقد  
يجب ان يصف







فما يتعلق بنكاح من التلخيص غيره

غيره وان دعه اليها فان الغرض من جعله على المهر ان يحكم بان حكمة بالرجوع على التلخيص ان كان المذنب لو لم يشترط الحرة في العقد بل شرطها على غيرها بالاختيار  
فهو قبل العقد فظهرت امة كما تقدم من شرط الحرة الجارية والرجوع على التلخيص ان كان المذنب لو لم يشترط الحرة الجارية والرجوع على التلخيص ان كان المذنب لو لم يشترط الحرة الجارية  
فبعض على التلخيص والكلامة انه لا بد من الامع الشرط ولو شرط بها الاصل او شرطها اي لم يشترط عليها الحرة على ان يكون شرطها ماضيا  
او لا على شرطها اي الحرة شرطها في العقد وما قبله بمعنى الاختيار بالشرط والاولى قد يبرح عليه فالاول ان يقتصر الاول بالاختيار  
بالحرة في العقد وقبله الثاني بالشرط وقبله من غير ان يتحقق الاختيار وبالجملة اذا شرطها مطلقا وان زعم انها حرة في العقد اذا بان انما لا بد  
والاختيار والعقد في العقد على التلخيص وهو منسحق فقد استشكل فيه انما ان كان من لا يجوز له كماله لا يظهر بطلانه مع الدخول بهج بها  
غيره على غير مولاه او غيره وان كانت هي الغارة بنعت بعد العتق بحكم عدة الرجوع لا سيما العتق اذا عمل العمل يكون من لا يحل له الامة لان رجوع  
العقد خال لا يرجع عليه الامة له وعدمها على المخرج غير معلوم وانما التفسير فيسند الى الرجوع كما روي من من ظهر كونهما محررين وان دفع الرجوع  
بغيره لولا ان يكون معلقا بالرجوع يتبعه ويثبت الحرة بالرجوع مع رقية بعضها قطعاً ولكن انما يرجع على الغار بنصيبه اي بنصيب البعض الذي هو من  
من المهر والغرض منه الولد خاصة لا لغيره فان التلخيص انما يقع بالنسبة الى البعض لصلى الحرة بالرجوع بالنسبة الى البعض لا لغيره والاختيار ويجعل ثوب  
الرجوع بالكل الاما استثنى من كل المهر والمهر المثل ان جميع عليها لان الرجوع لا يسلم له ما سببه من النكاح على الاول فان كانت هي المدسرة يرجع عليها بنصف  
اي بنصف نصيبا لرقية محل الحرة نصفها وان كان الرجوع لرقية النصف الاخر وينعت بالباقي مع عتقها اجمع لرقية النصف الاخر ولو شرطه على من  
بوصفه بالحرة بنصفها فلها الفسخ وان كان بعد الدخول على بمقتضى الشرط والحبر يصح حينئذ يسلمه لغيره الباقى من امره حرة وتزوجه مطلقا على من غير  
امه مملوك فالى امه ملك بنصفها انشاءً وان شرطه لغيره فلا بد ان يكون له المهر بعد الدخول وان لم يكن خال الحرة  
يحلون المهر فان كان هو المدسرة به بعد العتق لا قبله لانه في ماله من المهر المثل وان كان خالها الصداق وان لم يكن خالها الصداق  
لها بنى وان كان النكاح دون ذلك المولى واجازة بطلانها المهر ايضا بعد الدخول اما المهر المثل وكذا الوشرط الحرة ففما التلخيص انما يقع  
بشرط كونك من امك او قال نعم فقال تزوجك بنصفه قبل ولا يكون انما يقع الا على احد حتى لا يشكال ولو شرطه بنصفه مملوكا وكان لها المهر  
لما عرفنا ان كان هو المدسرة اخذت منه محبة من المهر بنصيب الحرة وتبعه بالباقي اذا لم يكن له وان كان المولى يوزع المهر عليها بنصيب الحرة والباقي لغيره وان لم  
تقل بل وزع المهر على المولى وكذا ان كان اجنبيا هذا كله مع حوتها وان كان الفسخ للمولى ولو شرطه الرجوع مطلقا اي انه حينئذ كان النكاح مطلقا او ظهر الرجوع  
مطلقا اي ظهر حينئذ ان كان حرة النكاح فلو كانا خلافا لما على الاول فلو كانا خلافا لما على الاول فلو كانا خلافا لما على الاول فلو كانا خلافا لما على الاول  
على انها بنيت مبنية فخر بنيت مبنية في الشفعة كغير المهدية الوسيطة وشروط غيرها كان له الفسخ ولو شرطه فافا للمنفذ ذلك مع الشرط في العقد لان  
الوحيين عند شرطه لا مع الاطلاق والاصل والاختيار ومن شرط الحرة بالاختيار والاصل والاختيار ومن شرط الحرة بالاختيار والاصل والاختيار  
ولدت ثم اختلفت فان اشكال فيها اظهر من صحتها لان مهرها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها  
في انه لو ادخل بنده من الامة على من تزوجه بنصف مهرها وفي مهرها واما مهر المثل ان شرطها مهرها واما مهر المثل ان شرطها مهرها واما مهر المثل ان شرطها مهرها  
وزوجه عن محمد بن مسلم في الحسن سئل الباقى عن رجل خطب على رجل بغالة من مهرها فلما كانت ليلة دخولها على زوجها ادخل عليها بنين له من امره فارد  
عليها مهرها ومهره ويكون مهرها على مهرها والضمير في مهرها من الامة وكذا كل من ادخل عليها غير زوجة فمهرها ومهرها فمهرها فمهرها فمهرها فمهرها فمهرها  
ودمج بالمهر على من لم يدر على سوا كانتا على من تزوجه او دون او سوا وادخلها بها مع العتق بانها لم تزوجه وادخلها بها مع العتق بانها لم تزوجه وادخلها بها مع العتق  
لو شرط البكارة فظهرت ثبوتها فان ثبت سبق الفسخ على العقد فالأمر بان الفسخ على العقد بنسبة الشرط خلافا لما لاكثر وصح من بعض بناء على الاصل  
الاختيار وان البتة ليست له لغيره ويصدق بها المهر لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها  
مهرها ولا به مهرها وان لم يثبت سبق البتة خلافا لما لاكثر وصح من بعض بناء على الاصل والاختيار وان البتة ليست له لغيره ويصدق بها المهر لكونها من مهرها  
لم يكن له الفسخ ولكن له نفقته من مهرها التلخيص الحرة بنسبة كسب الالهادي رجل تزوج بائنا فوجد بها ثوبا هلهلها الصداق فادها انفس  
فما لم يقصر واختلف في الشيء فذكره الراوي بالسند في نفقته بالوصية من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها  
الحاكم لا يدر شأن كل ما لا يدره شرعا في الشرائع بما في الكتاب شرطا لادشاد والتقصير في مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها  
في مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها  
من ان كانت كاتبة على المختار من جواز التمتع بالكتابة ما وجدنا على راي من سوغه بها خلافا لما لاكثر وصح من بعض بناء على الاصل والاختيار وان البتة ليست له لغيره  
والاستثناء من قبل الفسخ على مهرها اللغوي والافقح الحكم ما لا يشبهه في الاصل والاختيار وان الكفر ليس الغيوب الحرة ولا يسقط من مهرها  
يقى للاصل والاختيار وعدم الفسخ انما لا يشبهه في الاصل والاختيار وان الكفر ليس الغيوب الحرة ولا يسقط من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها  
رجلان باخرين وادخلت امره وكل من تزوجه على صاحب فوطها فلها المهر المثل على اطلاقها ان جعلت بالمال وتزوجه كل  
منها على زوجها ولا يجوز له ان يطأها الا بعد العقد الا اذا كان لوطي زنا معها ولو كانت لوطي العدة او مات زوجها ورث كل زوجة الا ان  
ن بالعكس في الثاني والكل مع صوم منسحق عليه من سلة جبل زنا صالح عن الصادق في اخيه اهدى له اخيه في ليلة فادخلت امره فادخلت امره فادخلت امره  
لكل واحد منها الصداق بالعشيان وان كان له مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها لكونها من مهرها

فيما لو شرط على  
الختان قبل النكاح

فيما لو شرط على  
الختان قبل النكاح

فيما لو شرط على  
الختان قبل النكاح

فيما لو شرط على  
الختان قبل النكاح



فَمَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّيْجِ مِنَ التَّجَلُّسِ الْغَرَدِ

وَأَمَّا أَنْفُكَ الْوُطْنِ  
عَلَى أَشْرَافِ الْحُجُجِ

الحمد لله  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
وآله الطيبين

له فائدة عظيمة  
في علم ربي  
المنشور على الطار  
الاعيان في  
تسليط  
فيما في  
فيما من غير

فی الجہنہ





# فيما يتعلق بأحكام

حكم من لو عقد  
منه على غيره

فيما يتعلق بأحكام  
من لو عقد  
منه على غيره

فقد رت أو علمت من غيره ولو عقد من غيره على غيره من غير تحمل فإذا ثبت أن الثاني لا يلزمه ما ستر كان وجها وهو ظل والشاخي قول بان المهر مهر النسر وآخر  
بانه مهر العلامه في نزل على الخاد العقد الواطي على راد شي في النلقظ باخر محافله فدا او نحوه كان بوطا على صدق الف التلقظ في العقد بالعين  
فان فيه ح وجهين احدهما ما لو اطاقا عليه في الذي الرضا عند قصد الاقرب من لفظهما فهو كابقاع العقد كخبر بؤله خبر رارة عن البافر  
في جعل استوصدا فاعلم ان كثر منه فقال هو الذي ستر كان عليها النكاح الصواب اخله على ان يعقد عليه شي رارة ذلك من قوله عليه السلام في جعل  
واعبار اللفظ لانه الذي وضع عليه العقد لا يكون في اللفظ عن كونهما باصطلاح خاص بين اثنين هو احدهما الملبس والمهذب لا بعد  
القول بفصلهما لخصوا العقد عن الاول وخالو لفظ عن قصد الثاني والمهر مضمون على الترتيب عينا كان وذهبنا ما دام في هذا الترتيب وذهبنا الى ان ذلك  
في ضمان العين هل هو ضمان معاوضه لقوله نعم وان هو من الجوه من الغير بل لفظ المعاوضه نحو زوجتك بكدا وجواز مناعها من التمكن قبل القبض  
ردوه بالعين في ضمان بدكضمان الوعد والعار به المضمون والمبوض المضمون معاوضه في الكتاب جواخلو النكاح عن غير عقد الفاسخ  
متلفه من مسقوطه ومناعها من التمكن في الموثق جهان المعروف عندنا الثاني فان تلف قبل ان يسلم بفعل المهر يرى وكان لا بد من فسخه وهو  
وان تلف بفعل اجتناب غير من ان يزوج على الاجتناب والرتج وان سجد على الرتج بخرج الترتيب عليه اي الاجتناب ان تلف بفعل الترتج بغير فعل اجتناب  
عليه بمثله فان لم يكن مثله فاقبضه لكون الضمان ضمانا للدين على كونه ضمانا لمعاوضه فيض الضمان فيخرج الى مهر المثل كانه اذا تلف احد العوضين في البيع  
قبل القبض فيض البيع ولا يفسخ النكاح لان الضمان ليس بمر كانه واذا رجعت اليه فمحمل كثرها كانت القيمة من غير العقد الى حين التلف لانه مضمون في  
جميع الاحوال في جميع المدة فالأكثر مضمون ومحمل القيمة من التلف في البوط لانه مضمون في جميع الاحوال لكن غير مضمون قبل الرضا على الغير من يوم العقد الى  
التلف كما في الغصون فاما عليه القيمة يوم الانتقال اليها وهو يوم التلف احتمل القيمة يوم الأصل في وهو ضعف هذا ان لم يطالب به التسليم اما لو طالت القيمة  
حين كانت المطالبة منه لاعدد رتلف على الاول كان الحكم ما نقله من انه يضمنه ما كثرها كانت قيمته من غير المطالبة الى حين التلف كضر عليه في ط لانه في ط  
وقد سبق ضمان يوم التلف في الما عرف من ان غير الانتقال الى الغير وهو طر و لو تعيبه بذا في ط في الحلاق والمهذب موضع من الملبس في غير ط كانه  
مع الارش واخذ القيمة لان العقد في ط على ما اذا كان لها راد والا فرب انه ليس لها الاخذ واخذ رتقنه مضى بالبدن والمعاوضه منه فلكها  
وانما لها الارش وانما ان يفسخ قبل الترخيص في تسليم نفسها حتى يفسخ المهر بها فان النكاح مع الأصل ومعاوضه وكل من المعاوضه من الما عرف من التسليم حتى  
يفسخ الوض من غير رتقنه سلمه عن رجل بزوج جاريه او منع بها ثم جعلت محل فضاها بزوجان يدخل بها قبل ان يخطبها شيئا فاعلم اذا جعلت محل  
فقد قبضه منه طر العسر والضمان مناعا جعلا في التسليم حتى يقضى دفع المهر في ط فان اوطمها فبضه فمحمل اجبا الرتج على التسليم لان فاض المال  
بشئ راد في البضع الا ان يفسخ الى ان يبادر احدهما بالتسليم في غير الآخر سواء كان الترتج موقرا او غيرا اذ لا يختلف بين ذلك حال المعاوضه والمعاوضه وقدر  
بغير من غير معهما من الامتناع مع الاعسار اذ في بعض فاضا به الامتناع المطالب به يضعف لان مناع المطالبة لا يوجب تسليم العوض وهذا اذا كان في الاصل  
بعد الدخول قبل القبض خلاف هو المصلحة المبطله اذ ان كان احد العوضين وهو منفعة البضع فيجب ان يتم قبضه جملته والمهر راد في جميع التسليم مرة واحدة  
الا بضر حجاز الامتناع وتغير العسر في طر في الانتصار والنهاية خلاف المهذب الجواهر والوسيلة والقيمة النسر والمجامع في ط لانه ليس لها الترخيص  
لحق في الاقباض بالوطي طر ولذا يندقره المهر ولو جاز التمكن عليها خرج التمكن ولا قبل القبض بالاجماع في غير الباقي على الأصل للاجماع كما في غير ولو كان المهر  
كله مؤخرا لم يكن الامتناع فطحا لثبوت حقيقة عليها حال الامتناع فطحا لثبوت حقيقة عليها حال الامتناع فطحا لثبوت حقيقة عليها حال الامتناع فطحا لثبوت حقيقة عليها حال الامتناع  
التسليم عليها قبل الحلول فيستحب في الامتناع عقد وترضا على ان لا يقبل تسليم البضع على تسليم المهر ويحتمل جوا الامتناع لسنا وان بعد الحلول للحال في العقد  
على التسليم قبل التسليم بعد ولا استقر عليها الا الوجوب قبله لان الأصل في المعاوضه جواز الامتناع من التسليم قبل التسليم وانما يتخلف المانع من اجل هذا  
دون الاخر فاما من قبل الحلول مانع من الامتناع فاذا حل رفع المانع وفي ان الأصل انما هو استحسان التسليم بالتسليم او استحسان كل منهما على الآخر بالتسليم  
لا الامتناع وانما يجب تسليم اي المهر لو كانت منهية للاستمتاع فان كانت محبوسة او ممنوعة بعد غير كوض وحضر لم يرد التسليم فانه لا يجب التسليم اذ انما  
التسليم مع حلول العوضين ولو كانت صبيته فامتنع الاستمتاع بها لذلك لا فرق جوا التسليم مع طلب لولي لانه لا يمتنع عليه ولا يمتنع الاستمتاع عليها  
فهو بمنزلة ناجل احد العوضين دون الاخر في طر والكافي العدم بعد الثبايض ولو منع من تزوج مع غيرها فلا استمتاع من التمكن لغرضها لا للتسليم  
تسليم المهر لها باضي وجو التسليم للمهر على الترتج اشكال من ضد الامتناع من التسليم وان لم يكن لاجل التسليم ومن ان تسليم المهر بما يجز ان المنع من التسليم  
يلتزم فانه الامتناع المشرع فاذا امتنع بغيره لم يبدل نفسه فاقبضه عليه المهر ولو مكنت كان لها الطلب ان لم يظا فان تسليمها انما هو التمكن فان رجعت  
الى الامتناع يسقط طلبها الا اذا طمها فان المهر بما يندقره الوطى ولم يحصل وان حصل التمكن ولو وضع الضمان فامتنع من التمكن اجبر عليه ان لم  
يكن لها عذر ولو جاز المقتضى لوجو انقضاء العارض وليس له الاستمرار فادفانه فطحا فهو كاذن المؤجل اذا تبرع المذيون بتجبل ادافه قبل وعلى القول بوجوب تسليم  
المهر على الترتج اوله الاستمرار فادفانه بدفعه دفعا لمع سلامة العوض له فاذا امتنع من التمكن استمر واد استمر الضمان فطحا فان تسليمها اذ استمر  
بالنطق الاستمرار اي ازالة الاستمرار الشغل الجهدا عن غيره كما في طر والعاذ به لانه ربما يفسر عنها ان لم يندعه له وربما يفسر من الترخيص طر في العمل  
لها او فطحا انما هو لاني تمتط الشغل ليحتمل العسبة اما الترخيص يكون مبرر وثلا كما في طر ففعل الما راد في التسليم وانما الغير زمان يستعد في موضع ط  
على انها ان سبها كثر من ثلث لم يمتط لان الثلاثة تنفع لاصلاح خاها واستمر في بركة الاكمال الفصل ولا سبها في انه ليس عليه ان يمتطها لاجل  
فبها الجها ولا لاجل الجضر لان الاستمتاع بغير الغبل منها ولو كانت صغيرة لا يفتن الجها وان تلفت سعا فاعدا او مريضة كك وجب كمال اما

لو كانت في طر  
فما كان

# كتاب النكاح من كتاب كشف اللثام

في الوطون فلا يشبهه منه واذا في تسليمها ونقلها الى بيته فخطب والحيز كذلك لان العاقد من الاستمتاع هو الوطون والباقي تابع فهو منقطع فيما لو سلمت اليه لم ينفذ  
ان ينفذ نفسه في واقعها فيجوز عليها فبها انها لو سلمت اليه لم ينفذ عليها القول لا يمكنه الاستمتاع منها وبذلك ان سلمها انفسها لخصها والزوجية  
ان كانت صغيرة وهو غير واجب عليه فيجوز له ان يسلمها لانها لا يمكنه الاستمتاع بها وبذلك ان سلمها انفسها لخصها والزوجية  
بوتن من الوطون انما ينفذ في كل المهر بالوطون فلا او ذرا او نحو احد من زوجين ان لم ينفذ المهر لا بالوطون على الاخرى وقا لا اكثر الاصل وقوله وان  
طالع من من قبل ان ينفذ في كل المهر بالوطون فلا او ذرا او نحو احد من زوجين ان لم ينفذ المهر لا بالوطون على الاخرى وقا لا اكثر الاصل وقوله وان  
الصادق عن رجل تزوج امرأة فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
في العرج لم ينفذ فعاد اذا دخله وجب الغسل والمهر والعدة ونحوه من غير ان ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
ابو جبر عليه الصداق وقال ابو جبر الصداق في الاوقات ما ورد في العتق من نظر استقل لم يوافقها فنفذ المهر في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
المحلون كالذي يخلو لغيره على الكسبي في خمسة الحلوى الاغلى باءا وازى سري وجعل المهر في الصداق في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
عليها باءا وازى سري انتم طلقها فقد وجب الصداق في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
وعبرها الله مع الحلوى الثامنة اذا ادعت عليها الدخول كان لغول قولها الظاهر الا ان يظهر الخلاف في بيته او بقاء بكاره وسبب قبله اي المهر فنفذ المهر  
نساء اخرى اجتمعن معها واقلهن مهران من مؤمنات غلام مهرها وان اعطته النكاح بركة تيسر مؤنة بكرة ان يجلوا بين السند وهو خمسة مائة درهم لانه  
لم يزوج ولا زوج بنانه باكثر مهرها وفدا من ابن ذلك لانه بكرة ان يدخل بالزوجة قبل تسليمه وتسلم بعضه تسليم غيره ولو هدية لم يزوج الصداق  
قال في تزويج الرجل المرأة فلا يخل له في مهرها حتى ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
وجبر على النكاح الطائي قال له في تزويج المرأة فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
بالنسبة الى النفقة وما لو شرط لها ان غير المهر قبل الصداق والنفقة المهر والجماع كان يشترطها ان اشتهى البوم مهرها كذا والمهر والنفقة  
من المهر في الاوقات في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
ولا فرق بين مهر الزوج قبل الدخول والمرأة في استيفاء جميع المهر وقا لا اكثر الاصل والاخبار في مهر الزوج في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
وميل في المهر في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
في مهر الزوج قبل الدخول كان لا ينفذ المهر الا في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
الاستحباب في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
الدخول في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
العقد في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
فلو تزوج المسلم على غير المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
جاء اذا خلاه وشروط العدم فالعقد في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
احد العوضين في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
والاخرى في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
كان بمنزلة عدم التوبة في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
قول ثالث هو ثبوت القيمة في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
هذا العقد او الحل وهذا بان حرا او خرا فثبت مهر المثل في الاول والعقبة الثاني وقال انه فنفذ مهرها فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
المهر والمهر في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
مطلقا او وقع الدخول كما نفذ في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
ظهر في الزم مثله لانه مثلي فان لم ينفذ مهره لانه افرح لا يشترط اليه لان العفو عنه عليه خل مختص هذا الشخص فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
العقبة لانه ما نفذ عليه المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
على الظهور وان لم ينفذ مهره لانه مثلي فان لم ينفذ مهره لانه افرح لا يشترط اليه لان العفو عنه عليه خل مختص هذا الشخص فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
بعد خمسة الحرم من جميع المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
لما نفذت هذا المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
لها نفذت هذا المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
اصدقها نفذت هذا المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر فادخلها فدخلت عليه فلم ينفذ المهر  
مهر المثل لان العاقد كغير المذكور في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان  
المهر ولو وصمه اي المهر في كل وقت وعرف عن بعض المحققين ان الغولان

استقار  
في موضع  
المرحلة

سأله

في سجنها

في المهر

والنكاح

في سجنها













۱۲۲

فيلذو

[illegible]

اولیٰ خبے  
احد از حین  
حکومتی

بالتكليف  
على كل من  
الذين





في مواضع تصريف

هل هو الماهية كحدها ارفع صفاتها على الاول باعتبار الرجوع في نصف العنبر وعلى الثاني باعتبار القيمة اما لو نقصت قيمتها فلو كانت الماهية نصف  
العنبر قطعاً من غير اعتبار الرجوع الى القيمة جئنا او تخيلاً وكذا لو زادنا القيمة زيادة السوفى فان له النصف من غير زيادة بل بقيت فان العنبر على التقديرين  
بأهية من غير زيادة ولا نقصان ويقع الرجوع الى النصف للقيمة المتفاوتة والتعريف النصف وان الزيادة بقيت انقصت القيمة بعد النقصان فمما  
التعريف نلفت العنبر ثم قلنا ان كان عليها نصف القيمة قبل النقص لما عرفت من انه لا يخبرها النقص بعد النقص ولو زادنا القيمة بعد النقص لزيادة  
السوفى نلفت ان كان عليها نصف القيمة قبل الزيادة بعد النقص لان اعتبار النقصان وان زادنا العنبر زيادة منفصلة او  
الفاعل هو الزيادة المنفصلة كما لو ولد الفرس زيادة لها خاصة لانها مائة ملكها وخارج عن المرفوض فليس الرجوع فيها حق ولا فرق بين الزيادة قبل  
نصفها او بعدة وان كانت الزيادة منفصلة عنها او مضمرة كمن ونقص نصفها كانتا بضاً من مائة ملكها وانما خرج المرفوض فلا يكون الرجوع في النصف  
نصف العنبر بل في مائة ملكها والرجوع الى النصف في مائة ملكها لو خرج من المرفوض من غير شوب شبهه بالنصف كما في النقصان بل يخرج من  
دفع نصف العنبر الزائدة من غير اعتبار زيادة الزيادة لانها مائة ملكها فمما عرفت فاذن لشئ من العنبر فلا بد من هذا النصف من زاد في النصف وادفع  
نصف القيمة العنبر من دونها اي مجردة عن الزيادة ولو زادنا النقصان على النقصان فان الاول حقيقة مع زيادة والمانع من الرجوع في النصف من غير ضابطها ولا يضمنه  
الانسان بمثل ذلك ليمنع من القبول خصوصاً وبما مضى من الشيطان فربما يكون الرجوع في القيمة فلا يقبل العنبر والثالث عويدة للزيادة بل هو وجوب الرجوع في مائة  
بغير زيادة الذي لا يملك الا بالقيمة العنبر واسبابها ولد وان حقيقة بين الامر في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
ان نقول العنبر في مائة القيمة وان يكون كل ما مضى من الامر في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
بشار كها في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
المنه والاشارة كما انما كبر في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
واجبار الرجوع عليه لكونه نصف المرفوض في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
باعتبار من كغيره من مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
للزيادة والنقصان بل هو القبول وانما يكتفى به في النقصان لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
مع الارشاد لا مع اجزائها انما اذا نقصت اليه الا في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
على تقي فذاك وان ايتى بالنقصان كان كالنصف يكون له عليها نصف القيمة اقل ما كانت قيمة من غير النقصان ولو بقيت في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
المعيب من غير ارشاد المعيب عليه فان كان قد وقع اليها ارشاد رجع بنصفها وهو مرفوض على ما مضى من الامر في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
التعريف بين العنبر والقيمة انما هو العنبر العنبر اخذ المائة لها فانه لا يملكها المائة المرفوض لانها اقل من المائة اذا انقصت المائة من مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
لنصف العنبر بالنقصان اذ نصيب العنبر فليس له المرفوض بل لا يملكه عويدة القيمة فلا يرجع في النقصان لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
وبزيادة القيمة بما بل انما يشترط ما مضى من الامر في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
ونقص من جهات اخرى مما لا بد من زيادة من جهة النقصان من امر كانه في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
والخطر عند الولادة والحل في القيمة زيادة من جهة النقصان من امر كانه في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
الحكم مثال ذلك انما يشترط ما مضى من الامر في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
لنصفها لانها رجع في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
كنوله ولو نقصت ثلثها زاد حكمه لان النقصان في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
واختلته في النقصان لانها رجع في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
الطلاق قبل الاختيار ونقص الزيادة منفصلة او منفصلة لانها رجع في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
لنقصتها وان كانت منفصلة فالوجه ان النقصان ولو زال ملكها المرفوض لانها رجع في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
ولزم الرجوع مثل النقصان وقيمة نصف القيمة هو المناسب لقيمة العنبر وقيمة النقصان بما ينقص عن نصف القيمة فان عاد الى ملكها  
بعد الرجوع في النقصان والقيمة لم يكره اخذ النصف من العنبر لان سقط حكمه من العنبر بل اخذ المثل والقيمة وان عاد قبلها الى النقصان رجع في العنبر ولو زال المانع  
من الرجوع فيها قبل سقوط حكمه منها باخذ المثل والقيمة لان الرجوع اليها بعد الرجوع اليها لا يشاء اليها ولا تغدح ويحصل الغدح  
لسقوط حكمه من العنبر ولو اكون العنبر ملكاً لامن جهة الصدق ولو غلبه حق لاد من غير انتقال كالرهن والاختار تعين عليها البدل السابق لتعلق  
المرهين والمناسج بالعين فليس لها تسليمها اليه لاعتبار الرضا بالعين مع تعلق الرضا بها وقد يقال في الاختار ان العين بنفسها كانت لا يتخالف ابر  
منفعتها وانه ان النقصان من العنبر من مائة القيمة فان النقصان في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
اذا كان تهرنا العنبر نافي في ملكها لانها رجع في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
قالنا انما رجع فيها اي العنبر ولكن لا يضمنه لان بل يصح بيعها لانها رجع في مائة القيمة لان الزيادة لا تستغل بالقيمة كغيره ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه  
اذا دعتها او المثل لانه اي نصف العنبر يكون ح مضموناً عليها وانما يجمع منه اي الضمان لقيمة النقصان ويخجل البرائة مرغوب للعقل ولا بد من زيادة

كل ما مضى من الامر في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه

كل ما مضى من الامر في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه

كل ما مضى من الامر في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه في معرفة في الاخذ على غير ما مضى من الاختار له ولا بد ان له ناهي المطالبه



فما العفو والصلح

[illegible]

اذا طلقوا فقل للذين

يدوها ووضعي عليه  
القبض انك انت

دکان ملک و مولتی

عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ

مکملہ جامعہ اسلامیہ

بہارِ عقداۃ الشکا

1

4/6

改

16

467

1

فمنه المذهب على  
نكا المثلث

قصا الزمان  
حكي في طبعه

5

55

10/1



























في السفر والزواج

[illegible]

فی کتبہ الشفا الزویا

اولاً بالجناب

كتاب النكاح

المقبلة اذا حضر من الثلث او السبع على القولين انما بعد رضا الزوج او قبلة ان شئنا في النكاح او بالفرقة وذلك لاستصحاب ما لها من الحق  
من غيرها بدلا على اسقاط صحة الآخر في النكاح كما انه اذا قسم للزوج لكل منهن النكاح فانه عند ثلثهن سافر واستحب معه غير الزوج فانه سوي  
عليه حتى لا يبعد اذا عاد وفاها حقة وللغامة حصة بالعدم حتى لا يبعد من فضيلتها على المصحوة لانه لم يقضها ما لها من الحق وانما دخل حقة في السفر  
فلو نكح المصحة حقة لزم التفضيل ولو كان له زوجان في بلد من فاما عند كل واحد عشر امثالا فاما عند الآخر كان ما بان ببعضها او بغيرها  
عنده ان لم يكن مساويا وكانا قاسما على حقة المصحة لم يلزم للمثانية الاخر لان نصف الذرة فصف الفصح حقة ونصفها بزوج في كل مكان  
الكتاب من الاطلاق وما فيه الحاجة الى التفضيل المذكور ينبغي ان يذهب اليه في النكاح والطلاق والوجه للجماع لانهما من  
العدم الموعود به فخرها وجعلها بغير حق من حفظ من الحاسد الشباغ ولو غير محرم بن خلد سئل عن تفضيل سائده بعضهن على بعض  
فقال لا رعن امير المؤمنين من كان عدله امره ان فاذا كان يوما حاد فابو صعدا لآخرى سئل عبد الملك بن عتيبة الهاتمي الكاظم عن  
الرجل يكون له امرتان في زمان واحد فاحدهما بالكنى والعطنة ايضا ذلك قال لا بأس باحدهما العدل بينهما ولا يوجب الاصل هذا الخبر  
فوالله وان تستطعوا ان تغدوا بين النساء ولو حرم فلا تملوا اكل الميل وتبنيان يكون صبيح كل ليلة عند صاحبه لما عرفت من الخبر والقول  
بالوجوب وبرشد الله ما سمعنا الا ان من اتقى عن الموضوع عند الاخرى فان يادها في حضورها وبها وبغيرها من فادها ما فيه من الاثبات والنافع  
وجعل القلوب الاعانة على صلة الرحم له منها عريضا فاما حضورها وبها وبغيرها من فادها ما فيه من الاثبات والنافع  
حين يخرج منها في ليس له اسكان امرين في منزل واحد الا بضره على التفضيل المفردة وانما كره ذكره هنا لان جواز منعها عن الخروج لغير حق  
وليس لا يستحق الاستمتاع بها كل حين فيخرج عن حضورها وبها وبغيرها من فادها ما فيه من الاثبات والنافع  
فان ظهر منه الاضرار وان لا يكون فيها حق من قيمة قيمتها امر الحاكم ان يستعذ اليه او يسكنها الى الحب فليخبر عنها وعلى الحاكم ان يخرج  
مطالبة الحاكم بما يمتنع من حقوقها ويجوز الظلم عليه وقد توفي الزوج وادى عليه فان راد لتفريقها لم يقبضه الحاكم وان ظن ضراره بها لا يجوز له  
والاصول عند الاضرار لكن لا يجوز ان يملكها ذلك لبلد بالمرأة تحالها الا بغيرها ان طلبت ذلك وما يضمنه من منع ظلمها بما وجب ليس للمؤمن  
انفسه المزوج من طلب حقة من القسم لا منسما من اسقاطها او هبة لبعض من غيرها لان الخطبة لها الامدخل الاول كالبشر له فله النكاح ولو رخصت  
بغيره وجوزة او رضى العبد بما في زوجة من اسقاطها او هبة لبعض من غيرها لان الخطبة لها الامدخل الاول كالبشر له فله النكاح ولو رخصت  
شقي ما قبلها لغيره الاخر وهو مناهل يكون بشئ المرأة عريضا فاما حضورها وبها وبغيرها من فادها ما فيه من الاثبات والنافع  
وتدافع اذا عاها ليعتق وبعثها او غير عاها في دبرها مع كان كان تستقبله اذا دخل وتقبله اذا دعا ويخضع في القول اذا كملها فتركه عظمها منه  
في زمانه فان رجعت الى المصحة بان يحول ظمها اليها في الفرس كذا ذكر الصدفان ونسجت الى رادها احتجابا وقيل في طهران بغيرها  
وذكرها المسند جماعة بلفظه والمؤنة في المصحة وقيل ان يغزل ويغزل ويغزل في غيبها وبها وبغيرها من فادها ما فيه من الاثبات والنافع  
والغفر بكل ما يلبس في جوفها وبها وبغيرها من فادها ما فيه من الاثبات والنافع  
محرم فقد بر الالة واللا في شوقهم فخطوبهم في غير فاشترى فاضربوهما ايمانان بزيادة الحوق فاهتم العلم السنن من النوع او يعطف قوله بغيره  
واضربوهما ان شئنا فان تحقق الشؤنا من غير جاز له ضررها باول مرة وفا فالتحقيق الحق لظلال الالة واشروط في الارشاد الاضربا وقفا  
للعند دينهم وحرمة وادريس سبها هو اولى واحوط اقتضار في دفع المنكر على اقل ما يندفع واحدا بالميقن مرد في الفجر والاكتر على لا يجوز  
في ثلثها لا بعد الشؤنا وهو جرة الارشاد على كل الحق على العمل بغيره قوله ثم من خلاف من وجعنا او امانا في النافع جوا التلا عند الحق  
و في طهران المصحة ان المصحة الشؤنا ويقتض الشؤنا بل في الاولين على ما يجوز الرجوع لانه انما شرع للرجوع في الامتناع عن المنكر فادب  
الامتناع على ما ينادي به ولا يبرح بها اي لا يشد بها ولا يبدى فذكر ان يرضى باليتواك ويخوف بالبرادير وذلك على جهة الاستحباب والا فلا ان  
يضر بها بالسوط ضراد لان طه الالة يقتضي ذلك انتهى بالحكمة يرضى بها ضراد بكا يرضى الصلابة الذي يرضى به لا يرضى به ولا يرضى به  
ويبقى الوجه شبهة من المواضع المحونة في طه قال قوم يكون الضرر بمكدر مملوءة وذرة ولا يكون سحابة لا خشية لو تلفت بضرر اعضائها فاصح  
لانه الاصل في الخلاف في ترجيح الصريح عن المشرع فانه انما شرع للاضرار هو افساد مع ان الاكل بالزوج العفو عنها ورضيها المصلحة فيفسد  
ناديا لفضل فانه المصلحة فعله اولى وربما يجب في بعض من بعض من سبيل هذا لا يفسد ان تلفت فاد يكون لسفاه بشؤنا وقيل ولو  
منعها الرجوع شيئا من حقوقها الواجب من نفقة او نحوها ومن ذلك سبها ورضيها بلا سبب هو شؤنا منسما ان يطالبه بغيره فان منع والالة  
رضيها الى الحاكم والحاكم الزامه بالاداء ولما ترك بعض حقوقها من نفقة وقدر غيرها استماله لانه لا يمان حقوقها فلا عليها في اسقاطها وانما  
لها الرجوع متى شاءت لغير هذه الحقوق كل حين وتحتل للزوج قوله اذا طاب من ذلك بغيرها العفو عنها ورضيها المصلحة فيفسد  
ثم وان شئنا خاف من فعلها شؤنا او اضرافا فلا جناح عليها ان يصلحها بينها صليا وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا جناح على ان لا  
يطلعها افضل في الحسن على الجلي عن الصادق فقال هي المرأة تكون عند الرجل فيكونها فهو لها ان اراد ان يطلقك فيقول له لا تفعل الا كرهت  
في ولكن انظر في حكمه فاصح بها ما شئت ما كان سؤ ذلك من شئ فهو لك ودعي على خالي فهو قوله فلا جناح عليها ان يصلحها بينها صليا وهذا  
الصحيح وما قد يجهل من الفرق بين ابدال خوف الشؤنا والشؤنا فهو ساقط ولكن لو ظهر عليها لم يحل له وهو وظ ولو منعها شيئا من حقوقها السخيرة

والصحيح ان المصحة  
التي لا يزوجها  
ولا يملكها الا  
بغيرها

في استحياء ان يكون  
بغيرها

في شقاق

في رجوع المصحة  
فيها

منه زخا ولو كانا المنيون  
منها وحسب الحامض في الشفا

بِصَلَاتِهِ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ  
أَنْ يَكُنْ فِي حَيْثُ كَانَ  
فَإِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ  
شَاقِقٌ

[illegible]













كتاب النكاح

عليهما ويجوز انهما الى احد عشر شهرا الحين وفوله ثم وكحله وصانثون ويجوز الزيادة على الحولين فان اوردتها الحاجة فخير بعد من  
عن الرضا هل يرضع لصبي اكثر من سنين فقال عامر بن قيس قال فان زاد على سنين هل على كونه من ذلك شيء قال لا واما التمسيد بشهر او شهرين  
مشهور وبما لا يردى ولكن لا يجب على الاب ان يرضع له لغيره انما يرضع له انما يرضع له انما يرضع له انما يرضع له انما يرضع له انما يرضع له  
لكن لا يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره  
الاخر انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره انما يرضع له لغيره  
الترجيح في الحضانة وهي الفخ والكبر والاهلية وسلطنة على ربها الطفل بلصاته الفطرية والظن بالانسان في المفاصل المضمرة وهو ما دون الاصل الى الكبر كلف  
العين وغيره بها الحضانة الظاهر بحسب كونه اقل من ثلثها او اكثر من ثلثها او اكثر من ثلثها او اكثر من ثلثها او اكثر من ثلثها او اكثر من ثلثها او اكثر من ثلثها  
وشبهها يخرج من الحضانة من شاء منها ومن غيرها والفرق في ذلك ان كان اقل من ثلثها او اكثر من ثلثها او اكثر من ثلثها او اكثر من ثلثها او اكثر من ثلثها  
لضعف الولي عليه نفسه اذا كان لا يرضع له ولا غيره باطلاق بعض الاخبار وما هو مسمى ولا يرضع له ولا غيره باطلاق بعض الاخبار وما هو مسمى ولا يرضع له ولا غيره  
الغاطلة اقل من ثلثها الرضا هي حلال كذا كان كسر وكان هي المصلحة او مطلقا على ما تقدم من الوجهين بغير الاصل بعد ذلك الساخ باخذ منها  
للأخبار لنا طرفة الحكيم اما اخبار الاحقة من الرضا فكثيرة جدا واما احقة الأب بعد ذلك فله قول الصادق في خبره اورد من الحضانة ما دام  
الولد في الرضا فهو بمنزلة الابوين بالتبوت فاذ اطلقها لغيره من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
الغنية اذا كانت خفي او اتي على الاثر في الخفي استحقها بالاولاد لانهما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
فلا بد من تسليمها الى الامم لئلا يخلو عن ربها ويحمل العدة لان ولدها من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
اخرها الى سبع سنين من ولادة الامم من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
منها ولد وطلب سبيلها فكتب امره لغيره بالولد الى ان يبلغ سبع سنين من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
حكم عليه الاجماع في الغنية خطبة الشيخ في الخلاف وروى ابو علي والغاضي في المذهب بالذكر كجما بينه وبين ما سئل عنه في المقنع ثم روي انها اخبرها  
الى سبع سنين من ولادتها على مستند الان يقال انها كانت مسنونة ولا بد لاب من البتة كبرها لئلا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
او انا منكم لولا انما فيها واما خبر عن الولد على الذكر قبل البلوغ الخبر السابق وهو انما كان مطلقا الا ان لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
والاخر من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
ابن اود النفر عن حصة من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
الصديق روي على ما قبل البلوغ كما يقضيه الاصل وهو صحيح في خلافه فواتي القول بالانتماء في سبع سنين على القول بالبلوغ ما ثم يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
ان لم يبلغ وثربته بالتمتع واما اشراط الجزية الاسلام والعقل في الامم لئلا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
فلا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
للكافة على الولد المسلم وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها وما قبلها  
لكافة ولغيره هذا الذي كرم احقة الامم من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
اسكان للاجماع والاخبار ولانها ما اخرجت من كل حال وهو محل ما قبله حق الحضانة والحق الفاضل في ما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
الامر لدخولها في الامم لان الامم من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
اما الامر وهو الموقوف للامم فان طلقها الامم من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
فقد بعد العدة لبقاء علقه الترقيح فيها وكذا الموقوف للامم من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
الى ان يبلغها الامم اشقوا وفقوا ولولا الارحام بعضهم لم يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
امرأة ومعها من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
في بذر ذلك بغيره النية له ولقول الصادق في خبره اورد من الحضانة ما دام  
صنا بالترجيح كاستحقاق الحضانة لولا انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
الامر لا يشغل الحنفية والرجح لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
الاصلية عنهما ولقول الصادق في صحيحه الفضل انما يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
اخر بولدها منها الموضع الاب في خبره اورد من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
بهم بها فان اعلى الابا واسلم كل امرئ المسلم عليه يحمل الجحان ولو فقد الابوان فليحمل الاب او له فانما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
لان له الولد انتقلت عنه الى ائمة من جوارها بالنصر والاجماع وانتقيا انتقلت عنه الى الجلاب لانه مشارك للاب في كون الولد له ولله ولله  
عليه المال وغيره فكل من الحضانة لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا  
على اليقين فان فقد الجحان فلا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا فاما انما لا يرضع له من الرضا

سأل

في الحضانة

لولايتها

فبينت الامم الحضانة  
ما لم يترجح

بينت الحضانة  
الارث

في الحضا

[illegible]

۱۰۰

ان عندی ایک ہندو  
ایک عیسائی اور ایک  
مسیحی کے ساتھ  
ختم نماز تھا اور ظاہر ہے

ما شاء الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل اول

من  
للأبوجيب

لما روي لفظ  
وكلمنا ابنه  
في ما روي  
في ما روي  
في ما روي  
في ما روي













# كتاب النكاح

ليس من الزوجة  
من اصل في اول الوقت

الصلوة الواجبة اول الوقت لما كانا لفضله فيه حتى قبل بالوجوب مع قصر ما بها بخلاف الصوم والخوف لا يمكن الاكفاء بامثال ذلك فان لم يكن عليه اتفاق بوجه التوبة بينهما ولا اشكال في انه لا يجوز له منعهما من الحج الواجب عامهما او عام المرأة والاستطاعة والحج للزوجة الثالث من النكاح الضعيف وهو الزوج الصغير الذي لا يملك نفقة ان شربنا التبريد ولو دخل لا عنه مشروع ويجوز جعلنا التثوية ما عدا ان لم يدخل بغيره او افضاها وحيث انفق على الزوجين من غير الافضاء ان يكونا حلالا لانهما قد افسدا على الاثر والزوج لا خلاف في الحبر والنفقة عليه في كل نفقة والمرتبة ان كان لوطي بغيرها في الحال بان يشق عليها من غير الاضطرار ولا يخلو على عادة او يفتا بغيره بان يوجب او زيادة في المرض او بغيره فانها انما يمنع من الخلق بينهما في ولا يجوز ان الرجل في قوله لا اطاها فلا يجزى على الخلق بغيره ذلك لكونه في حق النفقة طامح نظر لامتناعها من سائر الاستثناءات المكنة نعم لا يطرأ خلا في استحقاق النفقة بامر المرض اذا تمكن من الاستمتاع بها بغير لوطي فضاء العادة باستثناء ما منع بقوله الاستثناء سائر الوجوه ولو انكر الضرر بالوطي رجح الى اهل الخبر من الرجال والنساء ولا يميز من عدل البينة كما في الفرقة فخرجها من كل مع من السفطان البينين وان كانت في الاحتداد وحب النفقة للظلمة رجحا بالتصديق والاجماع والكونها في حكم الزوجية الا اذا اجلت من الشبهة وطان شبهة فاشترط في الفرقة عن عدلها كالمات في قوة الا اذا اجلت من الشبهة واذا فاضت عدة الزوج عمنها وان لم يخل فان العبرة بالحق عن عدلها جلت ولا او الواعظ او وقلنا لا رجعة في الحال بل بعد انقضاء عدلها فلا رجعة على اشكال من ان النفقة انما يجب للزوجة من زوجها وهي في عدة الزوجية لكونها بمنزلة الزوجية لكونه لان له الرجوع اليها متى شاء والامر ان منقضان ومن بناء حكم الزوجية ان منعه الرجوع لان ما منع كالحج النفقة على الزوجة الصائمة والمحرمه مع امتناع الاستمتاع بها واطلاق النضر هذا اذا كانت الشبهة منها او من لوطي ايضا وان اخضت بالوطي فلا طهر غير النفقة فانها التي نسبت لامتناع الرجوع فهو كالتأثير ولو قلنا ان الرجعة في الحال فليها النفقة ان لم يخصص الشبهة بالوطي واما البينة فلا نفقة لها ولا سكر الامع الحبل النص من الكتاب في الشبهة الاجماع في الفسخ كاطلاقه وان حصل بغيره فان كانت عن فسخ او قبل الدخول سقطت نفقتها لافقها النفقة ما دام في عدة لانها في حكم الزوجية فان له الرجوع الى الاستمرار بغيره في نفقة من قبله وان استند ايضا في اختيارها للفرق ولغيره وان كان من قبل الدخول سقط جميع المهر لانه عدة كغيره النفقة للبينة وان كان بعد لا يقطع المهر لا يستفاد بالدخول بل النفقة كانت حلالا لان اشكال الاستناد لفرقها وان كان هو طامح بعينها او حاملا على اشكال من اطلاق الآية ومن الاصل مع كون الآية في بدل احكامها لمطلقا لا اذا قلنا النفقة للحمل فلا اشكال في ثبوتها وفرادى اللعان كالبائنين فلا نفقة لها ان كانت حاملا او حاملا وكان اللعان تنفي لولدها لكون نفقة الحمل نصيبا اشكال ولو انفق على الولد لنفي اللعان متصلا او منفصلا ان قلنا النفقة للحمل ثم كن بغيره فحق رجوعها عليه بالنفقة اشكال من شبهة حكم الحاكم عليها بالانقضاء وكون اللعان شهادة بالعدة وقد وجبت النفقة عليها واذا كذب الشاهد نفسه صح عليه بما عزم من شهادته ونفي اخرا وهو خبر قط ومن نفقة الفرقة بغيره والمعتدة عن شبهة غير محضنة بالوطي ان كانت في نكاح فلا نفقة لها على الزوج على اشكال من انقضاء التبريد ومن نفقة الفرقة بغيره وبغير المعتدة الرجعية بل اذا قلنا بوجوب النفقة لها فانه بالوجوب في النكاح قد فصل عن المهر الاخراف به وان ما ذكره في الرجعية ايضا مستحق على الاشكال وربما يمكن الفرق بوجوب النضر على الانفاق على المطلقة بخصوصها بخلاف البائنة في النكاح كمن ينفق حبل الا ولو لم ينفق على الا نفقة البائنة في النكاح هو ان لم يكن اقوى من النضر فلا يفسد عنه وان كانت حلية من النكاح فلا نفقة لها على الواطي لمحض وجوب النفقة ليس فيها الوطوء على بالشبهة الا مع الحمل فيثبت النفقة ان قلنا انها للحمل على الواطي للشبهة ان كان الحكم منه بهذا لوطي والاضل الزوج في عدة على الاشكال وقد نفق منه الحكم بان النفقة على الزوج في عدة وظي الشبهة من غير اشكال ولا نفقة للحمل بعد ويوجب نفقة بطل الوضع بطل الحمل لما في الناظر من الاضرار وقوله انه وان كن ولا حمل فانفقوا عليه من حصة من حملها في الاكفاء بالاطل بعد النظر الى العبد والعامة قول بعد لوجوبه فان ظهر فساد اى الظن استرد لظهوره عند استحقاقها وما يثبتهم من انها لما استخدمها بطل الحمل كان الاسترداد خلاف الاصل مضى بان الاكفاء خلاف الاصل والنضر انما انقضت الانفاق على اول الحمل فلما ظهر هذا الظن على الزوج من النضر ان استحقاقه بالنظر استحقاقه من اى ذكر من لم يوجب الحمل من العامة انه ان عمل بامر الحاكم ستر والا فان لم يدر كنهها لضع انه نفقة محجلة له كغيره وكان فطوعا وان ذكر شرط الرجوع ستره والافوجان صحتهما الرجوع ولو اقر الدخول للنفقة مضمون مان علم فيه الحمل الوطوء وبغيره وجب لفضا المضمون لان نفقة الزوجية بغيره اذا قلنا انه لا نفقة للحمل فانه يسقط مضمون ما كان فان نفقة الفرقة لا يقضى في النوق عنها في جميع الحمل واثباته لا شهور واثبت قويا بين الناظر بان لا نفقة لها فاسئل المحلل في الحسن الصادقة عن المرأة الحيلة النوق عنها في جميعها هل لها نفقة قال لا وكذا خبر زارة واثبت الصكا الكفاية عنه وسئل محمد بن مسلم في الصبي احدثها عن النوق عنها زوجها هل لها نفقة قال لا ينفق عليها من مالها والاخرى بهما عمل الصدق والشيخ واباعها الله بنفق عليها من نصيبه لدها من الميراث وشعر ان في الصبياح الكتاب عن الصادق عليه السلام قال المرأة الحيلة النوق عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها وعليه حمل الشيخ خبر محمد بن مسلم عن احمد هاء قال النوق عنها زوجها ينفق عليها من ماله ونفقته الا اخبار الاولة الاصل وكثيرها وما ذكره المصنف التمهيد من انه لا مال للولد الا اذا انفصل جبا فكيف ينفق عليها من نصيبه لا نصيب له وفيه انه يهرل للحمل نصيب فان انفصل جبا فلا اشكال والا استرد منها ما انفق عليه ما في المختلف ان النفقة كانت للحمل بوجه الانفاق والافا بعد وعن السكوني عن جعفر عن ابي عبد الله قال نفقة الحامل الموزعة عنها زوجها من جميع المال حتى يضع حملها على نصيبه لانه من جميع المال نصيبا ولا يجب لانفاق على الزوج في الرجوع او امه وان من طموحه لاهم الا فقره برضا الولد من الحر او لامة فانها ملان فلنا بان النفقة للولد فان ولد ملك النوق لنتفقه عليه ان لم يشترط الرجعة ولا الحرمة ولا يجب النفقة

وعندها

في ان البائنة لا نفقة لها  
نحوه كسوة

في ان نفقة الزوج  
بغير فسادها





















کتاب الطلاق و نکاح و طلاق

[illegible]

حکیم بن کل  
الفرجۃ المظاہر

بالنصر والأجتماع

مجلس

وَمِنْ خَلْقِهِ مَنْ يَكْفُرُ

# في طلاق غير المعينة

فإن الظن بما لا يجرى له الظاهر وقيل من الأصحاب ربما يظهرون المبدأ لا جامع على القول ويقطعون في الخبر وهو الوجه لضعف الفرق للاشكال في أنه  
 لم يرد إلا الحين ما وانما في كون لا يشترط اللفظ أو معنوا ومنع ظهور انقاع الصيغة التي تخرجها عما هو إذا ظهر لا إنشاء وهو منقح في التركيبية  
 في الخبر ولو قال لا يجيء انت طالب لظن أنها زوجه لم يطق زوجه لأنه قصد انقاع الطلاق على غير الخطابة هي غير الزوجة لأن لا يعلل المعين والنبذ  
 وحدها لا يكفي فيها تغيير من اللفظ ويجوز كون الخطبة مصداقاً في قصد الخطابة باللفظ وهو ينافي في وقوع الطلاق في غير الخطابة وإن ظن أنها بالها فبغير إنشاء  
 إلى أن لا يفسد الخطاب باللفظ بل عن التي إذا طلاقها في الاستثناء لا يفسد طلاقه لو كانت له زوجتان في ذلك ساعد وقال باز من بعض السعد  
 بسبب فقال أنت طالق فان عرف أنها ساعدى فبأنها بالخطاب طلاقه هو ولو أن نكاحها طلاقاً زبنت مع العلم بأنهما ساعد طلاقاً بنبذات لئلا يقع بنة  
 الشاؤ بالخطاب كفي نفسها للطلاق ولا يفسد منه بوجه الخطاب ظاهر إلى الجنية لا يفسد في الطلاق ساعد لانقضاء العقد لهما خلاصاً للعلم ولو ظن أنها  
 ونهجه قصد الجنية لا يفسد بطلان لأنه لا يفسد ما قصد الجنية لظن أنها بطلان لأنه لا يفسد ما قصد الجنية لظن أنها بطلان لأنه لا يفسد ما قصد الجنية لظن أنها  
 إليها ولا يفسد بطلان بالخطاب وإنما قصد به من ساعد وان ظن أنها خلاصاً للعلم فأنقذ الطلاق بغير نكاح لان المرعى قصد ونهجه بالتعيين بغيره أن العقد إنما  
 بغيره إذا وافقه اللفظ وما ارادته وأما البقاء على الزوجية فإن لا يكون بطلان الطلاق في الشرع زوالاً لهذا النكاح فلو حصل الزوال لا يفسد  
 حصوله الثاني سواء كان الطلاق رجعي أو بائناً فلا يفسد طلاقاً رجعياً بينونهما أو ما منافع الرجوع إليها وان كان ثالثاً ولا يفسد النكاح برة أو عيب  
 أو لعان أو رضاع أو خلع ويقع مع نظرها ولا يفسد ما بوجوبها لا يفسد في وقوع النكاح على القول بالانقضاء عند التعيين الأول إذا طلق غير متعينة  
 حرماً على كسبها حتى يتبين أي كل منهما اتعا على القول بكون التعيين كاشفاً لا مشبهاً للحللة بالحرمة فيجب الاختيار بينهما وأما على ما خالفه المذهب كما سفس  
 عليه من كونه مطلقاً فاشتبه كل منهما بالحرمة الطلاق أو بوجوب تعيين أحدهما من غير خارجة إلى مجرد بطلان مع الاحتياط في الرجوع كون الاختيار بينهما من  
 النفوس المأمور بها عقلاً وشراً ومجمل أن يكون المراد حرمة الجمع بينهما في الوطى كما سبق ويحتمل أن يكون المراد بطلان الطلاق أو بنبذ أحداهما بغير طلاق  
 ودليل جواز وطى أحدهما أن المطلق والمثبته تجري مجرى البتة لا أحداهما والتعيين مفقوض بالخبر وإن جاز له إبقاء من شاء منهما على الحرمة  
 جاز وطى من شاء منهما وبغيره فإنه حتى يتبين فإن حرمة الجمع غير متعينة والتعيين ولذا استظهر من حرمة كل منهما عليه يكون حكماً بمراساة اعتبار أن  
 بطلان الرجوع كل منهما به أي التعيين لأن لما في ذلك سخا الاعتدال والقيمة ويحذر ذلك وعليه أن يتبين قبلهما حتى يتبين لاحتباسهما على استصحاب الوجه  
 لها بالنسبة إلى كل منهما ولا فرق في جميع ذلك بين الطلاق البائن والرجعي وإن جاز وطى أحدهما بنبذ الرجوع كانا رجعيين في غير الرجوع في الظاهر كما  
 في حكم الرجوع وله الرجوع في شأن المطالبة في تعيين الثاني لو قال هذه لفظي طلقها فبطلت الطلاق إلا أن يعمل أنه لم يرد بيان من وقع عليها الطلاق  
 كان أراد إنشاء الطلاق عليها إلا أن هذا اللفظ ولو قال هذه لفظي طلقها فبطلت الطلاق إلا أن يعمل أنه لم يرد بيان من وقع عليها الطلاق  
 بعد وصح في البواقي الثالث لو قال للتعين طلق هذه بلفظ طلق الأول في ظاهره وأما إن لم يكن سعاداً فظاهره وإن الثاني بطلان الطلاق إنما  
 وقع على سديها والأول إذا تعين الطلاق فيهما لم يفسد ما يقع على الثانية ولا يفسد الثانية لأنه إذا انقضاء التعيين لا يفسد الرجوع عن  
 تعيينها إلا أن تدعى أنه موقوف وله كافي في أصل صيغة الطلاق فاقبله إذا قيل بطلت الثانية لئلا يفسد الرجوع عن تعيينها في غير ذلك  
 لا يفسد خبراً عن محض نفس أو لم يجوز زواجه فلا يفسد الرجوع كافي في استناد إلى الاشتراك عند كونه غير بطلان أن يتبين من شاء من أن يفسد رجوعاً  
 الطلاق على أحدهما من غير تعيين لفظاً لا بغيره لئلا يفسد الرجوع عن نفسه في نفسه فلو كان في وقوعه فاختار من خرج باسمه لم يكن به بأس في الحائس هل يقع  
 الطلاق بالمعينة من حين الانقضاء للطلاق ومن حين التعيين الآخر الثاني استصحب بالنكاح احتياطاً للعدالة ولا يفسد طلاقاً بالانقضاء فاما ان يقع  
 الطلاق حينئذ على الكل أو على واحدة معتد بها فلو كان خلاف مقتضى اللفظ والنية أو كلاً واحدة معتد بها وهو أيضاً باطل لأن الطلاق معتد بالرجل  
 إلا في معين ولا في المطلقة من حق الرجوع ولا رجوعاً لهم وجرى النقص بكل واحد من غير تعيين الطلاق إذا لم يتبين الحد لأن المطلقة وانما هو كونه من شأن  
 الطلاق البائن بها وخبره النكاح الوطى من حين الانقضاء لأنه لا يقع بغيره وما يقع بها في الطلاق وان كان منهما والتعيين ليس من جهة الطلاق  
 في نهي كما أن من أسلم على أكثر من أربع يرد بالاسلام كما هو على الزائدة المبهمة لا يفسد إلا بالتعيين والتعيين كما شئت عن زوال كاحداً الأمر بل  
 هو عندى أمر في على الأول فيجب عليها العدة من حين التعيين وعلى الثاني من الانقضاء وهو كذا في السأى من طلقها ما يبين أنه وطى أحدها فلا يقع الطلاق  
 باللفظ كان تعييناً للطلاق لأن إذا انقضاء بطلان من أجل أنه هو كوطى الجارية المبيعة فمن الجارية فانه يكون فخصاً من البائع إجازة من البائع في بطلان  
 تعييناً لا يفسد كما أن الطلاق في ما يقع بقول فكذا يفسد لأنه لو كان تعييناً كان إذا وطىها طلقاً وكان النكاح لا يفسد بالفعل لئلا يفسد بطلان  
 وطى المبيعة فخصاً إجازة وإن قلنا أن الطلاق إنما يقع بالتعيين لو وطى شيئاً لأن الفعل لا يقع الطلاق قطعاً في طان من أجل الوطى تعييناً  
 إباح وطى من تسامها وانما هو الرجوع بينهما في الوطى ومن لم يجز له تعدد أحدهما لئلا يفسد الطلاق من حيثان مجزئة الطلاق ولا فرق عند المص  
 مع أنه لم يجز له تعييناً غير بطلانها معاً وإباح من شاء منهما المأخوذ من التسوية بينهما الطلاق إنما هي أحدهما بينهما فكله إبقاء من شاء منهما  
 على الزوجية له وطى من شاء منهما الثاني فيجب عليه التعيين على الفور ويصح بالتأخير ما كان الطلاق أو رجعياً ولو ما نشأ أحدهما بطل التعيين  
 يتبين الآخر للطلاق ولم يتبين من شاء منهما وإن قلنا بأن الطلاق من التعيين فإن البتة فإن لم يقبل الطلاق ابتداء لهما بطل التعيين المسبوق  
 بإيقاع الطلاق للاستصحاب فإن عين البتة فلا يبرأ له منهما أن قلنا أن الطلاق يقع من وقت وقوعه وكان الطلاق بائناً أو انقضت العدة ولو  
 ما تسامعا أمراً لو كان له أيضاً تعيين من شاء وليس لورثة الأخرى من بعده ولا لغيره ولا لغيره من بعده فلو كان الطلاق بائناً أو انقضت العدة ولو

في طلاق غير المعينة

في طلاق غير المعينة

في طلاق غير المعينة

في طلاق غير المعينة







کتاب الطلاق و تکفیل النساء

وذلك لم يكن اختياراً

في التلاوة لا  
يضع إلا بالعربية

طالوت بن خنیف طلقه  
حکیم بن زید والربیع





كَمَا بَدَّلْنَا فِرْعَوْنَ وَكَفَّ لَنَا

على البر الشاع كان قال تملكك وضعتك واصاف الطلاق في نسخة قال نامنك طاق لم نفع عندنا الاصل والاحتياط والحصر في العامة الشرط  
الكثير قصد الانشاء لعين من يقع اوقهه ولو قصد الاحتياط لم يقع ويصدق في قوله لو ادعى انه قصد اي الاحتياط لم يقع ويظهر كونه لا يصدق  
الامتنع مع الاحتياط الفصل الرابع في ابطال الشهاد وهو كونه في الطلاق بالاجماع والخصوص من الاخبار وهي كثيرة والكتاب لا يثبت فيه الاثر الوجوب  
مع ان غلبة الامسك ليس في اقر من غلبة الطلاق وان فر لفظ الخلل فوله ثم اقرار فوهن فليجوز العطف على قوله فامسكوهن بل لا بد من العطف على  
مجموع هذه الشرطين الاول اعني قوله اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد ثمن على كل لا يبعد متافقه لانهما اذا حل على الانشاء في الطلاق فيبقى الا  
على حقيقته من الوجوب اذا حل على الانشاء في الامسك اذا فاعل وجوبه الرجعة الامسك والشايع في ضعف قوله على ان العاقد في الكلام يعلم ان  
لخصيص بالامسك بعد جدام الامسك لا ينعين للرجعة لا اذا حل بلوغ الاجل على ثمانية هو خلاف الظاهر ان يكون الامسك بمعنى على  
الكلام ويشترط فيه شهادتين كونهما من كافي الكتاب السنة بالجمع النطق بالصيغة كالنطق به بالاجماع والاحتياط في الخارج على النطق بشاهد  
الشاهد ان اشارته او كتابته وكان من ليدرك الغدلة من الاخبار في نسخ في ثمانية كما في العقد اعلى الظاهر لا اذا حل بلوغ الاجل بل يشهد ثم اشهد لم يقع  
وفدا لا يقع في الاخبار بالطلاق بالشهادة بلفظها المصاحبة لان جلا بالكوته اني امير المؤمنين فقال في طلاق امرئ في بعد ما طهر من جنبتها  
فصل ان اجامعها وقال اشهدت جلبي في ذي عدل كما امرت الله عز وجل فقال لا فال اذهب من طلاقك ليرفعه ووقع حين الانشاء ان قصد الانشاء  
وقد ان بلفظ جنبة الا فلا عليه يحمل خبر يعقوب بن يزيد عن احمد بن محمد قال سئل عن الطلاق فقال على طهره كان على ما يقول لا الطلاق الا بالشهادة  
فقال رجل ان طلقها ولم يشهد ثم اشهد بعد ذلك بايام فبقي بعد قال ليرفعه فقلت انك لم تشهد على الطلاق وبقي منها على صيغة الطلاق وان لم  
باريها بالشهادة كما رعا ابوهريرة من لفظ الآية تحسنه صفوان بن يحيى عن الرضا انه سئل عن رجل طهرها من جنبتها فقال فلا تنطق وفيه شيء  
كلامه لم يقبل لهم اشهدوا يقع الطلاق قال نعم هذه شهادة ويحتمل احسنه البر بغيره ولا يقبل شهادة الفاسق وان غدا حتى افاط الشباع ولا يقع ضمنا  
لي عدل لا شرط الغدلة في الكتاب الاخبار ولا يثبت خبر البر بغيره في الرضا انه قال له اشهد رجلين فاصيبين على الطلاق يكون طلاقا قال من  
على الفطرة اجوزت شهادته على الطلاق بعد ان يعرف منه خبر المانع كون التا صيد لود على الفطرة ثم معرفة الخبر منه فانه كانه عن عدل الشريعة لا الا بالاشهاد  
ببر وكذا صحيح عبد الله بن المغيرة قال للرضا رجل طلق امرأته واشهد شاهدان فاصيبين في كل من لد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه فاجوزت شهادتهما  
لو شهدوا فبان ثم نابا سمعت شهادتهما ان ضمير لهما في السماع عدلان وان لم يشهدا معا لان لا تغايرهما جميعا اشهادهما والا يشهدا ابديهما في  
تمتع فلا يشهدا فاما الفاسقين فلا بد من اجتماعهما حال التلقظ بالصيغة واسارة العاقد وكما يثبت بالاختلاف كما هو لفظ الاثنا لم يوجب من الاثنا والاحتياط  
مع الاثنا لم يقع في الطلاق شهادتين ولا كان مصاحبا لانهما وحسن البر بغيره في الرضا عن رجل طلق امرأته على طهر من جنبتها واشهد لهما  
فبان ثم حكمت خمسة ايام ثم اشهدا اخر فقال انما امران بينهما جميعا فلو انشاء الطلاق بخصوا احدهما انشاء بخصوا الاخر لم يقع اذ لم يشهدا في شيء منهما  
لو انشاء بخصوا احدهما ثم انشاء بخصوا معا وقع الثانيان فصدك الانشاء ولو قصد الثاني اختيار بطلا وهو طلاق ولو شهدا بالاكراه لم يشترط الاجتماع  
اصل من خبره معارض لو شهدا لحددهما بالاكراه والاخر بالآخر لم يقبل لا يشترط اجتماعهما في الاداء بل انما يشترط في الفعل لا في الاداء للاصل بل معارض عليه  
صحيح ابن البرقي سئل الرضا عن تفرق الشاهدين في الطلاق قال نعم بعد ثمن ولا يشاهد من وقال لا يجوز حتى يشهدا جميعا والمراد بالاكراه من ذلك  
فأشاهد من اذ اذ يثبت الطلاق بالشاهدين بحسب المعتد ليس من شهادة الاخر من شهادة الاول بل من الوقت الذي شهد به فوقع فيه ولا يقبل شهادة  
شاهدان تضمن ارجال باثنيان لا يصح انما يظهر منه لفظ الاثنا وحسن البر بغيره في الرضا فان طلق على طهر من جنبتها فاجماع بشاهدين فاعل لا يجوز  
هذه العتافي الطلاق وقد يجوز شهادتهما مع غيرهن في الدماء لا حتى توفيل اثنا في تحصيل الجسد شهادتهما مع الرجال وكما في خبر في ط والطان  
وهم بنوته بذلك بعد ابقاء بتهادة رجلين لا بقاءه هو كلام الشيخ ظاهره خلاف في السئلة ولو اشهد من ظاهره اعدالة وضع ظاهره باطنه  
كانافي الباطن فاسقين واحدهما اذ لا يكلف الا بالاك والاصل في المؤمن اعدالة والاصل عدم اشتراط الزايد على ذلك في الوقوع باطنه  
لغة المطلق عليهما اي الشاهد في العاقد لهما ظاهره الا باطنه على اشكال من وقوع الطلاق في الظاهر ظاهره باطنه ما عرف من انه انما عوفي في ان  
كفي بالظن لم يطلع الا على الظاهر لا يكلف الغافل ولا المطلع على الباطن ويجوز تطبيق الاشكال بكل من الوقوع والظن عليها كما في خبر  
شافي في الوقوع من شرط الغدلة في الكتاب السنة العدل حقيقته في العقد في نفس الامر لا في اعدالة وانما البر من استحالة تكليف الغافل ان  
مع ظاهره الى ان يكتفى لنفسه فيكشف الغفارا ما لو كان لاطلاق ظاهرا اي مطلع على فقه ما قال لو جاز لبطان فان ظهر اعدالة ان اذ فاما  
بدي في نظر المطلق فاما انما انما ظاهره العدل ولو كانا ظاهري النفس غافل في انفسهما فبقيت في انفسهما من ط الاثنا والاولوية ومن حل في عدل  
ظاهري اعدالة ولو كان احدهما الى الشاهد كذا في ربح في بقاء الوكيل اشكال من صدق شهادته المطلق شاهد من من ان في الخطاب في الإثنا  
جهه الى الارواح ان اطلق هو الزوج الوكيل ناب عنه في كالا لانه فان فلان اى الوقوع او انفسه لم يثبت بشهادة مع الاثنا عند الحاكم فانه  
مدى قطعا لم يقصد في الثاني انما الطلاق وهو اما واجب كطلاق الولي والظاهر فيهما جميعا ما اما الطلاق والقسم كما في رايهما اوضحه كان  
جبا خبره واطلاق احد الحكيمن اذا غفل والصحيح وانما مندوب كما يوقعه الزوج في حالة الشقاق اذ لم يمكن الاتفاق ووقع الوتد الظاهرة واما مكره  
في حالة النكاح الاطلاق لقوله ان الغرض الحلال الى الله الطلاق وقوله ان الله يفضل الطلاق للذوات لا غير ذلك وانما مخطوط طلاق الحايض لا طوة  
انما الاستبراء وهي ميل الانفعال من طهر لوطي الى اخرها بشرط الاثنا وكذا الوتد كونهن فلما جاءت نوبة بعض من طهرها على وجهها فبقي من سقاط

فی الزینہ

فَإِنْ شِئْنَا  
الْفَّاءُ فِي الطَّلَا  
الْأَيْفَلْ وَأَمِنْ  
كَتْرُ وَ

فِي الْمَدِينَةِ









کتاب الطلاق و نکاح و اللیثا

[illegible]

حکیم الامیر  
میر المصطفیٰ

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً

فلا تزداد البرقة وأما إذا  
أنا ارتد فقلان لا أراش  
خلاف الأضلع على من  
في السجود بانه البطون























فِي عِدَّةٍ لِّمُحَاطِلٍ وَعِدَّةٍ لِّأَنْفُسٍ

كالحال المطول لداوى الاختلافين وأصل هذا استثناء النسب عن كل منهما مع استثناء الفرائض وصحة النكاح عن الثاني ومدة احتفال التولية من الثاني بحيث لو طوى المدة  
 العقد الفاسد لانه السبيل للخطأ لا العقد لاستثناء الفرائض. وعقد النكاح فاسد بعيدا عن الفرق بالاجزاء التي هي لا بعيدا عن وطءه قبل الاجزاء او  
 بعيدا على اشكال بالنسبة لما قبل الاجزاء من لو طوى لانه بعد فانه وان لاحدة منه يشاء من ان اسمها كانت بمنزلة النكاح الصحيح والاجزاء بمنزلة الفرائض  
 ومن اقله ما بين فساده فبين ان وطأها كان وطى لا يجنبه فغنى عنه هو الا فوى الثالث لو وطئ امرأة بالقبعة حتى ولو لم يوطئها بعد التزوج بها  
 بجرح ليكن الخطأ للولد ثم طأها الزوج اعتقل منها عتق من الواطئ اعتذرت ولا بالوضع من لو طى ثم استأنف عتق الطلاق بعد الوطء فان  
 عدة الحامل لا قبل التأخير الزرع لو اتفق الزوجان على زمان الطلاق واختلفا في وقت الولادة هل كان حمله او بعدة كان انقضاء كون الطلاق في الجملة  
 اختلاف في ان الولادة في الحبل والسنت فمدها مع التبر. لانه اختلاف في وقت حملها كما في المنسوبة وغيره وفيه شك ان الاصل عقد الطلاق والوضع

فَمَا لَمْ يَخْلَفْكَ رَجُلًا وَبِئْسَ الْأَخْفَى

[illegible]

وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ فَاسْتَأْذِنُوا بَلَدَكُمْ خَمْسَ يَوْمٍ مِنْ دُونِهَا فَعَسَى أَنْ تَكُونَ لَكُمْ مَخْرَجٌ



# كتاب الطلاق في كفاية الناس

كتاب الطلاق في كفاية الناس

والاولى

ولا يكتفى بالطلاق ولا بما فيه من غيره كما بينا في التمهيد من لونه او غيره فكل المصطلح انهم يكتفون بالصبر لا في محسن العين ويطلقون بالطلاق في كل وقت  
 ينبغي ان يبينه لدار الامر لئلا يفتقر الى الاستعانة بالطلاق او ما يوجب الاكراه بالطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 جاز لئلا ان تدفعه الى الحاجة فان تكتف من غيره بالطلاق او ما يوجب الاكراه بالطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الفاعل والمراد به كل ما فيه من غيره في المصطلح او ما يوجب الاكراه بالطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 من يكتف عند كل من يوجب الاكراه بالطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 المرتفع والشاوري الذي يوجب الاكراه بالطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 ما يصح له من غيره في كل حال واما الزينة التي يحصل بغيره في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 مؤلفه لا في الزينة في معنى الدباج لاسود والثاني ما يوجب الاكراه بالطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الضرب الثالث فهو ما يوجب الاكراه بالطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 صافية بغير الاكراه في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الاكراه في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 لان الاكراه في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الى الوفاة بل بعد مع التحويل مع التحويل في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 لثباته لو طلق امرأته في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 بخلاف الطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 بغيره في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 اكانا من ذواتهم ولو كانا من ذواتهم في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 اعتد بالطلاق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 ثم استبعد في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 بعدها وان كان في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الموت بعد التعيين في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 كالمطلقة بانها وجبت في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الفاسد لا الصواب في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الكتاب لان الله تعالى في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 ولا يكتف في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 فاذا بلغ اجلها في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 لا يجب الاحداث في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 قول مجرته عليها في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 ختمها بالحق في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 خبرها في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 ايا من كان من ماله او مال نفسه في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 النساء في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 عنها في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الاما من انفق عليها في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 طلقها الحاكم في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 لا ينظر خبره في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الى ان لا يثبت في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 وعشر في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 ثم بعد ذلك في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 الخلاف في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت  
 يعرف له خبرا في كل وقت كما ان النسيان ولو احتاج الى الاكراه بالطلاق في كل وقت

يقول الله تعالى

في كل وقت

في حكم المفقود عنها زوجها



فَالْيَقْوُوعُ عَنْهَا

[illegible]

کتابخانه

فِي عِلْمٍ وَجَو  
النَّفَقَةِ الْمُقْوَى  
عَنْ أَوْجَهَا

وفاقیہ اسلامیہ یونیورسٹی

[illegible]

الحق نفستك عني عليها الافان ولعل في  
الفرج من سفرها يكون لها بعدا الذي  
الذي على الناطق في الحنا

الى ان يمكن الثاني الاستمتاع لا على الثاني لانه لو وطئ وطئ شبهة لظهر فساد النكاح ولا على الاول لانها بعد ما يفيد على حكم التثنية وهو وان كانت  
مخسوسة عليه لكن متى عتق وورثها ان ماتت لم يخرج من مائة التبريد لانها ما ماتت هي وبطلان التورث الثاني بمنزلة ما ان دخل بها لظهر  
الشبهة ولو بلغها موت الاول بعد التفرج المبني على التلطف في الحاشية من غير حمل فانما القعدة بينهما عندئذ له بعد التفرج وابتداء القعدة من حين  
بلوغ الخبر وان ماتا الثاني بعد الدخول عليها ما عتقته ثمرة وطئ لا على التورث لما عرفت ولو ماتا فادخل الثاني فان عتق السابق وكان هو الاول اعتق  
عنه ولا باربعة اشهر وعشرة ايام ووطئ يوم الوفا الثاني وافتراقهما لظهر فساد النكاح لا يوم موت الاول بلوغ الخبر لان القعدة لا يجتمع مع امرأ  
لا لغير العاقد وخراسه فاقم الى وقت موته او طهره وادخلها فادخلها فانقضت هذه القعدة اعتق من الثاني عدة الشبهة وهذا ان لم يكن حاملا من الثاني  
والا فمات عدة على عدة التزويج وان سبق الثاني فان كان بين المدينتين ثلاثا فله مثله انقضت عدة الثاني فيعد عن الاول من حين بلوغ الخبر وان كان  
المخل بين المدينتين اقل من زمان عدة الثاني اكملت القعدة من الثاني ثم اعتدت من الاول كونه انما ان لم يكن حاملا من الثاني انتقلت الى القعدة من الاول  
ثم يكمل القعدة من الثاني فان عدت الاول وكب عن سبيلها وعدت الثاني عن سبيلها فماتت الاول فاقوى لان يكون ولو لم يكن السابق وعمل القعدة  
اعتدت من التزويج ثم من على الشبهة لكن الاولى اقوى لان يكون حاملا من الثاني في التلطف الاخر فاقا للصديق والمفسد في الغرض بل في غيره والمجند  
انما الحكم بعد عدة البحث اموالها بان يطلقها فاقا لبلوغها وان لم يطلقها فاقا للصديق والمفسد في الغرض بل في غيره والمجند  
على ان يطلقها وان لم يكن له ولي فماتت وان لم يكن له ولي فماتت وان لم يكن له ولي فماتت وان لم يكن له ولي فماتت وان لم يكن له ولي فماتت  
ينفق عليها ما فعلها الصبر وان لم يكن له ولي فماتت وان لم يكن له ولي فماتت وان لم يكن له ولي فماتت وان لم يكن له ولي فماتت وان لم يكن له ولي فماتت  
اجبارا لولي عليها انما كان ذلك قريب للزوجة الصحيحة والحسن عن ميراثين فهو تيسر الصادق عن الفقو كيف يصنع امره فاقا لما سكك عندك و  
صبر على عجزها وان هي رضت اخرها الى الوالى اجلها اربع سنين ثم يكذب في التصنع الذي فعد فيه فماتت عنده فان خبره عن كجوة صبر وان لم يكن  
عنه بنى حتى يمضى اربع سنين وعي في التزويج المفقود فضيل له هل المفقود ما ايا كان له مال نفق عليها حتى يمضى ثمانية اشهر وان لم يكن له مال  
فقبل المولى نفق عليها فان فعل فلا سبيل لها الى ان يمضى ما انفق عليها وان اتي نفق عليها الجبر لولا ان على ان يطلق فماتت في استيفاء القعدة و  
هي طاهر فماتت لولا ان يطلق فماتت لولا ان يطلق فماتت لولا ان يطلق فماتت لولا ان يطلق فماتت لولا ان يطلق فماتت لولا ان يطلق فماتت  
ظلمة بين وان انقضت القعدة قبل ان يجي وبراج فعدت للزوج ولا سبيل لاول عليها فاقا للصديق والمفسد في الغرض بل في غيره والمجند  
طلقة الوالى في ثمة مدنا هدين عدلين مكره لطلاق الوالى طلاقا اربع اشهر وعشرة اشهر ثم يزوج انشاءت وعلوها في حسن الجلي فان  
لم ينفق عليها اولية او وكلها امر ان يطلقها فكان ذلك عليها طلاقا واجبا وان اياها الصبا الكفاي سلة الجبر ولي على ان يطلقها فاقا لغيره وان لم يكن  
له ولي طلقها السلطان هذا مع الاستصحاب وعكظ هو معارض لها ولا خلاف في المسئلة فان غابت الامنة لتكون عنده مضرة ومعاذ وعبارا ان اكثر  
الاخبار ثم منقضى الطلاق ان بعد عدة ولكن الحق الموافق لقنارى الاخبار ان عدة الوفاة ثلاث اشهر من جهة اتفاق الاحباب عليها من  
صريح منها بطلاق ومن لم يزوج ورؤفعا مضرة من الخبر وفي مضرة معاونة غير معارض كونها احوال غالب من عدة الطلاق فيكون احوط  
من جهة من غير منافات بين الطلاق والاعتداد بها اذ لا دليل من عقل او نقل على اختصاصها بالوفات الفصل الثاني من عدة الامنة وهي عدة  
شربها النكاح وشبهته والاستسبال لرحمتها بالنزول اليقين لا باس لطلاق كل منهما على معنى الاخر لكن الغالب في الغرض ذلك وفيه مطلبان الاول  
في عدة عدة الامنة في الطلاق فران ان كانت ان فربا التصا والاجماع وان كان زوجها او اقل ما يقعان فيه من عدة ثلاث اشهر ايام وذلك لحظان بان  
طلقة بعد الوضوح قبل النفاس لظنه ثم رانه لحظة والحظان الثانية والثالثة لانه لا خلاف في الحرج لاجرة القعدة كما مر ذلك ولما سئل ايشا لمرادى الصادق  
كم بعد الامنة من ماء العبداء لحيضة خرج الجحضا الثانية على عدة زوجان يكون السؤال عن عدة الجحضا التي تعدة مع ضعف الخبر ومعارضه بغيره  
من التصريح والاجماع وهل حكم الفسخ للنكاح ببلوغ اى حكمه ما اذ يعنى ويخرجها فماتت الشرب بطلانها حكم الطلاق لا فربا لانه حكم الفسخ في  
الحرة حكمه وبثوبة الاستصحاب فيحمل ان لا يكون فيها الا الاستسبال لرحمتها من جرح من مداول لفظ الطلاق وبثوبة اصاله البراءة من الزايد والفرق بينهما  
وبين الحرة انه ليس لمرقة مدة مضرة ولا سبيل لرحمتها اقل من عدة الطلاق فلا يمكن الحكم بالبراءة في اقل منها بخلاف الامنة وكذا الحكم في الفسخ العبدى ملكيت  
من ذوات الجحضا اى الفسخ غير ثابت ولكن لم يحضر اذ احبس جحضا لا بالباس والحل فعدتها شهر ونصف هي في الغلب خمسة اشهر وعشرون يوما لندوة اتفاق  
مقدار عدة الطلاق لاول الطلاق فيغير كل من شهر ونصف بالثلاثين وان انقضت الفارمة واقف بنفسا لثمة عدة اربعة اشهر وعشرون يوما لو كانت حاملا  
فعدتها وضع الحمل من غير خلاف لثمة اربعة اشهر وعشرون يوما لو وضع وعدها في الوفاة شهران وخمسة ايام وفاقا لاكثر  
لاخبار وهي كثيرة كقصة محمد بن مسلم عن الصادق ع قال لا عدة اذا توفي عنها زوجها اربعة اشهر وعشرون يوما وصح محمد بن قيس عن الباقر ع قال لا عدة  
للامنة تطابقان لاجل الجحضا ان كانت تحض وان كانت لا تحض فاجلها شهر ونصف لان ما مات عنها زوجها فاجلها نصف اجل الحرة شهران وخمسة  
ايام وخلاف الفسخ والقبان وجميع البان والشر والجماع ورض الجحضا للشعب ابو الفتح لعمول لا يزوج صح زارة عن الباقر ع قال لا عدة والحرة كليلها  
اذا مات عنها زوجها مساوى لعدة الا ان الحرة على اى حكمه كان منه مضرة او تزويجا او ملك بين فاعده اربعة اشهر وعشرون يوما وخبر سليمان بن خالد  
عن الصادق ع قال عدة الملوكة الموتى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرون يوما والجواب تخصيص الامنة بالاخبار وبثوبة انه لا يفسخ حكم الامنة في  
الطلاق بجان تخصيص الاخبار وبثوبة انه لا يفسخ حكم الامنة في الطلاق ايضا وتخصيص الاخبار باقرار الولد للمعاوضة بغيرها والتشريع بالتفصيل

الملك الناصر  
نور الدين محمد بن تughlak

فِي عِدَّةِ الْأَمْثِلِ

وَعَلَىٰ رَأْسِهِ زُجْرًا مُّجَامِلًا

وَيَحْيِي عَنْهُ كُلَّ النَّاسِ  
إِذَا مَا لَرَجَعْتَ إِلَى  
الْمَرْءِ مِنْ كُنْهَاتِهِ





# كتاب الطلاق وكيف ليثا

بسم الله الرحمن الرحيم

في سنن أبي داود

كتاب الطلاق

الكتاب

اي تلك وعند ذواله من ملك جارية موهوبة ببيع او غيره من اسنعمار او صلح او مبرأ او سبي كان له خيار له وطهرها الا بعد الاستبراء في السنة  
 حترأ عن خلاف الانساب على البيع الاخبار فيه هي كثيرة وفي الصحيح الحسن بن صالح عن الصادق قال نادى منادى رسول الله في التل  
 يوم اوقاس ان استبرأ سببا باكم بخصه في موضع من غير انكاره في غير البيع للاصل وعموم ما ملكنا بمانهم فكانت جلي من جوارج او ط  
 شبهة او جمل لا يترى اذ لا حرمته له لم ينقض مدة الاستبراء او موضع او مضى اربعة اشهر وعشرة ايام فلا يجل له وطهرها قبل ذلك ليصح رعايته  
 ابن موسى سئل الكاظم امكان حمل فالي منها ان رد فقال لك مادون الفرج الى ان تبلغ في حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فادنا جارحها اربعة  
 اشهر وعشرة ايام فلا باس بنكاحها ولجارية ابن زهرة وسيلاد مع الغزل والشيخ في الخلاف وابن ادريس فطلقا وادعى عليها الاجماع في الخلاف ويجوز في  
 غير الغزل لقول مادون الفرج في هذا الخبر سائر الاخبار له ويمكن المناقشة فيه لا لولا تركه لقول الصادق لعبد الله بن محمد لا باس بنكاحها  
 حتى يكسرها وان حبس وهو خير لك ولان ابرهمن بن عبد المحمد سئل الكاظم عن رجل بشري الجارية وهي حبلى بباطها قال لا قال فادون الفرج قال  
 لا يقربها وبكره الوطى في الغزل بعد ما قبل الوضع لقول الباقر في حسن محمد بن يقرب لا يقربها حتى يضع ولدها وفي حبيب فانه من موسى في الامه الحبل  
 بشريها الرجل حملها اية وحرمها اية اخرى فاناه عنها فنقض ولدي بخودك من الاخبار العامة لا يجر للاجماع كما في الخلاف والجمع بينهما  
 وبين صحيح رفاعه ونوى الخبر في كراهة واختاره الشهيد وهو خير المكيوط والتهذيب لا يستحبنا العمومها وانابها العموم لا يبر ولا احتياط  
 والاستصحاب في المقتضى فادامض ذلك عليها وطهرها ان حبس في الفرج فان وطهرها فانه يلقحها واجتناب طهرها احتياط حتى يضع مافي بطنها  
 وفي الخلاف نفي الكراهة ولو كان من ذوات الاطراف استبرأ ثم بخصه في الله والخبر به كثره ويستحب تحجبها من لقول الرضا لمحمد بن اسمعيل في  
 الصحيح استبرأ بها بخصه من وسعد بن سعد الاشعري هل لذنبه يقولون بخصه كان جعفر يقول حفصان ولما سبسته بعدتها في الطلاق وتلقاها  
 ذاتها الاستبرأ بخصه من ربيع بن كوما وفي طائفة اشعري بطريق في الخلاف بطريق وان بلغت من الحيض لم يخصر ولا حملت ولا استبرأ بخصه من ربيع  
 يوما في الله لانها عدتها في الطلاق والخبر ربيع بن كوما سئل الصادق عن الجارية التي لم يبلغ الحيض ونجاف عليها الحبل قال يكسري رجمها  
 الذي يبيعها بخصه من ربيع بن كوما والذي بشري الجارية بخصه من ربيع بن كوما سئل الصادق عن الجارية التي لم يبلغ الحيض ونجاف عليها الحبل قال يكسري رجمها  
 المحض كعدتها قال خمسة اربعون ليلة وفي موضع من المقتضى استبرأؤها بثلاثة اشهر استنفاقا استندا الاول واسير تحبها باو احتياط وخبر ابن  
 سنان سئل الصادق عن رجل بشري الجارية لم يخصر قال بخصها شهر ان كانت قد بشت ظاهرها في الباطن فاما ان تكون عرضة لغيرها في الباطن  
 لم يخصر او يكون معنى لم يخصر في كل من السائل انما لم يخصر من انشائها وحمله الشيخ على بخصه فكانه حل لباسا على خصه بخصه في نسخ الكافي و  
 الاستصحاب ان كانت قد سدت وكذا يجر على البائع الاستبراء بخودها ذكرنا انصر عليه غيره في ذات الاطراف وادنا الاستبراء للاجماع كما في الخلاف ولما سمعنا  
 الان من خبر ربيع بن كوما في لقول الصادق في خبر حفص بن اشعري في الرجل يبيع الامه من قبل فاعل عليه ان يشري من قبل ان يبيع وهما الاشباه  
 الرقيب اربعة اشهر وعشرة ايام حملت فاتها البشع الحقة من الاستبراء في شيء وفي المقتضى انه يبيع للبائع الاستبراء وبفقط استبراء اشعري بخبر  
 البائع القدر بالاستبراء في الله لقول حفص بن اشعري في الرجل يبيع الامه من قبل فاعل عليه ان يشري من قبل ان يبيع وهما الاشباه  
 لم يقطع ابن ادريس ولا يبرأ الاخرة كافي كتاب الشيخ وموضع من المقتضى وهو ثابته في تحجبها بخصه من ربيع بن كوما سئل الصادق عن الجارية التي لم يبلغ الحيض ونجاف عليها الحبل قال يكسري رجمها  
 بنهم اذ استبرأ بها بخصه من ربيع بن كوما سئل الصادق عن الجارية التي لم يبلغ الحيض ونجاف عليها الحبل قال يكسري رجمها  
 ابن سنان قال للصادق اشعري الجارية من المامون فخصه في الله لم يمتها منذ طست عبدا وطهرها قال ليس بخبرها ان يابها حتى تكسرها بخصه من ربيع بن كوما  
 لك مادون الفرج ان الذين يشرون الاماء ثم يوفونهم قبل ان يكسروهم قالوا تلك الزناة باموالهم واذا كانت لامه ولم يعللها وطهرها رجل في المشهور  
 لاصلا لبراءة ولا اخبار كصحة رفاعه سئل الكاظم عن الامه يكون للزوجة فببها فقال لا باس بان يطهرها من غير ان يشريها ويخصر بخصه من ربيع بن كوما  
 ولم يقطع ابن ادريس وجعله الشيخ في ط والخلاف استبرأؤها الحوط وقال ذواته اشعري جارية بالضر من مرة في بغيره انه لم يطهرها احد فوضع عليها  
 ولما سبسته فاهضت باجفها فقال هوذا انا قد فعلت ذلك وما ارد ان اعوذ ففعلت بها الصغبر والقين والجو في الغايب عنها الحبل طوله لا للحبل  
 عليها بل للعلل ببراءة الرحم من ماء المولى مع عدم كاشح احتمال وطى الغايبها وعبارة الخلاف فلا يعطى وهو الخبر صحيح لنا وكان صغيرا او يا شريلا  
 خلاف وبدل عليه الاعتبار والاخبار كخبر ابن ابي عمير عن الصادق في الجارية التي لم يلقح الحبل اذا اشعريها الرجل قال لم يبر عليها ما عدت في  
 عليها وخبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله سئل عن رجل بشري الجارية التي لم يبلغ الحيض واذا عدت من الحيض ما عدتها وما يجل الرجل من الامه حتى يشريها  
 قبل ان يخصر قال اذا عدت من الحيض او لم يخصر فادعها ما ثم لا اشكال في ان الصغبر مع عدم بلوغ النسخ مسقط للاستبراء لكنه لا يجر الوطى الا اذا  
 اذا بلغت حبل مضى مدة الاستبراء وظ الخبر الاول جواز الوطى مطلقا يجوز ان يكون المراد من لم يبلغ من الحيض في عادة امثالها وان بلغت وكانت ح  
 حاملا لا اعلم ما قواه في التذكرة فان الرقيب اربعة اشهر وعشرة ايام من الاستبراء في شيء او خا بصادق بكون ذلك المحض في الله وفي الخلاف الاجماع عليه  
 وبدل عليه حصول العلم بالبراءة بذلك وصح الحبل سئل الصادق عن رجل اشري جارية وهي خا بصادق اذا طهرت قيمتها انشاء وخبر ربيع بن كوما  
 قال سئل عن رجل اشري جارية وهي طائفة اشعري رجمها بخصه اخرى لم يقطع هذه الحقة فان استبرأ بها اخرى فلا باس هي غير له فضل وفي  
 عروبا استبرأها بغيره ولعله اراد بذلك المحض واخرى دلالة عموم الامه للاستبراء بخصه وبعض المحض ليس بخصه مع احتمال الوطى في  
 المحض ولو كان له رجع فاشترها بطل النكاح لما نفذ في النكاح محل له وطوها من غير استبراء فان الاستبراء انما يكون من ماء الغير فلا يخص

# في شبر الأمة

في شبر الأمة  
في شبر الأمة  
في شبر الأمة

في شبر الأمة  
في شبر الأمة  
في شبر الأمة

في شبر الأمة  
في شبر الأمة  
في شبر الأمة

في شبر الأمة  
في شبر الأمة  
في شبر الأمة

في شبر الأمة  
في شبر الأمة  
في شبر الأمة

العامة واشتبر الملوك كاف للمولى لأن مد يد المولى فإذا علم بجسوا الاستبراء في بدء فقد حصل في ملكه ولا فرق بين أن لا يكون على الملوك دهر وكان  
وضاء وقال الشافعي أن قضى الذين فلا بد من شبر ثمان ولو فتح كتابه أمعه لم يجب الاستبراء ما لم يكن رطبها في لبن غير وطاعها للأصل وعدا  
الاستبراء عن ملكه والاجتماع كما في الخلاف خلافا لبعض العامة فمن تفرق الحرة الاستمتاع بها بالملك بالمكاتبه من قبله لا انتقال وفيه الكفاية من قبله العود  
إلى الملك ولو عاد المرفد من المولى لا أمة حل الوطوء من غير شبر المثل ذلك إذا ادعى عليه أو وطئها غيره وطاعها أو أودع المولى عن فطره و  
العامة في ذلك ونحوه ولو طلق الزوج لم يحل على المولى لا بعد العدة لعونها لأدلة ويكتفى عن الاستبراء كان المولى هو الأول وأخوفا للخلاف وط  
في المولى الأول لأننا إنما امرنا بتحصيل العلم بالبرائة بالبرائة التي تصح إحكام المهر وهو متعنى الاستبراء واجب لنا الوفاق عليه ما عدا ذلك وقد حصل  
بأنفسنا العدة والأصل البرائة من الزنا وخلافه للمهر والمهر في المولى المشتري لها في العدة بناء على أنها حاكم لكل من لا يحكم بها إلا حلالا ونحوه  
ضعفه بما ذكرنا على كون الانتقال سببا للاستبراء أو الأصل عدمه فدخل الاستبراء هو ممنوع ولو أيسر الحرة بعد الاستبراء أو فيه ما يجب شبرها  
للأصل من دون معاوض للعامة قول بالوجوب بناء على أنه الان تحصيل ملكه الاستمتاع وكذا لو استبرأ في حال الكراهة أو الصواب أو الكفاية لذلك  
لو مات مولى الأمة المراجعة واعتقها لم يفسخ النكاح هي اعتقت لا الوارثان فان يكون يفسخ بصفة الجهول كما يجوز أن يكون بصفة  
الموت الغلو لم يجب الاستبراء على الزوج والعامة كجاء الوجب بصفة معني على أن الانتقال بوجوب الاستبراء وكان مشغولة بزوج ولو طاعها المهر  
ثم تقابل أو رد لعقبها لم يجب الاستبراء للعامة كجاء الوجب بصفة معني على أن الانتقال بوجوب الاستبراء وكان مشغولة بزوج ولو طاعها المهر  
فيضها ثم استغفها فأنه خاؤه لم لا يستبرأ بها وبطاعتها والأحوط أن يستبرأ بها وكان بقضها وهل يجرى في ذلك الاستبراء غير الوطوء من جوار  
اشكال من الأصل وانقضاء الموجب احتمالا لخلط الماهر والاختار كصحة عقد من استبرأ في الرضا بمثل الشبر كما استبرأها فالنعم ولا يفرق فيها  
وخبرها قال الشافعي فجعل له أن يأنها دون الزوج قال نعم قبل أن يستبرأها وما من خبر التخيذ غير ذلك وهو خبر الميسر والخلاف وضع  
من الخبر وهو الأقوى فنقل عليه الاجماع في الخلاف من أنها معدة من غير أن من خامر مولا المحي أو شك أن يقع فيه بعض الاختار كجاءه من الزنا  
عبد الله سئل الصادق عن الرجل يشترى الجارية التي لم يبلغ الحيض إذا فعلت من الحيض أو لم يحض فلا عدة لها ولا ينفق عليها حتى يحض يظهر  
وهو بخلافه في موضع من الخبر ولو وطئ المشتري في مدة الاستبراء أو استمتع بغيره حرمناه لم يمنع ذلك كونه المدة حتى يبرأ الاستبراء بعد التنازع  
ظهر حل لها لا لغيرها حتى تضع وتعلم انقضاء الحمل وهو البائع أو يبيع في أربعة أشهر وعشرة أيام ويظهر منه أنه لا ينقض الاستبراء وزاد التمهيد  
من عدم الخرج عن العدة ومن انقضاء العدة إذ لو ظهر له تمكن من تجديده لم يجب له الاستبراء على البائع والمشتري من تسليم الجارية إلى المشتري  
بل إذا نفذ المشتري التمس وجب تسليمها إليه لا يرضاه جيله كما تنام فيتم ما يبيع لا يخرجه فاذن القدر الثمن وجب التسليم كسائر الأعيان خصوصا  
إذا كان الواجب هو استبرأها المشتري قال مالك إن كان جيله وصفا عند عدل للمهر وضعف وط يجوز أن يخرجه الموطوء في الحال وإن استبرأ  
بزنا الاستبراء لعدم التلبس على البطلان لأنه مقتضى وجوب الاستبراء على المشتري لا يجوز تزويجه من غيرها الواجب الاستبراء للائتمان على  
حرمة نكاح الموطوءة وطاعها قبل الاستبراء والفرق بينه وبين البيع بين خلاف الذي جفبه فاجاز الزوج وطاع الزوج في الحال ولا ينقض  
الاستبراء أن اعتقها أو باعها لم تبرأ من الاستبراء ثمان وعشرين إن يكون العدة بقاءه إلى خلافه أيضا الفصل الثاني في اجتماع العدة بين  
طليقها وبنا وطئ في العدة للثبوت استأنفت عدة كاملة ونكحها بعد ثمان وعشرين أو ثمانا فبنا أو أحدا أو موطئها لم يفسخ النكاح  
الوطئ وإذا استأنفت عدة كاملة ظهر براءة الرحم بانقضائها وللأخبار التاطن بالثناط مع مغايرة الواطئ للطلاق مع الاتحاد أو في إطلاق  
الاكثر بعد نكاح العدة بين ولو وطئ المطلقة رجعتا فكانت بغيرها وقصد وطئها كان رجعة مكروه وإن وطئها بطنانها غير الرجعة لم يكن رجعة  
وكان وطئ شبهة له عدة والعدة ثمان بعد إعلان لما عرفت لذلك وجب استنباط العدة وإذا قلنا بالثناط فان وقع الوطوء في الفرع الأول والثاني  
أو الثالث من عدة الباتن أو الرجوع في الثاني من العدة الأولى لم يفسخ بين ثم يكمل الثانية وله أن يرجع إن كانت جسيمة فبنيته الأولى دون ما يحصل الثانية  
للبنوة بانقض عدة الطلاق ولو وطئ امرأته الثانية ثم وطئها فأنابا إلى الثانية فدخلت العدة ثمان كما كانتا بطنان مع صحة أحدا لو طئ من وكولا  
عن شبهة لم يفسخ ولا فرق عندنا بين كون العدة من جنس واحد أو جنسين بان يكون أحدهما مثالا بالآخر والثانية بالكل خلافا للعامة  
فإن لهم رجعا بعدا لدخول إذا اختلف الجنس ولو طلق رجعتا وطئها بطنانها غير ما عرفت في مثل الخلل وانقطع الدم كان له الرجعة  
قبل الوطوء لأن الحمل لا يقتضى بحسب بعض من الأولى الباتن من الثانية فيكون جميع أيامه محسوبا من بقية الأولى جميع الثانية لعوده إليه ولا  
الأحوال ولأن عدتها الأولى كانت بالآخر ولا فرق في الحمل وإنما ينقل إلى الأشهر لأن كل حمل للعامة تسقوط الرجعة بئاعا سقوط عدة  
الطلاق ولو طلقها رجعتا ثم راجعها ثم طلقها قبل الوطوء بعد الرجعة استأنفت عدة كاملة عند رجعتها كانتا الطلاق الثانية أو بانه  
لا يها في العدة الرجعة وكجاء الرجعة تمامها سببها الرجعة الأولى فبشملها عموم ما دلت على عند الرجعة المدخول بها ثلاثة أشهر  
أو أشهر والعامة قول بالبناء ولو فسخ النكاح في عدة الرجعي فله الاكتفاء بالأحوال والاستنباط أشكال من أن يفسخ إنما إذا البنوة  
زادة فوقع في الطلاق من غير رجوع إلى الرجعة أو خصوص وطئ محرمة وهو خبر الميسر من أن الطلاق يفسخ سببا للعدة والأصل عدمه  
الندخل ولما كانت عدها حين لم تكن أحد واطل الفسخ حكم الطلاق ولذا لا يثبت فسخ الرجعة استأنفت عدة الفسخ ولو طاعها بعد الرجعة  
قبل وطئ لعدة عليها بناء على أن الرجعة بطلت حكم الطلاق من العدة ونكحها قبل الدخول فكان كالوا بانها منه رجعتا بعد رجعتا ثم طلقها

نَمَائِشِ عِلْمِ اَنْدِشِ

[illegible]

فِي رَأْسِ  
الْقَالَامِ  
الْعَدَّة

کتابخانه

والتفاني غباراً من دماري بعد  
الوضعي ولا عينا من طبعي  
من التواني عند جوب خرم

فرع شریعت اسلامیہ

[illegible]



# في العدة والسكنى والتفقة

بعد ذلك عدة كاملة ودليل للداخل صالة البراءة وحصول العلم بالبراءة بالأخذ بالظاهر وبعض الأخبار كيجوز زارة من البافرة في امرأة  
 ثم جئت قبل أن ينقض عدها قال بفرق بينهما بعد عدة واحدة منهما صحيحا ومخوفا صحيحا في العباس عن الصادق ع وخبر زارة عن البافرة في امرأة  
 فقدت زوجها أو غيرها فبقيت ثم قدر زوجها بعد ذلك فظلمها قال بعدتة منها جميعا ثلاثة أشهر عدة واحدة وحملها البغ على عدم دخول  
 الثاني بها فبقيت منها ما بقي من عدة عليها من الثاني والحد بقطع وطى الشبهة كتاب الحدود بقطع بالشبهات وبجمل العدة  
 للواطي بينهما وامكان للمرأة طهرها ولحقها طهرها ولا طهرها مع علمها بالبراءة كل ذلك بالتصريح والاجماع وان انعكس الأمر بان كان عالما  
 وهو جاهل بحقها الولد دونة وحملها ولها المهر عدة عليها وان لم يكن الولد ولد زنا فاقصر عليه الا حتى بان العدة انما هي حق الواطي فاذا حق  
 لم يجز وطهرها لم يكن له عدة ولو كانت الموطوءة شهيرة لغيره وجعل عليه جهته الولد ولو لا يوم سقط حيا كان عدة لم تكن له ملكة وتحت يداي  
 بالواطي وعليه المهر لا من أجل ان لم يفرق بينهما او مطلقا لولاها وان كان ابنه ذكرا لم ينفق عليه والمهر عدة الطلاق من حين وقوعه خاضرا كان التزوج أو غائبا بالاجماع كما في الناصية  
 وكانت بكرة أو نصفه بغيره فبقيت من ذلك في النكاح اربعة عدة الطلاق من حين وقوعه خاضرا كان التزوج أو غائبا بالاجماع كما في الناصية  
 وبذلك عليه الاصل والعوضا والخصوصا أهول البافرة في صحيح محمد بن مسلم اطلق الرجل وهو غائب فله مهرها على ذلك فاذا مضى ثلثا فراء من ذلك المهر  
 انقضت عدتها في حسن رواية ومحمد بن مسلم وزيد بن عوف في الغائب اذا طلق امرأته بغير مهرها بعدتة من اليوم الذي طلقها وعند النقي بعدتة من  
 بلوغ الخبر لظن الاثبات لان العدة عبادة لا بد لها من التيقن وابتداء عدة الوفاة من حين بلوغ الخبر وقالوا لاكثر في الناصية ان عليه الاثبات  
 لشدة الحاجة اليه في غير غيرها خلاف بين أصحابنا للحدا كما نضمت الاخبار على لانه لا يجب عليها الحد في العدة ولا تحدا لم يبلغها الخبر فلا بعدتة  
 الاح والروايات بذلك كثيرة كقول البافرة في صحيح محمد بن مسلم في الموتى فبقيت من يوم يطلعها ولو كان قد مات قبل ذلك  
 بسنة أو سنتين وفي حسن زيد بن عوف في الموتى فبقيت من يوم يطلعها الخبر لا يتم لها عدة وعقوب الرضا ع في حسن البرقي الموتى فبقيت من يوم يطلعها  
 بعدتة من يوم يطلعها لانها برهان تحمله واستدل بضاهيه بقوله نعم بغير نص بانفسهم فانه ان عشت من الموت لم يحصل الامر والزمان عليها  
 لا من قبيلها بنفسها وانما الطلاق وان اعطيت لك بظاهرها لكنها عورضت بانفسها فاعلم ان كان لا حسد من البلوغ للحدا فبشكل الا  
 اذا حاد عليها والافرى انما كان لغوا لا دلالة هنا وان اخصت هذه العلة بغيرها وسواء يوعلى بينها وبين عدة الطلاق لصحة الجلي قال  
 للصادق ع امرأة بطلها نحر زوجها بعد ستة اشهر وخوف ذلك فقال ان كانت حبلى فاجلها ان تضع حملها وان كانت لبست حبلى فمضت عدتها  
 اذا قامت لها البينة انه قد مات من يوم كذا وكذا وان لم يكن لها بينة فلتعد من يوم سمعت خبر الحسن بن ابي اسلمة عن ابي اسلمة عن ابي اسلمة عن ابي اسلمة  
 زوجها فلا بعدتة الا بعد سنة والموتى في عدها فلا بعدتة بغير موتة لا بعد سنة قال ان جاء شاهدان عدلان فلا بعدتة والابعدان ومخو  
 ان يكون معناها اذا كان فاما البينة فكان شاهدان عدلان قبل ذلك فاعدت ولكن انما حصل لها العلم بعد سنة ومخوها للشيخ  
 قول بانها في المسافة الغربية بعدتة من الموت وفي البعيدة من التمتع لقول الصادق ع في صحيح منصور بن رجا ان كان مسهرا بامر من يوم زوجها  
 بعدتة وان كان من بعدتة من يوم يطلعها الخبر لانها لا بد ان تحمله وتعدتة وان كان الخبر ساقلا كان الاصل وظن الاية لا حسد من الموت وانما عدلتا  
 عنهما الاخبار وهي انما نضمت بلوغ الاخبار والخصوص الخبرين الذين سمعتهما الان لانها لا تنكح الا بعد الثبوت لانه لا يجوز الا مع العلم بالخلو  
 عن الزوج والاعتداد عن الطلاق من وقوعه انما هو اذا علمنا لوقت ولو لم يعلم ذلك اطلاقا واخذت من حين البلوغ اتفاقا كما يظهر من حسن الجلي  
 سئل الصادق ع عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب عنها من اى يوم بعدتة قال ان قامت لها بينة عدلتا انما طلقته في يوم معلوم وتبينت فلبعدتة  
 من يوم طلق وفي ذلك العلم بها العلم به جلة كما اذا بعدتة المسافة بغير علم فلا يبلغها الخبر لا بعدتة بغير علم ولو لم يثبت بعدتة الطلاق ولم  
 تعلم اطلاق طهرها من اى يوم طلقها وان دخل بها ووضعت النكاح اذا صادف فزوج العدة لانه نكاح امرأته طالبت على الزوج وعقدوا واضاروا حرم الزوج  
 وعندنا امر من جهة نفع العلم بالخلو نعم بنو حبه القضا اذا كانا واحدا معا لم ينفاء القضا الى النكاح ع وكذا الاية الموتى  
 عدها زوجها ان لم يوجب عليها الحد وفلما كان عدتها من حين الموت لا من بلوغ الخبر او ان زوجت بعد نفضا عدة الوفاة بعد موتها لم بعد  
 بوفاته بخلاف الحرة الموتى عدها زوجها ان لم يثبت كان نعم اذا اعتد بالبراءة فاستوفى نكح بعد العلم بالموت صحيح النكاح اذا صح الخبر المطلق  
 السابقة الامع العلم بالبراءة كاعرف الفصل في السكنى والتفقة وانما اقصر على السكنى لانه في مباحثها وفيه مطالب ثلاثة الاول في السكنى  
 لها المطلقا وكانت حبلى استحققت السكنى والتفقة عدة العدة من الطلاق حاملا كانت ذواتا بالبراءة والاحكام واما اذا وطئت بشبهة وفاخرت  
 عدتها من الطلاق كلا وبعضها عندها من الشبهة لم يجوز الرجعة في عدة الشبهة ففقدنا الاشكال في النكاح انما يكتمها يوم ما كتمت  
 في الزوج وان كانت بائنا لم يسحق عندنا التفقة ولا سكنى سواء كانت بطلا او خلع او فسخ ان كانت حاملا وبطلت عدة الاجماع الاخبار كقول البا  
 في خبر زارة ان المطلقة ثلثا ليس لها نفقة على زوجها وخبر عبد الله بن سنان سئل الصادق ع عن المطلقة ثلثا هل لها سكنى ونفقة قال لا وقوله  
 في خبر قاعة المطلقة لا سكنى لها ولا نفقة من العامة من ثبتها طهرها ومن ثبت السكنى ومن ثبت التفقة وان كانت حاملا استحققت التفقة والسكنى  
 الى ان تضع بالنص والاجماع وان اختلف في ذلك للحمل والحامل ولا فرق بين التفقة المسئلة في الاستحقاق وعدمه ولا خلاف لغوا الاية اما  
 الامتياز ليجب على السيد كتمها في النكاح بشبهة الى التزوج دائما الى بلائها وان لم يخطا في خديتها ولكن له ان يستخيرها في وقت الحدة وهو  
 انما غابا وانما علمها ان يسلمها الى الزوج في وقت الفراغ وهو البلاء غالبا وقد يعكس الامر ولذا ابره بذلك لا يستحق التفقة كاعرف لا نفع

تعدتة  
 من يوم طلقها  
 من يوم طلقها

من يوم طلقها  
 من يوم طلقها

في نكاحها  
 من يوم طلقها

کتاب الطلاق و مِرْکَبَاتِ لِّلْمَنَّا

لا يغفر الله له ولا لغيره

منها لا يبيع مستحقا

وہی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

یوڈینا



فِي سَكَنِ الْمَعْدَنِّ

[illegible]

حکیم المغنلین  
اضطرب الی  
الخروج بربها

بسم الله الرحمن الرحيم

حکومت پاکستان







# كتاب الطلاق بكتف تلكا

كتاب الطلاق بكتف تلكا

كتاب الطلاق بكتف تلكا

لا وطن

كتاب الطلاق بكتف تلكا

كتاب الطلاق بكتف تلكا

المخلع ان يقول الرجل ان رجعت فمأين لك فانما املك بضعك وهذا شرط لا يقع به ذمة وهو ممنوع بل من حكمه انما اذا رجعت كان له الرجوع  
 انقلب رجعة بعد البتة ولو سلم فهو ليس بشرط المخلع والفرق انما هو شرط البتة وبقول الصادق لو كان الامر بالبينة لم يجز لانها لا تعد  
 وقوله في خبر ابي بصير لو كان الامر بالبينة لم يكن الطلاق لا للعدة وما في خبر سليمان بن خالد من قوله لو كان الامر بالبينة لم يجز لانها لا تعد  
 ذلك عليها فان المفسر من هذه العبارات ان المخلعة لو طلقت بعد المخلع كان لغوا كما ان الطلقة بعد الطلقة لغوا لم يرجع فانه لو قبل لو كان  
 الامر بالبينة لم يجز لان الطلاق دل على ذلك وهل على المخلع هو فصح فلا ينقص عدم الطلاق ولا يحرم بالاختلاف ثلثا او طلاقا فينقص به عدة قولان  
 ا جودها الثاني وقال في علي لا تصدق وعلم الهادي والمفيد وابن زهرة للعباد وهي كثيرة كاعتذار من خبري حوران والحلو قال المفسر على ان  
 الفسخ لا يصح في المتكاح ولا الا فانما القول الاول لا يصح على الترتيل لانه ليس بلفظ الطلاق وقد سمع في الطلاق ما اذا كان في لفظه ولا تروى لو كان  
 طلاقا كان قوله بعد فان طلقها طلقه رابعة وحكي هذا الدليل عن ابي عباس وفيه انه انما يروى عن ان يكون المخلع مغابا للطلقة وهو  
 ممنوع له لا يجوز ان يزد ولا يجل لكان ناذرا انما اتهم من شيا في الطلقة لانها اذا جازح عليها فيها انك قد به فيها وهو اقل امر  
 كان يكرهها لانه لا يسقط حكمه فان فعل فلا يصح بدنها ولا يسقط حكمها ويصح الطلاق رجعا ان تبع به وقال للبطي لانه او فعه بلخبار و  
 يحتمل البطلان كما احتمله العامة بناء على انه انما قصد بها الطلاق باذنه الفداء المكرة عليه خصوصا مع اعتقاد صحة المخلع مع الاكراه والابتنع بان  
 بطل فله يفسخ خلع ولا طلاق وكذا في الحرمة الباطنة لو منعها حقها من النفقة الواجبة سائر ما يستحقها كالتصريح في خالفه على اشكال من كونها اكرها فان  
 عدولها عن مطالبتها حتى الى المخلع باختيارها والا فمأين لك على ان يقر ان لم يظن بنفسه فليس الاكل هين شامرا وهو خبره الميسر والمصدق  
 فالذي يفتن منه المذهب ان يقول ان هذا ليس بآكراه لانه لا دليل عليه فاما ما يباح بان يكره المرأة الرجل لئلا يخلعها ويخونها فخاف ان لا يفيهم حدة  
 انتهى زوجها بان لا يطيعه ولا يجنبه فيدل له ما لا يخلعها عليه كافي قصه بجله بنت عبد الله بن ابي داود في خبره بنت سهل لاضارته وزوجها  
 ثابت بن قيس بن شماس قال قلت لرسول الله فربني وبني وبني فاني ابعثه لعدو فخر فاحبها فاني ابعثه في ايامه وكان اصره شامرا متداخرا فيهما واشد  
 هم سوادا وان آكراه الكفر بعد الاسلام قال ثابت مرها بان رسول الله فله وعلى الحد فمأين لك اعطتها فاحبها فاني ابعثه لعدو فخر فاحبها فاني ابعثه في ايامه  
 على الاية اذا ظهر منها الكراهة حتى يخاف ان لا يفيهم حدة وذلك هو الكتاب السنن لما كانت الكراهة غالبا لا يجزى الا بالعدول والفسخ والفعل لا يثبت  
 غالبا الا بان يفعل الخالف لزوجها والا نهضت حتى في ان الخوف كافي في الاختلاف لم يثبت الا القول فلا بد من ان يقول لا يثبت ما يثبت على ذلك كالكراهة وكبرياء  
 ان آكراه الكفر بعد الاسلام في رواية لا انا ولا قاتل لا يجزى راسي يثني وهو معنى قول الصادق في حسن الحلبي لا يجل خلعها حتى يقول لزوجها والله لا اشر  
 لك فيها ولا اطيع لك امرا ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطن فراشك ولا ذمتك عليك بغير اذنه وقد كان الناس يترخصون بمنا دون هذا فاذا كانت  
 المرأة ذلك لزوجها حل له ما اخذ منها وكان سنة على طلقها من فاقين وكان الخلع تطليقة وقال يكون لكل من كتمها وقوله في حسن مجزى وسئل الاجل  
 له ان باخذ منها شيئا حتى يقول والله ما اتركك قمتا ولا اطيع لك امرا ولا ذمتك عليك بغير اذنه ولا وطن فراشك فاحبها فاني ابعثه لعدو فخر فاحبها فاني ابعثه في ايامه  
 ان يعلم حل له ما اخذ منها وكان تطليقة بغير طلاق يثبتها وكانت بائنا بذلك وكان خاطبا من الخطاب نحوها من الاكراه لانه لا بد من لفظ بهذه  
 الا لفاظ مخصوصها وينص عليها في الباطن في صحيح مجزى وسئل اذا كانت المرأة لزوجها حمله لا اطيع لك امرا مستورا غير مصرح له ان باخذ منها وليس له  
 علم باخذها وخبر بها فمأين لك للصادق لا يجوز للرجل ان باخذ من المخلعة حتى يتكلم بهذا الكلام كله فقال اذا قالت له لا اطيع لك امرا حله ان باخذ  
 منها ما وحده لانه ترى الاصحى يصبر خوفا بانه يكرهها منها علمت منها او من غير اذنه واقامته وخافا لا يجزى من الحق بان يقول لا دخل عليك من كبره  
 انما عدما لوجوب حله اصل من غير اذنه فانما انما يكرهها منها علمت منها او من غير اذنه واقامته وخافا لا يجزى من الحق بان يقول لا دخل عليك من كبره  
 قبلها ويزول ما بينهما من النكاح ومنه في التهايب والغيبه الواسطة يوجب حمله على ناكدا الاستجيب وفيه رواية لوجوب له طفرها ثم الشخ و  
 حره او كجا المخلع وابن زهرة او كجا الطلاق ويحتمل ان يكون ذلك مرادا لوليه وان يكونا او جبا واستحبوا خصوص المخلع لانه يابى ولو طلقها من غير  
 خلع طلقها لا تنه عن النكاح لانه من الاضحاب من فرق بين ان يكرهه او يقول له ذلك بالاباحة على الاول والاستحباب او الوجوب على الثاني لا الله  
 قال الشيخ وانما يجزى المخلع اذا كانت المرأة لزوجها حمله لا اطيع لك امرا ولا اتم لك حلالا ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطن فراشك من يكرهه ان لم يطلع من  
 سمع هذا القول وعلم من خالفه اعطيت في شيء من ذلك ان لم يطق به وجب عليه خلعها على طي ناكدا لا يستجيب به دون لفرض ولا يجزى قال  
 الا وهو مخير بين خلعها وطلاقها وان سمع منها ما سمع بغير خلاف لان الطلاق بآية ولا احد يجزى علم ذلك وقال ابن زهرة واما المخلع فيكون  
 كراهة الزوج خاصة الرجل وهو مخير في فراغها اذا دعته اليه حتى يقول له لن لا يفعل الا اعطيت به برك طاعتك ولا وطن فراشك غير  
 او يعلم منها العصبية في شيء من ذلك فيجوز عليه والحال هذه طلاقها وقال ابن زهرة وما يوجب المخلع اربعة اشياء قوله من المرأة او حكمها قال قول انا لا  
 اطيع لك امرا ولا اتم لك حلالا ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطن فراشك من يكرهه المحكم ان يعرف ذلك من خالفها واما سائر الاكراهات فمقتصر على  
 ذكر حصة واحدة باخذها منها او ذكر ان ذلك اذا كرهته وتكرهه عصبية انما له نعم بوجهه عارية المحقق ولكن يثبت غضبه فان لم ينفذ اشرائط  
 وان يكون كراهية منها ولو قالت لا دخل عليك من يكرهه لم يجز خلعها بل يستحب نحو في التامع ولو خالفها والاختلاف ملته لم يقع الخلع بالاجماع  
 والنس من الكتاب لانه لا يملك الفدية ولو طلقها حره بغير طلاق لا يملك كبره في الاكراه والاختلاف رخصا كما في الشرائع والجماع وافق  
 البطلان كما تقدمت ولما ثبت بالافاضة وهي كل معصية كافي للبيان وجميع البيان واحكام القرآن للراوندى ونامر بن ابي اذا كرهه لزوج على نفسه

ن ينفذ





# كتاب الطلاق وكيفية التمسك

عنه لا يملكها سلطان على ان لا يفسخها لانه كانت غالبة على النكاح لان من حقها التمسك بالطلاق وكيفية التمسك عليه  
 عجا وبقية الذكر الباس عن النصين مط بعد ذلك الحجة ولواذن لها الولي في الدعوى فلا فرق بين ان يملكها لانه وضع ما دون فيه من له الولاية  
 فكان جازيا وهو متجيز اذا كان برأهانه له فانه يملك التسليم اليه فاما مع الغيبة نفعاء المراجعة فلا اخذة لغيرها الولي من ذلك وعدم نفوذ هذا الاذن  
 منه وفي الصلوات لها الولي في التسليم اليها اشكال في التسليم من ان يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها  
 في الجنون من ذلك وافرقة عدم البرائة وهل لها ان تسلم اليها ما باذن الولي الرجوع على الولي مع التمسك بجهلها الحكم افرقه ذلك لانه سبب التمسك  
 والسبب هنا راجع على المباشر ويحصل العدة ضعيفة لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها  
 واذا انفردت فافا العوض اولى مع احتمال الفساد لكونه متعاضدا وجعلناه فخال على اشكال من كونه متعاضدا فافا العوض اولى لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها  
 وقطع في الخبرين الصريحين غير فرق والعوض لولاها ويحوز المكنة لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها  
 المولى ولو دعت العوض الى العدة من غير اذن المولى فالعقد رجع عليها المولى رجعت عليه بعد عقدته بخلاف المحجور عليه لغيره لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها  
 ماله فلو جعلناه عليه بجواز العدة المحجور لغيره لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها  
 الضمان عنه مطلقا والمحجور على العدة المحجور لولاها هو يتاسع فيما اذا دخل عن حقه ويصح الخلع من المهر لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها لانه لا يملكها لغيرها  
 او معاوضة كالباع وان كان بدون مهر المثل لانه اذا جاز الطلاق بجواز العدة فان قل حوز ولو كان معاوضة فغايته ان يكون محاباة بعين  
 من التمسك وعن الحسن بن محمد بن القاسم لها سمي انه يبيع الصادق ويقول لا يرثا لخلعة المباركة والمسنحة في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان ذلك  
 منه في فرض الزوج وان مات في فرضه لان العدة قد انقطعت منه ويصح خلع المحجور عليه للفقهاء لا من يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 فلا يحجز الا فيما يضرهم ويصح خلع المشرك ذميا حرا بغير علة فان عاقد الخلع بعوض صحيح شرعا لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 احدهما قبل الغرض او بعده كلا او بعضا امضا الحاکم وان كان العوض سيدا كالحجر والحجر ثم كرا فاعايدا لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 الا اذا عايدوا بعد الانكاح فبأن كان الزوج قبلها ما لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 بايجاب مهر المثل وان تقاضى الغرض وجب عليه ما بعد الا ان يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 الا اذا كانا على المحقة فغيرها كما في النسوة لمطالب التمسك في الخلع والتمسك بها فافا العدة المحجور لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 طاهر جازم لغيرها فافا العدة المحجور لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 الخلو في نص عليها لا يخبر كقول الصادق في خبر جمران لا يكون خلع ولا تحجير ولا مبارات الا على طهر من امرأة من غير جلاء وشاهد من غير اذن الزوج  
 وبربان المرأة ويحجزون التحجير والمرار المرأة انها على طهر من غير جلاء وشاهد من غير اذن الزوج والمرار المرأة انها على طهر من غير جلاء وشاهد من غير اذن الزوج  
 يوم خيرها وقول الباقر في خبر محمد بن مسلم الطلاق والخلع ولا مبارات الا على طهر من غير جلاء وشاهد من غير اذن الزوج والمرار المرأة انها على طهر من غير جلاء وشاهد من غير اذن الزوج  
 انها يفتان بكل وجه وهو كقطي وقومها في الخلع طهر المواقعة قال ابن دريس يبرأ منه بانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 الاولى والثانية قال لا تملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 لا بد فيها من طلاق والتمتع بها لا يقع بها طلاق وان يكون الكراهية منها لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 ان رأت الخلع كالتطلاق فالزارة لا يكون الا على مثل موضع الطلاق ما طاهر واما جلاء وشاهد من غير اذن الزوج والمرار المرأة انها على طهر من غير جلاء وشاهد من غير اذن الزوج  
 وعن بعض اصحابنا ان خاصية الخلع لها وان جاز طلاقها ولعله مبني على كونها متعاضدا مع عموما من غير اذن الزوج والمرار المرأة انها على طهر من غير جلاء وشاهد من غير اذن الزوج  
 معادى الخلع نفا فالكونها من الخلع وكذا الباسنة وان طهرها في طهرها الخلع لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 خلع الصغيرة مط خلاف فقهاء الجواز في طهرها الخلع لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 الخلع على المحجورة والكلام فيها كالكلام في الصغيرة وعلى الجواز فافا العدة المحجور لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 المهرية بدون مهر المثل ويصح خروج العوض من الاصل اذ على الثلث لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 فان زيادة من الثلث فافا العدة المحجور لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 وهو سونان لم يكن له دين ووصية بخلاف الخلاف الجواهر احكام الفرقة للزوجة في الجواز وان لم يكن ما دونها في التجارة وان لم يكن ما دونها في التجارة وان لم يكن ما دونها في التجارة  
 مولاها صح فان اذن في قدر معين فبذلك يعلق بما في يدها ان كانت عاد واطا في التجارة وان لم يكن ما دونها في التجارة وان لم يكن ما دونها في التجارة وان لم يكن ما دونها في التجارة  
 ان العدة المأذون في النكاح ببذل المهر في يده او من كسبه لولا يكون ذات كسبه لولا يكون ذات كسبه لولا يكون ذات كسبه لولا يكون ذات كسبه لولا يكون ذات كسبه  
 مط كالتحقيق في المهر المأذون للنكاح كان حسنا لان اذن فيه اذن في الوان في اذن في كسبه او ما في يده وسائر اموال السيد وان فلنا بملك المهر  
 فلا اشكال في التعلق به منها واذ انما من مالها فافا العدة المحجور لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 انصت الى مهر المثل فافا العدة المحجور لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره  
 يبيع به بعد العدة ويخرج اخبارا لزوج ان لم يجد بالخال في العدة قول بالطلاق وكذا لو اذن واطا في اذن على مهر المثل وعن فخر رازي  
 عليه كاشا لزيادة في قيمتها يبيع به خالدا لبعض العامة فافا العدة المحجور لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره

في خبر محمد بن القاسم لها سمي انه يبيع الصادق ويقول لا يرثا لخلعة المباركة والمسنحة في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان ذلك منه في فرض الزوج وان مات في فرضه لان العدة قد انقطعت منه ويصح خلع المحجور عليه للفقهاء لا من يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره

في خبر محمد بن القاسم لها سمي انه يبيع الصادق ويقول لا يرثا لخلعة المباركة والمسنحة في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان ذلك منه في فرض الزوج وان مات في فرضه لان العدة قد انقطعت منه ويصح خلع المحجور عليه للفقهاء لا من يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره لانه لا يملكها لغيره

ولا يملكها لغيره

فيما لو خالعت  
 لا يملكها لغيره





في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

# كتاب الطلاق

يعتق الايقاع منه من وجهه خاضعاً لغيره الا على القول بان طلاق مع القول بان لا يجوز التوكيل في الطلاق مع الحضور كما يجوز التوكيل منه  
 يجوز منها ولو سخط الموكل ان كان قد تقرر التبدل بجور بدونه فبطلت في كل المثل وهل ينزل في الايقاع خبيثاً وكبلاً واحداً منهما ولا اقرب  
 يجوز الاصل وكذا في الغاية لغيره ان كان هو المختار في سائر العتق بنا على ان لا بد له من الخلع بقايع الاطباء ان لا يقع في القدر هو العوض  
 مكاح فانه لم يضر له الرضا والرضا لا يجوز ان يكونه افتداء والا فافتداء انما يصح اذا كانت في هذا المكاح لا يضمن من المكاح اذ لا يقع الا على مثل  
 محل الطلاق فلا يقع الخلع بالباينة ولا بالرجعة لا بالامتناع على الاستمرار في عادت في العدة خلافاً للعامة فلم يمتز قول بالوقوف بالرجعة لكونها كالزوجة  
 وبالمرقة مؤقوتاً بشرط في القدر على غيرها من الطلاق في القول كما في سائر المعاد وختاروا للعامة قول الجاهل فينصر الى كمال المثل وكما يصح ان  
 يكون مكاحاً ان يكون قد تقرر في الاصل والعوض ما لم يجوز ان يكون زائداً عما وصل اليها من مكاح وعبرة بالعوضات وخصوصاً  
 اخبار ولو بدلت ما لا يصح تملكه مطلقاً كالحرة لا يصح للمستخرصة كالحرة فسد الخلع عندنا والعامة قول الصحة والاضراب الى كمال المثل فان ابيع  
 بالطلاق كان رجعتاً ولو خلعها على غير مستخرصة اما معصوبة او لا فان علم بالحال فسد الخلع من أصله ان لم يتبعها بالطلاق ولا يبعد القول بالوقف  
 الى الاطلاق وان ابيعته به فسد خلعها وكان رجعتاً ان لم يعلل اشتقاقها قبل في المبسوط بطل الخلع ويجعل الصحة ويكون له المثل كناناً مثلاً او غير  
 وان لم يكن مثلاً كما في المسئلة لا ينداد لا يفتقر الفرق بينهما والاصل في العتق لا يصح معاته ليس معاً وضداً فسد الخلع ولو خلعها على رجل في ظنهما  
 فبان خراجهم وكان له يندرج في كماله والعامة قول بالرجوع الى كمال المثل ولو خلعها على غير مكاح فسد الخلع والوصف وحمل  
 الدابة او الجارية وما في بطنها مطلقاً عندنا الا ان يعتنقها بالفتوى فسد الخلع وكذا قول خالفناك ولم يند كرسياً ولا يفتقر الى كمال المثل عندنا في  
 شيء من ذلك خلافاً للعامة فمنهم من قال في الحمل ان خرج سلباً كان هو العوض ولا فهد المثل وكذا ما في بطنها ومنه من قال فيما في بطنها ان لم  
 يظهر حمل لم يفتقر شيئاً ولو كان العوض غائباً فلا بد من تركه فسد الخلع ووصفها بما يرفع اليها له ويكتفي بالمشاهدة في الحاضر عن مكفر القدر كما  
 لا يدفع معطى لغيرها فلو كان خاضعاً ورجعت في البذل من اختلاف في القدر فالقول قوله مع اليقين للاصل في الجامع من هذا القاعان ويجب  
 مكاح المثل وقيل بخلاف الزوج والطلاق لا يندوزن ينصرف الى غالب البلد وان تعدد بطل ولو تعين ارضى البكر بالبا وعبر وبصر البذل منها  
 ومن كملها او لم يملأه من رجعتاً باذنها فانه بمنزلة امرأها والارض وكما لعتقها وهل يصح البذل من المنبرج الاقرب للمنع وفاقا للشيخ وغيره  
 لم يصر من معنى الخلع فانما اصفى لا افتداء في الابنة والاختار اليها ويجعل الصحة بناء على ان البذل ليس لا افتداء او جعالة وما يوضع الزوج  
 ليس الا ايقاعاً ويجوز الافتداء من غير المكاح والمجالة كما يجوز الزامها بالعتق عبداً او تطلق رجعتاً بضعف بان الكلا في صحة على وجهه  
 عوض الخلع ورفوعه خلعاً ويجوز عتق الصبي الفتيان اي هل يصح الضمان من المنبرج الاقرب لعدم لانه ضمان ما لم يجز لا يصح الايمان دل عليه  
 الدليل كضمان من يقول لق مناعك في الجرح وعلى ضمانه ولا بد في الخلع من ايجاب قبول القول انما يكون من المرة فلا يصح من الاجنبى يحل  
 الصبر لكونه في معنى الافتداء وهو يصح من الاجنبى وضعف ان لان يكون وكما لعل في الخلع كما في المبسوط اما لو قال طلقها على الف من مالها بان يخلعها  
 عليها فيقبل هي على صماها او طلقها على عبيدها هذا كك وعلى ضمانه صح لوقوعه خلعاً مع الايجاب في القول كل من اهلها فان رجعت بطل البذل  
 فلا كلام فان لم يرض ببيع البذل صح الخلع اي لا يقدح في صحته لوقوعه صححاً وغيابة عتق رضاها به ان يكون رجوعاً عن البذل وضمن المنبرج  
 بدل الاغواقية العبد كما في المبسوط على اشكال من انه ضمان ما لم يجز من شادامسنا الخلع الى مثله صح كقوله الوضائع في الجرح على ضمانه  
 يصح جعل الرضا عتقاً في العتق بشرط تعين المدد وفرضها من الماكول والملبوس ووصفها بحجبت بنضبط كما بنضبط البيع السلم فان عاش  
 الولد الذي جعل الرضا عتقاً في العتق عتقاً في تمام المدد استوفاه الولد بنفسه ان ينفق هي عليها والاب بان يماخذ منها وبنفق عليها فان كان  
 زهناً في تمام ما شرط عليها من النفقة فكيفه بعضهم قالوا زيادة للزوج ان كان غنياً فطلب الزيادة قالوا زيادة عليه ان كان الولد فقيراً ولا ينفقوا  
 الخان في الرضا ولو مات الولد في الاثناء استوفى الاب قدر نصيبه من الباقي فان لعوض له والولد انما هو محل البذل والعامة قول بانفساخ  
 العتق بعد الرضا ولو ضل الى ما عتق عوضاً فهو كالمخلع على من خرج من شخصه وكعوض تلف قبل القبض وعلى المختار فان كان العوض رضاعاً رجعت عليها  
 باجرة المثل للرضاع في بقية المدد وان كان نفقة جمع عليها بالمثل ان كان مثلاً او القنطرة ان لم يكن مثلاً ولا يجب عليها دفعه اي العوض من الاجرة والنفقة  
 مجزاة لان موثا لولد لا مدخل له في اجل الدفن لطلبه لا بل انما يجب عليها اذ اراد في المدد كما في جواز الولد للعامة قول بالحل ولو خلعها على ان  
 يكمل بولده عشرة سنين مثلاً جازاً اذا ابتاعته الرضا من ذلك حولا او حولين او غيرها ان كان فيه رضا ولا يخلج الى تعدد البنين مرة بل يكفي  
 تعدد مدته وبقية المدد لغيره في نفقة باقي المدد وادراجاً في الطعام والادوية الكسوة فاذا انقضت مدة الرضا كان للابان باخذ ما زاد من الطعام  
 والادوية كل يوم وهو ما يحتاج اليه الصبي وله ان ياذن لها في انفاذ ولو مات في مدة الرضا لم يكن له ان ياتي بعبرة للرضاع بل يقتل لاجرة  
 كالاخذ في الرضا باخلاف الاطفال ولذا كان المعتبر في تعيينه تعيين الطفل والمدد للعامة قول بالانسان عتقاً ولو لم يعلل الصبي اليها للرضاع  
 امكانه حتى انقضت المدد في استحقاقه العوض نظر من المثل في استناد النفقة اليها واليه ولو نفقت العتق قبل القبض لزمها عندنا مثله او  
 كان مثلاً او قنطرة ان لم يكن مثلاً والعامة قول بالاضراب الى كمال المثل ولو كانت مطلقاً فهو موقوف جدها وان اوصف كان له الرضا والخطا  
 بما اوصف بعد رصوخة البكر ولو كانت نجسبة فله الرضا والمطالبة بالمثل واليقين ان لم يكن مثلاً او الامساك بالارض فان اوصف كالجري فيقوانه  
 فان من العوض من يخرج من اخذ عوض الجنايا خاصة بين الرضا واخذ عوض الجنايا كالبغ في الجنايا كالبغ لا امساك بالارض









# كتاب الطلاق وكيف تكتبه

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الكتاب الطلاق وكيف تكتبه  
 هذا الكتاب من كتب الفقه والحكام حاشا لا أن التفتة ليست مما يشتهر بل يتجدد كل يوم في يومه فان اكتب في حق الكون عونا  
 مثل هذا الاستحقاق لزمان ثبت كل يوم لا يتغير عونا فينتهي لا فائدة بها ولو خالها على نفقة ما ضربه صحيح علمها جنسا وفدا ولو فالت بعق  
 عكرك وطلقها الف ففعل صحيح كل من البيع الطلاق خلا فالبعض العامة فابطل البيع فجعل الالف في الخلع واستدل النذل وجعل عليها المثل  
 وحمل الخنا وبطل الالف على من المثل قيمته بالنسبة حتى اذا انفخ او فسد احداهما سقط عنها من الالف بلكا الشبان لم يغير الفسا الى الاخر  
 ولو خالها قبل الدخول وهو منصف لم يقبضه ففدا فذلك بما علمه من المهر ولو خالها بالجميع قبل الدخول لم يبرأ من النصف وان لم يكن  
 قبضه لانها افدت بضعف ما علمه قد تقدم في الكتاب اخذ لان لا يكون عليها شيء لطلبك البيع في المارة وهي قسم من الخلع خص الملقه  
 باسمها والقسمة الاخر باسم الخلع وضبطها باره لك على كذا فان طلق ولو قال عوضا رائك فاشكك او ابتكك وغير ذلك من الكتابات حتى لا يرب  
 الاعتبار انما هو بصيغة الطلاق وهي العلة في البيوت وهذه الالفاظ انما هي لقبول ما يثبتها واستدعاء النذل ولو خالها هذه الالفاظ ففقد  
 على قول ابن وفي بعض النسخ فان على ان يكون جواب الاستدعاء طاقا على كذا او بكذا صحيح وكان مبنا وادام موضوعها الطلاق بعوض والابناء  
 تضمنت الافداء في الطلاق ويشترط فيها ما شرط في الخلع من بلوغ الزوج عقلا وفصلا واختار وكذا المرأة وبزها ان لا يكون سفيهة معكم ولها  
 ما تقدم وان يكون ظاهر طهرها لم يقر بها فيه مجامع اذا كانت مدخولا بها غير ما يثبتها حاملا ولا صغيرة ان يجوز ما اراد ان يولي عنها وكان الزوج  
 حاضرا الكون طاقا ولا اختار من زارة ومحمد بن مسلم عن حماد بن ابي حنيفة لا مارة الا على طهر من غير جماع بشهود في الصحيح عكبا لزوج من الجماع سئل  
 الصادق هل يكون جلع او مارة الا بطهر فقال لا يكون الا بطهر لا تخبر لك من الاخبار وقد سمعت عبا سارا وان يكون الكراهية من كل  
 منهما لصاحب فهو الغارق بينهما وبين الخلع سئل سماعة الصادق عن الكاظم عن المارة كيف هي قال يكون للمرأة على زوجها شي من خدامها او  
 من غيرهم ويكون قد اعطاها بعضه بكونه كل واحد منهما صاحبا يقول المرأة ما اخذت منك فهو لي وما بقي فهو لك وان اريدك فبقول لها ارجل  
 فان انت رجعت في شي مما تركت فانا اخي يضعك عليه يجل حسن محمد بن مسلم سئل الصادق عن امرأة قالت لزوجي المالك كذا وكذا دخل سبيلي  
 هذه المارة انما ذكر اصطلاح جدد فيها في الخبر مراد من الخلع وان يكون الفدية بقدر المهر او اقل فخره عليه الزيادة بخلاف الخلع اما حق الزيادة  
 فلا خلاف فيه انما ابا خذ من فعلها المعظم يؤيده عموم الكتاب وقول الصادق في صحيحه اني ضربه لاي رجل انما ان باخذ منها الا المهر فادونه  
 ولم يبع الشيخ الحسن الضد وقان ابن خزيمة الا الاقل لما تقدم من خبره مما عمن الصادق والكاظم ولقول الباقر في حزين رارة المارة ثم جاز  
 منها دون الصادق والمختلعة يؤخذ منها ما شئت وما تراضيا عليها من صداق واكثر وانما صار المارة يؤخذ منها دون المهر والمختلعة يؤخذ  
 منها ما شاء لان المختلعة تملك في الكلام وتكمل بما لا يحل لها وما في خبر عثمان بن عيسى عن سماعة عن قوله وليس له ان ياخذ من المارة كل الذي اعطتها  
 وحكي عليه الاجماع في الخلاف والاول اقوى وان كان الثاني في لخطوط ومجمل هذه الاخبار على الفضل وانما علمها بلفظ الطلاق اجاعا كافي للميسر والنفقة  
 والشرع والاستنباط والشرع قول الباقر في خبره ان المارة تكتب من ساعته ما من غير طلاق وقول الصادق في خبره جليل بزواج المارة  
 يكون من غير ان يبيعها الطلاق على ان يبيعها فان لم يذهب العامة الى اقراره في المارة فلا يشك انهم يؤفون بالطلاق بلفظها لكونه من كتابته  
 او الاول على انها تكتب من غير طلاق على ان لا يتوقف كونه على حال الثالث الثاني على مثل ذلك يكون المارة بغير البيوت يحصل من غير ان يبيع المارة  
 طلاق وهو انما يفي الطلاق بعد المارة والمارة اعندنا بطل على الطلاق فلا يبعد الا انه لا حاجة البيوت الى طلاق اخر وهذا يظهر لك انما ابا  
 على الاستغناء عن الطلاق بعد بيع المارة ولا ينافي ذلك لاننا قد عقد المارة الى الطلاق بوجه احق لشيخان يكون الثاني يعني ان المارة  
 انما هي البذل منها والقبول منه هو يحصل قبل التلغظ بالطلاق وان لم يزل الكتاب انما اشيع الطلاق وفي لنا في اشارة الى الطلاق بالنسبة الى  
 الاكثر ولم يظهر الخالف يظهر المراد من الجامع لا فضاوة على ذكر الخبر وما ذكره الشيخ من الاتفاق على الاتباع بالطلاق وفي الخلع خلاف  
 عرفه ويقع الطلاق فيها باسما لم يبرج في الغد شيئا فعده وان لم يبر في الرجوع المهور وبشرط اداؤه عند اخره كافي الحكم والاولى  
 اشترط الرجوع عليها اذا رجعت للاخبار كقول الصادق في صحيحه الحلي المارة ان يقول المرأة لزوجها لك ما عليك وان ركني فزكها لا يقوله  
 لها فان رجعت شي منه فانا امك بضعك وليس للرجل عليها رجعة ما لم يرجع فان رجعت العدة كان له الرجوع ولعله صرح بذلك مع فهمه  
 من الجملة المتقدمة لدفع ما قد يوهى من انه لما كانتا كراهة هنا مشتركة امكان ان يكون كل منهما الرجوع قبل رجوع الآخر ومباحث الرجوع هنا كالمخلع  
 فاذا رجعت العدة ولم يرجع كانت الطلقة ثلثا ولا عدة فيها كانا كانت صغيرة او باسنة لم يكن لها الرجوع جميع مباحث الخلع ابنته هنا الباء والتاء  
 في الظاهر واستفاد من الظاهر لشيء هذا الرجوع بالركوب للركوب على الظاهر من ظهر عليه ملكه وفيه مقتضدان لا في اركان وهي اربعة  
 الاول الصيغة وهي انت على كذا في مثل او هذا ورجعتي ان لم يكن لا رجوعها او عينا بالتبنا ولا بشرط التقين او فلانة وبالجمل كل لفظ او  
 اشارة تدل على تها عن غيرها ولا اعتبار باختلاف الالفاظ الصفات مثل انت في وعندي ومعني فانا للشيخ والحقق الاصل بالاحباط عن  
 التصور بشكل بان لم يذكروا الاخبار بلفظ على كذا في اللغة لفا سيم اصالة البرائة ولو حذف حرف الصلة فقال انت كذا لم يظهر وضع  
 مثل ذلك وفيه ما عرفت لا شك في انه لا بد من الصلة بمجمل ان يراها كذا في غير ولو حذف لفظ الظاهر قال ان انت كافي  
 او مثل ان تولى لكرامة العظم او انها كامة في كبر او الصلة لم يكن شيئا انفا وان قصد الظاهر قبل في ط وقع بعد اعتبار لفظ الظاهر  
 لما سيجاء من وقوعه الشبهة بالشرع وهو سباني ضعفة الاصل والاحباط وفيه اشكال من ذلك ومن الاصل والخروج عن مفهوم اللفظ وهو

في المارة

في المارة  
 في المارة  
 في المارة

في المارة





# كتاب الطلاق وكيفية التلخيص

ص ١٢٤

في ظاهره

الحق والحق أن جازم كاحد الجواب وان لم يكن كواحد من الوطى ان حرمنا بالظاهر رجوع ضروريا لاستمتاع والا لم يقع لانقاء اثره لا شائع وهو طوى  
غير الحق وقبل فيه انه يجوز ان يكون مرة واحدة الرجاء نهية فلا يقع الوطى الصادق من الطلاق مع انه مناط الظاهر ولا بعد ان يرى العين  
لعلمنا النعني في الحناني ولا يصح من المرة سواء قالنا عليك كظهورك وانك على كظهورك وظهورك لا يصلح مع الحرف من المعهود  
النصوص في قول من المذهب في حق التلخيص اذا كانت المرة زوجي على كظهورك فلا كفارة عليها وقول الصادق في حق من لم يزل ان فضال لا يملك  
الظواهر والا على مثل موضع الطلاق في قول الثالث المظاهر في الظاهر منها وبشرط ان يكون ملوكة الوطى فلا يقع بالاجابة عندنا للاصل بخلاف  
عن النصوص خلافه لا يغيره في ذلك وان سلمه على الكتاب بان يقول متى زوجك فانت على كظهورك خلافا لما لك والشافعي وان يكون طاهر الظاهر  
بقوله فيه بجاء ان كان زوجا حاضرا او غائبا وهي من تجوز عليها الا اذا كانت حاملا ان كانت تجوز بالاجماع والنصوص كما سمعنا من خبري زارة  
خلافا للعامة انما يغير الظاهر في وقت لا يقع الا في وقت حصة الشكر ان وقع مشروطا او اذناه للاصل في العود فان وقت الظاهر وقت بقائه ولو  
كان غائبا بحيث لا يعرف حال زوجته صح لصحة الطلاق ونقض الاخبار على وقوعه على مثل موضع الطلاق ويكفي لو كانت باسنا وصغيرة وكان حاضرا  
وهل يشترط العقد في نظر المروي في عدة اخبار انه يقع بالموطوءة بملك العين اي التي هي شأنها الوطى بملك العين وبالجملتها والوطى من مشه  
فمثل ابن ابي يعقوب الصادق في الحسن بن رجل من جاريته قال هي مثل ظهري الحرة انه يجوز بيعه وضيق جاريته الى التاقل وسئل عن الكاظم عن جعفر  
ابن الجعفري في رجل كان له عشرة جوار فظاهر منهن جميعا بكملا واحد فقال عليه عشرة كفارة وسئل عن رجل كان له عشرة جوار منهن جارية  
فقال الحرة والامة في هذا سواء جوار فخرج الهام من ظاهره وسئل احدهما في صحبة محمد بن مسلم عن الظاهر على الحر والامة قال نعم وليس من الدلالة  
في شيء وسئل الحسين بن مهزيان الرضا عن رجل فظاهر من امره وجاريته مائة على كل واحدة منها كفارة وقال زارة للباقر اني فظاهر  
من امر ولدني ثم وقع عليها ثم كثر فقال هكذا يصنع الرجل لعنفه اذا وقع كفو ليس بضار هو اخبارا برهم بن هاشم والحسن والشيخ وابي جرة  
سعيد والمص في غير الكتاب زبدي دليله عموم النصوص لانها امرته ومن ساءه وفي الخلاف الاجماع عليه وخالف المذهب وساروا في الفاضل  
ابن ابي زرير فلم يوضع بها الاصل بعد الفقه من ساءه لان امرته تصحرا ونطق الاخبار بانها انما يقع على مثل موضع الطلاق مع ضعف الاخبار الدالة  
على الوقوع ولا يلزمها في سند في الباقي وان وصفا آخره في الحسن وفيه كلام وخبر جرة بن حمران سئل الصادق عن رجل جعل جارية عليه  
كظهره فقال يا تها ليس عليه شيء وصح محمد بن مسلم عن عبد الله بن المغيرة قال خرج جرة بن حمران ابنه بكبر فلما اراد ان يدخل بها قال له النساء  
لسانك عليها عليك حتى يخلص لنا ولنا نخرجي ان يخلص بالحق لا يملك لا يملك شيئا ولكن احلف لنا بالظن فظاهر من انما شاك ذلك وجواربك فظاهر  
منه ثم ذكر ذلك لا يبعد الله فقال ليس عليك شيء ارفع لهن ويكفي الجوارب الجوارب على فقه شيء من العفوية اذا كثر وحل الثاني على الخلاف في الظاهر  
كما مرشدا لانه لفظه في الخلط شرط كالغسل وكذا في التلخيص هل يشترط كون العقد انما خلاف عن كذا الكتاب اقرب الوطى بالمستمتع بها  
وقال لا لا كذا وقد عرفت الكلام من الظاهر في هل يشترط الدخول امره في صحيحه على الصادق في اشتراطه فري محسن بن مسلم عن حاتم في المرة التي  
لم يدخل بها زوجها قال لا يقع عليها ابلا ولا ظهرا وسئل المغيرة بن يسار الصادق عن رجل ملك ظهرا من امرته قال لا يلزمه شيء ولا يكون  
ظها ولا ابلا حتى يدخل بها وبه قال الشيخ في صحيحه على كذا لاجماع وافقه تباخر وسعيد وقبل في المقنعة والمراسم لعنفه في لا يشترط للمعوم كون الخبر  
خبري احاد لا يصلح ان يخصص الكتاب للاختصاص وعلى الاشتراط يقع مع الوطى بانه لا بد من دخول او في حال صغرها او جوفها فلو وقع اي يقع  
الظهار ولو وطئ به او كانت صغيرة او جوفها من حرما للدخول بالضعف ولما يكره في المجنونة اهلا للزواج ولو جعلناه طرفا للوطى لم يجبه مختص  
المجنون ثم هو المناسب لغيره كالمبسوط والشرائح والخبر في البسوط واما بعد الدخول بها فانها تصير ظهرا صغيرة كانت وكبيرة عاقلة او مجنونة  
بكر او ثيبا مملوكا لها او غير ذلك فلو وقع على جواربها او لم يبق له لولا في الاية ولا يظن لهذا الكلام معنى لان يكون المراد سواء كانت الثبوت للدخول بها  
او لغيره او يكون المراد بالدخول الخلط ونفع بالرفع والمزينة التي لا توطأ الا المرضية التي لا يمكن له وطئها قبل الظهار ولا بد ان اشترطنا  
الدخول يجوز اذا حال الجملة في خبر قوله على الاشتراط والابتداء بها والفرق في الوقوع بين ان يكون خرة او امه مسئلة او ذمبا اتفاقا وقد سمعنا  
نص من الاخبار والكتاب فيما كحل والاشراط النعني كائن عليها لانها لا تصار والاشراط في الاصل والاشراط في الاصل والاشراط في الاصل  
فيها كلام في الطلاق وانما في هذا كذا لاشراطا فانه لا يشترط في الفروج الزكوة في دفع المشبه بها الاختلاف في صحة اذا اشبه بالامة  
نسبا لفظ الظاهر وهل يقع لو شبهها بغيره من الحر او نسبا او رضاعا كما لا يخفى في الاختلاف وبهذا الاختلاف في الرضا عن غيرها  
خلاف اقرب الوقوع ارجاء بصغرها الظاهر فانا لا نكثرونه من صريح الخبر اني رضاعا كما لا يخفى في البسوط واني بعد الاخبار كما نكثرونه من صريح زارة  
عن الباقر وحسن جميل بن زياد قال الصادق في الرجل يقول لامرته انت على كظهورك فظاهر من ذلك هو الظاهر وكل ذي محرم في خبر زارة يتم الحرما  
رضاعا وقوله محرم من الرضا ما محرم من النسب ضعفة ولم يوقع ابن دريس بالنسب بغير الامر للاصل وكذا المعهود المعلوم من اللفظ  
افضل الامة عليه خبر سيف التمار قال الصادق في الرجل يقول لامرته انت على كظهورك اخي اعني او خالي فقال انما ذكر الله الامهات وان هذا الحر  
وقوله ان هذا الحر ايمنا دل على الحرمة ولا يستلزم وقوع الظهار به على خبره في كذا حكم ولو شبهها بغيره في الظاهر من غير انما كان  
ورجلها المبيع قطعاً لا نفله الدليل خلافا لابن حرة لاشترائك الاعضاء في الحرمة ولو شبهها بغيره في التنايد لاجتماعه في لفظ الظاهر  
الدخول وزوجه الابن وزوجه الابن لا يقع وقالا للبسوط والمذهب في كل من قصر على التسمي للنسب لارضاع للاصل وخلوا لاجتماع اللفظ وهو

في ظاهره

في ظاهره

في ظاهره

في ظاهره

# في نظرها

اخيار الوقوع في الخلف للاشياء في العلة وعموم كل ذي محرم وللعمامة قول بوقوعه بالمشبهة من حيث علمها ايا من ذل كونه سببا او مصداقا  
او مصاهرة لا بمن كانت مباحة له ثم حرق كجملته الا بمن كان رضى عنه وكان قبل الا رضاع خلا لاله وكذا لو شتمها بحجر لا على التابيد كما خلت  
وعتقها وخالفها والمطلقة ثلث العدة بخلاف كافي الاصل وانقضاء الدليل وهل دخل الجدة تحت الامران فنصرنا في وقوع الظاهر عليها اسكال من لزوم  
في فهمها من الامتداد اطلق في معنى المبسوط الخلاف في الوقوع بها من الاب كانا من الامر شيئا وتبعنا بها بظهر ابيه واخيه او ولده لم يقع  
لانهم ليسوا من محل الاستثناء في شيء وان عمدا لولد البن لا اصل ولا خرج عن العمود والتصور فان العرف في ذي الحر في مثل هذا المقام بالنسبة الى  
الرجال النساء والعمامة قول بالوقوع كذا كوشبهها بالاجنبية ومن وجه الغير ولو زوجه النبي او الملائكة والمفضاة والمطلقة سعادا كانت كل  
منهن من نابت بحجر بها فان العتق انما هو لتصل الاجماع لمقتضى الحكماء الظاهر احرارهم الاضا فانه لا يثبت التكرار في بيت الاستصحاب الكفر  
لا عقاب منه في الاخرى لتعقيبها بالعقود والعقود وهما وان لم ينفذ بهذا الفعل لكن سببا في الكلام بدل عتق عند البالغ وبذلك انه لا دلالة على  
بلا يوبه ولا يفر له لا يجوز حمله عليه كافي النيان وغيره بشرط في صحة جميع اصحابنا خصوصاً شاهد عدل ابن سنان فان نظراً يظهر ويضرب  
الباقى في حرج وان لا يكون ظاهراً الا على ظاهر غير جماع فيه مادة شاهد من مسلم وقطع اكثر الاصحاب بشرط العدالة ومن لم يذكر كما استند  
الشيخ وزاد ابن حنبل في الخبر ولا يقع بيننا بالانقاع كافي الاضمار لنفي العتق بغير اسم الله في الاخبار ونفي مخصوصية العتق من صحته "وهو  
وجعله بينا كان يقول ان فعلت كذا فقلت اني لم افعل كذا على كذا في قوله لا ينفذ عليه ولا معلقا على وقت  
كوله انت على كذا في اذ جاء شق كذا او يوم كذا لانه ينافي الانقاع وانما جازا التعليق بالشرط للتصور خلافا للمبسوط فاننا قد اقبلنا احوال  
التعليق بالشرط للتصور خلافاً بما اضعفنا كذا لوقولنا وقد منع الاولونه وقد يدعى العكس لان الشرط محتمل الوقوع قبل الانقاع فيمكن اداء الوقوع  
حينه بخلاف الضعف وهو انه لا ينفذ وهو موجود في الضعف فان الشرط ولا ينفذ اذ افاض الله الله بالوسيلة لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يكون ظاهراً في عين ولا في اضرار ومجمل الوقوع كاهوط الاكثر لعموم الادب وسائر الاخبار وقوله على ان محتمل الاختصاص با لاصراراً به فنهين  
الشرحين في التعليق لما عرف من وقوع الخلاف في العموم للثلاثة لعدم تنوع الاجماع على عدم وقوعه بنابر ما يقرر له الاكثر مع عموم ما دل على وقوعه  
وقول الصادق في خبره كذا في الخبر اذا حلف الرجل بالظهار فحلفت عليه الكفارة قبل ان يواقع فله حلف به او علقها بقضاء الشهادة  
مثلاً وقصد به الاضرار بيقع على المختار وهل يقع موقفاً على شرط الا في ذلك واما الاخر فيكون حلفاً او علقها بقضاء الشهادة  
وانشاء زيد فدخلت وشاء وقع للاخبار وهي كثيرة كقول الصادق في صحيحه ان الظهار انما هو ان يقول اس على كذا في شتمه بيمينه بيمينه  
الذي يكرر قبل ان يواقع فادان انت على كذا في ان فعلت كذا وكذا ففعلت كذا في حلفه الكفارة حلفاً للسبيل في شهر ربيع سنة سعيد  
البراج لما نفاذ الايقاع وخبر القتيبي في محله انما هو الرضا اني ظاهرك من امرى فقال له كيف قلت قال قلت انك على كذا في ان فعلت كذا  
كذا فقال له لا يثبت عليك ولا تعد وخبر ابن بكير عن رجل من اصحابنا عن رجل قال للكاظم اني ظاهرك انت على كذا في اني رخصت في اب الحرة  
فخرجت فقال ليس عليك شيء قوتنا ولم يتوردها مع الضعف على ان العتق ويجعل الاول في الشيء عليه قبل حصول الشرط ولعلوا لصادق فيهما من  
من مرسل ابن فضال لا يكون الظهار الا على مثل موضع الطلاق وظالم موضع المرأة وللخلاف كافي في رواه العتق بما يظهرون الاضرار منه المصداق المحص  
في نرجح نفي وقوعه معلقاً ووقوعه شرطاً تنظر فيه فقال وفي الفرق بينه وبين المعلق من جهة وقوع التعليق على الصريح من ان الوقوع شرطاً  
مدل على عدم اشتراط التجديد واداة الانقاع بنقل الصيغة وبه اذا لم يشرط ذلك لم يكن فرق بين الشرط والتعليق بل قد يكون التعليق في ما لا يشرط  
كاعرف في علي المختار من وقوعه شرطاً لعلقه بظهارها لانه شرطاً لوقوعها وتعلقها بظهارها فاما الاجنبية مع وضعها بالاجنبية من قبل انقاع  
بها وهي اجنبية فان قصد المواجه لها باللفظ والنطق به صح الظاهر مع المواجهه به للاجنبية بل هو مع الشرط وان قصد الظهار الشرط لم يقع بعد  
ووقع بها وان اطلق فقبحه جحمان كافي المبسوط والخبر من احتمال التعليق على الاسم على التبعه وكذا لو قال لاجنبية على كذا لانه او اضرع عليها من  
دون ذلك فلا بد لو قال فلا تخرج من غير وصف بالاجنبية فزجهار ظاهرها وقامعاً والكاظم وبطريق من احتمال العتق في الاجنبية لعله لا ينفذ  
الشرط حتى يقع الصيغة غير منقطع ولو علقه بمشيئة الله وقصد الشرط لم يقع وهو المراد مما في المبسوط من إطلاق العتق بوقوعه وان قصد  
التبريد وقع للغير ولو قال انت على كذا في ان لو شاء الله فان كان عدلياً بغيره فانه تعالى لا يبرئها لفسادها والغايي وقع ان عتق الحرة فانه في النفي  
مخرج وان كان اشعرياً فاشكال من الجمل بوقوع الشرط الموجه للاجنبية بالحل والحكم بعد وقوع الظهار ومن اراد بوقوعه شاء الله ولو شاء الله  
انشاء لا يجز ان لا يقع لكون المشبهة عندهم سبباً تاماً لوقوع الشيء وان لم يسهل تحقق الشرط فحقوا الشرط ولو زعموا وقوعه على العتق من اجابا  
فانه انشاء فحقوا الشرط فحقوا الشرط ولو زعموا وقوعه على العتق من اجابا فانه انشاء فحقوا الشرط فحقوا الشرط  
لو يقع اذا ما بين شي لا يثبت الله به يدفع بانه يلزم منه بطلان التعليق فلا يقع الظاهر الا انما اوقعه معلقاً ولو علق بالنفق كقوله انت على كذا  
انني انشاء الله ولم يثبت ان ذلك خلا للدارا ولم يدخل في وقع لا في معنى نفي التعليق في الحال او في الزمان المعديان وفسدنا المعلق ولو علقها بخبر على الحرج  
لم يقع مع وقوع احداهما ويقع مع وقوعها وان وقعا على البطلان لان باني ما ينص على التعليق بوقوعها مما علمت من انجمله معطوفاً على المشبهة بغير  
احدهما لعلقها على البطلان واذا كان الظاهر مخيراً او وقع شرطاً فادخل في الخبر حتى لا يثبت في الخبر الا في نفي الشرط  
خبره غير من ضرر بالامتناع شمول الشرط الغنم لم يثبت نفعه الى جماع وخلافاً لابن رجب لا دعائه لانقاع على رادة الجماع ما سدر كماله

في نظرها

في نظرها

في نظرها

حكمها في نفي  
الظهار بالنقض

نَمَائِشِ الطَّلَافِ مِنْ كَشْفِ لُشَا

فِي صُغُرِ  
كُنَادِ الظُّهْرِ  
لَا يَطْلُ شَايِعُ  
الْوُطَى

لوگوں کو



# في الظهار

في الظهار على وجهين أحدهما ان يقول الرجل لا شرهه هي عليه كظهوره وبسكن ضلها الكفارة من قبل ان يجامع من قبل ان يكفر من كفارة

والظهار على وجهين أحدهما ان يقول الرجل لا شرهه هي عليه كظهوره وبسكن ضلها الكفارة من قبل ان يجامع من قبل ان يكفر من كفارة

والظهار على وجهين أحدهما ان يقول الرجل لا شرهه هي عليه كظهوره وبسكن ضلها الكفارة من قبل ان يجامع من قبل ان يكفر من كفارة

في نكاحي  
وحيثما  
لنصرته كفارة

الاشكال في حذره

فقال ان الظهار

فيما لو مات  
احد الزوجين  
قبل الكفارة

فقال ان الظهار على وجهين أحدهما ان يقول الرجل لا شرهه هي عليه كظهوره وبسكن ضلها الكفارة من قبل ان يجامع من قبل ان يكفر من كفارة



وہی ہے جس نے

فی شریٰ ط  
الایلاء



كُنَّا بِالْطَّلَافِ مِنْكُمْ تَلِيْنَا

تذکرہ

وَأَوْفَالِ الْأَمْثَلِ

مستحق



# كتاب الطلاق وكيف تكتبه

استعمل ما جرت العادة بامهاله كخبر المأكل والأكمل اذا كان جائعا وفي حال الأكل والراحة من التعب منه السهر والانتباه اذا كان نائما وما خفي  
 اشرع بامهاله كالفرار من الصوم والصلوة والاحرام للعامة قول بالتعذر بثلثة ايام ولو وطئ في مدة الترتيب عاملا من هذا لكفارة اجتماعا وكذا  
 تعذرها على اى ذنبا للخلاف وفيه وقع والتهتان وجميع البيان في رخص الجنان واحكام الفرائض والراوى في هذا لاكثر من رخص في الخلاف لا جماع على ما افقد  
 اليقين فيتمتع العوضا في قول الصادق في خبره يصح في رجل الى من فرقة فترته اربعة اشهر يوفى فان عدا الطلاق بانته منه وعلمه بالعدة المطلقة  
 والا كغيره في استكماله وما ارسل العباس بن عثمان قال سئل اذا كانت المرأة في رجل هل يخل بها من الخطا قال لا يخل بها على نكاحه بل لا يخل بها حتى يكفر منه  
 وما ارسل عنه في بعض الكتب من قوله اذا جاء المولى بمكة الكفارة وخلافه للبسوط بناء على ان خلافه يعلق اليقين اذا كان رخصا من الخطا الفقه من غير  
 كفارة وهناك لو طوي بعد اربعة اشهر ومفارقة هذه اليقين لسائر الايمان في الاعفاد ولو نكح الكفارة بالخطا الفقه من عدة الترتيب وان كان  
 الوطء ارجح بل واجبا ايماناً في محل الوفاق وهو ما قبل الاربعة اشهر من الايلة والمرارة ولو وطئ ثانيا او جونا ان شئ به بغيرها بطل الايلة  
 اى اخل اليقين وقفا للبسوط كخبره في القدر واشراط القصد غير معلوم وان لم يثبت بذلك لرفع الخطا والشبان قال في المبسوط الاخرى ان الدية  
 ان كانت تحت مسلم وانقطع ورجعها كلفنا الاغتسال فاذا فعلت حله وكطهرها وان كان هذا الغسل لا يجزئ في حق الله وان اجزى في حق الارض فقد  
 يقال بعد الاغتسال في رجوع مثل ذلك عن من علق اليقين كرجوع الوطئ في الدبر ولا كفارة عليه بهذا الفعل ثغافا لعدم الحنن في لا يما يفعله بعده  
 عامدا على ما اخاره لا لخلال اليقين قد يوصلها الكفارة بعد ذلك وان فلنا بطلان الايلة بناء على ابتداء بطلان الايلة على انه ليس لها المطالبة  
 بالعدة لانه وفاهاقها كغيره بطلان الكفارة اذا خلت ولو اختلفا في انقضائها المدة للترتيب لا يثبت صدق مدعى البقاء مع اليقين وكذا لو  
 اختلفا في وقت الايلة فالقول قول مدعى النكاح الاصل فيها ولو انقضت مدة الترتيب وهذا لما يمنع الوطئ وهي غالبة بذلك كما تجزى المرض  
 لم يكن لها المطالبة على اى الشئ فيما اذا كان العذر من جهةها لظهور عذره وكون المانع منها وكون العاقبة في الفسخ الوطئ ولا يثبت منه بحمل ما  
 استحسنه المحقق من المطالبة بغيره العاجز ان الميسر لا يسقط بالمعسور ولا يثبت بين الفسخ الطلاق وربما ظفها اذا طالبه هو الذي اخاره الشئ فيها  
 اذا كان العذر من جهته ولا يثبت عدم الفسخ كالفعل المصروف ولو جردت اعذارها الى اثبات المانع من الوطئ من جهةها كمرضها وصومها واداءها في  
 الاثناء اى في اثناء مدة الترتيب في البسوط ينقطع الاستدانة بعد الحيض فاذا زالت استأنف الترتيب ليعملها من ابتداء الضرب لان المدة ايمان  
 يضرب اذا امتنع من الجماع لليقين وهذا الامتناع لغيرها وانما يستأنف على ما مضى لوجوه للتأجيل هذه المدة كحكم كفارة الظهار ونحوه ولا  
 استثناء الحيض لانه لو لم يثبت لم يثبت بغيره لكونها لبا لكون الغالب ان الشئ يحض في كل شهر مرة فهو لا يمنع الا ابتداء ولا الاستدانة ولا ينقطع الا  
 الاستدانة باعداها لجل ابتداء ولا اعراضا في البهر ولا يمنع من الموانع انهاء بانفاق الشئ وغيره والمراد بالاستدانة هنا من المدة الى آخرها  
 بانفاق الشئ وغيره والمراد بالاستدانة هنا من اول المدة الى آخرها وبانقطاعها ما يعده امتناع ابتداءها فالشئ لان الذي عليها التمكن قد  
 فعلت واستأنف الزناد والطلاق ارجح فالحق هنا ان لا ابتداء وكقطعان الاستمرار قال لان المدة انما يضرب في رخصة كاملة وهذه فاضلة لا يجزى له  
 ببنونه ويمكن ادخال جملة ولا ينقطع الى اخر الكلام مجزى ليقول ان لا يثبت ان لا يثبت جوابا للشك وانما الجواب ما يفهمه في جبره ولو جبر بعد ضرب  
 المدة احتسب المدة عليها لانه ان كان عذرا فهو من اعذاره والزوجها كاملة الترتيب يمكن ان انقضت وهو مجنون وتربص به حتى يقوى  
 لو انقضت هو مجرم او ضاها الزم بغيره العاجز او الطلاق للعامة قول بالزاد الطلاق كحرمة الفاد وعليه لا يكون فيه العاجز لان العذر من  
 جهته بخلاف المرض فانه من الله فان وقع حراما كما لو طئ في الحيض والصوم الواجب والحرام اى الفسخ وان اشترطوا الغرض فيكونوا قد فعلوا ذلك ولا  
 حرمنا ما افقنا له عليه العاونة على الاكثر ولا العكس كحرمة من جهةها ولو اذنت كحرفة احتسب ما ان الردة عليه على اى ذنبا للمحقق فيمكنه من  
 الوطئ بالرجوع الى الاسلام فهي ليست عذرا وخلاف الشئ لغيرها انما الى البينونة فليست كاملة الترتيب في زمان عداها لما علف لزمان الترتيب انقضت  
 يقضى البينونة وانقضت زمان الترتيب يقضى المطالبة بالفسخ ونقضها لا يثبت بغيره بضاد المؤخرين ولان الامتناع من الوطئ اى الردة لا الايلة و  
 يندفع جميع ذلك بما ذكرناه فهو التصريح بان انقضت العدة انما يقضى البينونة اذا استمر الزناد ولو ادعى الاصل بانته فذكره قوله مع اليقين  
 لتعذر اليقين غالبا او كونه من محله الذي لا يغفل الامن جهة اصله بقاء النكاح عدا لسلط على الاجبار على الطلاق وقول الساقطة  
 في خبر السحق بن عمار ان عتباء سئل عن المرأة يخرج من زوجها لا يمتها ويرحمها منه يمتها قال لا يخل في تركه وقول الصادق في ما ارسل عنه في بعض  
 الكتب في المولى اذا قال قد فعلت كثر المنة فالقول قول الرجل ولا ايلة ولو طاهر شرأ الى او عكس صحا معا كمال الترتيب جبره عمه الاذلة وانقضا  
 المحض في يوفى بعد انقضائها المدة الظاهر اى الترتيب وهو ثلاث اشهر فان طلق خرج من الحقيق وان اشع الزمان لكفره ولو طأ ان كان عليه كفارة الايلة وان  
 الصور لا يبر بغيره الى انقضائها مدة الايلة لانه اسقط حقه من الترتيب بالظهار واذا وطئ بعد التكفير للظهار كان عليه كفارة الايلة وان  
 وطئ قبله كانت عليه تلك كفارة الايلة والباقي ان الظهار وان كان يكرها بالصوم فان صبر او طلقها او وطئها وان كان حراما فله المطالبة  
 لها وكما جرم عليها الوطئ ويكرها عليها التمكن للمعاونة على اكثر من عاونة من جوارحها لا خصاها من جهة واحدة وان لم يطئ ولا طلق فانه العذر الى ان  
 يكفر من العاونة من عين عليها الطلاق لا فاه اذا عذر احد الواجبين للغيره فيما شئت الاخر ولا يتركها لكفارة بتكرار اليقين سواء قصد بالثابتة لثبات  
 للاولى والظاهر مع اتحاد الزمان كان يقول والله لا وطئتك الله وطئتك والله لا وطئتك خست اشهر فان اليقين انما  
 هي مباينة الفعل والترك للملوك عليه فاما ثانيا فبها بغيرها بل هو عليه فاذا كثرها على محلو فاعلمه واحدا فاما زانيا فالتاكيد والمباينة ولا

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح



فِي تِلْكَ الْأَمْثِلِ

[illegible]

فِي تِلْكَ

فَمَا يَتَخَفُونَ  
إِذْ لَعَنَهُ

في العباد  
الراعي

کتاب الطلاق و مکیفاتہا

[illegible]

لا  
ر  
ا  
ا  
ر  
ر

فتنی

عَلَّامٌ فَتَاوَا مَرَامُكَ  
فِيهِ نَبِيُّكَ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْ

فی فیکار و تلو

# في التعليل

بالحق ظاهر لا يخفى عن رتبة بان يضع الزوج بالعقد الدائم لستة أشهر فضاء من حين احتمال وطنه ما لم يجاوزا صفة الحال وكل ولد لا يمكن كونه  
منه في النكاح لم يلحقه نسب ولم يخرج انفاءه منه الى اعلان كالأول ولدت له نكاحا لا يخلو من ستمائة شهر من حين احتمال وطنه في النكاح ولا كثر من قصصه من الحال  
لم يلحق به نفق منه بغير اعلان اذا انفاءه او علم عدم مقارنته لها قبل النكاح لا مطلقا لاجازان يكون وطؤها قبله بشهر ولو تزوج المشرقة وهو في المشرق  
مغربيه كان وان ولد لستة أشهر من العقد لم يلحق به بعدا لا مكان عادة ولا اعلان لغيره خلافا لبعض العامة حيث اكتفى في الاحكام بالعقد  
قدرة على الوطء وان لم يكن عادة وفتح عليه مسائل منها انها المستلزمة منها انه اذا تزوج بامرأة يحضر الغاضبي وطلقاتها في الحال شانت بولد  
لستة أشهر من العقد لم يلحق به لا باللعان ومنها انه اذا غاب عنها زوجها وانقطع خبره فصل لها انه مات فحدث ثم تزوجت بولد لها  
الزوج الثاني ولدا شام عادا لا ولدا لا ولدا لا حقون به ولا يثبت للثاني في من العامة الذين يفتون في اعتبار امكان الوطء من قال دامضي زمان  
يمكن منه قطع ما بين الزوجين من مسافة مشي فانه يلحق به ان كان احد من الزوجين لم يسرح الى الاخر ولو دخل بها الزوج قبل  
من عشرة سنين فولدت لم يلحق به كذا في العادة بانزاله واجاله كما ولدت لاف من ستة أشهر وان كان له عشر نحو الامكان للبولوج ولا يزال الاجا  
في حقه ولو نادى كما انه يمكن الوضعية لستة أشهر وان نذر وطء المبسوط والشرع والتحرير ان اعتبر بالاطع في العشر ولا يكمل فانه من نفق الحق  
لدون سبع وثبوت العشر لا يلحق به ذلك ببلوغه فانه لا يثبت بالاحتمال بخلاف الاول فانه يلحق بالاحتمال ولذا لو انكر له ان كان يبلغ رشتا  
فان مات قبل البلوغ او بعد ولم يتكوه الحق به ورتبة الزوجية والولد ولا عبرة بالامكان المتقدمة على البلوغ ولو تزوج وطلق لم يلحق به احد من  
حقيقته بل عمتها انه مضى ستة أشهر فولدت لم يلحقه لما عرفت من عدم امكان الوطء في النكاح خلافا لمن عرفت من العامة يلحق ولد زوجته الحقة  
اشكال من الاشكال في الانزال المجلد وان يتحقق منه الوطء ويلحق ولد زوجته المحبوبة مع سلامة الاشياء سلامة اسلامه وعنده المني  
انما الذكر الاضال ويمكن الوصول بالتحقق كما يلحق بالوطء فيها دون الفرج لاحتمال سبق المني دون ولد زوجته الحقة المحبوبة على اشكال  
من انفاء الوطء وعنده المني وهو خبر المبسوط والتحرير والجامع من كون المني من اصل كافى لفران فاله المبسوط والاول فوى لا اعتبار العشا  
ولو وطئ دبرا او قبل او عزل حق الولد ولم ينفى لا باللعان لا تعرف خلافا من الاختلاف في بيب الوطء في الذكر لا لحاق الولد وفرضه به جماعة  
منهم لا مكان اشترى المني الى الرجم وان بعد لكن هل بشرط منه عدا العزل منهم من شرطه كون الحلق مع ذلك في غاية العبد لان الذي يجهل  
معه سبقه من المني في غاية الغلة ومنهم من لم يشترط الاشرار في الامكان وان كان معا بعد وعناق الكتاب بمقتضاها ولو تصادف على انها السيد  
منه من غير خلع فحلت منه الا فربما عدم الحقوق فلا موطأ لها فان العادة ان منبها انما يصعد الى الرحم بالجماع وان مكن بدونه لم يجهل الحق  
تحقق منبها وانخلق الولد من منبها خاصة بالجماع فلما يلحق الولد اذا كان الوطء قبل او دبرا او مافى معناه من حق المحبوبة على وجه ممكن اذا تزوج فاد راعله  
عادة فلا يلحق به لاحتمال الوطء لا مستند خال ولا بغير امكان الوطء قد دخوله وفدية الله وان لم يقد عليها الزوج عادة كالمشرقي بطاء المشرقي  
لا يجر قدرته على الوطء من دون احتمال كان ينكح اربطها في مجلس واحد ولو اختلفا بعدا للتخول في زمان الحمل فلا عشا اذا ادعى فولد الى نفى الولد  
ولو اعترف بولده منه من فاتها وذلك بان ادعى الطلاق قبل وطئها امرا اختلف اللعان لو كذب لصديق الرى ونفى الولد مع كونها زوجة في  
الظاهر لعدم ثبوتها بيب الزوجية وهو نفى الزوجية لو طلق وادعت انها حملت منه انكر الدخول قبل في ثبوتها انما ثبتت امرها حتى سوا  
لا عشا وحرم من عليها مؤبدا وكان عليها ثمار المهر لحي على تزوجها غير اخبر سله عن رجل طلق امرته قبل ان يدخل بها فادعت انها حامل فالان  
افا منا لبيته على انه ادعى ستر انكر الولد لا عشا ثبوت منه عليه المهر كذا رسله من الصادق في بعض الكتب لما ستر ان انظر الدخول مع الحلق  
الثالثة وان لم ينفى بيبه بل كان لقول فوله فكان عليه بضعة المهر للصل ولا لعان لعدم الدخول والشيخ وان لم يصرح لكنه يفهم من ستر انظر  
الدخول يعلمها ثمانية سوطة بغير ان يخلف بالله انه ما دخل بها فالالحق ولا يرى له وجهها وقد بوخه بان انفاء الحمل منه بغير اعلان كافر لها ونكوطها او  
البينة من زناها وهو لا يكفي لاجاب الحمل لا سيما اذا اقتصر على نفى الولد وانكار الدخول فانه لا يضمن الرى بالزنا اصلا فضلا عن ايجابه الحد عليه ما  
الاخر في قال لان زنا من انفاء اللعان ما لم يثبت الوطء ولا يكفي الارضاء والخلو الثامة لاحد عليه بان كان الحمل منه اذا لم يثبت ولا انكر ولدا بوليه  
الاقرار به ما لا يخلو في الاول صحة الخبر اعضا بالانظر من وطئ الصحيح مع الخلوة وصحة نص المسئلة بخلاف ما لو خلع عن الحمل ولو كان الرزح حاضرا وقت  
الولادة وسكت عن لا نكارا المفذور ولو بالادس الى الحاكم واعلمه او الاستدعاء من ان يرسل اليه من دفعه من النفق والاشهاد على النفق اذا لم يمكنه  
المصبر ينفى الى الحاكم قبل في طه لم يكن له امكان بعد لان يؤخر بما جرت العادة به كالشئ الى الحاكم وانظارا لفضله الاكل والصلوات وحرز ماله او ربح  
الجماع بان له النفق وامكن في حقه ذلك لانه خيار شرعي لدفع الضرر فيكون فوز بالانفاء به كالحجارة والصنوخ وتوجو المبادى الى نفق من ليس منه لاشلا  
بعض ما يمنع منه من موت ونحوه ولا نه لو لم يجز المباداة البه لا ينفى الا نسب لم يخلو فانا للخلاف في الشرائع ان له انكار ما لم يعرف به لاصل  
عدم القويرة وهو الادلة واقفا على النفق كبر الى نظر تام ولا ينفى في النكاح خبر زمان لهذا المقدرة شرعا وللعمامة قول بالتقدير ثلثا بامر او بوس  
اما لو اعترف به لم يكن له انكاره اجماعا كما لا يمتنع الا نكاره في سابرا الا مورد ولو امتسك عن نفى الحمل حقه وضعه جازا ان ينفى بعد الوضعية اجماعا لاحتمال  
استناد الامساك الى استلزامه الحق حتى قضت جازا في الحمل لكن لو قال علمت بالحمل وانما اسكن رجاء ان يسقط او يموت فلا احتياج الى نفق فاسر  
عليها نفق المبسوط ليس له النفق لان نفق هذا الافراد صان من ذلك النفق وانظارا لانفائه من جهة اخرى لم يخل في بان يكون له ذلك وكل من افر ولد  
صريح او خوي لم يكن له امكان بعدا لا فرق في الاخذ بالافراد بين الصريح وغيره اذا كان متحققا والصريح ظاهر النفق وان يجنب المبتسر ما يبدى على

في النكاح  
لو تزوج  
المشرقة  
وهو في  
المشرق  
مغربيه  
كان وان  
ولد لستة  
اشهر من  
العقد لم  
يلحق به  
بعدا لا  
مكان  
عادة ولا  
اعلان  
لغيره  
خلافا  
لبعض  
العامة  
حيث  
اكتفى  
في  
الاحكام  
بالعقد

في النكاح  
لو تزوج  
المشرقة  
وهو في  
المشرق  
مغربيه  
كان وان  
ولد لستة  
اشهر من  
العقد لم  
يلحق به  
بعدا لا  
مكان  
عادة ولا  
اعلان  
لغيره  
خلافا  
لبعض  
العامة  
حيث  
اكتفى  
في  
الاحكام  
بالعقد

بعدا لا فرق







# كتاب الطلاق من كتاب النكاح

ان يضع عند الحد أو ينفق عنه الغيب قال الحاكم للبرقة فولي أن لا يقر بما رآها به اشهد بالله أنه لم يكذب فيها وما في ما رآها من أفعالها عليها الشك أن ترجح  
 بحيث يمتاز عن غيره ولا حاجة بها إلى ذكرها لو لدانته انفي بشهادته أن يزوج وأما بلعن لذكره الحاد عن نفسه فاذن ذلك وعظمها وخوفها من غضب  
 الله وقال لها أن عقاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإن حبست عني لأفراو وكلت عن القين رجها وإن أصر على طها فولي أن غضب على ان كان  
 من الصادقين فيما رآني بجرى المبسوط والوسيلة وعظمها فإن تزوجت والا امر من يضع يد على فيها ويعظمها فإن رجعت لا تزكها حق يعطي في  
 المبسوط وأما الوعظ أو وضع اليد على الغيب فزى أن التبع وعظ الزوج حين لا يبلغ الخامسة كذا المرة حتى قبل انهما تملكك وكاد أن يزوج  
 ثم قال والله لا تخف فومي مضى لغاها وبجيبه أمورا ربع عشر الأول انبعاثا عند الحاكم أو من يصبه لذلك كان نصيبه عليه جماعة منهم المشيخ  
 أبو علي لا تتركه شرعي بعلوق به كيقين أن أحكاما رهبات فبناط بالامام وخليفته لأنه المصطفى لذلك كذا في الخلاف وكان الحد يمين الحاكم كذا منا  
 بدوة والصحيح محمد بن مسلم سئل الباذر عن الملاءمة للملاءمة كيف يصنعان قال مجلس الامام مسند كبر القبلت كذا في صحيح النسخ وحسنه سئل الرضا  
 كيف الملاءمة فقال يفعد الامام ويجعل ظهره الى القبلة ويجعل الرجل عن يمينه المرة عن يساره وما ارسله بعض الكتب عن الصادق من قوله  
 اللعان ان يقول الرجل لامرأته عند الوالي اني رايتك جلا مكان مجلسي منها أو ينفي من ولدها فيقول ليس متني فاذا فعل ذلك فلا لعنا عند الوالي قوله  
 والملاءمة ان يشهد بين بك الامام اربع شهادت الخبز ما ارسل عنه وعن ابن ابي عمير عن من قوله اذا اذاع الملاءمة عند الامام فرفق بينهما  
 في المبسوط والوسيلة والشرايع انهما لو تراصبا برجل من العامة فلا عني بها جازا الا انه لم يصر في المبسوط والوسيلة يكون من العامة وزاد  
 المبسوط انه يجوز عندنا وعند جماعة من بعضهم لا يجوز وهو مشعر بالانفا مع انه قال قبل ذلك اللعان لا يصح الا عند الامام الحاكم أو من يقوم  
 مقامه من خلفائه قال ايضا اللعان لا يصح الا عند الحاكم أو خلفه عند الحاكم اجاءا أو خلفه فلعله اذا لم يحصل التراضى بغيره والمراد بالحاكم  
 الامام وخلفائه ما يعم الفقهاء في الغيبة من تراصبا عليه الغيبة ولا يجوز عند كل من تراصبا عنه الا اذا لم يكن الحاكم أو من يقوم مقامه  
 في الخلفاء قولين واختار عن الجواز الا عند الحاكم أو من يصبه ثم ردد في الخبر وروى ما قبل المراد بالرجل العا الغيبة لمجهها حال الخصم الا اذا لم  
 يكن منصوب من وراءه وبالجملة فينبغي القول بصحة انبعاثه من الغيبة نعم والمقصود من الكتاب التمسد والوالي بل الامام له على ان خبري الامام ليس  
 من التصويت امتناع من غيره في شيء وبغضا الضرورة بذلك ولا منصوص من قبله ولما ايفاء من من الخصم وبإقاع غيره لظا العدم وبشبه حكم  
 اللعان اذا اذاعنا عنه من رضا بغير الحاكم ونائبه بنفس الحكم مثل الحاكم سواء كان في الشرايع والخراف وللعان المبسوط وقبل في فضا المبسوط بغير  
 رضاهما بعد الحكم موضع خفيته كذا بالفضا الشا التلظظ بالشهادة على الوجه المذكور انباء السنن من المتفق عليه فلو قال حلف واقسم  
 او شهدت بالله او انا شاهد بالله ومثابة تلك كشهادتي بالله او بالله اشهدا اني بالله لم يجز ان لا يفض العامة الثالثة اعادة ذكر الولد في كل مرة  
 يشهد فيها الرجل ان كان هناك ولد بغيره ليرتعد الشهاداة عليه ايضا والغير على المرة اعادة ذكره في شيء من امراته لا معرفة وهو اعادة لما  
 وقع بينهما قبل اللعان الرأب ذكر جميع الكلمات الخمس لا يقوم معظمها مقام فان حكم الحاكم بالفرقة بالمعظم لم ينفذ في غير النص خلافا لابي خنيفة  
 فانفذ حكمه بها بالمعظم كما سرت لفظ الجلال فلو قال شهد بالرجل ان لا يولد لنا ذكرا ونحو ذلك لا ينفذ في غير النص خلافا لابي خنيفة  
 على النص واستصحاب التلظظ بحتم الوقوع ضعيفا لا اتحاد المعنى بعد تعين الابدان لكون الشهاداة بلفظ الجلالة نعم لو اردت ذكره كذا مرة بذكر صفاته وضع  
 انفا وكان ولي لا يستحب ان يغلظ لاس ان يترك الرجل للفرقة المرة الغضب فلو بدل الملاءمة اي اقامتها عبا وبها كالمعذر والظن السابق  
 للفرقة التلظظ المساوي للغضب واحدها بالآخر لم يقع للزوج عن النص ولا يستحب ان يغلظ بالامامة قول بالوقوف الشايع ان يجزى بالصدق على ما قلناه من قوله  
 اني امر الصادق بن تباا للنص فلو قال شهد بالله اني صادق ومن الصادق من غير الابدان بل امر التاكيد وان الصادق وان لم يصب الصادق من اوتها  
 ذنت لم يقع وكذا المرة لو قال شهد بالله انه كاذب وكاذبا ومن كاذبين من غير التاكيد لم يجز كذا لا يجوز ان يقول الرجل لعن الله على ان  
 كنت كاذبا او المرة غضب الله على ان كان صادقا كل ذلك للاقتضا في خلاف الأصل على موضع النص والاجماع ولعل مخصوصا لفظا المهم في قوله على الله  
 المذكور للغلظ والتاكيد فان الشهاداة تتضمن معظم الاخبار عن الله وهو المخصوص بالتعظيم والمبذع به في الابدان لئلا يلد على زمان حال لفظ  
 الجلالة استلزام الحضور بها بلا مشابهة اشراك بوجه من الصادق بمعنى انه من المعروفين بالصدق وهو ابلغ من موصافه كذا من الكتابين  
 ولكن اخبار هذا التركيب الخاصة لعله للمشكلة فان لنا سلكا كذا خلاصة ومخصصا للغير الغضب لان جرمه انما اعظم من جرمه العن في الشايع  
 النطق بالفرقة مع العن كذا وبعض موافقة للنص ويجوز رفع العن في التطويل في الشهاداة وحصول الغرض من الايمان بغيره في الحاكم ان يعرف  
 لغتها الى من جرت عن ذلك ولا يكتفى بالحد لا غير العدل كما في سائر الشهادات ولا يشترط ان يثبته انما هو على فوط لا على ان يثبته  
 في حقها فانها بد صحت عن نفسها والامامة قول بالشرط اربعة شعور الشايع الترتيب على ما ذكرناه بان يبدأ الرجل بالشهاداة اربعة اقسام بالفرقة ثم المرة  
 بالشهاداة اربعة اقسام الغضب انباءا للنص بناسب الاعتراف ان الغضب بالغيب الغضب على الغلظ والتاكيد في القين فناسل يكون اخر والامامة  
 قول بالعدم محمول لتاكيد بما في خبر انه يقول الرجل خلف الى ان قال ثم يقول المرة بخلاف وقبل في المفعلة وبه رسم والغيب والوسيلة يجب  
 امر امرأة بالقيام في الغيبة ان في خبر انه يقول الرجل خلف الى ان قال ثم يقول المرة بخلاف وقبل في المفعلة وبه رسم والغيب والوسيلة يجب  
 قيامها معا بين بك الحاكم الحاكم الرجل عن يمينه المرة عن يمين الرجل الحسن محمد بن مسلم سئل الباذر عن الملاءمة للملاءمة كيف يصنعان قال مجلس الامام  
 مسند القبلت فيقعه ما بين يديه مستقبلي مجذبة بدية بالرجل ثم المرة وحسن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ثم قال فالزوج الخبر ولا يثبت

كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

ان في الطلاق  
 الملاءمة ابتداء  
 الرجل بالامانة



# عَنْ فِي سِتْرِ الْمَلَأ

مِنْ سِتْرِ الْمَلَأ

فِي سِتْرِ الْمَلَأ  
عَنْ

فِي سِتْرِ الْمَلَأ

مِنْ سِتْرِ الْمَلَأ

على اجتماعها واما ما جعل المنة من بين الترتيب فليحتمل ان ينطى مثل الرضا كيف الملا عندها بل بعد الامام ويجعل ظهره الى القبلة ويجعل الرجل من بينه المرأة والجنس عن سنان واما وجوبها مما في الجملة فليحتمل على من يخرج عن اجتهاد مسئلة عن الملا عندها بما لا يعلى واما ان قال الملا عندها ما اشبهها من فهار ونص ابن سعد على استحبابه لم ينعرض له الصدوق في هذا الموضع والحقق في النافع فرميا لم يوجبوا ايضا ولعله للفضل بعد منصوصه ما ذكره الوجوه فلا يرسل في بعض الكتب عن الصادق في انه قال والسندان مجلس الامام لست اعني في يقينها ما بين يديه كل واحد مستقبل القبلة للحاج او غير بدء الرجل والابا الشهاداة ثم العن بغير المنة لم يخلو بل من المنة لا يخرج النصوص لانها انما بارز في لذي الحجة عن نفسها ولا حكمة عليها ما انما العن الترتيب وللعامة قول الجواز فقلت في المنة بما ينزل الاحتمال ما بان بدرا سبها واسمائها او يصفها بما عن غيرها ولا يخلو ولا يمكن التبعي عنها بوجوه وان لم تكن في الطرز كغيرها الاحتمال القدر او يستوي لهما التمكن من حصة اشارة متبركة وكذا يجب عليها بغير الرجل ولعله يفيض له اكفاء في غير الترتيب لعدم احتمال القدر الثالث عشر الموالا من الكتمان والشهاداة فان تعلق فصل طويل في بغيرها افصا راي خلافه على الواقع بخبره ولا يها من الترتيب بمنزلة الشهاداة ويجوز اجتماع الشهادة على الزنا ولو وجوب ما ذكره كل منهما الى دفع الحجة عن نفسه في الزنا وكان ينبغي ولما ادعته من الصحابة كره والشاذة في جوارها وجمان الراجح عشر اشان كل منهما باللعان بعد لقائهما في الحام له عليه فلو نادر به قبل ان يلقاه عليه الامام لم يخلو لانه من فلو نادر كان كالحلف قبل الاخلاق والخبار بالنسبة لكيفية الملا عندها فانه تضمنت ذلك ولان الحام لا يفيده الا الحام فكذلك ما يدركه واما كونه من سبعة الاول جلوس الحام مستند الفصل ليكون وجهها اليها فيكون ذلك في التغليب الثاني وفي قول الرجل في بين الحام والمرء من اجل ان فاما معا وقد سمعت من الاخبار ما يضمن لاشرف الثالث شخص من يسمع اللعان غير الحام لو وقع كان بخبره وبلغ من الناس في عليهما من الغر في الموتى وحكم القدر وشوفا الزنا ولذا قيل ان لا يرفع من بعد شهوة الزنا ولنا سبب في التغليب وادعاء المنة في الزنا في بعض الاحكام ونحو بغيره الشهاداة فيل العن الرجل وكذا المنة قبل الغضب فعله الحام في التغليب بالمكان بان يلاع في بينهما في اشراف البقاع في اشراف فان كان بمكة فيكون الزنا المقام هو المحرم وان كان بينا المقدس في نجد عند الصحرة وان كان بالمدن في بغداد في التبريد في كبر في الاخبار والاشارة بغير هذا البقاع كبر في فذل في المبكوط قال قوم على المنبر وكان يسئل الله لاشرف من اجل ما في المنبر وروى جابر بن عبد الله انه انصاري ان النبي قال من حلف على منبري هذا يمتنا فاجزى البقعة فاما ما امرئ مسلم ولو على سواك من اراك وفي بعضها ولو على سواك واخر فليتوب ومعه من الشاهة فقلت وقد رايها من حلف عند منبري على منبري ثم لم يمتد ولو سواك وكيفية التار واختلف العامة في وضعها المنبر فيقول نعم لما ذكره الشيخ وميل لالا واحدها فان سفلان لا يلقانها بالصعود على منبره الحرج على انه في الاخير من طاعة المنبر هو مناسبا من استجاب جعل الحام كظهره الى القبلة وانما استغلبها اياها وقبل بالصعود اكثر الناس ليرادوا الاضدة وان كان في سائر الاقطار في الجماع في الجامع عند القبلة والمنبر والاشارة اخضاصل البنين بالشر في جهمان وان كان بهما ما يجمع الدخول في الجهاد والبر من كالحج والجنابة لا يلاع في من التغليب بالمكان استغلبها القبلة فان كان الملا عنان ذميين في المبسوط بل اعنا في الموضع الذي يفتقدان تقطع من البيعة والكسبة بين التار والاشارة بين التار وجهمان من انه لم يكن له حق في اشراف الجاهة البيعة والكسبة من ان المقصود هو الواحد والآخر في الكاد على كذا في العيش في الموضع الذي يظن الحام غلظ وهو ظاهر في عندهم ولم يغيروا في كسبة بيتا لاصا للوشة بين كسبة في التغليب بالزمان بان يلاع بعد العصر قال في النبط لقوله ثم يحسونهما من بعد الصلوة فيضمان بالله هل في التبريد بعد العصر وروى ان النبي قال من حلف بعد العصر عينا كاذبا يقطع بهما مال امرئ مسلم لقي الله ثم وهو عليه غضبا لاشاف جمع الناس لها فانه في التغليب الموجب لان تعلق ولا نفا ثم مقام الحد وقدمه بان يشهد عاها ما طافق من المؤمنين لا يمتد من اللعان على هذه ابن عباس وسهل بن سعد وارجو هم من الاحداث فدل على حضور جمع كثير لفضنا العادة بان الصلوة لا يغير دون الحضور لم يقتضها لاشاف الاحكام اذ اذ في لم يبقا ليشاف غلظ وجو الحام عليه لم يخلو في عمومها لاذ بن جهمان الحصة واذا لاشاف اي العن بغيرها بلعنا من سقوط الحد عنه ويوجب الحق اشارة لقوله ثم وكذا عنهما العذاب فان العذاب هو الحد وعندها يفتن ان فذل الترتيب يوجب اللعان فان اشفع حبس حتى يلاع فاذا لاشاف وجب عليها اللعان فان اشفع حبس حتى يلاع في بغيرها بلعنا معا بالنصر والابعاح احكاما رعية الاول الفراق فلا يغير فاشاف لا يغير عند الحرف في الموتى اذ في حرمه ولا فراق والفراق ما في كافي المفضاة وبعض العامة قول ببقاها على الترتيب الثاني الحرف في الموتى لا يغير فاشاف لا يغير عند الحرف في الموتى اذ في حرمه ولا فراق والفراق ما في كافي المفضاة وبعض العامة قول ببقاها على الترتيب الثالث الحرف في الموتى لا يغير فاشاف لا يغير عند الحرف في الموتى اذ في حرمه ولا فراق والفراق ما في كافي المفضاة وبعض العامة قول ببقاها على الترتيب الرابع الحرف في الموتى لا يغير فاشاف لا يغير عند الحرف في الموتى اذ في حرمه ولا فراق والفراق ما في كافي المفضاة وبعض العامة قول ببقاها على الترتيب الخامس الحرف في الموتى لا يغير فاشاف لا يغير عند الحرف في الموتى اذ في حرمه ولا فراق والفراق ما في كافي المفضاة وبعض العامة قول ببقاها على الترتيب

















پیشتر و بحسب طاق

[illegible]

خارجہ میں قیدیوں اور بعض  
عزائم کے لئے

لَوْهَا الْخَارِجَةُ الْكُوفِيَّةُ طَلَبَتْ قَتْلَهُ بِغَضَبٍ مِنْ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ عَمْرٍ

مجلس تكملة

فصل فی بیان احوال و حال

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱





وہ غلام

رضي عنك يا وليك

الحمد لله

[illegible]

وہی ہے جس نے

وہی ہے جس نے

پیش از این

پیش روئے

كان من ثم انما اقبلت لما اذ انزل بها صفاء وجمال البصيرة  
الاجابة عن اذ انزل صفاء وجمال البصيرة  
مكملها بآية



الحق المتيقن

المباينة

أخذاً لا يثبت بعد ولا ما جرت له لا يثبت على إضطراح النظر عند من استحق الرضا لا إذا وهو من عدم تشريك المولى في الكسب لو عجز العبد وانسحق  
الشعير كان له من نفسه بعد ما اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
ما اعتق ولو كان له من نفسه بعد ما اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
مسلم عن الشافعي قال إذا اعتق لوجه الله كان العلام قد اعتق من حضر من اعتق ولو عجز عن ذلك ما اعتق منه له ولم يمتزج من كان نصفه عجز لم يمتزج يوماً له يوم  
وفي خبر آخر من لم يكن له من نفسه بعد ما اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
أكتبته يومه ختم نادراً وغيره وما أكتبته يومه المولى أخضرت ذلك ولعلامة قولنا استثنائنا النار وأنه شرب بغيرها مطلقاً لأن المماثلة مغلظة ولأن  
عجزه فلا بد من ثبوتها ثم ما ذكره من جواز المنع العبد ببيع الشيخ وجازع وهو ظاهر لا يخفى الشافعية يذهبون إلى أن ما اعتق من حضر من اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
من خبر علي بن أبي حمزة قال إذا اعتق لوجه الله كان العلام قد اعتق من حضر من اعتق ولو عجز عن ذلك ما اعتق منه له ولم يمتزج من كان نصفه عجز لم يمتزج يوماً له يوم  
أخذه من أراد أن يمتزج النصف الآخر فقال لا يمتزج لأن ما اعتق من حضر من اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
لما يمتزجها إلا أنه قال لو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
معتزلاً والمبطل لأن المبطل لا يمتزج بالمعتز والمعتز لا يمتزج بالمبطل ولو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
لا بد من بقائه ما أنه مضافاً إلى معتز لا يمتزج بالمعتز والمعتز لا يمتزج بالمبطل ولو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
من ممتزجها لا بالماثل ولو وجب العكس لوجب لنفسه ولا يمتزج منها ولا أقوى وقال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
لهما لا يمتزج البتة وله التضرع ما له ما شاء وأبو بكر أتوا أسغرق بعضه بغيره ما له فظاهر صاحب بن خروجه عليه السلام لا إذا وفي خبر غيره في الخبر والبرهان  
معتزلاً زاد على الثالث أن المعتز لا يمتزج بالمعتز والمعتز لا يمتزج بالمبطل ولو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
فلا يمتزج عنقه الموصى به وإن في الثالث لا يمتزج بالمعتز والمعتز لا يمتزج بالمبطل ولو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
أو يعتق بغيره ما له ما شاء وأبو بكر أتوا أسغرق بعضه بغيره ما له فظاهر صاحب بن خروجه عليه السلام لا إذا وفي خبر غيره في الخبر والبرهان  
ما الشرب فكذلك وجوباً إن كان موصراً وبطل معتزلاً كان معتزلاً فظاهر أن المعتز لا يمتزج بالمعتز والمعتز لا يمتزج بالمبطل ولو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
صلى جلوس كان بغيره ما له ما شاء وأبو بكر أتوا أسغرق بعضه بغيره ما له فظاهر صاحب بن خروجه عليه السلام لا إذا وفي خبر غيره في الخبر والبرهان  
رجل وحدث غلاماً وله فيها شركاء فاعتق لوجه الله فكذلك ما اعتق من حضر من اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
من حضر من اعتق لوجه الله فكذلك ما اعتق من حضر من اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
المناقة فانه يعتق من حضر من اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
لغيره ولو وجب النص الصحيح من غير ما مضى في الثالث لا يمتزج بالمعتز والمعتز لا يمتزج بالمبطل ولو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
معتزلاً والزعم القليل أن كان موصراً من غير نصيب لا إطلاقاً لا خيراً من كلفها الموصى به ذلك في الثالث لا يمتزج بالمعتز والمعتز لا يمتزج بالمبطل ولو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
كانت بين رجلين فاعتق لوجه الله فكذلك ما اعتق من حضر من اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
تجسس لم يمتزج نفسه كذا في خبر غيره لا خيراً من كلفها الموصى به ذلك في الثالث لا يمتزج بالمعتز والمعتز لا يمتزج بالمبطل ولو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
فضمنت الاعتقاد أو احتياطاً لمعتق بما يقع عليه من النكاح والحرمان وكان احتياطاً لغيره ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
وان اعتق عليه بغيره ما له ما شاء وأبو بكر أتوا أسغرق بعضه بغيره ما له فظاهر صاحب بن خروجه عليه السلام لا إذا وفي خبر غيره في الخبر والبرهان  
الفرد مضافاً إليه فاشترط أن يكون له من نفسه بعد ما اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
وفاً فالمشرب لو كان لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
الماضي لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
اعتق لوجه الله فكذلك ما اعتق من حضر من اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
بل أقوى من قوله ما يبيح كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
فان قلنا بوجوبه عناهم بكن ولو لم يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
الوصية لطفل ولا الحب مع القوي من غير أن يعارضه مصلحة كما لو أوصى له بابه القوي فاجازة من وجب عليه نفقته ولو كان الطفل والمعتز معتزلاً كان معتزلاً  
هذه الوصية الشفعية من بابه مثلاً إذا أوصى له بابه القوي فاجازة من وجب عليه نفقته ولو كان الطفل والمعتز معتزلاً كان معتزلاً  
الشراء لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
لوجه واحد من ولا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
الشراء في الوصية لا يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
ولو تبت الاعتراف فقد اعترف بالحق فيكون له الحق لأن ما اعتق من حضر من اعتق كالمشرب ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد  
على القول المحكي في نهج قول المناظر ولا يقوم بطلاناً في محالنا إذا كان موصراً وحكمنا اعتق الكلي باعتقاده فانه لم يمتزجها بغيرها ما يبيح كما قال الشافعي في خبر علي بن أبي حمزة ومولم يمتزج العبدان بشوفاً لم يمتزج من يمتزج كان له من نفسه بعد

الحق المتيقن

الحق المتيقن

العتق من نفسه او لا اي منطوقا الصيغة وان كان في الجملة بان وقع عليه العتق فلو اعتق نفسه بغيره كان باطلا ان لا اعتق قبل ملك ان قلنا هذا بالاعتق  
 ليعا الصيغة فلا يصح جعله منبوعا ولو اعتق نفسه العبد بغيره فله على الصبيح لزم العتق به عليه الاعطاء لنفسه لا لغيره ولو ادعى عتقه فصد نصف الاثر  
 نكروا ادعى ان صدق الاصل فان نازعه العبد خلفا فان نكل خلفا العبد او اعتق الجميع مع في نفسه بغيره الجميع لزم الفدية ومع اجتماع الشرط للسبب هل يتوافق  
 باللفظ اي صيغة عتق نفسه ففسر هذه على المتعاقب بان يعتق ولا يفتدي ثم يبيح اياك او الاداء لقيمة البالة او يكون راعى فان ادعى ان العتق من وثق  
 في ايقاعه ان لم يود بان اسبق المالك نفسه بغيره كما انك اشكال من الاجبا الناصية على اقر باعنا نفسه فسد على الشريك وتعليل وجوب القيمة عليه الا انك اذا  
 خبرك في ذلك فاعلم ان ما لو يعتق الكل ولقوله هذا كان العبد بين اثنين فاعتق احدهما فبغيره كان له مال فاعتق كله في خبر اخر فهو عتيق وهو خيرة السيرة ومن انه لا اعتق في خبر  
 ملك لا لا يصدق وانما الشرط لو هو بغير العتق او لغيره في القول بالاشراك في صحته فغيره من كاشرك في عتقه او امره فله اكره فاعتق حصته وله سعة فليس من  
 صاحبه منعت في كل يوم وان كان مفسر اسبق لوقت البالة ما لو يفتدي المملوك بغيره فهو خيرة الشريك بين الاجبا وهو خيرة المبتدوع ويخرج  
 الاصل من ذلك **الاول** للشرط اعتق نفسه قبل الاداء ان شرطه في الاعطاء او اقبل امارا على الاول فظاهر لعلنا في ذلك فلا نرى ان لم يطل على الاصل  
 العتق وهذا يفتدي عتقه له كغيره الحق للمكانة ام الولد والمدر بغيره يطل على الاول ان يطل في شرطه بان لا يشرى فلا يقع عتقه والوجه ظاهر ويجوز ان يشرى بال  
 اشراك في العتق ويجوز ان لا يشرى في وجهه العتق ان قلنا بالمرغاة انه لا يفتدي ملك هو غير مملوك او اقبل بعد العتق عند القطع بما يقطع بالعتق  
 بالعتق باللفظ ولا يقطع على الاخر شيئا وليس له التمسك بغير العتق من غيره او يبيع ويحوط على القولين وذلك للتثبت بالحرية وهو يجرى الجواز على الاداء  
 العتق مع علم الغافل بالخال بل مطلقا ولكن يتغير في احواله ويجوز ان يرد بالقولين ما اذا دبر بقوله والاعطاء لنفسه لآخر من القول الاول والثالث ولا يشبه  
 في ان عدم الجواز عليها اظهر **الثاني** يثبت الحرية في الجميع قبل الاداء ان لا يشرط في العتق وان شرطه في شرطه فخره وشره ان ما قبل الاداء ففقد  
 في العتق ولا شيء للشرط سوى القيمة اذ لا ولا له وثبت احكام الحرية في وجوب كمال التحدية غير انك اذا شرطه في العتق في ظهوره الا انه على  
 في شرط الاداء ان كان له احكام الجواز **الثالث** لو لم يود في القيمة حق انفس عتق العبد اجمع وكان القيمة في ذمته فبغيره بغيره بها الشريك مع العتق ان قلنا لم  
 بشرط الاداء في العتق والاعتق للصيغة خاصة الا ان يوسر بان يفتدي في العتق اياك او يطله عتقه **الرابع** لو اعتق حاملا فلا يود القيمة حتى يولد  
 فليس على العتق الا قيمتها حين العتق ان لا يشرط الاداء في العتق وان شرطه في الظاهر وسر العتق بينهما في الحدان ان يعتقها الحمل وبعثها حين العتق  
 يفتدي ذلك ان شرط الاداء يوم اولد بغيره يوم سقوطه ان قلنا بالشرط في الحدان ان يعتقها من كان انعتق منه وحشده ولما اشترط الاداء ان يفتق  
 البتة ما لم يود عتق الاداء بغيره القيمة اول ما يكون له قيمة وهو يوم سقوطه الا في قيمة الحمل كما عرفت من هذا بان على ما سلكه من غلبة القيمة حين العتق  
 لم يفتد في الحدان على القولين وكذا اذا لم يبع الحمل لم يفتق اوله على القولين لكن يقوم عليه بغيره عن الحدان ان يعتقها القيمة **الخامس** لو كان العتق  
 الاداء ما عتق او عليه القيمة ان لم يشرط الاداء والامان منبعضا لم يشر في العتق ولا في العتق بل يوزن القيمة عليه بغيره لزم ما قبل **السادس**  
 لو ادعى ان شريكه اعتق نفسه بغيره موسى او غيره خلفه كان نفسه المنكره في يمينه ونفسه لم يشر في اقراره انما باليمين وان لم يشرط الاداء ولو شرط  
 الاداء بقي ردا اية ولو نكل استحق المدعي اليقين المردودة قيمة نفسه ولم يفتق نفسه بغيره فانه انما يثبت ما اذا اعتق نفسه فانه يفتق  
 شريكه واليمين المردودة كالافراد اليقين في حق المدعي المشهورة **سابع** ما عتق بغيره يوم العتق على القولين فانه المبتدوع فانه يوم الانذار والحلول  
 بين المالك ومملوكه وقبل على شرط الاداء العتق بغيره من الاداء لان الاعتساب بدوم اثره الى الشافعي فانه كغيره من حقوق ما العتق قبل  
 يوم الاداء لانه يوم التلف ونصه بان التلف هنا ما هو بغيره شرعا من غير مضمون ان المضمون لا يثبت انما يعتق نفسه بغيره كلفه اذ قيمة البالة  
 ح فستفحق لو ما قبل الاداء احد من ركن ان لا يشرط الاداء في العتق وظنون ح من ان يكون الاداء من عليه لو هو ب او افسد او الاخذ حتى لو يفتق  
 ويؤخذ القيمة شرط الاداء الا فيهما من ان يكون الاداء في الحق والاداء لا يفتق بالناجور والظاهر في الجواز على الشرط بغير العتق من المقتضى فانه  
 الى الاداء او الياس منه واحتمل ضعفها ارتفاعه عند حد من العتق عليه بغيره بدل ولو اختلفا في القيمة قدم قول المعتق مع يمينه فالا على  
 للاصل وقيل في المبتدوع قول الشريك لانه يفتق منه بغيره فانه يكون كما لو اختلفا في الشفيع والمشرى وبما في الخلاف في ان شرط الاداء  
 عدمه على الثاني يكون قد تلف ملكا بان لا يشرى فلا يفتق منه الا بما يقول ولكن الحق قدم قول المعتق مع شرط الاداء ولو ادعى الشريك في العتق  
 صناعة لو يدينه وانكرها العتق قدم قول المعتق فطحا للاصل من غيره راض وللعامة تعال بغيره الشريك لان يكون العبد محسنا لها لم يفتق  
 من العتق انما يمكن تعمله فيه حادة فبغيره قول الشريك وان مضمون ما يمكن فيه العلم احتمال بواقيهم قول المعتق كما في المبتدوع ونسبه اليها لانه  
 الامانة والاعتماد واحتمل تقديم قول الشريك لانه هذا الحق اي انما اقر العتق وذلك اذ لم يعلم من من ووزع منه او لما كان يدينه بغيره  
 وكانت القيمة لان زيادة كان القول قوله عند التحدية هذا على الحدان ان غلبا في يوم العتق ولو اختلفا في عيب قدم قول الشريك مع يمينه ولا خلاف  
 قول مقدم قول المعتق لاصل البرية ولو كان العتق جوازا واختلفا في بغيره احتمال تقديم قول المعتق لاصل البرية وعدم التحدية في اخر العتق او لما  
 كان يؤخذ منه القيمة بغيره لان ناقصة كان القول قوله في عدم تجدد النقص وانما يمكن ان يكون مثل الخلف في الاصل عدم التجدد او لما كان اصل  
 البرية كان الاصل عدم التجدد واحتمل تقديم قول الشريك لاصل البرية من العتق بان لا يعتق وان كان مما احتمل لكن في اصل الخلاف فان الاصل فيها  
 الخلو من العتق هو الاقوى وانما شرط في العتق ثلاثة واعتق اثنين منهم حصتها دفعتهم فثالثهم ما بالسوية واختلفت حصتها وانفتحت  
 لتساويهما في الاثلاث في وجه جرح احداهما جرحا اخر جرحا اخر فان لم يجهلها بالسوية وللعامة قول الشافعي على نسبة المحبتين ولو كان

ركن في العتق

يقدم قوله في التلف

في الاول

١٥

کے

مجلس المجمع العلمي بدمشق

اعمال

[illegible]

میں نے ایک کتب خانہ بنائی ہے



الحمد لله رب العالمين

[illegible]

کتابخانه

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥









قوله





















الحمد لله

[illegible]

في كتابها

کتابخانه

فرضی و عارضی



[illegible]









کتاب

[illegible]

وہو غائب ہے

بقیہ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء  
والله اعلم بالصواب

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشفقة بالذوات والخلق  
او اسما لها















۹  
برق و شمع  
تجارت و صنایع

الحمد لله

کتابخانه

31

فی احکام الملک

8-  
LS[illegible]



فصل پنجم

[illegible]

در بدو قیامان و زبانه من مالا لیسلمه فیصدت  
 اربابا علیه من یکنان یکنان اربابا شیخ  
 فی انشاء فی انشاء فی انشاء  
 قول

تفعلون ولا  
تأثمون

[illegible]

۹۰

فی الزوال

کتابخانه

[illegible]

وَقَدْ قَامَ الْقَصْدَانِ لَا نَسْتَعِزُّ بِكَ  
وَقَدْ قَامَ الْقَصْدَانِ لَا نَسْتَعِزُّ بِكَ

مجلس ترقی لاہور



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس شورای اسلامی

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى بن جعفر



مجلس ۱۰۰

٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

ولاحظ

[illegible]





[illegible]

در کتابخانه ملی و قفسه



مرکز کتب و اسناد

منہجی ارباب





[illegible]

فی صبح

فان للضاد و اى

عليه













وَمَا تَرْجُو عِندَنَا مِنِ رَّسُولٍ مُّشْرِكٍ

فإنه لا يملك الحق في التمسك  
بما هو عليه، بل هو الذي  
يملك الحق في التمسك بما هو عليه.

اولاً نتمنى ان لا تعالج  
وقد فسدوا من اسفل الخلق

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

برای

[illegible]

فیروز کمالی



صرفها في غيره ولو على هذه الصفة لم يكن لها من حيثها ثمة ولا اقل على الثاني فظاهر ما على الاول فلهذا علق حتى اهل المكا فنهضه بالاولان ثم كان  
 المال جينا كقول الاول ولا يجوز له لو صدر في غيره على اهل الدين على اشكال من الاطلاق لا كان المندد ومجسول الغرض الذي كان هو السج في تعين الكاد  
 ولونان وان نهضت جميع يملكه لزم الا ان نهضت ربه او بعضه دين او دينه لا ينعينه الله من التبدل والقبض كل القسط لا ينافعه بالتد شبا شبا كما  
 شمع الان وبالاحتمال عند جواز نهضه لا ينعينه الله على اهل الدين على اشكال من الاطلاق لا كان المندد ومجسول الغرض الذي كان هو السج في تعين الكاد  
 بعدد القيمة وله ان يتعش بالمال وان يكتسب والكسب والام بعد الصلة شبا شبا وقد ضمن جميع ذلك خبر محمد بن يحيى عن محمد بن ابي جعفر قال كذا عند المصنف  
 جماعة اذ دخل عليه رجل من موالي جعفر ثم كفى ثم قال له جعفر فداك اني كنت اعطيتك الله عهدا ان عاقل في الله من شيء كذا خافه على نفسه ان يصدر جميع  
 املك فانا لله عز وجل عاقل في وقت حزنك من منزلة القيمة في حراية نصا وقد جعلت كل املك فانا عاقل في جميع ما املك وانصت له بهذا ابو جعفر الطوسي  
 وقوم من ذلك جميع مناعك وما املك به من حادثة فاعرف ذلك ثم اعد الصنفه نصفا كتب فيها جملة ما قومته ثم انطلق الى اوثق الناس بنفسك اربع  
 البه القيمة واوصد ومرة احد بالخذ الخوفا ان يبيع منزلك وجميع ما املك فيه من نقد به عنك ثم ارجع الى منزلك وفيه في مالك على ما كنت عليه فكل انت  
 عيال مثل ما كنت تاكل ثم انظر كل شيء بقدره بما املك من حادثة واصله فرائبه وجوه البقرة كذب لك كلمة واحصه فان كان راس السنة فاضل الى  
 الرجل الذي وقعته لغيره ان يخرج الصنفه ثم اكتب جملة ما صدقت به واخرج من صفة من ابرز او جرح ذلك السنة ثم افعل ذلك كل سنة حتى  
 الله بجميع ما املك من ربه وبجمل من ذلك ما املك من امواله وقل بوجه بقدره لا يصدر ربه مجالا ثم يقوم المصنف ربه بفعل نحو الحجر اشكال في اطلاق  
 الحجر النفوس وعن الخافه لا اصل في ضمنية النك في بقصر على الضرورة وهو اقوى ومن ند ان يخرج شيئا من ماله بسبيل الحجر او بسبيل الله انما يصدر  
 على فراه المؤمنين او صرفه في حج او ذبارة او مصالح المسلمين كمنافرة او عارة او مسكدا او غير ذلك من الشئ في المصلحة بسبيل الحجر الفقراء والمساكين  
 السبيل الفقراء من المصلحة والمساكين وسبيل الثواب للفقراء والمساكين وبالسبيل العزاة والحج والعمرة ولونان والصلة على اتمام بقدرهم لزم وان كانوا  
 لغتها اذ لم يثبت الا انها عليهم ان الضرورة فان الصنفه ما اضطر لوجه الله وهو يتحقق في العفو وهو بدو في كل معتر وصدة في الخويل بمخرج العفو عنهم اذا كانوا  
 من اهل الاستحقاق فاحتمل انهم بالفقراء ولو يكونه ابن السبيل واذا ما يكون الوصية من خصصا الصنفه في اهل العزاة بهم والطلاق جاعله من اهل القيمة انما  
 نهضت به على المساكين وان لم يرد يتحقق الضرورة في الكفاية فان لم يقبلوه فلا ضرب بطلان الدين لغيره الوفاء به وعدم الخرج عن ملكه اذا تعين  
 الامع القلوب به وبجمل لا يفاضل ان يقبلوا والحقكم بالخروج عن ملكه بالدين اذا تعين والوصية عند ابطالان اذ لم يعين وقتا الا اذا توافوا لم يقبلوا  
 البطلان اذا تعين لو فوضت فيهم يقبلوا ولونان فيكون الواجب ان يقوم بما عايناهم من المتحققين لها لزم ما لم يثبت النجاة الواجب هل للمعدن الا الافضل  
 في الاقرب وهو البسط والمستحق الافضل كالا ففرا لا اعدل والقرابة لا ضرب بالتمتع لعموم الاسراف وانه وبجمل الحجر لعموم ما دل على من حلف على شيء  
 خلافه في الجاهل الى الخلاف ونحو خبره في اية قال المصنف في اية شئ لا يدرى فيه فقال كل ما كان له من مفعلة في ربه او به فاحتمل عليه خبره وخبره عند  
 جند سمع من ذكر انه سئل عن رجل جعل على نفسه نذرا وصوما فحضرته نذره في ذبارة في عبد الله فقال يخرج ولا يصوم في النظر في ذابرج فضي لو  
 نذر الصنفه في شئ معين لم يجوز خبره وان ساواه او زاد عليه فمما او ففعا للفقراء ولا يجوز القيمة لونان رجسا للعموم واخصيص صحيح على من نذر  
 قال في الحسن رجل جعل على نفسه نذرا ان يضي الله حاجته ان يصدق بدهم تقضي الله حاجته فضره لدهم دهم او وجهه اليه ليجوز ذلك بغيره فلو  
 فلهذا نذر وعقو مسلم لزم عقوله لا ولونان وعقو كافر غير معين لم يصدق لغيره النذر رعا به في القرية وهو الكفر في المعين في لان من يملك اهل الخلاف في عفو  
 الكافر في الصحيح على علي بن راشد انه قال للجوا عليه امرأة من اهله اعل صبي لها فانا انما كسفت عنه ففلا نرجا ربي حرة والجارا ربه لبيت بجان  
 فاقب الاصل تخفها وان تضرتم تلك وجبر البرفال لا يجوز الاعتمها واذن عن رقبته بجري الصغر والكبر العاين كروا لاني كما حق عليه خبره عن  
 الصادق في رجل جعل على نفسه حق رقبته فاعتقوا شرا عرج قال اذا كانا باع اجزاء عنه لان يكون سقي عليه ما اشترى نسي ولونان وان لا يبيع بوجه  
 لزم فان اضطر اليه بعد جاعله راي في فالفهم او انك لا طلاق لا صحا والنصوص على جواز الخافه او جوبها اذا كان الصلاح فيها ذبنا او كفايا ولم  
 يجر السج والقاضه لظاهر خبر الحسن على ان جاد به لغيره ما كان لا يبيعه ويحتمل الفهم الا لا كذا حلفه فيها بيمين ففان الله على لا ايهما ابد  
 وفي ثمة ما حاجه مع شقيقه لثمنه ففان الله يقول لك الجواب مع الصنفه الخجل على ضعف الحاجة وقصودها على الضرورة ولونان والصنفه في ربحها  
 شقيقها بغيره الصنفه احوالنا عرفنا ان كل معرف صدقة في الخي لا يجر ما لم يفيض لغرض **الفصل الثالث** في العبد واصله لا خفا في  
 وراغا نره حكم حكم التهمين في الشرايع والتافع وصورة ان يقول عاهد الله على عبد الله انه متى كان كذا ففعل كذا او اظلم عن الشرط  
 على عبد الله ان فعل كذا وعوم بالشرط والمقيد مما يندرج في كونه كالتهمين فان ظاهره في النذر والامتناع على الشرط كانه انما يبره ويدل على العفو  
 منها عوم نحو او فوا بعهده الله والاحتيا مع انفس الاشكال في عوم لغرضه فان كان ما عاهد الله عليه نرضا او نذر او نذر مكره او نذر حرام او فضل  
 مباح من شرطه في الذبنا او نذر في عفو واج في احدتها وهو انفس لوان مساواته لاهمين وهو خبره الشرع ومثابه القرآن لان شرط  
 ويدل عليه عوم ما من نحو خبره على بن جعفر سئل انما عن رجل عاهد الله في عتبه عتبه ما عليه ان لم يبعه ففان يبيع رقبته او يصدق بدهم  
 شهره ففان يبيع ويصرح بالمفغذ والاسم والوسيلة وظاهر انها به وجامعة اخصاصه بالواجح وان كان ما عاهد عليه بغيره ففان لم يبعه ففان  
 كانه من كان عاهد على فعل حرام او مكره ففان مباح مروج او نذر واجب من ذابرج وواجب لو كان المباح الذي عاهد عليه رقبته ففان لم يبعه ففان  
 عليه عندنا كانه التهمين اسوا كان الى حمان في مصلحه النذر او نذر او نذر ما من التهمين ولا ينعقد الا باللفظ على راي في المحقق وابن رجب

فيما بين  
 في بين  
 في بين

فيما بين  
 في بين  
 في بين



























۱۱

ولو اطرأ في الدهر في رمضان ففعل ما عرفت من استئذنه ولا يلزمه ذلك بعد اليوم الذي صار فيه من الغضا ان كان اطاراه بعد ذلك لانه من روي  
الاستئذان كالقيد في ايام الحيض والآتي بعد وجبت الغدنة على اشكال من استئذنه فصار مضافا من التذرع من وجوب الغضا لما حصل بالحيض  
الانطار في رمضان العبره في عدمه بل هي مستلزمة فوجب الغدنة على ما استقر به ولا كراهة عليه بخلافه في اشكال من انه لو كان الصوم التذرع بالحيض  
الانذار الموجب له ومن استبداء الغضا الا ان عليه اطار رمضان كراهة او كراهة في غير ذلك من الغدنة لا ان يكون الا اطارا بالسفر فوجب  
يقضي على الاستقراء ولا كراهة في كراهة للاستئذان ولو اطر يوما معها بالتمدد فلا قوي من انا كراهة كراهة الا اطارا في رمضان كما مر الى ان  
فلا قوي ان كراهة كراهة من جمعها بين ما عرفت من الاحتياط وخبره يخص بعض الاطوار كجفارة رمضان لظاهره وعليه ان يقص على المتفدين وكراهة  
حلها بينهم والعهد واحدة بالاشارة الاعلى ما هو فيه عبارة المصنف كما تقدمت الاشارة اليه في كراهة التذرع فولا باعضا اعتبار الحاصل وان زاد  
باعضا الفضيل الا لا وغيره مما مر من التذرع والخبر وغيره من الخصص في قولهم  
بينهم في انصاف الحضر لحدادهم انكر الهمم والثلثة اقره ومنا

وَبَدَلِ الْفَنَسِ بِالسَّيْفِ وَفَا مَضَى حَتَّى تَلَكَ  
مَعَ الْأَدْلَةِ وَاتَّفَقَ الْبُيُوتِ  
مِنْهَا مَا يَكُونُ

[illegible]





فَشَاءَ الصَّيْدُ

[illegible]

















وَبِالْأَقْسَدِ الْكَلْبِ

نعم ان كان لا يتم وجوب الدية في مثل ذلك ولا ينعى ولا يكسر المثل في حقه ولا يوجب له الدية وما اخرجنا من نسبنا ان خرج الدم فليس عليه من دم شاة  
استثنى في كل  
منه من دم شاة فان كان الرأس فقال ان من دم نكاحنا في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الاستثناء وان كان يوجب وجوبه في غير ذلك لا يوجب له الدية ولا يكسر المثل في حقه ولا يوجب له الدية وما اخرجنا من نسبنا ان خرج الدم فليس عليه من دم شاة  
بهم من الاكل الكرامة والنجاسة والكرامة في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
بكن سكر الدية قبل يرد ما واما الابن اذ ربح المحقق يقول انما في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
التي اذ ربح من سكر الدية او يقطع واسما حتى يموت وهذا وعرف الاكل في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
والا فمضى ما اختلفنا في الشبهة من الفعل كما في لامة ايام المثل ابلان ذلك وقد عرفت من غلبة الجعلة دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
اثبات الحره وقطع شيء من كسرها وقد عرفت من غلبة الجعلة دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
ولا يجوز قطع الجعلة قبل ان يبره فان عرفت قطع قبل ان يخرج الروح لا يجل جرحه في الكافي ما قطع منها قبل البره مبني على الشبهة وفيه بعد ويمكن ابا في وقت  
على ان كافر وكما عرفت في غيره في غير ما فيها المانع وفي الاصل في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
كل من اخرها منه فلا يدخل ان في الدخول جهنم في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
بذل الامع لغيره في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
قال بان لم يجل جرحه في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الدم في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الا بغيره قبل الموت ولا بد ان قطع عضو منها في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الباقى ولذا كان ان قطع البعض من جهنم بقطع الدية بشرط الذكيرة قطع الباقي في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
بقطعها ونحوه وليس النص لا انه اذا قطع الاصل في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
واو سله انما سألنا في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الروح بالكلية المجموع في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
اغضا الدية فان اخرج في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
بقطع الرقبه في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
ما لا ينفصل عن الجعلة في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
استفرد الجعلة في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
المستعمل في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
او لم ينفصل في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
وما يباح في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
منه ولا ينفصل في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
تسأل عنه مع ان عامة اهل الاسواق في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
لما عرفت ان وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الاباحه والطهارة في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
كونهم من وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الشبهة في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
انما في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
ان ما خذ ما فلا ناكلها ولو شرب ولم ياكلها بل اذكره بنظره في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
ولا يبيح بغيرها في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
وتطرد بغيرها في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الحبثان في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
الموت في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
زفرة باشرطه في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
باس ما اعطوها في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في  
وروي الخبر في وقت من الفعل دون الاكل لما عرفت من وجوب الجعلة المحرمة ان يقتصر محل على نسبنا كالنسبة في























المعتمد على حارث بن

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس  
العلماء

[illegible]

مؤید الملک

اور ختم الطال





فما یحزاکل وشریب

झि

[illegible]

جامعہ اسلامیہ

عطر

وہی صاحب

مجلس الشورى  
الاسلامى  
الاسلامى

تجست بر و بعد ای بیجا منی کتوب و حق و غسل بدان بیست مراد احتیاج می نمود و هرگاه استکاف قال لصاحب علیه السلام ان  
 رجل جزا لا یستقیم علمنا الا بشعره یختر و بر قال خدمت و بر و فاجعلنا فی غفارة ثم اوذت غمنا حتی بدینیه منم ثم اعلم به وقال فی خبر اخر له عن  
 فاعملوا فیما کان له منم فاعملوا به و اغسلوا ایدیکم منه و قال علیه السلام فی خبر اخر خدمت فاعملوا حتی تدفیب ثلث الاله و یکفی نشاء ثم اجعل فیما  
 جلدیک فی لیل زیاده فان جدد لا یجل به و ان لم یجد لیس علیه منم فاعمل به و اغسل ایدیک انک انک عند کل صلاه قال علیه السلام و قال لا اغسل

جنگل

العتيقه من انه عليه السلام سئل عن جلوس الميتة فيجعل فيه اللبن والكتا والسمن ما ترى فيه فقال لا بأس ان يجعل فيها ما شئت من ما ولبن  
ومن و نوتها منه وشرب ولكن لا تصل فيها ولا تليق من دفع ما يظهر منها من الطمانه بأشراط الشرط والنوتها منه يكونه مما يصح كوافضا عاكلا ولا يكون  
الشرط الا من انك التكت يجعل فيه واما اللبن والسمن فاما نقي الناس من جعلها ما فيه ان يتغصبا به وتركه اى الاستسقاء بل وغيره من وجوه الاستسقاء  
افضل لان الحار العقيم في الاية مع ان حوته جميع وجوه الحمل عليه على الحمل على حوته الا كل خاصه والاختيار

المانعة من الانقضاء بخاصة أو بإجزاء المبنية عموما كما تقدم من قول علي عليه السلام فجزأها هل يثبت لا يثبت بوجه صحيح على ما في الخبرين قال الأصحاب عليه السلام المبنية يمتنع منها بشي فقال لا وخصوص خبره دعة عن نهما عرسله عن جليلنا أبيه المملوح وهو الكجج من خصه وبه وقال ان لم يمتد فحق.









فإن الأكل والشرب

[illegible][illegible][illegible]





فی موانع الزلزلہ

کتاب الفیہ فی التفسیر

شاہزادہ  
فرید الدین

فرض

اعني







کتاب الموعظین کیف لیلنا

۱۰۰

فی المنازل فیما لم یخص فی المنازل

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً





















# كتاب المعاشرة كيف تلتها

فكان له اخوات فان لم يلبا لاختواته بقدره السؤال والغرض من الامة لا تشمل الاخوان حتى يكفى في الحج باثنين وثلاث كما يكفى فيه باحدا واحدا  
 ثم نزل اربع اخوات منزلهن ليعينها في ما كان لا يات الاصل لان يحكم بالذات كونهن فيهم باحدا والامانة المعقولة ويحمل الغرض من الشك  
 انشاء موافق الارضهم وهي الزنا والفتنة والكفر اما الرق والتكديس فيهما الاجماع والاختيار اما الفتنة فاختلاف من الاصل واشهره في العلة وهو النسخ  
 من الارث ومن لم يولد له من العلة وهو قول الصنف والاختيار لان هو المشهور وحكي عليه لاجماع ويجوز ان يباين لم ينفذ بموته ويحمل العلة ان كان  
 الاصل جوهرة فلا اصل عند الحي **الاشارة** وجوده لا ياب فلو كان مفقودا لم يكن حجة في فافا لا كثر للاصل مع عدم تناول لايه لمفقودا لا يقول الصنف  
 في خبر كبير الام لا تنقص من الثلث ابد الامع الولد والاخوة ان كان الاب جنانا ولا الحكمة في الحج الوفاء للاب من اجل عيبا كما ذكره زيادة لغيره  
 ان ينفذ وعلى سيد واستمره قول الصنف في خبر استحقاقه وحكمه واثرك ابوهر واخوة لاه الله سبحانه الاكرم من ان ينفذ هناك العبال وبهتفهم  
 الميراث الثلث ولم ينظر الصنف بل يجيبه ما عن السدس من رضا ولكن اعطاها اليه رد وهو شبهه بالترجيع في اللفظ لا نفاه معناه انما يتعذر  
**الترجيح** ان يكون للاب وللأخت والام بالاجماع والاختيار فلو كان في الام خاصة لم يجز وان كثر فافا الله سبحانه الاكرم من ان ينفذ هناك العبال وبهتفهم  
 من الميراث الثلث كما سمعنا الا في خبر استحقاقه ان يكونوا منفضلين عنه فلو كانوا كاهن او بعضهم حلالا لم يجز ولعل سبهم في الفهم  
 من اطلاق الاخوة مع الاصل وقول الصنف انهم في خبر الفداء بن الفضل ان الفضل والاولاد لا يجز لانها اذن بالصلح ولا شيء كثر الطور  
 وان تحرك الاما الخاضع عليه للبذل والتمس بعد الاشرط لعموم النص **الفصل** ان يكونوا العبال فلو كان بعضهم متباعد عنه والموثوق  
 او تقدم موه على موه ليرفع حجة انفا فالاصل والخرج عن النص والاعتدال لا ينفذ عده من الشرط لدخوله في موه وجب الاخوة كدخوله في موه  
 كان له اخوة ولو اشبهه السابق من موثوقين فالظاهر ان لا يجز ان كانا لاب للاصل وكذا الغرض وفيهم من الاخوة للابوين وحجهم من اشك وجوز الخ  
 واختار عدم تقدم السابق لا لثمة بل لثمة لا للوثة ولا نوارث بين الاخوين هنا ومن تقدم السابق فوض من كل من انما جسد على حقوا لآخرين  
 الحج والافضل شرط سابع هو الغايرة فلو كانت الام اخا لثمة من وجوبه لم يجز لخرج عن طواهر النص ويبدأ بما لا يجز ليجوز مع الاصل  
**الفصل** **الترجيح** في فضيلتها وكيفية ما ينصون فيها من اجماع الثمة المنصون في كتاب الله تعالى **الاشارة** **الفصل** هو في النص  
 الولد والاخوة واحدة تلاوين والاب اذا انفرد فاعرف كونهما في الغرض والفرق في الاصل والاختيار في الزوج مع عدم الولد وان نزل انفا  
 ومثل ينزل عداث الولد لزوج وبخوة منزله عدمه **والاشارة** في الزوج وهو سبهم الزوج مع الولد الوارث ومظنا وان نزل على خلافها  
 وسبهم الزوجية واحدة او متعددة مع عدمه **والاشارة** **الفصل** وهو سبهم الزوجية خاصة مع الولد وان نزل على خلافها **والاشارة** **الفصل** **الترجيح** **الفصل**  
 وفيما سبهم البنين فضا عدا مع عدا الولد الذي كونهما في عدا ابن عباس فحجها كالبنت الواحدة ولبل لا لاول الاجماع والنص في ان لا يجز  
 التلبيين والتلبيات امس حجامتها وان لبنت مع ابن التلبيات فانه ان يكون لها مع بنت اخرى وقوله تعالى فان كن نسا فوقا ثنتين فلهن ثلث ما نزل  
 فانه يعني فان كن نسا فضلا عن ثنتين اي اجل النساء فثنتين اي فيهم من مساواة الاثنتين في فوضها انوار بعد التقييد بالزيادة  
 على اثنتين لم يكن لانها كذا والناس ليس خبر ولذا يخلو الكلام من حكم الاثنتين وهو معنى ما قبل المراد ثنتين فاما قوله كما في قوله لا تشار المرأة  
 سفر الا في ايام الامم وان جازها اود وحكم لها وقوله للذكر مثل حظ الانثيين فان قل ما بعدت به الولد مع الاخوات ذكورة وان فوضه ان يكون  
 ابنا وبنا وقد حكم بان للذكر كمثل حظ الانثيين في هذا القرض لانه كثر لفظ الانثيين منه مما حظ البنين وقيل ان عينا اسندت جعلها كالواحدة  
 انما هما من هذا الكلام وجود ذكر وانثيين ولما كثر جند النص فكذا الانثيا فكذا اذا انفردنا اولى ان تلبس الواحدة الا النص في الاصل  
 الويل فلهما اذا زاد واحد وحكي النظام عنه انهما انصفوا وقربا لكونه بنات النص والثلثين بنات النص فاضا عدا بالاجماع ولزول  
 الامة في سبع اشياء البر من لا يوين ومن لا ياب مع عدا الاخ من قبله والا فلهذا كمثل حظ الانثيين **والاشارة** **الفصل** وهو سبهم الام مع عدا  
 وعدم من يجزها من الاخوة وسبهم لا ثبات فضا عدا من كذا الام ذكره او انا او خالها او خالها بن الامم لافقوله تعالى وان كان رجل يورث  
 كلالا او امرأة ولها ما اخذت فلكل واحد منهما السدس فان كانا اكثر من ذلك فم شراكا في الثلث وانفقوا على ان المراد الاخ والاخ من الام  
**والاشارة** **الفصل** وهو سبهم كل من لا يوين انفردوا اجتماع مع الولد وان نزل وسبهم الام مع الحاجب من الاخوة وسبهم الواحد من ولد الام  
 ذكره كان وانثي والنصف يجمع مع مثله كالاخ للابوين ولا يورث الزوج واما الاخ لام فلها النص في المسئلة لكن سبهمها السدس مع الزوج  
 كالبنت الزوج والاخ للاب ولها والزوج مع الثمن كالبنت والزوج ولا يجمع مع الثلثين لاشكاله العول عند قابل يدخل المفقود على الاخوات  
 دون الزوج ويجمع مع الثلث كالام او المثل من كلاهما والزوج مع السدس كالبنت والام والاب ولها والزوج والاخ للاب ولها  
 واحد من كلاله الام ويجمع الزوج مع الثلثين كالزوج والبنين والزوجة والاخ من كلالها ومع الثلث كالزوج والام او اشين من كلالها  
 ومع السدس كزوج وابلا وام وبنت ووزوجة واخ واخ لام او وام مع من يجزها من الاخوة ولا يجمع مع الثمن ولا مع نفسه ويجمع الثمن مع  
 الثلثين كالزوج والبنات مع السدس كما لو انضم اليهن اب وام ولا يجمع مع الثلث ولا مع الزوج ولا الثلث مع السدس فتتم به ويصح للمطهر الزوج والزوج  
 فان للام الثلث وللأخت السدس واعلم ان الفرض انما هو العدا لكونه يخرج منه فاض من سبهمها قد يكون ونفا سبهمها فلا يجز وقد ينفذ عليها وقد تنقص عنها  
 فانما ذلك لفرضه من الفرض انما هو سبهمها فان كان في الزوجية لاربا ان فرض سبهمها ولكن لا من حله فافا اصلها بالظاهر كالبوين وزوج  
 او زوجة للام الثلث وللزوج النص والزوجية الزوج والبنات وهو السدس والزوج مع السدس للاب والام يفرض له الكتاب شيء ان لم يكن ولذا فان كان

كتاب المعاشرة كيف تلتها

كتاب المعاشرة كيف تلتها

كتاب المعاشرة كيف تلتها

كتاب المعاشرة كيف تلتها

كتاب المعاشرة كيف تلتها

كتاب المعاشرة كيف تلتها

[illegible]

فہرست کتب

















کتاب المیراث من کشف اللّیام

پیش از این

عبد الرحمن بن عبد الله

في مراثي  
الحمى والنحو

سقط المشرق بالآل  
فنازلهم في المشرق



# في ميراث العمة والعم

مع اخ واحد للابوين فكذا العم والعمة لان ذلك كما ميراث الاخ مع الاخ اذا كانا ابلا فلها الا نصف الا ان كان العمة مع العم والفصل او الفصل والمفترق  
التقسيم للذكر ضعف لانته بهن الايام والتمات ولو عدم المقر ببالابوين فام المقر بالاب مقامهم ويقسمون ما كان حصته المقر ببالابوين  
من ايام المال والثلثين وخمس سداس لذكرهم ضعف لانته ولو اجتمع الواحد من كلاله الام اي العم او العمة مع العمة للاب فصاحدا فاضلا عن العم كان  
لواحد من الام السدس مائة في العمة او ما زاد ولا ردها اذ لا ترض للعمة ولا للثلاث الا اخوات فلا ياتي في ميراث لانته في الاخوة ولو خلفهم  
ن وجاهد زوجة كان له نصيب في الاعلى والبنات يعيتم على ما ذكرنا ولا ميراث من العم مع العم القريب غير ميراثه وخصوص قولنا ان ميراثه في صحيح كما سبق على نحو  
ابن ابي عمير او لم ير من ابن عمه ابيه كالبه الا في مسألة اجاعته وهي من عم من لا يورث فانه في ميراثه بالمال من العم للاب والعمدة في الفقه الميراث  
الوارد عن الامه عليه السلام وفي المنع لا يرد جمع الكلال لهن كلاله الام وقال المفترق لان العم يفرق في الميراث بسبب من يفرق بسبب  
واحد ليس كذلك حكم الاخ للاب وابن الاخ للام لان الاخ وارث بالتمتع القريب وابن الاخ وارث بالرحم دون التمتع ومن ورث بالتتمتع حجب عن ميراث  
الميراث بالرحم دون التمتع والعم وابن العم في ميراثه بالتمتع دون التمتع من يفرق بسبب من يفرق بسبب ميراثه بالرحم دون التمتع حجب عن ميراث  
وقيل وانما الارواح بعضهم اولى ببعض في كمال الله قلت وقال الصانع الميراث عبارة عما اقر به ابن عمه لا يورث او عم لا يورث احدهما ابو يعقوب السبكي عن الشافعي  
الا وروى عن ابن عمر بن علي بن ابي طالب انه كان يقول لعنه الله لا ميراث من عمه الا ميراثه بالرحم لا ميراثه بالتمتع فاما ميراثه بالتمتع فاما ميراثه بالرحم  
التي هي عليه والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
الان يثبت ان كان لا بعد عنوا بالافترق جمع الابد السبب في الميراث عن الميراث بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
لقوله ولا ميراث من العم مع العم ولا ميراث من العم مع العم ولا ميراث من العم مع العم ولا ميراث من العم مع العم ولا ميراث من العم مع العم ولا ميراث من العم مع العم  
ابن عمير القوي ولو جمع مع العم وارث العم خال او عمه فالامير في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
افترق لقول الشافعي في خبر سلمة بن محمد بن ابن عمه وخاله المال للميراث في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
كما بقوله الشيخ سيد هذا الميراث ميراث العم بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
ولا ميراث في الميراث والامير في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
انما الميراث ميراث العم بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
فالويلان لا يورث في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
مع العم لئلا يكون ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
الحاكم ولو لم ير على من القياس مع ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
فغير القوي في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
فالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
الناردة كما عرف في الحال اذا انفرد اخذ المال لا يكون له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
والحال في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
بالامير في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
بالسوية في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
الميراث في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
وانكا لو اذكو او انا انما الاعلى القول في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
ولو خلفت زوجة او اخا لامن الام وخاله لامن لا يورث فلزوج النصف والامير في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
ويؤيد في كتابه من ان العمة بمنزلة الابن في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
الحالة بمنزلة الام ثم يورث في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
سدس اصل لان لا كانت ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
وحكمه هذا القول ولم يفرق في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
مع الحالة للاب في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
للميراث في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
كالأخوة والاعوان والكلية بمنزلة ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
من قبل الادان في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
الفاضة وسقط المقر ببالاب ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع  
صفحة في ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع والعم له ميراثه بالتمتع

باب ميراث العمة والعم

باب ميراث العمة والعم

باب ميراث العمة والعم







# كتاب النكاح

المتكبرين مع جميع الوراث من غير نقص والبلد للثوبان وجد واجتمع منه شرط الارث فان فقد فلو التبعة فان فقد فاضا من الجيرة فان فقد قبل في  
 الشهر يرد عليه وحكي عليه لاجتماع الاستصا والاشهاد والبطون والابحار والشرط وكما لا يعلم له لغيره وبعيد كثيرا وكثيرا وقيل في المراسم والاحكام انما  
 انما اذا ما تارة ولم تخلف غير زوجها قال كماله بالتمتبه والزود وهو يعلو انما اختار عدم التبعة هو يقتضي ان يكون البلد الامام ولعله استدل  
 الخلافة لا يربان له المصنف مع انفا الولد مع الاصل فلو التصاق في جرحه لا يكون لود على زوج ولا زوجة وما سطره من حكم الزوجية للمساكنة  
 المقتضى للارث والكل ثلثا الضعف مع المتعاضد عامر والجمال الجبر لا يربطها اذا وجدوا غيرهما بل يخصها بالزود وانما لا يرد عليها بالرحم من المتبادر من  
 وهو لا يثبت ان يكون المالك موقوف الزود وصدمة دخلها اولاد للزوج مع اولاد اولاد وانما لا يربطها بالارث لان اولادها من النكاح لا يربطها بالزود  
 الاتفاق عليه في المصنف وحكمه في المصنف الى الفضل مع نفي وجد خبر به ولها مع عدم الزوج مع جميع الوراث من غير دخول نقص عليها والباقي كان  
 معها من روى النسب فرضا او قوا به او غيرها من غير روى عليها فان فقد فلو التبعة فان فقد فاضا من فان فقد قبل في ظاهر المصنف وروى عليها بالقوله  
 واذا لم يوجد مع الزوج قريب لا يندب للميت رتبة بل في الزكوة على الزوج في ظهوره ونظر في الخلاف ان فيها لاضحا بنار وطهين وهو يدل على الخلاف  
 والرواية في ظاهره خبره في بعض النسخ في امره مانت وترك زوجها قال كماله فان لم يجدوا غيرهما في الارث لم يكن لها ميراث وانما يكون ميراثها  
 بحقه وقيل في المشهور الامام وظاهر الامام الاتفاق عليه وبدل عليه الاصل والاختيار وهي كثيرة وقيل في المصنف روى عليها باحوال الغيبة خاضعها  
 واستمره الشيخ في التمهيد وهو جرة التجرير والارث والجماع وقال ابن اديس ما قرئت في شيوخنا من الروايات بعد ما بينا لم يثبت في العرب لان الخصم في  
 الارث مما قد نزل عليه يحتاج الى دلاله قاهرة وبراهين منطوية لان مواليها ادم وسنحتا ثم لا يخل في كبتها لان النص في مال الغيبه غير ذنبه  
 عفلا وسما وقال الفاضل ان علمنا به كذا فقولنا في العلم على خبر واحد لا تصدق بغيره وهذا لا يجوز فلو ان حمل قول الامام الظاهر على حال الغيبة  
 في غايته البعد والاولى الاستسالة ان غابته ان يكون من الاصل وهو محال في الغيبة لشبههم وسواء كل من الاقوال اذ لا ولتعدد الزوجات  
 كان لهن الزوج مع عدم الولد بالسوية بينهم سواء دخلن من قبله او بعده من اولاد لهن من التوبة الا اذا تفرق بعضهن في المرض ولم يدخل  
 سببا والمطلقة رجعت ثلث ما علمها زوجها في العدة كما لو تزوجت برثها ان ماتت فيها بل خلاف كما مر ولا توارث بينهما في البائن كما لمطلقه فلو انما  
 بها والباينة والصبية والمخلعة والمباراة الا اذا كان الطلاق في المرض فمما قبل سنته ولم تزوج كما مر وما المخلعة عن وطى الشبهة او الفسخ فلا ولا غيرها  
 خاضعة عن الزوجية ولا تأخذ كرها استطراد ولا دليل على عدم الارث الاصل مع الخروج عن عموماته كقوله توارث الزوجين والاختيار كقول الباقين في حسن  
 قبس من ظلمها النكاح فلو انما الارث زوجها شيئا ولا يرثها ما وازار في نفسها ورضته مادام له عليها رجعة وقول المصنف في حسن الجلي اذ طلق الرجل  
 وهو صحيح لا رجعة له عليها لم يرثها ولم يرثه في خير محمد الفاسم لها شيئا لثبوت المخلعة والمباراة ولما سارت في طلاقها من الزوج شيئا اذا كان ذلك  
 في مرض الزوج وانما لان النص في العدة فلو انقطع منهن ومنه وقد سلف في الفرق بين المنيابة والوسيلة التوارث في العدة اذا كان الطلاق في المرض  
 ولو رجعت المخلعة والمباراة في البند في العدة فلو انما اطلاقا من يوافق احكاما البينة والوسيلة في طهرها والمعاوض ومن نكاحها رجعت وان كان له  
 الرجوع اذا كان يمكن الرجوع بان لم يكن تزوج باخها او بخامسة ولو طلق ذو الزوج احد منهن وتزوج غيرها ثم اشبهت المطلقة بالخبر ربع النكاح  
 مع الولد اربع ربع الزوج مع عدمه والباقي بين الاربعه بالسوية لغرض الاحتمال في كل منهن من كمال بدلا عما اثنان خاضعا مع بعض بينهما  
 ولصريح بصريح البائن عن رجل تزوج اربع نسوة في عقد واحد او في فاجلس احد منهن وممن تخلفه قال جابر له ولهن قال رابن هو زوج اربع  
 بعض ليل اطلق واحدة من الاربع واشهد على لانيها اني اطلقها من قبل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأة من قبل تلك البلاد وبعد انقضاء  
 عاقلة طلقها ثم ما بعد ما دخلها كيف يقسم ميراثها قال كان له ولدها من المرأة التي تزوجها اخيرا من قبل تلك البلاد فربع ميراثها وان عرفنا ذلك  
 طلق من الاربع نفسها ونسبها فلا شيء لها من الميراث وعليها العدة وان لم تعرف الى طلق من الاربع نسوة فاشتمل الاربع نسوة فلا شيء لها من ميراثها  
 بينهما جميعا وعليهن العدة جميعا وقول ابن اديس بينهما وهذا يوجب الحكم على غير اى المذكور من لقول بان تشبهت الخامسة اربع او تشبهت المطلقة  
 بواحدة واثنين وثلثا من احد منهن الخامسة وبغيرها بقول المتصوفة اشكال من الخروج عن النص فيخرج اوصاله بينهما من التنازع في النكاح ولو تزوج  
 المرض وفات في مرضه رثنان دخل والابطال العقد ولا ميراث لها ولا مهر في المشهور كما في الدروس لقول احمد في خبر زارة ليس للمريض بطلان  
 وله ان تزوج فان تزوج ودخل بها فاجل وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا ميراث لها ولا ميراث ولا فلو انما لم يرث مع الولد بينهما يسوية  
 في المذكور وانما اشترطنا الدخول للروايات والاجماع علما لانه بدون الدخول يكون فداخل في الوتر من ليس وارثا ولا يندون الدخول يكون فداخل  
 بالتزوج الاضربا للورثة فلم يصح في الرسالة النصية قال بعض اصحابنا بطل العقد ثم ترة المرأة وعليه كلامه وسطره في شرح الابحار ان لم يرث بالكل  
 ان قد دخل عليه ففقد ميراثا جده وميراثه وان لم يرثها ولو طلقها ولو طلقها في وقتها ففقد ميراثها من اجتماع شرط صحة النكاح وارتفاع المانع  
 ولذا كان له وطؤها وانما بطل بالنسبة اليها بالاجماع والسنة ومن اطلاق الخبر بطلان النكاح اذ لم يدخل بها حتى مات في مرضه هو خبره شرح الابحار  
 ولو ثبت ان مات فانما مطلقا دخل ولا يخرج عن صورة الاستسالة مع عموماته الارث والنكاح ولو كان المريض في زوجته ففقد ميراثها كذا في الزوج  
 من جميع ما تخلفه لانه سواء دخل بها او لا اذا كان العقد عليها في غير مرض الموت اما الزوجية فان كان لها ولد من الميت وانما على وجهه فكن ذلك  
 يكن لها ولد من غير الشبهة وانما لا يورث من ميتة الارض شيئا لا عينا ولا نفعا اية ارض كانت بها او مشغولة ببناء او تجارة او غيرها وتعلق حصتها  
 من قيمه الارث ولا يورثه النخل والجر نحو قول المصنف في السلام في حسن القضاء ان امرأة الارث من تركه زوجها من مرضه دارا وارثا لان يقوم

الولد  
يترفع  
عن  
الزوج

الزوج

فما لو جرت  
المخلعة  
المباراة  
البدل في  
العدة توارثا  
من زوج  
في مرضه  
منه







في مبرر الله العندنا

وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا

سید احمد علی



۱۳ فی مہر شہزادہ خنایت

[illegible]

دو عالموں کے درمیان

وختی لایم  
فما خلف  
میں نے  
میں نے  
میں نے

وہمیں نے غلام خضر علی

فما لم يخلف أحد  
الأبقى وخسته



کتاب المیزان

فَمَا خُلِفَ إِلَّا بِأَقْدَامِهِ

فی میراث الخنثائی

قلشہ





فی سبب الخلفاء

فہرست

## خلاصہ

انهم طائفة من الثلاثة والاول اسد مخرج







والله اعلم بالصواب

فَمَا لَوْ كُنْتُمْ  
تَعْلَمُونَ  
أَنَّهُ لَكُمْ فِيهَا حَيَاتٌ كَثِيرَةٌ  
مِّنْ دُونِهَا

فی شهر القریۃ فی الہدیۃ علیہ

[illegible]

لہما ماتوا جميعا  
ابن نبیئر  
سید علیہ فی  
مرفیہ  
فی  
فی  
فی

فخر  
مختار  
وآل  
محمد  
صلى الله عليه وسلم

کتاب المیزان کشف لنا

[illegible]

فيل

في غابة  
الحسنة

فِي بَيْعَاتِهِ  
وَالْمُتَابِعِينَ  
وَالْمُخْتَلِفِينَ



فِي حِجَابِ الْفَرِيقِ

فِي قُلُوبِ عَدُوِّ  
مِنْهُمْ عَلَٰ  
عَدُوِّ

فانصرنا  
الكر

فصل فی بیان

کتاب الفرائض کشف اللثا

عَلَى يَدِهَا

فما نظروا

فانما نكاح

[illegible]

وہی ہے جس نے

والغالب من المنين؟

وہ آواز کہ جس سے



کتاب الفرائض و کشف الثنا

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَتَىٰكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَةُ بِغُرُبَاتٍ عَنَّا غُمَاتٍ فَيَتَمَنَّوْنَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَتَكَ أَلَّا تَكُونَ مِنَ الْفَاسِقِينَ ۖ

في معرفته  
منها الو  
من الشركة

البركة على ارض مصر  
في طريق خريز

[illegible]







كِتَابُ الْفَضَائِلِ كَيْفَ تُلَدُّنَا

سید احمد علی

فِي بَيِّنَاتٍ  
الْقَائِمَةِ

فی علم ہی  
را کثافت  
مرحبا





# كتاب الفضايل كشاف ثلث

في بيان فقر البكر  
مفرد السند

الشيخ

التراجم

وما يحتاج اليه

في بيان فقر البكر

في بيان فقر البكر

يعمل وان علمنا ان هذا الكتاب لا بد ان يكون له اثر في بيان فقر البكر

والاجماع وادلة العقل وشرائط البرهان التي يضمنها المنطق اما الكتاب فيحتاج معرفة الخبر اشياء العام والخاص والمطلق والمفرد والحكم  
المتشابه والمختلف والمبين والمبهم والمؤول وكل منها في الاثر والنتيجه وغيرها وتتمثل الكل فضايله لا لفاظ وكيفية الدلائل والناسخ والمنسوخ  
كل ذلك في الابان المتعلقة بالاحكام وهي بحسب ما اثير ولا يلزم معرفه جميع ابان القرآن العزيز والاجتهاد في مضامينها ولا حفظ تلك الحتمية انه بل  
استحضارها في شواهد الرجوع الى اصل يتضمنها واما التنبيهات فيكون معرفتها بالمعروف ما يتعلق منها بالاحكام دون غيرها وبكيفية معرفتها الرجوع  
الى اصول يتضمنها في شواهد ويعرف فهمها مع ما مر في الكتاب المنوثر الاحاد والمستند المتصل بالمعصوم والمنقطع عنه المرسى ويعرف الرقي والحواس  
من الثقة وعندها اما الاجماع والخلاف فيحتاج معرفة طريق ثبوته وشرط الاستدلال به ومسائل الاجماع والخلاف ولو بالتكثير من  
الرجوع الى اصول في كل مسئلة بهذا الحكم فيها انما اجمع فيها على حكم واحد واختلف فيها واما ادلة العقل فيحتاج معرفة الى معرفه مسائل ادلة العقل  
اي هي المسائل التي يمكن الاستدلال فيها بها من غير ما هو في جميع الخبر شرط الاستدلال بها ويجوز ان يزيد التكرير في تقديم والنسب على معرفة  
ادلة العقل ليست الا معرفة ما لا بد ان يعرف تعارض الادلة المذكورة كلها من الكتاب السند والاجماع وادلة العقل كل منها مع ما يحتاجه الكتاب في  
الكتاب هكذا اوضح مخالفه كالكتاب مع السند وهكذا في التراجم بالوجوه المفردة في الاصول المذكورة علمها بالاجتهاد في بعض مواضع التعارض وفي  
من التوفيق والخبر وعلمه وضبطه من العلم بالراجح يمكن تبينه التعارض لما لا يتفق فيها بالظاهر وان كان في بعض النظم وبجوب الترجيح ولا بد من ان  
يعرف من كتاب العرب والعلوم التي يوقف عليها ما عرفته من علم من اللغة والنحو والصرف مواد الاستعمال والحقيقة والحجاز والكتابة وما بينهما من النسخ  
ولعله ادخلها في اللغة ما يتعلق بالقرآن المحتاج اليه في الاحكام وهي ما مر من نحو ختمه اياه وكسرها المفردة اليها فيها فلا يلزم الزيادة على ذلك  
ولا يضر الا تفاوت في كثير من ذلك الرجوع الى الكتب المعقولة المذكورة ولكن لا بد من تدوين الكتب بحيث يحصل الفهم العادي والنظم  
ما مر منه ولا يقتصر على كتاب او كتابين كما ترى كثير من الفقهاء فيقتصر في المسئلة اللغوية على الصالح في حد والخبر على نحو المفضل او كتاب في بعض  
ولا بد مع ذلك من التمهيد للاختار الكامل والملكة القوية التي لا يحتاج في اكثرها الى الكتب ولا لا يعتمد على فهم الخطا كثيرا ومن كان كذلك علم من القرآن  
السند فما يحتاج اليه الامداد وشرط مع ذلك ان يكون ثابته فيمكن فهم ما من استخراج الفرع من الاصول اي الخيرات من الكتابات المدلول عليها بالنظر  
الاجماع او دليل من ادلة العقل ولا يمكنه حفظ ذلك المنفعة من السند اشياء كثيرة من قوة الاستخراج لا يشترط معرفة المسائل التي فرغها  
الفقهاء من الاصول ولكن يمكن تبينه الثبوت ملكة المفرد في تجري الاجتهاد في فهمه على معرفة بعض المسائل عن دليلها التفصيلي بمعرفة مداركها  
بعض اشكال الشك في انه هل يمكن ان يحصل المعرفة الشاملة الكافية في جميع مسائل من تجسدها في بعضها الاخر في جوازها وان لا يعرف من اللغة  
او النص او النحو او مواد الاستعمال ومن ادلة العقل الاما يتعلق بمسئلة او مسائل كان يكون له او خبره من حكمها بالخطوط ولزم له فهمه  
الكل ما في النص وموارد استعمالها ومن ادلة العقل فمفهومها والواجب ان لا يعلم ان الاجماع في المسئلة ولا يعرف ساير ادلة العقل ولا يعرف  
من ساير النصوص الفاظها او مرادها او مواد استعمالها لا يمكنه الرجوع الى الاصول الموضوعه لذلك او يوقف استخراج بعض المسائل  
من اصولها في قوة فهمه لا يوقف عليها في غيرها والامر في هذا وفي معرفة التراكيب وموارد الاستعمال واما في معرفة اللغة والصرف وادلة العقل  
فكانه ليس كذلك فان في اللغة والنحو اصولا يمكن الرجوع اليها فيما لا يعرف منها وما لم يعرف ادلة العقل كلها احتمل ان يكون من ادلة ما يابى  
ما عرفه في المسئلة من نص او دليل عقلي واما التوفيق في بعض المسائل التعارض لا بد له عند او عند الاجتهاد فيها فلا بد من خبره في شئ الفصل الثالث  
في العمل ولا يغفل الفاضل الا باقرين الاول فيجد ما يمنع الفضايل في شوطها من شرطه فيشوق وجوب واعفاء مستوعب على ان شرط النصافي  
سنان غالب ما لا يخفى الاغواء السبب الزوال والنسب التادير فكما انهم ولو جرحتم فان في وفوقه ناب في عتوه ولا يذنبه ضعفه كان يجد المانع ابط  
حكم النصافي لا يوجب ابطه ويحتمل العون بناء على انه اتمنع من ترتيب الاشياء النصافي ازال زالا اشره لوجوب الوجوب انقضاء المانع كالقول  
الفعلية والاعطاء السبب الزوال لا يترك السبب المنع من الفضايل انها وشوا في انزال الفاضل في المانع غير الامام او لا وسواء اذ لم يزل اشهد  
على غيره او لا بلغه الخبر ام لا ولو حكمه مع انزال المانع لم ينفذ حكمه الثاني سقوط ولا يذنب الا حصل الذي نصبه فلو شارب فقول المنيب وجوبه  
او غير له او قوا انزال النايب عنه سواء اعمل له الامام او لا لا يذنبه كالتوكيل وقبل لا يغفل بذلك لان النايب عنه كالنايب عن الامام بلا واسطة اذ  
الاستنابة مشروطة باذن الامام صريح او ضمني او بينهما كالحال كاشاع الصنيع الذي لا يذنبه وفيه نظير ان الاذن في الاستنابة ليس  
من الاستنابة في شئ ولا سبقا غير النصافي ولا بد علمها في شئ من الدلائل لانه لو كان النايب عنه كالنايب عن الامام لا يغفل عنه ومن ان  
القضا انما هو منصب امام الاصل والقضاء كلهم انما هو نوابه ان استنابههم في نظريه وبما فصل يانه ان له اذن له الامام في الاختلاف  
عن نفسه ولو كانت امام الاصل فالأقرب انزال الفضايل كما في ط وعرفه ومع لانه نوابه في رفع له في الولاية ويحتمل العكس في لا يذنبه شرعا  
فيستحب وان من يصلح لنيابة امام يصلح لنيابة غيره والمصلحة في نظرهم واحدة ولذا انفذ احكام الفقهاء في هذا الا زمانه معذور ودخبر عن  
امام الرمان بوليته واما في غيره من قبله والكل مندفع لان الولاية ثابتة ولكن بالنسبة والفرعية ولا يتكفي الصلاحية ووجوب المصلحة وقضا الفقهاء  
لا يوجب بالاجماع والاختار المؤيد على ان الصادق روى في اكمال الدين تمام التبعة عن محمد بن عيسى عن اسحق بن عيسى عن الناجية  
واما الحادش او اخذوا رجواها الى رواية حديثنا فانهم حججنا عليهم وانا حجة الله وروا الشيخ في كتابا الفقيه عن جماعة عن محمد بن محمد بن ثوبان  
ابو غالب الزاري وغيره عن محمد بن يعقوب اذا راي الامام او نائبه المصلحة في عزل الفاضل السمع للشرائط لوجوبه او لوجوه هو اكل في احد

# في ترميز بحج عزل الفاضل

انما طرقت له وجوباً او جوازاً او اذا اخل احد الشرطين وكذا اذا ارباب منه ويكفي غلبه الظن ويمكن ادخال جميع ذلك في حكمه وهل يجوز  
 اقله اجماعه نظر من انه استثنائية وتوكيد وتفويض لنصب مناصبه اليه فلما عزل في شيء كما يجوز عزل الوكيل بلا سبب من انه ولا يثبت شرعية فلا  
 يرد الا لاجتماع معتد بصحة المسلمين من لم يمت فلا يجوز العلم مع سداً للحال كما لو في ذاعقد الشكاح له الولاية عليه لانه عيبه تغيب العزل  
 للفاصل وضعف الحكم فالأول كافي الجزم وهل يفتق الا على بلوغ الخبر من جهة احكاماً ليقضاء من شأنه ولو قبل فلا توقف كما اخذوا في الوكيل  
 ومن الفاضل بعد انزاله اي لا تعزل بحج عزل العزل والفاضل لو قلنا بان عزل الفاضل لا يفتق الا على بلوغ الخبر من جهة احكاماً ليقضاء من شأنه ولو قبل فلا توقف كما اخذوا في الوكيل  
 لظهوره من اداهما فلا تعزل بمعنى الاعتراف بالتحقيق للام في الفاضل فيكون في اللغو فبأن عدلها بنفسه الكاد في حق ان يقام ولم يقطع باسئرام عدم التوقف  
 على بلوغ الخبر للضرب بجمل بعد ان يرد بالانزال الفاضل عن القضاء ويكون المعنى من القطع بانه لا يعزل ما لم يبلغه الخبر بل هو القطع بانفاضة  
 الدين ولو قال لفظاً او كتاباً اذا فترت كتاباً هذا فانه مغرول فاعزل اذ فترت عليه ولا سيما اذا كان ممثلاً او خبر بمضيق او نظر اليه فاطلع على مضيق  
 لعناء العزلة لما يقع جميع ذلك وفيه وجوباً بعد انفاضة اقله حقه للفظه وهل بعدم عزل الوكيل المعلق ولا يعزل في المسئلة بل القراءة او ما في  
 حكمه ماضياً ولا يعزل بانزاله كل ما دون لمة شغل معين بل خلاف ذلك كالتأجيل في سماع اقرار او اذ فترت وقصة او يقع على مدبون واما المنصوبون في  
 شغل عام كغوام الانعام والوفوف فلا يعزلون بل خلاف كالمثولي لا اذ فترت بشرط الوفاء الذين لا يعزلون بموت الموقوف عليهم لتلاجهن انوار المصالح  
 كذا في الايضاح عن المص وفي انزاله بآية القضاء في كل ناحية بانزاله خلاف عرفه ولو قال الفاضل بعد العزل فضايفه لا يقبل الا بالبيت خلاف  
 لاحد ولا يفتق معه شهادة واحداً ان قوله هذا دعوى لانه لا يثبت في خبره خلاف شهادة الموضع بالادعاء فانها في الحقيقة بفعل العزل وهو لا يثبت  
 ولو شهد مع عدلان هذا حكمه بخاصة لم يثبت نفسه شكاً من ثبوت الموجب هو شهادته العادلة وانفاء المانع ومن التهم بما ازان يربطكم بنفسه فلا يقع  
 الامع البيان ولو قال يفتق بكذا قبل العزل قبل قوله بغير حجج فانه اول من يفوز حكمه اذا انشاء خلافه لما لك نعم اذا فترت في غير محل ولا يثبت كان كقولنا بعد العزل  
 ولو ادعى على العزل شواخص الفاضل فضايفه لانه يدعي عليه ما لا اخذ بغير حق ولا يخرج عن العزوم وكذا لو قال الفاضل على شهادته فاسبقين فان  
 على البعد ما اخذ حتى تؤدى فان ذكره حكمه على شهادته فاسبقين فاستؤمته وان يذكر لا يثبت فالاخرى بسماع الدعوى من غير ان يعرف ان له علمها بآية ان قال  
 لا يثبت في خبره الفاضل بحججها الا يجب العزل على الفاضل اذا لم يخالع مع تعريض الحكم الذي يربطه الاستنفاء فهو بمنزلة الاخذ ويمكن ان يقر به اذا احتضر  
 قبل الادعاء الا اذا اظهر ان له يثبت بذلك لانه امين الامام فضايفه الاضائف لاصحابه فلا يثبت الامع فهو مغلطه ولاداء سماع هذه الدعوى عليه ان  
 هتكم وهذا القضاء في القضاء ولو قال قضت على شهادته فاسبقين من غير ان يذكر الاستنفاء وجب ايضا احضاره وان لم يقيم المدعي بينه بعد الاظهار ولا  
 اظهر مثله ان له يثبت بالقرينة المتقدم وقد يقر بقرينة وثبت المتقدم بخصيصه لا يثبت بقرينة المدعي في غير الاول ويمكن ان يكون تكرير لما تقدم فيتم  
 عليه ما تقدمه فان حضر واعترف ان المالم الذي ائلف عليه فان قال له الحكم لا يثبت ما ادعى بل في طرفة البينة لا عرفة بفضل المال وادعائه بغير  
 الضمان فعله الا بآيات كبره ومنه نظر لان الظن من احكام الاستنفاء في حكمهم لانهم امثال الامام فيجب عليه التثبت في الادعاء الفاضل وهو خبير بالظرف  
 وفيه ولو قال نائب العزل في عمل يستحق عليه الا يثبت ان لم يبرح في جوابه من ادعى عليه باخذ مال اخذت هذا المال لاجرة على ان يقبل ان صكاً المعزول لا يثبت  
 بقوله بعد العزل كالاخوة بفعل لا يحجج كما يرد عليه من بعد تحقق العمل في الاكتفاء بآية في فذل لاجرة المثل نظر من انه مدعي من انه امين من جهة الشرع والاصل  
 عدم التبرع ولكن لا يثبت الا فذل لاجرة المثل الاصل عن المبر بناء الخلاف في الاكتفاء باليمين بعد على ان العامل الغير باقرن له العمل في المجرى ذكر اخوة هذا المثل  
 قبل نعم لانه عمل محمول لاجرة والاصل عدم التبرع ومثل لا لانه اعلم به الماعلم على الخاص ولو عزل الفاضل بعد سماع البينة قبل الحكم ثم وفي وجب له الاستعانة  
 للشهادة ولم يكتف بما تقدم لبطالة العزل كخروج من مكان ولا يثبت تم عادم من غير محمل علة يجب الاستعانة للمعزول والمبطل فضايفه لا يستعانة للظن بالاتباع  
 من الحكم لم يفتق في كبره الحكم وفيه حصول لفصل الاول في الادب يفتق في الادب اذا اضرار الى بلد ولا يثبت ان يثبت من اهله حال اهل البلد ويقر فيهم  
 ما يجتاز الى معرفة من مرابا الناس العلم والصلاح فلهذا تمكن من ذلك قبل التبرع والاصل في الطريق والاختصاص في ذلك انما استاع بقدر ومرد عليهم بوقر القارة  
 عهده بشوفه واعلى سماعه يبين ان يقصد الجامع اذ اقدم وصلى ركعتين ويثبت الله العضة والاعانة وان يكون وسط البلد ليبر من النبوة بين اهله والجميع  
 للفضا في موضع بار وكثرة وهي كمال الفراء الحضر نبي ائمة الغوم والمجاو فضايفه البينة الموصولة وان يبدأ بخذ ديوان الحكم وهي الحراطة والضاد في  
 ونحوها او البينة المعد لذلك ان كان دفعا ونحو المالك في المعزول وايمته ما منه من ثابتي الناس وهي الزهراء والحاضر وهي فتح ما ثبت عند الحاكم والحجلا  
 وهي فتح ما حكم به وبذلك فيها كتب نصب الاولياء على الانعام والوفوف الصلوات بخود ذلك وكتاب تغدير الثقات والجميع الى الناس المعاملان من التبرع  
 المداينة والصالح والعنف والمالك ونحوها ثم ان شامخ جميع ذلك يفتق الا قبل امين من ينبغي السؤال من المعزول وامنه عن يفتق وجعل كل نوع في مظهر  
 يثبت الحاكم وينهل على الفاضل الوصول الى ما اراد ونسخه جميع العاقل على الحاضر والاحتمالات والشهادات كفي اخذها بخودته من غير استعلام ما فيها اذ  
 لغير شيء منها يحجب عند الفاضل الثاني وما اشتمل منها على الجرح والتبرع فينبغي الاستقصا لغيرها والاستفسا وان يكتب شيء يفتق لغيرها كل عامه  
 فيكتب قطره كذا وكذا صكاً باسم فلان بن فلان الفلاني وقطره بآية ما يثبت الفلان بن فلان الفلاني على فلان بن فلان الفلاني وان يخرج للفضا في  
 اجله يثبت وعلى سببته وفار ولا يجلس على الزاب الا على نوبة النجدة في فوضيه بل يقر له ما يجلس عليه لانه اهبل في اعين الخصوم وانفكاً من يجر  
 عليه وحده ليعلم من غيره وليس علم على من يقره ومن سببته من لو كان في الخصم لقوله بسم الركب على الماشي القائم على الفاعل الغلب على الكبر واليكن  
 خالها من غضب اجمع اعطش او غم ورجع واخبر الى فضا حاجه او فاس وبالحج من كل ما يمنع التوجه النام والاعمال الكامل عن التبرع

في ترميز بحج عزل الفاضل

فيما لو ادعى  
 على المعزول  
 رسالة

الاصحاب  
 ليقض

العام  
 في ترميز بحج عزل الفاضل

وهي فتح





2

مجلس تہذیب و تعلیم دہلی

ترتيب  
فيما لو ظهر كتب  
الشاهد  
فيما لو كان  
فيما لو كان

الى الشهادة بالحقوق  
كنت من نكاح وغصب  
غير ذلك فادالم يرتجى  
سادن قوم شقوا على  
الاسام

المنحرفين

کتاب الفصائل کتبنا

مع الاصل  
في الحاشية  
في الحاشية  
في الحاشية  
في الحاشية

فَإِنْ شِجَابِ  
أَنْ يَقُولَ  
لَهُمَا تَكَلَّمَا

اشرف الابرار جعل في وجهه تقديرا

مزا چند

# في الفاضل

في علم من علم  
على حفظهم  
وعنده الرضا في الحكم

فقام النبي على المنبر فقال ما بال  
العامل نفعي على ما يقول  
هذا لكم وهذا لكم

في علم من علم  
أحد الخصم ما فيه  
ضرر على خصمه

التي اوردت في

الحق

بنت الحكم

في علم من علم

الخروج من حق من غير  
الامام وهو يقتضي  
اجوب

ان يحضر ولا يملك الحضور لثلاثين بل احدهم في اكرامه فيقبل اليه ولا بأس بولايته عليهم اذ لم يكن هو المصنوع بالدين في الدعوى بل هو غيره والا فاحتمل ان يكون  
عرض الما انما للثمن في العامة قول من حضره حضوره الوكلاء من مطر والشيخ ان يكون المرحون في هذا الجنازة كغيره من الموتى والرسوة مثله هو الجمل واصحابه ابدل على سبب  
نسب شي من فوجهم كان له كفاية او من بين الما لالام لا لغو المصنوع كقولهم لعن الله الراشي والمرثي ومثلا الصادق عليه السلام عن النبي فقال الراشي  
في الحكم هو الكفر بالله ثم داهمها ان توصل هذا الى ان لا يكون الا اذا لم يكن الا الوصول اليه بدونه ويجب على المرتبة ان لا يملكها وان يحكم عليه اي الراشي  
يجوز ابطاله ولو لم يملك قبل وصولها اليه اي الراشي لانه غاصب عنها واما المحدث فان كانت من له عادة بغيرها منه فلا بأس باخذها ولو تلفت قبل وصولها  
اليه اي الراشي فمحمها وسبيل الشراء لان يهديه اليه لئلا يفسد وان كانت من لا عادة له بالامام فلو خرب الخيرة لانه لا رتبة ولا روى عن النبي من قوله هديته  
القال يحسن من انه اشتمل على الصدقات رحيلها فادام قال هذا اكرام وهذا اهدي الى الله لجلس في نعت ابيه في بيتا من غير ابي له ام والذى يقضي بين  
لا باخذ احدهما شيئا الا جاء هو الصلح يحل على رتبة ان كان غير له او بقر له خوار او شاة بغيره من رتبة حتى راينا غفرا بغيره ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل  
بلغت فان لم يظفر من قبل البس فيقال النبي لو وعيد الى رابع لا يجب ولو هدي الى كراع لعنك فلنا الفصل بغيره من انما انه معصوم عن تعيين حكمه فلهذا  
معدوم في غيره ولا يجوز ان يلقى احد الخصم من مافجر على خصمه كان يخرج قوما بغيره فلهذا الجرم ولا ان يجد لوجي الحاج كان بقله لا تكاد والنكول او يرد  
النكول فلهذا النبي لا نهضت لابل بالمتارعة لا لغير نعم يجوز اذ اعلم الحكم بالحال واداد احقا في الحق ولم يمتد صاحبه لغير الدعوى او في الحاج لو فطع المدعي  
عليه دعوى المدعي يدعي عليه لم يمتد حتى ينفذ الحكم الا في السبقه بالدعوى والعرف يمتد بين ما مران المدعي عليه فاما من كان يدعي ان الذي يحضر للمدعي  
لبدعي عليه فنادى بالمدعي لغيره وادان الحكم الشرعي واخراجه القضاء على دفعه ان سئل المدعي باي وكريست في عجبها في الصلح فالصلح خير من غيره  
امر بالعرف ولا يخبر في كثير من مجوام الامم من قضاة ومفتي واصلاح كبر الناس فان غدر حكمه بمقتضى الشرع وسكن كرجع الحكم وان شكل الحكم اخر القضاء  
حتى يظهر الحكم الشرعي لاحد الى الناصر سوا الظهور فان لم يظهر لم قال لا ادري في صراطي او ارتفاعا من الامام او فاضل اخر وكبره ان يرفع في انقطاع بعض  
الحق وابطال الكله واشفاق الحق كلالا وبضاعتها الاثبات وابطال الادعاء بغير النبي انه يستلزم استحالة لبعض من خاصه اليه فقال له با اسامه لا تشك في حق  
اذا جلس مجلس القضاء فان الحق في البس في الشفاعة والصلح ليس من الاقطار والابطال في شي فانما البر وان كان يمتد ما يقرب منه او الصلح قبل شوق لا سفا  
النهيان ويختتم الاثبات والصلح يوسيط ثالثا لشفاعة بنفسه في المقتضى فان اقر المدعي عليه بما ادعاه خصمه قال اراد ان يضره حتى يحمده قال الحكم لخصمه  
التمتع ما يقول خصمه فان قال له فاعندك فيه فان سكت لم يجز في توفيقه عليه القاضي فتمتد ثم قال له فاعندك فيه فان لم يقبل شيئا افا في نظري في امر  
غيره وان قال تطر هذا لوله وان لم يكن للحاكم ان يرفع اليه ولا يشترط عليه بانظاف ولا غيره ولكن يثبت الحكم فيها بغيرها وبحق في النهاية والكمال والملمس  
لكن لم يذكر غير الاظهار وفيه فان قام على الاكثار عرض عليه الصلح فان اجابا اليه بغيرها الى من يوسيط بينهما ما ولا يقول لك بنفسه الحكم لخصم لخصم  
ثبت الحكم والوسيط شافع ويجوز له في الاصلاح ما يخرج عن الحكم وكونه في الغيبة في شرطه في بغيره الاظهار فليس للحاكم ان يرفع اليه ولا يشترط اليه الاظهار  
وله ان يامر بها بالصلح وبشره في ذلك فلو لم تقا والصلح خير مما هو خيرا فلا انسان ان يقبله بغيره من يحصل وشبهه هذا على كثير من المتفقه فظن انه لا  
يجوز للحاكم ان يامر بالصلح ولا يشترطه وهذا خطأ من قاله وشيئا ابو جعفر في دفعه من ذلك فقال اذا اضرع اليه في وكان الحكم بينهما واصح الا استكالا لغيره  
ان يرضى بينهما ويستجبان بامرهما بالصلح وان كان حكمهما مشكلا الى البيان في استخراج ابل من الخصم من يمدى الحكم لانه اضرع الى التسوية الخطا بغيرها  
اسهل امرها واضح وقد تقدم فوالله عليه السلام لو انا انه ذم على ما يمدى يمدى في رتبة النبي انه يرضى ان مجلس الخصم بين يدي القاضي لو فادى بغيره  
جاء ولا يجوز الا فامة ان لم يرضها وان خاراها القيام مع جاورس الا في هذا سيطر جعفر نفسه من التسوية الفصل الثالث في مسند القضاء الامام بقضي  
بعلمه على حقوقي الله وحقوق الناس انما فاما في الانتصاف والغير لا يضر ما كسب في غيره ولقول على الشريح في ذرع طح وركبنا او يمدى امام المسلمين بكون  
من يمدى على ما هو اعظم من هذا ولقولهم باذ او انا جعلنا في خلقه الارض حكم بين الناس بالحق وقال وار حكت فاحكم بينهم بالفضل ومن حكم بغير فضل  
حكم بالحق وبالعدل ولقول الصادق عليه السلام في خبر الحسين خالدا لوالج على الامام اذا نظر الى رجل يجر او كثير يجر يقيم عليه الحد ولا يحتاج اليه في  
نظره لانه من الله في خلقه لوجوه نصيب في الامام في كل ما يقول وكفر يمكن بذلك ان يمدى المؤمنين عليه السلام خصم النبي لما خاصها اليه في الثالثة وثمة ناه  
بقضي وجوب اخبار الامام به اذ لو لم يجز لا تدعى في ضناع الحد هذا مع جواز مساحد الامام لعصمة عن الفتنة ولكن في خبر الحسين خالدا بغيره ما سمعنا واذ نظر  
الى رجل يجر فاولو اجمع عليا بن هبة وبها وبه ويعد قال فلن كيف ذلك فقال عليه السلام لان الحوا اذا كان لله فالواجب على الامام ان يمدى اذا كان للناس في  
الناس وذكر التسوية وحدا با على كيندل على بطلان الحكم بالعلم بان الله واجب للمؤمنين فيما بينهم خطونا ابطالها بغيرهم وبغير الكهار والمدين كالموارث  
المنالك واكل الذبايح وكذا قال الله قد اطع رسولكم على من كان يجر الكفر فيظهر الاسلام فكان يعلمه ولم يجر عليه السلام احواله لجمع المؤمنين فيمنعوا من  
مناكرهم واكل ذبايحهم ورضعهم يجمع ان الله قد اطع الله عليهم باعنائهم قال فان استدلى على ان يقول تعالوا ونشأ لا ديكنا كهم فلعنهم فيهم ما هم ويعرفهم  
في حق القول لهذا لا بد على دفع الشريعة انما يمدى على القدر عليه معنى ولم يعرفهم في حق القول لهذا لا بد على دفع الشريعة انما يمدى على القدر عليه معنى ولم يعرفهم  
ظن ولا يفيهم قال ثم لو سلمنا على غايه مغشاة انما عليه على اما السلام فدا طلع على المتواضع في نيلهم ما ذكره لانه غير مشع ان يكون بغير المنالك والموارث  
واكل الذبايح انما يخص من اظهر كفره وردت من ابطالها وان يكون المصير الذي يبايعون الخيرة والخطا افضل ما ذكرناه فلا يجب على النبي ان يبين احوال  
من ابطى الردة والكفر لاجل هذا الامكان التي ذكرها لانها يبايعون بالبطر والمظهر لا على سوا الذين كان الزنا وشرب الخمر والتفقه لان الحد في هذه الامور يتعلق  
بالبطر والمظهر على سوا وغيره يقتضي به اي بعلمه في حق الناس قطعا وكذا في حقهم على الاصح فافاد الله بل في الانتصار والخلاف والغلبة في الاخاء لملك







کتاب الفصائل کشف اللغات

فصل اول

میکون شاهدینہم<sup>۳</sup>

مقبولة

وَعَلَيْهِمْ  
فِي جَزَائِهِمْ  
وَعَلَيْهِمْ

ان لم یغیر فیما فیہ  
فیما فیہ

فنفذوا ما كنتم تكتمون

11-01

البي

15

والت

فنا

46

100

مرحوم

15

حال



2

الموت

فَمَا لَوْ كَانَ الْحَكَمُ  
خَطَاءً عِنْدَ الْحَاكِمِ  
الْأَوَّلِ وَصَوَّبًا  
عِنْدَ الثَّانِي







كُنَّا الْقَضَاءِ كُنَّا لِلشَّامِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فَمَا لَوْ سَأَلَ  
الْحَاكِمُ ابْنَ شَيْمَاءَ  
عَلَى أَقْرَبِ مَشَا  
هَدِيٍّ دُونَ شَيْءٍ  
لَمْ يَصْغُرْ











فی بنی الاحلای ما یفرع بہ

[illegible]

فوق

مفتی محمد رفیع

فَبِالْوَدَّعِ  
عَلِ الْمَلُوكِ  
فَالْفِرْعَوْنَ مَوْلَاهُ







# كتاب الفضايل كشف الثنا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

فيما حلف الخوار  
على نفي علمه  
الذي يفتخر به

فيما حلف الخوار  
بأن لا يفتخر به

بينة

لما لا يفتخر بالخذ والبيع كالولي الفهري ولا خماز عليه إذا لم يفرط والأخضر بالظمان وفاد الحق لا يفتخر لم ياذن هذا الملك فهو كما لو قبض الرهن بدون  
اذن الرهن ومنه ان اذن الشارع القوي ولا يفتخر لنفسه فلو خسر يضمن به وما يضمن به يضمن بفاسد وعلى الضمان يتفاضل كل ما على ذمة الآخر على ذمة  
الفضل وضع الفاضل وكل من اذعن ما لا بد له عليه لا يفتخر له منه فحقه من غير تيقن ولا يمين فانها القطع لتزاع كالكبر بحضرته اذعاه احدهم ولم  
يتاذع غيره ولا بد له احدهم ومنه ان اذعن الى الثاني بغير منصرف من خاتم قال للصادق عليه السلام عشرة كانوا اجلوا وشاوسا وسطهم كبر فيه الف درهم  
فساله بعضهم بعضا الكبر فقالوا اكتمتم لا نقال واحدهم هو قال هو الذي اذعاه ولو انكسر سقمته الحجة لاهلها ما اخرجهم وما اخرج  
بالفوق فهو يخرج ان تركوه اهلها بنية الاخر اذعاه لعل الصادق في خبر الشعي اذعاه الحجة لاهلها الله يخرجهم واتاما اخرج بالفوق فهو لهم وهم اثنى  
به واحتمال عود الفهم فسلم الى اهلها في غاية البعد مع التفصيل والضعف في الفقه الاصل حكمه على الاعراض وحله ابن ادريس على الباس قال وكجه الفقه وهذا  
لحديث ابن ابي عمير في الخبر فهو لا يصحاه وما تركه اصحابه اسبغ منه فهو لو وجد وعاصره عليه لا يفتخر بغيره البناج مثله من ترك بغيره من جهة غيره كراه ولا  
ماء فهو ان اخذ لا يفتخر به بغيره من جهة اصحابه هذا في احوالنا لان مذهبا ترك الفناس وانما هذا على جهة المثال والمرجع منه الى الاجماع  
بما اثاره النصوص والنفاس والكمه ما دأبوا في قوله على الدين واعلم الاستحسان لم يمنع الدعوى من اقامته البينة فان حلفه اذعاه التزاع  
دعوى اخرى على الدعوى على اقل الدعي على البينة الفصل في التزاع بين الشاهد كل ما يثبت به شاهد وامر بين يدين يتشاهد  
ويبين الامتياز للثنا الباطنة وما يصير اذعاه الرجال على الباس والولادة والاستعمال والوضع على ما يشاهد وهو ما يثبت بذلك كما كان مالا او المقتضى عليه  
في المشهور في معرفة الاجماع عليه بوثيقه اطلاق النصوص والقضاء هو كبره من طرف العامة الخاصة قول على عليه السلام في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المخطأ  
شربا فضنا في دفع طلبة التي اخذت على ان لا يفتخر بالحق فقلت هذا واحد ولا اضيق بشهادة واحد حتى يكون معه اخر فلا تضيق بسؤال الله بشهادة واحد  
يدين وفيه والنفية سم والاصحاب في الخصم يصر بالدون ويؤكد اخبارا كقول الصادق عليه السلام في رجل القسم من سليمان بن سفيان رضي رسول الله بشهادة رجل واحد  
يدين الطالب الذي يدين رجل في الحق الدون على الا يحووا بايديهم عارنا الاستبصار والاحتكام المالك كالدبر والقدر والعضب لا تفتا والاحتياط والامر  
وما يقصد منه المال لم يفتقر العارضا كما يبيع الضيق والاحتياط والقراض والحب بعوض الوصية له والحب بالبرحوض والحبانية الوجبة لا بد له من المال كالحظا عند الخطا  
وقتل والدولة والحكماء وكسر العظام والبرائة الماتية ولا يثبت ما يفتقر الى المال ولا الفصوصه المالا اصاله نحو الفضايل وما يوجب اصاله خلافا لابن حنبل كاهل  
والولاء وان استعان عقلا وادقا او رضع والولادة والفرق والوديعه كافي في ذلك وعرضه ما في الحق بما اذا ادعاها المالك لعله يشترط اليه قول في وقت وظن الوعد  
عناء واعرض بان لو دعي بضع الضمان بدعوى اخلاف في ذلك فلو استلزم المالك الادلة بثبوت المال ان ادعاه الزوج فيمكن ثبوت الادلة على المالك والطلاق وان استلزم  
نصف المهر وسقوط النفقة والرجعة وان استلزم من النفقة والعنف وان كان الزوج مالا او الكفاية واستدعت مالا او الكفاية والتسليم ان استلزم ارثا او نفقة  
الوكالة وان كان في مال ويجعل والوصية لغيره كما كانت كذا وعيوب النساء وان استلزم براءة عن المهر وقدر المهر وعزله كاشا اهدى اليقين اما في النكاح فاشكا  
من ان المقتضى بالذات للناسل وهو المشهور ومن استلزم المهر والنفقة افر به الثبوت ان كان الدعي الزوج لا يفتقر اليها بغيره من نفقة او نفقة خاصة بخلاف الزوج  
واما ادعائها الزوجية بعد ما فاعله ليس من نكاح النكاح في حقهم لم يرد واجبا ما يبعد الوفاق يقبل فيه شاهد يمين كافي ان انحصر الوقوف عليه لا بد عنه  
ببطلان الى الوقوف عليه بخلاف ما اذا لم يحضر فهو الوفاق انما في الوقوف ان قلنا بالانقضاء على ملك الوفاق فيلزم ذلك مطلقا وان قلنا بانقضاء  
الملك عنه مطلقا لم يقبل فيه مطلقا في واجبا في الثبوت بناء على ان المقصود بالوقوف هو المنفعة وهي مال ولا فرق بين ان يكون المدعي مسلما او كافرا عدا  
فا سقا حلالا واخره للعموم بشرط شهادة او لا يثبتون عدالة قبل اليقين ذكره الاخبار فاطمئن به واستدل له ما روي في بعض النسخ من بعض النسخ  
كما ان يحلف اذا شك المدعي لان النكول قوي جانبه فلو حلف قبل ادعاء الشهادة وبعد ما قبل التعديل وصحح في نسخة واحدة من الاثبات الى اعادة وجود  
بعض العامة تقديرا اليقين على الاداء واخرون على التعديل والاخرين ان الحكم انما يدين ويقع من الحكم بالاشهاد اليقين مع اذعاه الا ان النصوص انما تضمنت  
الفضائل ولو توفقت على كل منهما ومجمل ضعيفا ان يكون بالشاهد بشرط اليقين لا يفتقر الى المدعي بقوله ليس حجوزان يكون اليقين وكدها لان المقلد  
انما يحصل بعد ما ولا يفتقر اليها كالفستامع الشاهد مع ضعف الكل والفتاوى في اختلاف الوجوه الغرم وعكس وفدرة مع الرجوع اى رجوع الشاهد في الشهادة  
فانه على الاول يغير النصف وعلى الثاني الكل ولا يغير على الاخير شيئا وبما قبل بغيره على ان يشأ بناء على ان اليقين انما يفتقر به ولا يثبت دعوى الجماعة مع  
الشاهد لو اذعاه لا يحلف كل واحد منهم من حلف ثبت نصيبه من نصيب المنع وان كان فيهم طفل او مجنون وقف بغيره الكل وليس لولد النكاح بعد بقر  
ان يحلف فانه انما يثبت على الغير اذعاه ما ملكه ويصح النكول بسقط الملك لا في الوقوف فانه ليس مبرا ثا ولا ينتقل من النكول الاول الى الثاني بل من الوفاق وبناء  
سوى منه وبين الملك ولو مات قبل الحلف والنكول فلو كان ان يحلف انه كان لو ادعاء النكاح يعلم العدم بسقوط الملك ومما ان الوارث مقام مؤنه ولا يرد  
بكمية هذا الا اذا لم يثبت عليه البرائة او الانتقال ولم يحلف على عدم استحقاق الولد بخلاف الوفاق فانه يحلف على استحقاقه الا ان فلا يحلف المدعي عليه  
وفي وجوه ادعاء الشهادة اشكال من اذعاه الدعوى فانه فيها فائم مقام المورث وهو تعاقب المدعين وليس للمدعي ان يحلف بعد ادعاء الشهادة وان لم يثبت  
بعد الوفاق او شهد به واحد كان للولد الحلف بعد الشهادة كما كان يحلف الوالد وكذا ان لم يثبت المدعي عليه البرائة او الانتقال بعد اذعاه وهذا  
الحلف ليس مقام فيه مقام الوالد ولا هذه الدعوى دعوى ولو اذعاه التاكيل الحلف قبل الحلف استقبله استوفى عليه لثبوت فلكه له ما لم يكن في  
الدعوى لاختلاف بافراده ولا يجوز ان يحلف يمين يمين لا يعرف ما خلفه عليه قطعاً ولا يفتقر بما يجوز مكنوناً بغيره وان كان محموظا عنده وعلم عدم التزوير  
كما لا يجوز له الشهادة بذلك لاحتمال ان يكون ثبوتها لغيره او قد لا يثبت كذا في كتابه وكذا ما يجوز بخط مؤنه واولى ولا يجوز ان يحلف لثبوت ما لا يعرفه







دارالافتاء إلى القضاء الشرعي

في الامم



























منہام

من كلامه  
فَمَا لَوَاعِي حُجْرِهِ  
أَجْمَعُ وَالْثَانِي  
النَّصْفُ وَالْثَالِثُ  
الْثَانِي يَدُهُمَا

فما كان المذبح



فَمَا يَغْلِقُ بِالِدَّعَايِ الْمُنْعَا ضَنَّهُ

[illegible]

اقل من هو  
الام

فَمَا لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ  
سَهْمًا لَكُمَا لَكُنَّا  
لَكُمَا لَكُنَّا لَكُمَا

فَمَا لَوْ أَخَذَ مِنْهَا  
فَلَا أَخَذَ مِنْهَا























كِتَابُ الْفَضَائِلِ كَيْفَ لِلشَّامِرِ

الحق انك الاخر  
فقال ربي طيبك

فَمَا لَوِيٍّ عِ  
مَلِكِ الدَّابَّةِ

فستان





کتابت های برگزیده کشف اللسائر

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا  
وَفِي شَرِّ طَائِفَةِ الْعَدْلِ  
وَفِي الْأَحْكَامِ

الْبُدُو

مفتی محمد رفیع الدین صاحب





















کتاب الفضا نے کشف اللسا

فِي شِعْرِ الرَّبِّ  
خَاصَّةً بِهَا  
ثَلَاثَةٌ وَجَالُ  
أَمْرَيْنِ  
فِي شِعْرِ الرَّبِّ  
ثَلَاثَةٌ وَجَالُ  
أَمْرَيْنِ

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ  
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ

رضا الشامی

[illegible]

نما بالشَّهَادَةِ مِنْكُمْ لَنَا

[illegible]

فَمَا يُقْبَلُ  
فِيهِ شَهَادَةٌ  
وَلَا مَنُفَرَّدَةٌ  
لَا شَيْبَةٌ قُلُوبُ  
أَوْ بَعْضُ

مفتی محمد شفیع

یہ کتاب  
مفتی محمد رفیع  
نورانی نے  
تیار کی ہے













فِي الْعَدْلِ الْمَعْرِفَةِ فِيهَا الْفَرْجُ :

مفتی محمد رفیع الرحمن

فِي خِلَافِ  
الشَّامِ





# في رجوع الشاهد في الشهادة

حواله لا يتنازع على الخلف في وقوع النقص والاجماع على اندرائه بالتبعية لا يوجب سقوط حق الناس بان يعاشوا واحداً ويحتمل السقوط ضعفاً لان الزنا  
 لها فان سقط سقط السببان ثمان. ثانياً سقوط احد هادبل سقوط السبب هو بوجوب سقوط السبب الآخر وبذلك يقال انما السبب لها ثبوت بنية  
 لا يرجع احد منهم فان رجوع فاما هو سبب حدتها وعلى الاخر بغير المعنى ومجرها المصاهرة ويحتملها الاضباط في الفرج وكذا يجوز اخذ العلم الموقوف  
 امه وينتد لورجوعا عن الشهادة على اللواطين واكل البهيمه الموصوفة المأكولة واجاب بغير غير هاتين بلداخر لورجوعا عن وطى الدابة ولورجوعا عن الشهادة على  
 الرقة بعد الحكم بالقتل فالأخر بسقوط القتل كسائر الحدود والوجه عند الحائز النواحي أيضاً كواجب الزنا ويحتمل ما له رجل ذو وتو وتعتد رجوعه عند  
 الوفاة ان كانت عن فطره او على الطلاق او كانت عن غير فطره وان كانت هذه النواحي القتل ظاهرة الاعادة الطلاق فان هذا الظاهر وعقل في طاعة الشرع  
 انما عرفت هذه الأمور بالارتداد ولورجوعا قبل استيفاء الفضاصل في النفس لا يشترط اخضاطاً في الدماء وهل يغفل الى الدية استكمال من الشهادة على الاثر  
 وما اعتد الفضاصل ثبوت الدية لها بل لا يخلو بطلان امرئ مسلم ومن اصل البراءة وان الدية ليست في العمل الاصل وان الرجوع عن الشهادة لا عليه سقطه  
 عن أصله والاوجب الفضاصل فان وجبنا هاتين ما علمنا اخذاً بغيرها ولو ادعى شاهدان قتلهم فقتلوا وجرحوا ثم رجعوا اعتد الاستيفاء فان قالوا اعتدما اقتضى  
 منهم ان امكن الفضاصل ونفاه بعض العامة وان قالوا اخضاطاً فاعلم ان الدية في مواضع لا يشترط باقرهم الا ان يصد منهم العامة ولو قال بعضهم تعدد في الاثر  
 اخضاطاً فعلى الاول الفضاصل بعد ما يفضل من ثبوت الدية على الثاني بضميه من الدية بدل على جميع تلك العمومات ما دل على الفضاصل والدية وخصوصاً نحو  
 ابن محبوب عن الصادق في أربعة شهداء على رجل محض بالزنا ثم رجع احدهم بعد ما قتل الرجل فقال ان قال الرجوع وهن ضرباً بالحد من الدية وان قال اعتد  
 قتل وجهي ابراهيم بن نعم الاردي بحسنه مشدداً عن اربعة شهداء على رجل بالزنا فاقول رجوع احدهم عن شهادته فاعلم ان يغفل الراجح ويؤدي الثلاثة الى  
 اهله فالأمر اربع الدية وحسن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين في رجل شهد عليه جبان ثمانية مائة دينار قطع يده حتى اذا كان بعد ذلك  
 لحاء الشاهدان برجل آخر فقال له السارق ليس الذي قطع يده انما يثبتنا بذلك هذا فاضى عليه ان غنمنا نصف الدية ولم يجر شهادته فاعلم ان الرجوع  
 قول امير المؤمنين عليه السلام في خبر المسكون رجوعاً على رجل من ثبوت الدية ما أخذ في قول شهادته في ذلك ففي الفضاصل اشكال ولا ضرب في طاعة الله  
 اربعة شهداء على رجل انهم راوه مع امرأة يجامعها وهم ينظرون فخرجهم فرجع واحد منهم قال فغير رجوع الدية اذا قال شهادته على ولداً رجعتان وقال له  
 علينا غير ما الدية فان قالوا شهدنا بالزنا فقلوا اوجبوا ولو قال بعد ذلك ما أخذ في قول شهادته في ذلك ففي الفضاصل اشكال ولا ضرب في طاعة الله  
 لانه لم يقتل ولا عرف منه القصد اليه ولكنه شبهه به لانه قصد الفعل لم يقصد القتل فلا يجزى الا لدية مغلظة واخا في الخبر القضاصل لا عزانه بقصدنا  
 يقتل بالباو كذا لوضر بالمرضى لو شهد به ما يخلو الصريح من الضرك دون المريض فان على اشكال من الوجهين في الخبر والارشاد القضاصل فيه مع انه في  
 اسنن في الاول الدية كما هنا وكان لغزاً بالثبوت والتسبب حاصل المستلزم ان اذا باشر وسبباً وما يقتل بالباطن انه لا يقتل فقل فهل هو عند  
 او شبهه به ولو كان الشاهد اكثر من واحد كان للولي مثل الجميع في خبرهم الفاضل عن دية صاحبه يقتلها بما بالنسبة له قتل واحد ورجوعه الباؤون قد حكيهم  
 فلو قال احد شهود الزنا بعد الزنا ثم تعدت فان صدق الباؤون اي لو اعتدنا ايضاً فالولي قتل الجميع ثم ثلث دياتهم بغيرهم بالسيولة قتل ثلثتهم ورجوع  
 ديتهم ورجوعهم في خبرهم وهو ربيع الدية يكون لكل لوردة الثلثة بالسيولة وله قتل اثنين ورد دية واحد عليهم ما ورجع الاخر انضف به عليهم ما ايضاً وله قتل  
 واحد ورجع الثلاثة الى دية ثلثة ارباع الدية ولو لم يصد الباؤون لم يضر اقراراً على نفسه فمقتضى ما لولي قتلته ورفاصل الدية عليه له احد دية الدية منه  
 وقيل في خبر الباؤون عليه ثلاثة ارباع الدية وهو قول في على ما من خبر ابراهيم بن نعم وليس يحد ذلك لوجوبه باقرار احد غيره والضوابط على الخبر على اعتبار  
 الباوين بالخطا وعليه حكم كل منهما في الحد وفي خبرهم عن الصادق عليه السلام في رجل شهد على رجل بالزنا فرجع احدهم قال شككت في شهادتي قال عليه الدية  
 قال قلت فان قال شاهد عليه قتل قال يقتل ولعل المراد بالدية ربعها واذا اصل جرمه عليه فلان ارباع الدية ولو صدق الباؤون في كذب في الشهادة اي انه لم يشهد  
 زناه لاني كذبت الشهادة اي ان الشهادة باقية اخضر القتل به ايضاً ولا يوجد منهم شيئاً والاعتراف بانته لا يمكن شهادتنا الزنا بالمؤمن تكامله بل على الولي فافاصل الدية  
 ولو شهدوا وانما يوجب الاثبات في دياتهم رجوعاً عن الدية ولم يضل احدهم وان غداً ولكن لا يمكنهم ان يباشر القتل ولا يسموا الما يقتل بالباو ولو شهدوا على  
 قتل خطاء ثم رجعوا بعد استيفاء الدية من العامة فالرجوع عليهم العامة دون الحائز لانه لم يغير شيئاً ولورجوع الى الفضاصل وقد بان ان يقتل عليه الفضاصل  
 والشاهد كالتشريك ان صدق اي اعترف بالزنا وبغيره ايضاً لا يشترط في القتل والاخر طاع في الخبر من كونه كالمسك فلا فضاصل عليه لانه لم يصد  
 المباشرة على السبب على الاوكان وضع الصلح على الدية احصل حالها على الولي والتمهوا بالتوكون انضف على الولي الباوي على الشهادة كما منهم جميعاً ولا  
 السبب والولي مباشران له ولا يصدر الشاهد فلا يضر منه قطعاً بل يخص الولي بالفضاصل وللدية ولو شهدا بغير قطع السارق ثم قالوا خطا  
 وانما السارق هذا اشارة الى اخر ما دية بالاول كما من خبر محمد بن قيس عن فضة امير المؤمنين عليه السلام وغنم ايضاً انه لو علم ان كان له القطة  
 عنك ولم يقبل شهادتهما على الثاني كما من خبر ابن فليس لانهما هما في القسط وفي خبر السكون في النجى قال من شهد عندنا ثم غنمنا ناه بالاول وطرحنا  
 الاخر عن هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال كان امير المؤمنين باخذ باول الكلام دون اخره والاولى القبول اذا كانا مع بعضين بالعدالة و  
 الضبط ولو زكى لاثان شهود الزنا ثم ظهر فيهم او كفرهم فاسكان يجزي عن الركنين فالأخرى لا يضر احد منهم شيئاً ويجزى الدية ان جرم في بيت المال لانه  
 من خطاء الحكم حيث حكم بغيره كفاراً وفاق خطاء الحكم في بيت المال لانهم مخشون وما على الخبثين من سبيل والقول امير المؤمنين عليه السلام في خبر لا يصح  
 انما الخطا الفضا في دم او قطع فهو على بيت مال المسلمين وما دوى من نصيب امير المؤمنين عليه السلام لانه عمره فلاه لو كان سارقاً وطاعاً صانعاً  
 في ماله ويجزى ضمان الركنين لانها لو لم يجرها لم يكن الحكم فيها خلا المشهور عليه خطاء وان كان لا يجزى عنها فاعلم ان كثرها انضف على الركنين فانما

في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد

في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد

في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد

في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد

في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد  
 في رجوع الشاهد



بِالْبَضْعِ  
فِي رَجُوعِ الشَّيْءِ فَيَايُنْعَلَفُ

فصل فی بیان

فَمَا لَوْ كُنَّا مُعَايِنًا  
وَلَمَّا رَجَعْنَا



کتاب الشہادۃ فی کفۃ الناس

تاریخ

وَجَلَّ وَشَرُّهُنَّ  
فَمَا لَكُمْ كَلَّا كَيْفَ تَقُولُونَ

عزیز و محترم









کتاب الحی و المد مرکب تلیثا

برای اطلاع

شیرازی و الاطراف فی تبیین الحد و الاطراف

يقولون

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والدين  
هدى والعباد  
مخلصين





کتاب الحدیث و کتب التلخیص

[illegible]

سید الشہداء علیہ السلام

الاربعون  
فصل في اختلاف  
الاربعين

بعضی از اینها بعضی از اینها







والفضل  
في بيان فضل وحج الجمر :

الأخ صغيراً وحكى في الرحمة عند أذني مجنونته رواية الثالث من الأقسام الجلد مائة ثم الرحمة وهو حد المحسن إذا كانا شجعنا عند الشيخ في بهر والحلاف وكذا في الأخبار وبنو هرة وخزرة وسعيد الأصالة البراءة الثالث قول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن طلحة إذا ذاق الشيخ والعجز جلد مائة رجما عقوبة له ما طأ في التصف من الرجال رجماً له جلد مائة إذا كان قد أحسن في حق خير عبد الله بن سنان وفي خبر أبي بصير الرحمة حد الله الأكبر والجحد حد الله الأصغر فإذا ذاق الرجل المحسن ولم يجلد به وقبل في الدنيا سبع وثم وعظاً إطلاقاً لا تقتضا والعقوبة المنع الشانان كان وهو قوي لمؤادة كل من الجلد والرحمة وقول الباقر في خبر محمد بن مسلمة المحسن والمحسن جلد مائة ثم الرحمة وخزرة في صحبة زارة وفي خبر آخر له المحسن بجلد مائة وبزجر من له محسن بجلد مائة ولم يبق في خبر آخر له قضى على عليه في امرأة زنت فمخلت فمخلت له لها سراً فامر بها فجلد مائة جلدة ثم رجعت وكان أول من جهاها وقول الصادق عليه السلام في صلح الفضل من أقره نفسه عند الأمانم بمحصول من حد وذا الله مرة واحدة إذا كان وعبد آخر كانا أو فمخلت على الأمانم فمخلت على الأمانم الذي فمخلت على نفسه كأنها من كان إلا الزاني المحسن فانه لا يجره حتى يشهد عليه أربعين مثلاً وإذا شهدوا وضو الحد مائة جلدة ثم يجره لما روى علي بن أبي حمزة عليه السلام جلد مائة بغير الحد البزجر من الجحد رجماً يوم الجمعة وفألفها بكتاب الله ورجعها بسنة رسول الله فالنجيل بالكاتب عام الشرايع من الأقسام جلد مائة ثم جزاء الغريب وهو حد البزجر المحسن المذكور في كافي في سنة وسبيله فمخلت وضع والمقتضه إلا أن مقتضه سلا وامن حرة لم ينكر والبكر وأما ذكر من أملاك لم يدخل ولم ينكر في رواية عوفيل وذهرة والجند ولا الصدوق والشيخ في الخلاف فمخلت ولا الجلي الجحد بدل على الثلاثين على رجح من سئل أخاه عن رجل جرح امرأة ولم يدخلها فإنه قال بجلد الحد ومخلت واستيفر بينه وبين أهله ولم يبق سنته من المضرة وخزرة في بغيره من أهله وعلى الجلد خاصة عموم الآية وعليه مع الغريب فمخلت في خبر عبادة البكر البكر جلد مائة وتفرغ عام وان جلد مائة فقال لا ينبغي أن كان عسفاً على هذا وفي بامرة إلا أن قال وأما ابنك فإن عليه جلد مائة وتفرغ عام وما استعمل من الأخبار في تفسير البكر واجتمع لصحة ما في الخلاف قال تركي عن ابن عمر عن النبي جلد وعزير عن محمد بن عمرو عن علي بن عثمان أنهما ضلوا ذلك ولا يخالفهم قال وما روى عن عمر بن الخطاب ولا عن عبد الله بن عمر عن علي بن أبي حمزة قال الغريب في رواية الوحدية أن عمر بن الخطاب جرح رجل فمخلت بالرحمة فمخلت فمخلت أراد أن نفى عمر فمخلت النبي واختلف في تفسير البكر فمخلت في التمهيد والجامع الغيبة الأصحاب هو من أملاك أي عقدها وعليها ما بعد الدوام وقد يدخل بها وقتها المقتضه من المقتضه المقتضه فمخلت وان لم ينكر في لفظ البكر لكن حكوا ما جلد والتفخيض في موضع الجحد على من أملاك ولم يدخلها وعليه قول الباقر في خبر زارة لم يحسن بجلد مائة وبني سنة وفي حديث محمد بن عيسى في الخبر الموثق عليه السلام قضى في البكر والبكر إذا ذاقنا جلد مائة وفي سنة في غير مضر هذا واللذان وهما إذا ملكا ولم يدخلها امكن أن النفس من الأمانم وقبل في فمخلت ومخلت وضع وهو خبر المحسن مطبوعاً أملاك ولا وهو مطبوع المحسن في معاد كلام الرضا عليه السلام في الخبر عليه غير المحسن في قوله كرام الجلي واجتمع له بأنه الحقيقة فمخلت البكر بالبكر جلد مائة وتفرغ عام والشيخ في التتب جلد مائة ثم الرحمة لأنه من الزاني فمخلت لا ثالث لها ويقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن طلحة إذا ذاق الشاب الحد الشانان جلد مائة وفي سنة من صرة فانه عام خرج المحسن بالنقض والاجماع فمخلت في خبر السكوني أن محمد بن أبي بكر كتب إلى أبيه القمي عن أبيه عن رجل جرح المرأة اليهودية الضرب في التتب أنه امكن أن يحسنها فمخلت بكمراً فجلد مائة جلد مائة ثم نفعه ولم ينكر في لفظها ثالثاً والخبر مختص بالراسك فمخلت في سنة وفي موضع أخر في جعفر بن أبي الناصبه كما في المقتضه المراسم الواسطة لأصل البراءة من الزنا وبزيادة مداخل الناصبة الشاعرة مجزهاً وقيل يجوز قيام الراسد والجملة لأصله في غير من صبر في الضر الذي في سنة كما في ويظهر من خبر شمس الجباط سئل الصادق عليه السلام عن الزاني إذا جلد الحد قال ينبغي من الأرض التي يأنس به البلد يكون فيها سنة من الظان بأنه بائنه بأني معنى الزنا ومخلت بالأمام مكيون النفي من أرض الجحد إلى مصلحاً كخبري خان محمد بن قيس وكانا لصادق وعمر في حسن الجلي النفي بلده إلى بلده وقال نفى على رجلين من الكون في الخبر سماعه أن الزاني الرجل جلد مائة وبني للامام أن ينهي من الأرض التي جلد فيها إلى غيرها وأما على الامام أن يخرج من المضرة الذي جلد فيه وكذا خبره بصريح سئل عن الزاني إذا ذاق في نفي قال نعم من التي جلد فيها إلى غيرها فلور في فمخلت ولم ينكر في نفي إلا أن يكون من أهل البلد فيكون كالصراظاً في طم من الأثرية كما لم يبق في نفيها والمصلحة في النفي مجمل أن يكون مجرد الالهانة والعقوبة وان يكون البزجر من المقتضه المراسم الجاطم كان الفسنة ومجبت لك بخلاف الرواية في الغريب من بلد الجلد احتل جواز الغريب في بلد الزنا وان كان الامام في سفر مع جماعة جلد جلد منهم زناً وهو مكر احتمال وجوب غيبه من الغافل ومثل الغريب في سنة كما حفظت به الأخبار والأخبار ولا جرح المرأة انشاقاً كما هو لأصل البراءة وتماثل الشاعرة ولا تغريب وفما للشوقي في وظط الاجماع عليه بل بجلد مائة سوطاً لا غير سواء كان ملكاً ولا واستند في نفي على انشاق الغريب عنها مع الاجماع والأخبار فيقولون بصلها من نصف ما على المحسن من العذاب قال فلو كان المثلحة محبة عليها الغريب لكان على من نصف لك وقال الجصاص على أنه لا تغريب على الأثر في نفي إذا ذاق الأثر واحد كقولهم لها مكان هذا كل الواجب إذا دعته لها أو غريباً فمخلت مكره وزجر ولا تزداد زارة وذراخى ولا لا يجزى لقوله في الجليل لامرأة أن شاف من عجزه في محرم ولأن الشهوة غالب فيهن والغالب أن زنا جرحهن عن الزنا لاستحبابهن من الأثارب المعافاة وجوب المحظا مع الزنا وبما تغريب يخرج من يدي الحفاظ ويقبل جازاً من بعدهن من أثارهن معافاة من ربما اشتد فمخلت في سنة في ذلك سبباً لأنشاق هذه الفاشدة العظيمة عليهن وبما يغريبهن عليهن إذا عذب من الأثارب المعافاة خلافاً للحسن ليس من حسن محمد بن قيس ليس نصاً في بغير الجواز أن الزانية قضى فيها إذا زنى بكمراً جلد مائة ونفى سنة العزير هذا أي المضرة الذي نينا به هو ليس صحيحاً في بغيرها يجوزاً لخصاصة ولو كانت محضه جرح بعد الجلد أو الحاش من الأقسام جلد مائة لا غير وهو حد غير المحسن ومن لم يكن قد ملك من عطف صفة على أخرى أي غير المحسن غير ملكين عن الباقرين العقلاء الآخر وقد المرأة الحرة غير المحسن إذا كانت ملكة إلا على قول الحسن حد الرجل المحسن إذا ذاق في نصيبته أو محققاً والمضرة إذا ذاق في بطن طفل كافر فمخلت لك ولو ذاقها مجنون رجعت وفمخلت في خلافه وفيما قبله الشانان من حسن جلد مائة وهو حد الملوكة البالغ العاقل سواء كان نحصاً أو غير محسن ذكر أو كان نافع شجراً

فی الحقیقۃ

وَالَّذِي فِي ذُرِّيَّتِكُمْ

جلد ہفتم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب الحدیث و کتب ثلاثہ

家

فوج ملوک  
انیکوں کی طرف سے  
ان کی طرف سے













کتاب الحدیث

الفصل الرابع  
في المؤلفين

[illegible]







# كتاب الحديث في التفسير

يقول في دبره وعنه انه قال في اللواط هو ذنب لم يعص الله الا من الام نضع الله ما ذكره كتاب من مجازهم بالجملة فارجوكم كما فعل الله عز وجل بهم وعنه  
اذا كان الرجل كلامه كلام النسا ومثله مشبه النسا يمكن من نفسه فيخرج النسا فارجو ولا يستحقوا اما الفاعل على وجه خبره في النسا  
ولم يذكر السبب السلا اذ اذ بالناز وهكم حابط عليه من السبب يجوز ان يجمع فيقتله باحدا لا سببا ثم يحرف لزيادة الرفع كما في خبر عبد الرحمن  
العزبي ان امير المؤمنين عليه السلام لم يقتل الذي اخذ في ذنبه ثم قال قد بعثت عفونه اخي قال وما هي قال ادع بطن من خطي فاعف عنه ثم اخبر  
فاخبر به بالناز وان لم يكن نازا بياقاب كالحقدا والفاعل بين الاثنين فانه يجادل ما جعله مع الاخصا وعندهما في الحسن والمقيد والسبب وسلا وحله  
واخي رافقه وادبر للفضل والاحباط وقول الصادق عليه السلام في خبر سليمان هلال كان دون النصف فيجد وفيه في الحرافة ورتبه في الاستبصار  
في رجم مع الاخصا والمجمل مع عليه لقول الصادق عليه السلام في خبر علي بن الفضل حلا للوطي مثل هذا الزاني كان فدا حصنهم والاحليل وفي خبر زارة الملقوط  
في حلا حد الزاني ونفي عن الناس في ذلك في الموقف ايضا ارسله ابن ابي عمير عن ابي عبد الله وحمله الشيخ على النفي عن ابي بصير في سماعه بالعبد الله  
في يهول في كتاب علي اذا اخذ الرجل مع الغلام في حانف احد مجرى من يمين الرجل اذ بالغلام وكان يقبل كان يخصا بجم قال الشيخ مما يلبس حيث يلبس  
في الخطاب على انه اذا لم يكن يخصا لم يملك ذلك وقد ينص عند ليل وعي حاد يعمي قال في رجل اتي رجل اتي عليه ان كان يخصا القتل وان لم يكن يخصا  
فعله الجدا قال فاعلى الماني قال عليه القتل على كل حال يخصا كان وغير يخصا في خط القفيل القتل عليه الا فصار عليه فهو يخصا المقتل بعد ما ذكره ان  
عقوب بن الاطبا قال ان مجرما انا اربطه عليه حيايط او يصير ضربه بالسيف في الهذاه ان اللواط هو ما بين الفخذين فاما الذنب فهو لكفر بالله العظيم  
هو مروي في الحاشية وعقوبا الاحمال من سلا من الصادق عن امير المؤمنين وسئل عن حد ينفذ من اللواط فقال ما بين الفخذين وسئل عن الذي  
يوجب فقال ذلك الكفر بما انزل الله على نبيه والاول وهو الجدا فانه اذا لم يوجب فهو كسوا الحر والعبد والسلم والكا في قتله فانه يقتل ان فعل علم  
والخصا يوجب فان نكر واحد فلا تامل في الرابع كما في خبرها اخبا طام وبل في خبرها في الثالثة الكلام فيه كالكل في الزنا الا اني لم اجد خبره  
اللطواط ولا يثبت بنوعه الا شهادة اربعة رجال بالغا بانه كما يلبس في الحذا ان شهدا بالايقاب بشرط عدم الاقرار في الفعل ودفاعة ومكانه وصفه كما  
سئل في الرواية في شهادة النسا انكرت وانصت كما في الفضا المعنى الاخبار بعد قول شاهد فنهى في الحد دخلا للصدوقين وان يزوجا كما اسلفنا فلو شهد  
ثلاثة رجال وامرء فان فضاء احدا اجمع للقرن كما اذا انكرت بالشهادة رجل ورجلان وثلاثة وثلاثة اربع مرات بالايقاب ما دونه كما قطع به الاحصاء في خبره  
حسن فالك بن عبيدة في الايقاب من يبالغ في شدة من يخال فاصد سوا الفاعل والفعل لوطا فزاد في الارجح عن الاقرار على نفسه باليقين وفيه ما مضى الزنا ولا  
يجوز لو شهدوا ان لا يبعدوا واللفظ ويحكم الحاكم عليه سوا في ذلك الامام غيره كما مروي في الكافي واذا نرى في المروية واشتهر بالتمكين من نفسه هو الحنث  
في خبرها العادة مثل كبريل بن صفوان البنية والافرا بالايقاب الفعل به لنبأ الشهدا عنها قال في الحنث في ذلك اشكال والحنثان في ازار واحد مجرى في  
لارجم بينهما ماضية يغريان من ثلاثين سوطا وسبعين مجرى في الحنث كما في خبر سليمان هلال انه سئل عن رجل يخطبنا ابا عبد الله الثما الرجل يمارع رجل  
في الحانف واحد فقال لا قال من ضرورة قال لا قال ضرر ان ثلاثين سوطا وفي خبر ابن سنان كمن في رجلين يؤخذان في حنثا في حد فقال الجدا  
حد اخر سوط واحد قال الفخذ من عشرة اسواط الى تسعة وسبعين سوطا بحسب ما بين الحاكم من عظامها في الحال بحسب انما لها والظواهر السببان في خبره  
والاحمال يجلد انا في ابن هرة واوجبوا عليه عليهما الحد ثمانية سوطا لوطا للصادق عليه السلام في خبر الجلي حد الجدا ان يؤخذ في الحانف واحد كذا في صحيح ابن مسكان وفي  
اخذ في الحانف حسنة عبد الرحمن بن الجراح كان عليه اذا اخذ الرجلين في الحانف احدى جوارها الحد وليس شيء منها ينقض في الماء ولكن في حسنة ابي عبد الله عن ابي جعفر قال كان  
عليه اذا وجد رجلين في الحانف واحد مجرى في جلد واحد الزاني كل واحد منهما في حسنة الحسن سعيد قال في رجل يخطب رجل اخر الى الحنث ما حد حليل  
وحدا فاما من في ثوبه احد فكتب ثمانية سوطا وحمل الشيخ نحوها على ما اذا نكر رتبتهما الفعل في الحنث في الخبر فان يخطب الرجل في الحنث في الثالثة ذكره الشيخ في خبره  
بنوادر بن البراج وسعيد وسباني المروية في الخبر التا طوي حله في المروية الثانية قال ابن خزيمة فان غاد ثوبا وعرا بياكل مرة فثا في الرابعة ومن قبل غاد ثوبا  
بشقة لعنه ملائكة السماء وملائكة الارض وملائكة النجوم ملائكة العذاب في خبره الله الجاهل من النار لا فرق بين الحر والابن في الخبر عن النبي ع  
سئل الصادق عليه السلام عن رجل فدا ما من شهوة قال يفسد ما سوطا ويعد بغيره للكر والوفاء قبل فاما ما بينه في حفظ الحد لا تعد بها خلا للحد  
وجاءه في الكلام فيه كما في الزنا ولولا بياقاب بعد الاخر في خبره الحانف الحد وكر كمثل ما مر في الزنا في حسن ما لا يبر عطفه ان رجلا افر به عند امير المؤمنين  
فخبره من ضمن ما سبق له هذا من جيل مندوب الدين والرجلين في الاخر في النار فاخارا الاخر او يكونا شديدا ثم قام فصلى ركعتين ثم جلس في شهره فدا  
التم اني قد انبت من الدنيا ما علمت في خوف من ذلك فحشي لك وصي رسولك وابن عم نبيك فسلته ان يطهر في خبره ثلاثة اصناف من العذاب في فدا حنث  
اشد لها اللهم في استكاث ان يجعل ذلك كفارة لذنوبه وان لا يخرج قد بنا في كذا ثم قام فمواك حتى جلس في الحفرة التي حفرها امير المؤمنين وهو في النار  
تاج حواصلي امير المؤمنين عليه السلام في خبره حاشا من ثمانية مجرى في حنث وخصه الصادق انهم اصحاب السرور عن النبي حنثا اذا  
كان يوم القيمة يؤخذ بهن فدا البس مقطعات من نار وفعن عطاء من نار داخل في اجوفهم الى رؤسهم اعداء من نار ودفعت بهم في النار وعن ابي خزيمة  
عنه انما اهلك الله في موطر حين عمل النسا مثل عمل الرجال وراى بعضهم بعضا ويحجل ما على الباقا العاطلة حنثا كانتا وامر مسئلة او كما في حنثه  
او غير حنثه فاعل او مفعول وفا لا اكثر الاصل وقول ابي جعفر في خبره زارة النسا في حنثا وما ارسل في بعض الكتب عن امير المؤمنين من قولها النسا في  
النسا كاللواط في الرجال ولكن فيه جلد ثمانية لا يبر فيه وطما ودر من جلد المؤمنين في الحانف اوصوها الحد ويقتل فيه ان كانت محضه رجم فاعل

في خبره

في خبره

السياسة

في خبره

فِي السَّحْرِ وَبَيْنَا الْحَدِّ فِيمَا

[illegible]

فما حقا  
لو تكررت المساء  
وايضا الحد لانا  
فقتل في الراية  
وبعد من  
الذي  
الذي  
الذي

تیسرا

انتقري

في القبة الشهيرة

و غفر مني  
إلى جاري









وشرائط المقصد

مجلس عمومی

[illegible]

فی حکم زفال  
لا یسر فی فیت

بسم الله الرحمن الرحيم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى  
وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
إِنَّ تَوَابِي فَنِي





بِالْحَدِّ  
فِي مِثْلِهِ مَا يَنْعَلِقُ

[illegible]

بَابُ بَيْتِهِ وَأَوْفَى

عبدالغفار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





فصل اول

وہاں سے لے کر

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ

فہرست







کتاب الحنفیہ

الحمد لله



# كتاب الحدي وكيفية التماس

فيؤخذ باقراره ويحتمل العدم لانه لو وجد الدخول سقط الحد عنهما ولو غلب العدم لشارف هو ملك سبكه لم يقطع وان كذبه السبد وكذا لو قال  
 الاب هو ملك ولدي فانكر كل ذلك الشبهة كسقط الابع ان يكون مهر ما شروا فلو سرق خيرا او خيرا لم يقطع وان كان عن غير شترها وان وجب  
 عليه الغرم للذي ولو سرق وكل ما ملكه فبقته ربع دينار فضا عدا فالأقرب للقطع بناء على انه بملك يحتمل العدم بناء على عدم الاختلاف فيه فان دعي  
 الشبهة لذلك لم يقطع قطعا ولو سرق لانه لو كان الطين وسائر المالا في اوانه محترقة كانه الذهب لقصه بناء على حرمة ايمانها فان قصه باحد  
 الكرم لم يقطع ولو سرق النواكير وكسب في فضاء وان السرقه ورصا صمها انصاب فالأقرب للقطع لانه حرمة ملكه عند النصاب يحتمل العدم  
 بناء على وجوب كسرها بوزن شبهة تدنو الحد ولو سرق مال حر في سنا منه لم يقطع لعدا حرمة ملكه بوزن كانه الامانة الا ان ولو سرق مال  
 دعي قطع لاحتمال مظهره ولو كسبه ملكه شترها فان قبل اذا قلتم لم يقبل به فلم يقطع به اذا سرق من ماله فلما انحصار حق المقتول فاعبر فيه الملكات  
 والقطع حوالته ثم صيلا للموا العرا للنفق ايضا فاما يقطع للعاهة معدن مخترع ثم ماله اقام على شرائط الذمة فاذن لم يتقوى عهده  
 وايضا فلفعل اعظم من لفظه و يقطع الحر في الذي اسرق ما لم يمس قطعا او دعي معا هذا اذا كان البنا واخذ من الحكم اذا اختلفا مله ولم يرض  
 المسروق منه الا بحكم الحاكم ان يكون الملك فاما السرق في مسروق فاما لا يمس كانه يمس اي السارق ولو كانت شركته في مسروق منه فخرم  
 بغيره لم يقطع مع الشبهة ولو انتفعنا الشبهة وعلم الخيرة بقطع ان بلغ نصيب الشريك نصيبا بالامتناع العوضا ويصح عبد الله بزيمنان سال الصادق  
 يحل سرق من الغنم اتي الذي يبيع بقطع قال ينظر في الذي يصفيه كان الذي اخذ اقل من نصيبه عزود في الكفة تمام ماله وان كان اخذ مثل الذي له فلا  
 يبي عليه ان كان اخذ فضلا بعد ثمن محض هو ربع دينار قطع ولو كان الشيء قابلا للقيمة لم يزد الما نحو على مقدار حق فيه بعدد النصاب يحل اخذ على ثمنه  
 فاسد لكونها بدو انا علام الشريك وان جازا جازان عليه ما على اشكال في هذا الشأن قصدا اي القصة فانه شبهة والا بل قصدا الشتر قطع فانه لم يقصد اخذ نصيبه  
 بل نصيب الشريك بلا شبهة عليه يحتمل القطع مطا لفت الشتر في الشريك فيها احده وهو ان يتم فيها يبلغ حق الشريك فيه النصا ويحتمل العدم  
 مطا لو جرحه فيه وبذلك عمود المومن عليه في خيرة من قبل ان يقطع احدها فيها اخذ شركا وفي خبر مجمع بين سرق ثمن المال لا يقطع فيه  
 له فيه نصيبا ولو سرق من مال الغنم من له منه شركة فربا بان احدها لم يقطع هي خبر محمد بن فضال في جرحه قال قضى عليه في رجل اخذ نصيبه من الغنم  
 وقالوا قد سرقوا فضا لاني لم اقطع احدها فيما اخذ شركا وفي خبر التكوني عن علي بن ابي حمزة قال قال علي اربعة لا يقطع عليهم من الخنفس والعلول ومن سرق  
 من الغنم مسرقة الا حيا نساخبا نرك كل اطلق العند وسلا روا الثاني لم يقطع ان زاد عن ذلك نصيبه منها بعدد النصاب هو ما تقدم من صحيح زيمنان و  
 عليها العمل وكذا الجرح في الشار وفي كسب المال فعلا ان كونه والحسن للغير والعلوي اي ان اخذ منها ما زاد على نصيبه بعدد النصاب قطع والا فلا يقطع  
 نقل الاجماع على القطع في بيت المال اذا زاد المسروق على نصيبه بعدد النصاب فله مقتضى خبر مجمع بين المال والا فرب عدم القطع في هذه التلاثة فلا  
 يثبت شي منها مالك بغيره ولا باعها نهم ولا نقد بغير نصيب احد من الشركاء فيها ولا اقل من الشبهة ولكن في خبر علي بن ابي رافع عن ابي المومن عن في علفه  
 ولو استعاره ثمانية من بيت المال اربعة لا يثبت لو كانت اخذت العند على غير اربعة مضاعفة ثم ردت لكانت اذ اقل هاشم بن فضال يدها في سرقه وهو مع كل  
 يحتمل ان لا يكون بنية ثمن له شركة فيه ويقطع لا بغير لو سرق من مال الاب والاكركذا الامر لو سرق من مال الولد للموت واما ما في الاية من في الخرج على  
 من يؤول الالباء والابناء ومن ذكهم من يبيع جوار فيها لم يجرى على اخذ وشهدت الحال بالانصاف وشهدت الحال بالانصاف وشهدت الحال بالانصاف وشهدت الحال بالانصاف  
 في سفر سرق بعضهم من بعض فقال هذا خارج لا يقطع قبل له فان سرق من منزله لا يقطع لان ابن الرجل لا يقطع على الدخول الى منزله اية هذا خارج  
 كذا ان سرق من منزله اخذ اذا كان داخل عليها لا يجازيها عن الدخول ولا يقطع ابو الصبا ونقصه الباس في الخ لانهما احد الاوين فنه قطع على ما في الخبر  
 كالا يقطع الاب لا شراهما في وجوب الاضمار لغير العامة كانهم قطع على احد من الولد ان سرق بعضهم من بعض ولا يقطع الاب لا لاجل له بأسرة  
 من مال الولد لاجتماعا في الخلاف غير ذلك لم يرضوا على الحد وكل من سرق المفقدة اذا سرق في السرقة عليه مع الكاخر لم يقطع كانه سرق في خبر زيد بن  
 عبد الملك والفضل بن صالح اذا سرقوا الشار في السرقة من ماله جاز ولا يقطع عليه انما اخذ حقة فاذا كان مع امامه غدا لم يقطع حقة هدا واما ما في الخبر  
 ان اباسفان رجل شجر وانه لا يقطع في ولدي لاما اخذ منه سرقا وهو لا يقطع فله على ما في الخبر فقال اخذ مني كسبك ولديك بالمعروف وما من ان لا يقطع في  
 عام الحارعة ويقطع بدونها وان استخفها الا مع الشبهة اذا لا شرية لذي الاعيان كساي من ارتفاع الشبهة لانهما ردا الحد وكلها اتفاقا فلو لم يحل له  
 يقطع كالمسروق من بجهنم شها فذا لم يرضوا او من المدبورا بالاذل بعدد ما عليه معقدا بلغة الاستقلال بالمقاصد ولو لم ينفذ الحارعة مع امامه التبع والمال  
 فلا قطع ان سرق من الجنس ومن جرحه وان ايجز اخذت فاضرة غير الجنبيل من ذلك الحار اذا امتكن الوضوء اليه فانه لما اخذ حقة وان ثم بعد الاستيذان واللعانة  
 به تولا ولا يقطع القريب لغيره من مال فربيه خلاف لا يجز حقة وكذا الصدق وان ناكث المحبة فذعر عن معنى الامة و في لشارة الى رجل المحبة فانه  
 ردا الحد عن الاقرباء لحصول الاذن لبعضهم من بعض من دخول وزهره ولم يدر في الصدق مع جربان الدليل في جربان الاذن له اقوى مع ناكث  
 الصخرة وما اجابوا به عن ان الاذن منوط بالصدق فلو سرق من ماله كان عدوا مشركا ولو سرق من ماله المسروق ملك الحر ان يكون المسروق مال  
 ابنه فهو شبهة بخلاف كون الشيء مباحا لاصل كالحط وكونه رطبا كالفرا كونه خروا ان او كونه معرنا للفرا كالمزق والشمع المشعل كونه بوجوه او خفية  
 على ما سرقه لو سرقه من شبهة ولو قطع حرة في سرقه نصا فهو كسرق على الميراث ولا ثابا قطع فابنا وحسن فالشارف والاعمال الموصى بها خلا لا يجرى فيها الا  
 في القتل اذا سرقه قبل التبع ثم بعد فانه يوافق في القطع فيه ثابا ويقطع الاخير اسرق ما اخر عني فانه وفاء للشبهة ولو لم يوافق في رواية سليمان  
 الصادق عانه لا يقطع سئل عن الرجل استاجر اجرا فسر في ثمنه هل يقطع به قال هذا مؤمن ليس بشارف وهذا خارج فكذا في مضمرة سماعه وما من خبر

كتاب الحدي وكيفية التماس

الشرط

فيما لو هو  
 ان في الحلف  
 والابا حلف





مَنَابِ الْخُدُوعِ كَيْفَ لِلنَّاسِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

الرفعة

فِي كِتَابِي  
بِحَبِيبِ

## في الفعل

فہرست کتب

بَانِ لَازِمًا مَرُوطٌ  
نَمَالُ سِرِّ الْجَمَلِ  
وَحُسْنَانَا نَامِرٌ







# كتاب الحد وكيفية التماس

ان يخالف الاثر عند الامام اياه عند غيره لان الاثنان يحزن عند الامام ويحفظ امره لا يحزن في الغالب يرفع عقبيه اما اذا خالف الناس في كتاب التمسير لك يرضى الدين بطاوس وعز كتنا  
غيره وهذا اوجب القطع عليه باثر من فضاء من لاهما في الغالب يرفع عقبيه اما اذا خالف الناس في كتاب التمسير لك يرضى الدين بطاوس وعز كتنا  
من هذا الحد الحسن ابي طاهر عن ابي بصير انه في امير المؤمنين عليه السلام جماعة بعد ان شؤموا في كتابا فقالوا لاجنالك بساؤا فقال له يا اسوانت ساروقا  
نعم يا مولاي قال ان قلت ثالثة قطع بميتك يا اسوانت ساروقا قال نعم فقطع بميتك يا اسوانت ولا يقبل شهادة الشا من هذا الحد لا منصفان  
القطع كسائر الحدود وبقيت المال ماشهد به رجل وامرأتان وكذا لا يثبت القطع بالافراد مرة بل المال بالاجماع والنصوص ولا يشاء الحد على النصف  
وعلى لا يثبت في حد والعامة قول بالشوق وبقيت الحاشية التمسير للحد بالافراد مرة بل المال بالاجماع والنصوص ولا يشاء الحد على النصف  
البخبر الاضغ هذا الذي سمعته الان فروي ان النبي اتي بلص من اعراف اعرافا ولم يوجد معه مناع فقال له ما اهلك سوف قال بل في عاده عليه من  
او ثلثا فامر به فقطع وانما يجمع الشهادة بها مفضلة لا بخلافه لاشراطها بشرط يخفى على اكثر الناس وروى فيها الاختلاف وانما يجوز التمسير لاهما  
اذا شهد به هناك حرز او شوا الحد اذا راعى عند ههنا لك وعلا بملك المستوفى العبد المستوفى او شوا الحد اذا راعى عند ههنا لك وعلا بملك المستوفى العبد المستوفى  
المفرد المبلغ والعقل والاختيار والحكمة فلا ينفذ اقرار الضمى وان كان من اهلها وعند من يبيع اقراره هو يبيع عيما هنا في الناديب والحد والكروا  
في المال ولا يقطع وقال امير المؤمنين عليه السلام لا يقطع على احد يوفى من يوفى ولا ينفذ ولا يبيع ولا ينفذ الا ان يرضى فان اعراف قطع وان لا يرضى  
سقط عنه لكان الخوف قد اسلفنا في خبره لا يقطع على احد يوفى من يوفى ولا ينفذ ولا يبيع ولا ينفذ الا ان يرضى فان اعراف قطع وان لا يرضى  
الاقرار بالضم قبل في نه والمهذب الجاع قطع وهو خبره الخ لان ردها من نه كالتفريق بينه على التمسير انه لا دلالة له على التمسير التمسير  
القطع بوجه خبر سليمان بن خالد سئل الصادق عليه السلام رجل سرق سرقه فكا بها اقصى نجاء بها بعينها اهل يوجب عليه القطع قال نعم لا بد له على ان يرضى  
على الاقرار بل السوال انه علم سرقه بيقينه اقرارا بما مضى على المال ولذا كان الاقرار بالمنع لا اقرار بالشاهد والفاعل والشاهد والعق عليه  
له يبيع ولو اقر المحرم عليه لسقط عنه يوجب قطع ولا يقبل في المال وكذا المفلس لكن يبيع بالعبد او عوضها بالعبد ذوال الحجر ولا يقبل اقرارا بعد اجماعا  
كما في الخلاف لانه في حق الغير ولو قول الصادق عليه السلام لا يقطع على العبد الا اقرارا له على نفسه ليرقطع ونصه الصادق عليه السلام انه يرضى بها الاصل بسببه و  
حسن خبره في الكتاب عمن يبيع ان العبد اذا اقر على نفسه عند الامام مرة انه سرق فطعمه اذا اقرش الامة على نفسها عند الامام بالتمسيرة قطعها وحمل النسخ على  
ما اذا انصت الى الاقرار بالشهادة واقر من مناضيا اقرارا للملك ويجعل ان يكون فاعل فطعمه قطعها من اسم العامة في مجلسه يكون المعنى انه يرضى بها  
المالك باقراره والاقرار بان العبد اذا اقره مولا قطع لان الحق لا يثبتها ويجعل العبد يباع على انه لا يبيع باقرار العبد اصلا وروى العبد ان يرضى قطعاً  
الا يبيع بالتمسيرة بعد الحرة وكل يقطع ويجهان من ارتفاع المانع ومن اندر انما ينفذ ولو اقر بعد ما باليقينة قطع ولم يجر العفو وقال الله تعالى ويبيع استحقا  
لتمسيرة عليه العفو امير المؤمنين عليه السلام لا يشع اذا مات اليقينة فليس التماس ان يبيعوا واطلق الحلبان جوارعوا الا اقرارا اقرارا بغيره ولو اقر بعد  
الاقرار من يرضى على اقراره لا يرضى بغيره ولو اقر بعد ما باليقينة قطع ولم يجر العفو وقال الله تعالى ويبيع استحقا  
في خبر الحلبان اذا اقر على نفسه عند الامام انه سرق فطعمه يبيع وان رغم انه في صحيح محمد بن مسلم اذا اقر الرجل على نفسه انه سرق فطعمه وان  
رغم انه خلاف الله تعالى والجامع والاصل في الكافي والتمسيرة هو خبره الخ والخلاف في الرجوع في خبر الامام بين الاقرار بالتمسيرة والحد وعلى التمسير لان التمسير  
العقوبة العظمى فيها اوله ولما في منسل ليرى من ان امير المؤمنين عليه السلام عفى عن رجل اقر بالتمسيرة سورا البقرة وقال اذا اقر الرجل على نفسه فذلك  
الى الامام ان تشاعفوا انشاء قطع ولو اقر احداهما في منسل جيل لا يقطع السارق حتى يقربا بالتمسيرة من من رجوع ضمن التمسيرة ولو يقطع اذا لم يكن ثم  
والرجوع يوجب الحد التوبة ويجعل الرجوع بعد الاقرار مرة وما تقدم من خبر الاضغ عن امير المؤمنين عليه السلام حيث رواه اسود ثلثا وقال ان قلتهما  
ثالثة قطع بميتك فانه لو لم يرضى الرجوع لم يكن رجوعه والاجماع كما دعى في الخلاف ولا يقطع العفو اجماعا ولو اقر بثلثي اليقينة سقط القطع انفاً ولو قول  
الصادق عليه السلام كتم في حق امر سنان السارق اذا اجماع من قبل نفسه فابا الى الله وردد سرقته الا صاحبها فلا يقطع عليه منسل جيل احداهما في رجل سرق  
او شرب الخمر او زنى فلم يعلم بذلك منه لم يخل حتى ناب صلي فقال اذا صلي واصلي وعرف منه امر جيل لم يقطع عليه الحد الفصل الثالث في الحد والحج  
بالاجماع والنصوص قطع الاضغ الاربع من اليد اليمنى وبترك الكفا الا بتمام كيقين من عمل وجهه للاهتيا في الصلوات كالمصادق لاهل الجاهان  
الاستدلال في طر اذا قدم السارق للقطع اجلس لا يقطع فاما لانه امكن له وضبط حتى لا يفر ولا ينجح على نفسه تشد به يجرى عبيد حتى يتبين الفصل  
ويوضع على شئ لوج او نحو فانه اسهل لا يحل لقطع ثم يوضع على الفصل سكر حادة ويبدأ من فوقه ذرة واحدة حتى يقطع البد بالعجل ما يمكن قال  
وعندنا ينفذ لثقل ذلك باصول الاصابع ويوضع على موضع شئ حاد ويمد عليه يد واحق ولا تكرر القطع بعد ذلك لان الغرض اقامة الحد من غير  
تعدي فان علم من هذا قطع فان عاد قطع جله التمسير لا بد قال امير المؤمنين عليه السلام لا تسجي من يبي ان دعه لير له ما يسجي به او يظهريه وعن  
مفضل القدر ويرك له العقب يبعث عليها في النوا والقباهم هذا عيانا ههنا في سائر كنه سوا التمسير عيانا في المحرمات طاهرها ماني به وبجمع البيان من  
القطع من اصل الساق الى الفصل بين الساق والغدة حتى يبقى من عظام الغدة لا يحطم العقب يمسح عظم الساق ونسبه الاطباء كعبا وبوصهم  
المقام ان جعل من عظام الغدة من مسندة قول الصادق عليه السلام خبره جيل يرضى اذا قطع الرجل من العقب لا يقطع وقول ابي بصير في خبره حتى يقطع جله  
وبترك عقبه يمسح على ما روى في المسندة ايضا انه من اصل الساق الا انه قال وبترك له مؤخر الغدة الظاهرة لا يبرك اليد العقب كذا في المراسم من اصل الساق  
لانه قال وبترك له الغدة في الصحيح انه لعمري به والظسقوط لفظ مؤخر من الظلم وفي ذلك والتخصيص انه عند معقود التمسير من عند الساق على

هذا الحد الحسن ابي طاهر عن ابي بصير انه في امير المؤمنين عليه السلام جماعة بعد ان شؤموا في كتابا فقالوا لاجنالك بساؤا فقال له يا اسوانت ساروقا نعم يا مولاي قال ان قلت ثالثة قطع بميتك يا اسوانت ساروقا قال نعم فقطع بميتك يا اسوانت ولا يقبل شهادة الشا من هذا الحد لا منصفان

فيما لو انما في كتاب التمسير

في التمسير



۱۵۰  
دینا مطلق

[illegible]

برای

وہو کہ انہما فیہ علیہما السلام

فما تفرقت

کتاب الحد و مکشف الثام

جہاں سے کہیں گے وہاں سے

ہمارے کان میں

فَمَا لَوْ كُنَّا  
بِكَيْسٍ بِلَا كَيْفٍ  
لَا وَهْمَ وَلَا خَوْفٍ  
عَمَّا نَرَىٰ مِنْ حَقِيقَةٍ  
بِأَمْرٍ مُّكَرَّمٍ

فَمَا كَانَ يَنْفَعُهُمْ إِلَّا بِمِثْرِ أُسْتِرٍّ  
وَمَا كَانَ يَنْفَعُهُمْ إِلَّا بِمِثْرِ أُسْتِرٍّ

فمن الحائرين





کتاب الحدیث کی تفسیر

فَمَا لَوْ تَابَ قَوْمُ  
الْقُدْرَةِ

وفضلنا  
 محمد و  
 علي و  
 آله و  
 سلم  
 و  
 صلوات  
 الله  
 عليهم  
 اجمعين  
 و  
 لا يجوز  
 صلوات  
 الله  
 عليهم  
 اجمعين  
 الا ان قالوا  
 بطلان هذه  
 حاله  
 سنه

# في حد الحمار

في حد الحمار  
في حد الحمار  
في حد الحمار

في حد الحمار  
في حد الحمار  
في حد الحمار

في حد الحمار  
في حد الحمار  
في حد الحمار

عند فقه المتقي من حد عليه بحدان يشترط السراح ونيل بعل شيئا والنفع عند الحبس والاول منه هبنا وفي الجامع نفي من الارض بان يفر على قول او يحبس على  
 اخر او ينفى من بلاد الاسلام مستحب بنوب كوثبوا انه منفي محارب فلا مؤثر ولا يها ملوه فان دونه قتلوا ويجوز قتل الحمار بوقد اذا قتل غير طلب المالك  
 مع الشاوي في الاسلام والكفر والحرم ولو عفا الولي قتل حمارا كان نص عليه حتى ان من سئل المنفذ من يقتل حمارا سوا كان المقتول كقول الله او لا ولو قتل  
 لا المال فهو قاتل عداوة في الولي خاصة ولو عفا لم يقتل كذا في من يقتل الفحل لاخذ المال ولا في الخلاف وط وسبيله والجامع نفي والابن مطعون بسب  
 في الاخبار ما يصر على الفرق المذكور ولذا اطلق في المقتعة وبه وعبرها فقتله وان عفا الولي ولو خرج طلبا للمال فضلا عنه لانه افضل الولي اعني  
 فان عفا لم يخرج فلا يخرج جرح او عفا عنه الاقتصار في الجرح ضاها او حمارا كان يوجب القتل ضاها او حمارا في الجرح اشارة الى الاحتمال متساوي  
 القتل ولعل من باب الاول وهو احد في الشاوي وليس بجرح ولا بشرط في قطع الحمار اذا اخذ من حمار لا يملكه في النصوص واستدل  
 في الخلاف على اشتراط النص بقتل الحمار في قطع في النصايج عليه لا دليل عليه فيمناد منه وضعها في احتمال اشتراط النصا  
 او الحمار لما ينافي على القول بالترتيب اما على الخبر فانه يجوز قطعه ولو قتل وان لم يخذ شيئا فضلا عما دون النصا او ما ليس من حد والحمار وهو كذا  
 باخذ شيئا من غير ما خطاها وحين يفر من غفلة من صاحب المال والمستلب هو الذي يخذها ظاهر من غير شيا رسلها او يفر من غفلة من صاحب  
 المقتدر في نيل ولعله ان يذهب ما يفر من غفلة من صاحب المال بالترتيب في التمهيد الكاذبة والرسائل لا يقطع واحدا من غير ان يفر من غفلة من صاحب  
 والاجماع والنصوص كقوله لا يقطع في الخلة قولنا بمرئيتين على ربيعة لا يقطع عليهما المقتدر والغول ومن سرق من الغنم في سرقة الاجرة فانها لها  
 وقوله ان لا يقطع في الدعا المعلقة بقول الصادق في خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله ليس على الذي يستل يقطع بل يؤدب كما قال ابن ابي عمير عن خبر ابي  
 بصير لا يقطع في الدعا المعلقة هي خلة ولا غيره وفي خبر رجل اغتلس دية من اذن جارية فقال له انك الدعا المعلقة فنصت وصحبتك مضمرة معلقة  
 من سرق خلة اغتلسها لم يقطع ولكن نصت كما يشهد بها وما نصت ما من من جرح الجلي عن الصادق في خبر قطع الكاذبة والرسائل المقتدر على ان نصت  
 في واقعة اقتص الصلح فيها القطع ويكفر منه المال وعوضه في المقتعة به ودرسته وبه شبه الجرح المقتدر في التماس البيع والمقتدر به من ان  
 يجنيه البيع والمقتدر على تناول من يفر في عقل او حارس وعوضه ما اخذ من المال وما يجنيه المقتدر لسكره او قوته ولا يقتل احدهما ولا  
 يقطع بل يؤدب بان يبارء الحاكم ولو جرح قطع الطريق فمقتدر على قتله فضلا عما دونه والاحتمال فضلا عما ان لم يقطع الولي  
 على الخبر اعني عفا الولي بخبر الحاكم بن لاديه ولو ما ان الحمار بقتل استيقا الحكم بصلح لكون محل العقوبة وان قلنا انه يضل بعد القتل فان المقتدر هو  
 الصلح بعد القتل لا اعلان بالاعتذار ولا يحقق ذلك في الصلح ان مات حنفا عنه من استخفى بقاء التورم وبابا القضا صدم القضا لا متحقق ان  
 خاصة به بل حتى يندمل ثم يقطع بالشر فان البطلان فيهما حدان فلا يولد بينهما وهذا على التمهيد من انه لا يقطع قطع التورم بقتل التورم ولو استخفى  
 بالقضا صدم قطع الطريق فمقتدر على قتله فضلا عما دونه والاحتمال فضلا عما ان لم يقطع الولي  
 بلامه مال والحاصل ان الامهال تخفيف له وادعاء عليه هو بقطع الطريق ولا يستحق هنا وكذا لو كان في يمين القطع في قطع الطريق ولو كان في يمينه معاهد  
 واحد لم يقطع في الثالث في الدفاع على النفس والحرية استطاع ولا يجوز الاستسلام لوجوب دفع الضرر عقلا والتمس على التكرار اية في خبر  
 خبر قول ابي جعفر في خبر عن ابي جعفر اذا دخل على اللص بهداهلك وما لك فان استطعت ان تبدد ونصت فابدده واضرب واجاز الشاوي الاستسلام منه  
 احد فلو كان لم يمكن او يمكن المقتدر جرح كذا يجوز مع امكان الدفع ولو فسد على الدفع عن غيره فالأقوى كافي الخبر الوجوب مع امر الضرر ولا ان يدفع  
 عن المال كما يدفع عن نفسه في جميع المراتب ان قلنا لا يجب الا يفي فيه المسامحة ما لا يجوز في النفس والعرض وقول ابي جعفر في خبر ان يضر المالك اما ان لو كنت  
 تركته ولم اقاتل وقولنا احدهما في خبر ابن مسعود لو كنت انا لو كنت انا لا املك الاضطرار والنظر بقتل ضرر الجرح ضحيفا او كان المال الغنم الما في  
 بدد وربما وجب الدفع عنه مط باب التورم المنكر في جوار الفضل والجرح للدفع عن المال له او لغيره ان لم يندفع الابه الامع القطع بانه لا يبرده سوا عن  
 نصر وعرض فامل وقدم في باب الامر بالجرم في التورم المنكر التورم في جوار الفضل والجرح ليرتبه بل قد نفي عن اذن الامام ولكن اطلق الاصحاب قال  
 ابو الحسن في خبر الفقه بن عبد الجرح من دخل دار غيره فقتل اهدد به لا يجز عليه حتى وسئل ابو بصير يا جعفر عن رجل يقاتل بقره قال فقال ان رسول الله  
 قال من قتل دون ماله فهو بمنزلة شهيد قال فقلنا له افغانا افضل فقال ان لم يقاتل فلا بأس ان لو كنت تركته لم اقاتل وقال الصادق عليه السلام  
 اذا فدرت على المص فابده فاني شربك في دمه بجان يقتضيه جميع ذلك على الاستهلال فان لم يندفع به ارتفع الى الصلح فان لم يندفع فالي الاصله انصارا  
 على ما يندفع الضرر فلو كاهه التنبه على تيفقه وتخذه ونحو اقتصار عليه ان خاف من كسبه ان لم يؤخذ بقتل او يجره لو كاهه الضاح والامتناع في  
 موضع بلغة الجرح اقتصار عليه فان لم يندفع به خاصة بالبداء والقضي فان لم يندفع بها السراح ويذهب المقتدر اذا لم يندفع بقتل وعرض هذا  
 بالاجماع والنصوص كما من خبر الفقه الجرح او قتل في خبر السكوني من شهر سبفا قدمه هدد وكقول الصادق في حسن الجرح بما راجع عدا على رجل  
 ليضرب فذبحه نفسه حمارا وقلته فلا يبر عليه في صحيح ابن سينا او حنيفة رجل يار واعلى نفسه حمارا ما فنهت بجر اصابعه فقتل البش عليه فانه يبرها  
 بمر الله عن رجل وان فانه في امام عدا لاهد دمه وفي مسأل البطني اذا فدر على القر فاندده فاشرك في خبر ابن ادهم بالرواية قال لا يبر جرح  
 اللص يدفع في يمينه يبريد نصي ما في فقال قتله واشهد الله من يمع ان دمه عن جرح ان كان وعدا مسألا او كافر البلاء او نهرا امقتل او يحسد قال  
 ابو جعفر في خبره ان قتله بمقتل لمارا فعليه الضمان ولو قتل الداه كان كالتشهيد لقوله من قتل دون ماله فهو شهيد وهو بمنزلة شهيد وقوله من  
 قتل دون عقلا فهو شهيد وبه منه المادوع وبه منه المدفع وكذا يصح من جبابته اى كل ما يجيب على الداهي بخلاف الداهي فانه لا يضمن ما يجيب على المدفع

کتاب الحمد و نیکوئی للثامر

[illegible]



•

وہاں سے

حکومت

فِي الْأَرْدَنِ  
عَنِ الْفِطْرِ







# في الحجة والنيك في الشارح

في كل حكم وشروط المردع غير فطره كالهبة العتق والندم والوصية غير ما يصبه لانه محجور عليه ولكم ما هو في وفان تاب نقدا لا الفوق لا من السجين  
فيه قال في غير امانا لو نصر بعد جرحه كما عليه فانه يطع في توقف الجرح عليه على حكم المحرك وخصي بالردة وفيه فان في شتره اثنى الا في الصخر والبط  
والوقوف قلنا ما على الجرح في الردة فلا رجة للصحة وكذا بعد جرح الحاكم بالجلد في الصخر قبل الجرح هي الوجه بعد بجهل البط والوقف في بعض من تصرفا شرعا  
لا يتعلق بموا لافاناهل لها ولا مانع وهن يشن الجرح في الردة او يحكم الحاكم الا في الردة لان علمه لا رندا فلا يخلو عنه للاصل ويجعل التا  
هي لا رندا مسئلة اخبرنا به لا بد من ايمان الحاكم فيها واهو اما المردع فطره فلا ينفذ حتى يتصرفاته في اموال الرتبة فلا ينظر لزمان ينفذ بعد  
واما الردع غير فطره فانه غير فطره وعزها سوا من دفع بمسئلة لاضافة الكفر او بكافرة لحرمة الاسلام ولا يفر على ما هو عليه في بعض  
على اوجه من كساح شعيرة والشر كبر ما يحكم بجهنم لانهم يفرزون على ما هم عليه في الردة ولانه الردع على ولا ردة لحرمة جبره اهلها الولاية ولا على شيئا  
لحرمة جبره من ملكا ونفسه بعد رد وجه المردع غير فطره من جبر الا رندا اذ اذعه الطلاق ان حلها فان دفع في القدر فهو اخو لها والامانة منه بطلان  
ولا في رد الا رندا وفا لا لاضاد وعليه في خبره في برك الحجة اذا اردنا الرجوع عن الاسلام باننا نرى في المطلقة ثلثا ونفد لثمة كما بعد المطلقة فان  
على رد وجهه في الردة ولا يبرها ان فاندت هو مردع الاسلام ومن اظنه انه ليس معنى التشبيه بالمطلقة ثلثا امانا فانها لا تحلل ولذا قال ولا ردة عليها د  
المردع غير فطره على الاول البتة وندعه رجوعا دام مردع وكل ما ينفذ المردع على المسلم نفسا وطرفا وما لغيره من عندنا لعمومنا سوا كان في دار الحرب ودار  
الاسلام والدار الحرب بعد انقضاءها فلا لا يجرعها الشافعي فلم ينفذ ما اختلف في الحرف سواء كان رندا غير فطره او لا اما الحرف فان اختلف في  
دار الاسلام من امانا فاذا اسلمها الا في الحرب والدار الحرب ايضا للعموم ما خلا في الشيع بناء على ان الاسلام يجب في الردة وفيه برك المردع بان  
المردع كان ما لمز احكام الاسلام ومنه بالفرق بين الاطلاق حال الحرب فلا ينفذ في غيرهما فيكم ولذا نفى الذي عهد وكفى هذا الحرف ما لا  
امواله باق خلافه كافي في رد المردع لانه لا يصح ان ينفذ لاما ن ماله دون نفسه هو ان يبعث بماله الى بلاد الاسلام بامانا

في رد وجهه في الردة ولا يبرها ان فاندت هو مردع الاسلام ومن اظنه انه ليس معنى التشبيه بالمطلقة ثلثا امانا فانها لا تحلل ولذا قال ولا ردة عليها د

يكتب من الحرب الى الامان ان ينفذ لاما ن على ماله ففعل وصح ان ينفذ نفسه من ماله بانه حل لينا باننا  
فاد اصح كل واحد على الاقرار فاذا انقضى احد هما ثبت الاخر فان مات لم يكن له وارث مثل  
ورثته وورثه الكفار الذي منهم الحرب للعموم ما لم يورث الشافعي الذي بناء على ان لا وارث  
من الحرب الذي فان شغل المال في الحرب الى الامان عنه اذا لاما ن المردع  
الامان لم ينفذ ما ن خلافا لشافعي في احد قوله شرعي ينفذ امانه ولا  
اولاده الصغار الذين عندنا في الردة لبقاء نبيهم لا باقر  
وفد عقد الهبة الامان بخلاف المال لانه لا ينقل الى غيره  
فاذا ملقوا بالثمن عنهم النعنة فلا يخرجه  
عقد الردة للهبة بالجزية ويبرئ من عهده  
الى ما منه فيكونوا احرار واولادهم  
حد الامان واستنظار  
حد الاسلام  
في الشارح  
في رد وجهه  
كعقد الذنبل المذنب  
محرم رضا الحرب اياهم  
منعوا الى المذنب من شهر  
منعوا في ما  
بعد

فيما انقضى النية  
عهد الحرف بالارح

كُنَّا الْجَنَّةَ بِمَكِّيهِ الشَّامِ

١٠٠







فَانْفِرْ بِالْحَيَاءِ بِالنَّبِيِّ

مجلس

الملك الشجاع





















۲۰ فی جننا العبد

ومأله عن الكتاب  
إذا لوى يصف عليه  
قال هو بمنزلة الحجر  
في الحث ووعظ فذلك  
من قبل وعظه

۱۰۰











فَمَا أَتَى قِيلَ لَكَ الْحَيُّ الْعَبِيدُ

[illegible]

عبدالله بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

مفتی محمد رفیع الرحمن





الفصل في بيان كيفية  
الاستغفار

۱۰۰

فانما ارجو





# في استئجار كونه الجاني عكسا

في بعض الاحكام ولو منع نفسه ولم يكن النسخ سكران كما اختلج في المنطق المتدينا او شرب من قتل لا لعن ضيق ان كان استكران للشك في ذل العشاء والخسافا  
ونسب القول الى الشيخ وفيه نظر فلهذا لا يبين بين السكر والراقد وهو ولا يرد بان احكام الصغار على السكران تمايزت على خلاف الأصل فيقتصر على موضع الاتفاق  
ولا يقاس عليه غيره خصوصا ما قيل على حرمته في طامان من جنس سبب ومعية كونه مثل ان شرب الادوية لجمعة فذهب عقله فهو كاستكران والاعط  
الاربع ليقط فان التام لاقتضا عليه بالاجماع والنصوص من ثبوت التعمد كصل البرائة وامتناع تكليف الغافل ويثبت الدية عليه كما في الحرمة والارضا  
والنكاح لانه شبه العمد فيل على العاقلة لا تخطأ عن خطا عن خطا في النسخ والشرط الخاص للجرم على قول والاعط كالمخبط او قافلا من اورد من الحقو العفو ما ورد  
عن الجلب عن الضمان ان عده كالمخطأ يؤخذ الدية من عاقلة فالسنة عن جمل ضرب من جمل يقول فسادا عن خطا عليه فلو لم يضر فلو ضار به ففسده  
فوا هذا من مستعد يا جعلا فلا ارى على الذي قتل الرجل قودا لانه قتله حين قتله وهو لم يخطأ في خطا يلزم عاقلة به فخذوا بها في ذلك سنة في كل  
سنة بخلاف ان لم يكن كذا اعطى عاقلة من مائة مائة ما جنى ما لا يؤخذ بها ثلث سنين ويرجع الاعطى علم وقتضار ومدة جنة عليه على هذا الشيخ وابو علي بن ابي بصير  
والبراع وجاعه واجبه عند في النسخ بعد تسليم التعمد بالتحمل على مقتضى الدية وفيما قد بينا فيه الزام الدية على العاقلة بل لا ينبغي فيه رجوعه في جنة الله امه  
ملك الانا جعفر من اعطى فاعين من جنة مقتدا فقال ان انا جعلا ان عكسا الاعطى مثل المخطأ هذا من الدية من مائة فان لم يكن له فان دية ذلك على الاثم ولا يجل حق ان  
مسلم والشرط الناس كون المقتول معصوما شرعا فان كل من اباح الشرع قتله لا يقتل من المسلم وانما قتله بعد الاستيذان من اليه لقتل من اثم من  
وهذا احدا الوجهين في المسئلة وقد مر خلافه في بعض النصوص وفي المسلم لا يقتل من الكافر لانه بالنسبة اليه معصوم الدم ويقتل ان يريد به من اباح الشرع  
قتل كل مسلم كمن سب النبي فقامه باحة قتله بعد موته من المسلم وكذا من الشرط ان لا يثبت مقتول المقتول المبلغ شرعا فان من بلغ بجرامة القصاص والحد  
والعزير لا يقتله ولا يؤخذ عنه في استيفاء القصاص مشاركة من لا يقتل منه في القتل من وجب الدية بقتله عليه وعلى عاقلة ويخوم كالحق القيد في مكان  
في قتل العبد لا لابي الجاني بتركه في قتل الولد بالذم في المسلم في قتل الذي لا كالسبع مع الادوية كالمقتول نفسه مع من جرحه فهو كذا القصاص والعامة خلاف  
في كل من التمسك به ولا يقيم القتل في الجناية على الضارب على البعير على الولي القصاص بل يجمع العفو والتعويض والاجماع ولا ينافيه قوله تعالى انما كتب عليكم القصاص في القتل  
لعدا التوجع والفرز والكتابة على احد من ذى الواجب في قتل وعلى المقتول ان يمان ينظر عليه لخرقة ولو توفى وتوفى على فراشه باللعان ثم قتل مثل هذا الضارب  
ولا نفي عنه شرعا فانفعي المانع من القصاص فان قاتل العاقلة غنم بدمه مثل قاتل الاطربا القصاص اخذنا بشارده وتعمد في المانع ويقتل العكس  
اختيارا في الدية وبناء على الشرط بانها الابوة مع لشك في الاختلاف قوليه ولو قتل ليعتد كقول النسب فيكون قضاء عن نفسه ثم استلحقه بغيره من خلاف  
بشرعا بغير الاستلحاق الحاق من معاصي مع الاخطا في الدم وعدم الاختلاف في قول في الاستلحاق وعده القصاص لثالث في قول في ثبوت القصاص وجوبه  
اي القصاص وثبوت القتل كغيره استيفاء لولا باس جرحها في مقتصد كذا في كل منها بمقتصد كما في التحريم وبينه ضلولة ثلثة الاول الدعوى في ممانها  
شرط جنة ان يكون المدعي القاتل خالدا لا الموتى ون وقت الجناية ولو كان جنيها او مجنونا خالدا القتل صحته نحو هذا الحال اذا لم ينف ذلك بالشك لا  
يشترط ذلك في المدعي عليه عندنا بل لو ادعى عليه جنيها وتلف مائة تولى الحكومة الولي تربط عليها الاثر من ترواها من غير ان تاللعامة فاشترطوا فيه البلوغ و  
الاعتقال بجمع على التقييد كماله وصل الحية للمطالبة لكن انما يقبل امره بما هو جيب القصاص لانها لا يجوز من ان الامر الى العفو على الدية ولا يقبل اقراره بما هو جيب الباق  
امتد عليه الجرح او على العاقلة لا اقراره في حق الغير ولو انكر ابا منه ما صح انكاره لانما القبيته عليه ويعرض عليه التهمين ويقبل بينهما وان لم يقبل امره لا ينفذ  
الخصوصية بينهما فان كل فان جعلنا التهمين المردودة كالامانة لم يجمع لشرعنا وان جعلنا حاكما لبيتنا ورت فاذا حلف للدمي فكان اقام بينه وللعامة قول بعد  
عرض التهمين بنا على انه لا يفيكل فلا يمكن ان يكون التهمين المردودة كالامانة ويقتل القاتل بقتله ويقبل بينهما باقامة البينة وقوله وان لم يقبل امره لا ينفذ  
انكاره ويكون المعنى لو انكر حجة انكاره وان لم يقبل اقراره وان يثبت على انكاره اقامة البينة والاحلاف ويقبل بينهما في حق الدعوى لاجواز الانكار في انقطاع  
لخصم بالهين اذ لم يكن بينه وان لم يرفع مع الامر بديع شاق الدعوى شخص معين او اشخاص معينة كذا في الدعوى على جماعة مجبولين في دفع ولو قول  
ذلك المدعي في الدعوى ولا يرفع دعوى او يدعيه من كل واحد لا تفرجة الشرايع من اند جبابيل لا نفيها ما تفرج عنهم باخلاصهم حصولا الى التفرغ على الدعوى المانع ولزم  
انكارهم المسلم ويعمل المانع لا بما هو وضعيف لو اقام بديع على ان القاتل احد منهم سمعنا لاشارة اللوث لو خفي الفوارض لحد بغير ذلك فيثبت الدعوى التهمين وكذا  
يمنع دعوى القصد لسرقة ويخوفا على احد ثمنه في جرحه مثل ذلك اما التفرغ من البيع وغيرهما من العاقلة ان الواقعة بغيره والمكسور عليه فاشكال فيشأ من يقصر بالقصاص  
فانما لرفع الاباحية المتعاقدين فكان من حقه لحفظ كل مناعه من حيا ولا يرفعها لاعتقاد انهم اهل انزال الاشياء وانما من القصاص فوجه الدعوى على  
من يبيع من ذمنا بشاره الجناية فلا يرفعها غايبا عن الجناية او خطا عن الجناية فاعلمهم على قتل الواحد كاهل البديل لم يمنع فان دفع الى الممكن كان حرقا لثانيه  
من يقبله او يبعث سم ليه فكل في قتل اهل البديل بوقوعه بينهم وان كان الفاعل لمعاندتهم في هذه العبادة شائعة في هذا المعنى وان كل منهم بالقوس في الجاني الى  
بينه مثلا فشر به سمعت ولو ادعى انه قتل مع جماعة لا يرفع عنه ثم سوا فالاعلم انهم لا يرفع عنه مثلا ولا سمعت لكن ان قال اعلم انهم لا يرفع عنه وعلى حصة مثلا  
لم يستحقوا الجناية على المدعي عليه لاسماءه الاصل ليراد في النصوص بقتضيه بالصلح لا بالاعتذار ولا بد له الجناية ليراد في النسخ عليه بالنسبة اليه والى كل من شاركه سوا  
اخذ الدية واقصر لوجوبه في فاضل الجاني وهو محمول واختم على السما لا يمان ان يكون الدعوى مفصلة في دفع القتل من جهل وخطا واشراكه في ذم او اقراره  
بذمنا بالاحكام بذلك فلا يوجب استعصا كذا وليس ينبغي لنا ثانيا كما زعم بعض العامة بل يكون تخفيفا للدعوى لو لم يبين عند الاستيفاء في ذم طرحت  
دعوى ان سقطت البينة بذلك لا يمكن الحكم بما روينه نظرنا في بناء الدعوى في القضي فلو طرحت دعواه ظل الدم فالتوجه السماع والقصاص بالصلح هو عند  
تناقض الدعوى فلو ادعى على شخص قتره بالقتل ثم ادعى على غيره قتره بهما واشترى كد يبيع الدعوى لثانية سوا بهما او لا يشرك لانه لا يثبت بنفسه الثاني

الاعطى كالمخبط

كل من سب النبي

الاعطى كالمخبط

الاعطى كالمخبط





فَمَا يَنْبَغُ لِي عَنِ الْقَتْلِ

المستشرقون على علمهم بالخطوط العريضة

مجلس

Winkler



فَمَا يَذَّيْبُ الْفُتُلَ

کے ساتھ مل کر دیکھ کر ہندو افسانہ نگاروں کا خیال تھا کہ ان کا یہ ایک نیا ہیرو ہے۔

١٠







کتاب الجنایات

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

والله عز وجل الجئت إلى نوح في كلام الفضا ونبت بها القمصا في العندة فالتصوّر لا يجمع خلافا لا يحد في الحقيقة في الجدي فاما وجبا لبط الدية وعظمت  
في مال الجاني طلبة على القائل في عمل النفا وعلى النفا الما في النفا الحضر كاشوش في التحير وكان الفضل خاشيت للدية على القائل الاعلى العاقله فان النفا  
اتما يغيب من الدية مع لينة الامع الفضا وبوبك عبر نيد عن الامعة لا يميل القائل الا ما فاض عليه لينة ولو كاشوش في الدية كاشوش بان ادعى عليه ما الفضل بالخص  
الكلوت باعد ما اثبت عواظ في الكلوت باعد ما على الا فرع انكار وبين راحة كالديع في خبر الدم وكذا لو لم يكن هنا لوت وعي على المنكر وبين فاحالة فاعلمنا ان  
الكلوت باعد ما اثبت عواظ في الكلوت باعد ما على الا فرع انكار وبين راحة كالديع في خبر الدم وكذا لو لم يكن هنا لوت وعي على المنكر وبين فاحالة فاعلمنا ان

[illegible]

معكم كل يوم

والاثنى عشره ص







وَالْقِصَاصُ

[illegible]

الحمد لله

جانا مالوغفہ

صلى الله عليه وسلم  
الحمد لله الذي جعل  
الدين على يسر





[illegible]

الحمد لله رب العالمين

۱۰۰





٢٠ قصص الأبطال















فَمَا يَكُنْ فِيهِ أَمَلٌ وَلَا حَسَنَةٌ

الحجۃ الیہ

فصل في القصة



1. 1940. 2. 1941. 3. 1942. 4. 1943. 5. 1944. 6. 1945. 7. 1946. 8. 1947. 9. 1948. 10. 1949. 11. 1950. 12. 1951. 13. 1952. 14. 1953. 15. 1954. 16. 1955. 17. 1956. 18. 1957. 19. 1958. 20. 1959. 21. 1960. 22. 1961. 23. 1962. 24. 1963. 25. 1964. 26. 1965. 27. 1966. 28. 1967. 29. 1968. 30. 1969. 31. 1970. 32. 1971. 33. 1972. 34. 1973. 35. 1974. 36. 1975. 37. 1976. 38. 1977. 39. 1978. 40. 1979. 41. 1980. 42. 1981. 43. 1982. 44. 1983. 45. 1984. 46. 1985. 47. 1986. 48. 1987. 49. 1988. 50. 1989. 51. 1990. 52. 1991. 53. 1992. 54. 1993. 55. 1994. 56. 1995. 57. 1996. 58. 1997. 59. 1998. 60. 1999. 61. 2000. 62. 2001. 63. 2002. 64. 2003. 65. 2004. 66. 2005. 67. 2006. 68. 2007. 69. 2008. 70. 2009. 71. 2010. 72. 2011. 73. 2012. 74. 2013. 75. 2014. 76. 2015. 77. 2016. 78. 2017. 79. 2018. 80. 2019. 81. 2020. 82. 2021. 83. 2022. 84. 2023. 85. 2024. 86. 2025. 87. 2026. 88. 2027. 89. 2028. 90. 2029. 91. 2030. 92. 2031. 93. 2032. 94. 2033. 95. 2034. 96. 2035. 97. 2036. 98. 2037. 99. 2038. 100. 2039. 101. 2040. 102. 2041. 103. 2042. 104. 2043. 105. 2044. 106. 2045. 107. 2046. 108. 2047. 109. 2048. 110. 2049. 111. 2050. 112. 2051. 113. 2052. 114. 2053. 115. 2054. 116. 2055. 117. 2056. 118. 2057. 119. 2058. 120. 2059. 121. 2060. 122. 2061. 123. 2062. 124. 2063. 125. 2064. 126. 2065. 127. 2066. 128. 2067. 129. 2068. 130. 2069. 131. 2070. 132. 2071. 133. 2072. 134. 2073. 135. 2074. 136. 2075. 137. 2076. 138. 2077. 139. 2078. 140. 2079. 141. 2080. 142. 2081. 143. 2082. 144. 2083. 145. 2084. 146. 2085. 147. 2086. 148. 2087. 149. 2088. 150. 2089. 151. 2090. 152. 2091. 153. 2092. 154. 2093. 155. 2094. 156. 2095. 157. 2096. 158. 2097. 159. 2098. 160. 2099. 161. 2100. 162. 2101. 163. 2102. 164. 2103. 165. 2104. 166. 2105. 167. 2106. 168. 2107. 169. 2108. 170. 2109. 171. 2110. 172. 2111. 173. 2112. 174. 2113. 175. 2114. 176. 2115. 177. 2116. 178. 2117. 179. 2118. 180. 2119. 181. 2120. 182. 2121. 183. 2122. 184. 2123. 185. 2124. 186. 2125. 187. 2126. 188. 2127. 189. 2128. 190. 2129. 191. 2130. 192. 2131. 193. 2132. 194. 2133. 195. 2134. 196. 2135. 197. 2136. 198. 2137. 199. 2138. 200. 2139. 201. 2140. 202. 2141. 203. 2142. 204. 2143. 205. 2144. 206. 2145. 207. 2146. 208. 2147. 209. 2148. 210. 2149. 211. 2150. 212. 2151. 213. 2152. 214. 2153. 215. 2154. 216. 2155. 217. 2156. 218. 2157. 219. 2158. 220. 2159. 221. 2160. 222. 2161. 223. 2162. 224. 2163. 225. 2164. 226. 2165. 227. 2166. 228. 2167. 229. 2168. 230. 2169. 231. 2170. 232. 2171. 233. 2172. 234. 2173. 235. 2174. 236. 2175. 237. 2176. 238. 2177. 239. 2178. 240. 2179. 241. 2180. 242. 2181. 243. 2182. 244. 2183. 245. 2184. 246. 2185. 247. 2186. 248. 2187. 249. 2188. 250. 2189. 251. 2190. 252. 2191. 253. 2192. 254. 2193. 255. 2194. 256. 2195. 257. 2196. 258. 2197. 259. 2198. 260. 2199. 261. 2200. 262. 2201. 263. 2202. 264. 2203. 265. 2204. 266. 2205. 267. 2206. 268. 2207. 269. 2208. 270. 2209. 271. 2210. 272. 2211. 273. 2212. 274. 2213. 275. 2214. 276. 2215. 277. 2216. 278. 2217. 279. 2218. 280. 2219. 281. 2220. 282. 2221. 283. 2222. 284. 2223. 285. 2224. 286. 2225. 287. 2226. 288. 2227. 289. 2228. 290. 2229. 291. 2230. 292. 2231. 293. 2232. 294. 2233. 295. 2234. 296. 2235. 297. 2236. 298. 2237. 299. 2238. 300. 2239. 301. 2240. 302. 2241. 303. 2242. 304. 2243. 305. 2244. 306. 2245. 307. 2246. 308. 2247. 309. 2248. 310. 2249. 311. 2250. 312. 2251. 313. 2252. 314. 2253. 315. 2254. 316. 2255. 317. 2256. 318. 2257. 319. 2258. 320. 2259. 321. 2260. 322. 2261. 323. 2262. 324. 2263. 325. 2264. 326. 2265. 327. 2266. 328. 2267. 329. 2268. 330. 2269. 331. 2270. 332. 2271. 333. 2272. 334. 2273. 335. 2274. 336. 2275. 337. 2276. 338. 2277. 339. 2278. 340. 2279. 341. 2280. 342. 2281. 343. 2282. 344. 2283. 345. 2284. 346. 2285. 347. 2286. 348. 2287. 349. 2288. 350. 2289. 351. 2290. 352. 2291. 353. 2292. 354. 2293. 355. 2294. 356. 2295. 357. 2296. 358. 2297. 359. 2298. 360. 2299. 361. 2300. 362. 2301. 363. 2302. 364. 2303. 365. 2304. 366. 2305. 367. 2306. 368. 2307. 369. 2308. 370. 2309. 371. 2310. 372. 2311. 373. 2312. 374. 2313. 375. 2314. 376. 2315. 377. 2316. 378. 2317. 379. 2318. 380. 2319. 381. 2320. 382. 2321.

[illegible]

وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ  
فِي ضَرْبِ الْمَوْتِ  
وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ  
فِي ضَرْبِ الْمَوْتِ











افعال الذات

الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مالى الكتاب في الخبر والارشاد والمخبر به وهو علم بما قال فيتمثل بعد عبادة الكتاب المتكلمين ان يريد الاخطار المتشابهة لفقدانها خطا وان لم يوجد  
 فمما وان يكون ما يدرك بعد من لفظ الحق والصدق فكم لم يتصور ذلك الا خطرا لكنه نفع في الخبر في الارشاد وعلى ان لا يرد على الخطا فلهذا لا يلازمه قوله والواقع  
 على المتكلمين ان كل ما اهدى رفته لو اضطره كل غير كان عليه لذة في القضا والوفاء الحق او رضى فوقع فلا ضمان وفاقا للشعبيين وعبرها بالاصل صحيح  
 جيتبند رفته سال الضاق من غير رضى على رجل ففعله فقال التبر عليه شئ وخبره سألهم عن رجل رضى على رجل من خوف البت فان احدهما فقال ليس على  
 الاعلى شئ ولا على الاسفل شئ ويحتمل ان يكون كمن انقلب على غير في النوم ففعله وجوز الدية عليه وعلى غاياته وان يكون كمن قيل الزحام في وجوب جازية  
 بهن المال كالمال لا يطرأ المسلم والواقع على المتكلمين ان كل ما اهدى رفته لو اضطره كل غير كان عليه لذة في القضا والوفاء الحق او رضى فوقع فلا ضمان وان قصد قتله بدفعه  
 او كان لا ينفذ فيقتل غايبا كان عليه القصاص النكاح وكذا ما ايدى الاسفل والقصاص له وان ادبره فانه القتل المكن هدم عليه حيا ومثلا وقيل  
 في التمايز والمذهب لا يسنحها والجماهير انما ايدى الاسفل على الواقع ويرجع بها على الدافع وكذا لو فاضل الاسفل خاصة لصح عبد الله بن مسعود عن النبي  
 في رجل منع رجلا على رجل ففعله قال الدية على الذي وقع على الرجل لا دية المقتول ويرجع المذموم بالدية على الكاذب وقوله وان احدا المذموم شئ فهو  
 على الدافع ايضا وهو محمول على ان الدية المقتول لم يهلكوا دفع التعديل والحبس يضمن فيختلف بغير اذن من نفس امارته كان فاضلا او غاليا ففعله او نجونا بغير اذن  
 الولي وبالعلم باين فانه لا يطرأ المسلم ولا يحصل التلف من فعله لما ارتبعت له فيقتل منه وان كان عارفا واذن للمرضى ووليه قال لا رجوع الى التلف خطأ  
 فالأدب الضمان ايضا فانه رفاقا للشعبيين وسلكوا لفاضل والحبس يضمن فيختلف بغير اذن من نفس امارته كان فاضلا او غاليا ففعله او نجونا بغير اذن  
 او ديس لا ينفذ فيقتل سابع فلا يوجب ضمانا فالاصل الاذن في الفعل والمجواب ان الاذن في الفعل لا يلائم في الغالب كالتعدي لئلا يدين  
 الاصل مغاير في من اراد ان لا يبرئ من الفعل كذا ذكر الشيخ وجازة فظهر بطلانها من اساس الجارة التي لا يملكها فلو لم يقدم فيقتل الاطبا عليه غالبا وقوله  
 اى امير المؤمنين في خبر المتكوى من قطب وتبطل فلما اهدى البراءة من قبيصة ولا يهوى ضامن من بطلان الارزاقيل الاستحقاق واحتمال الجواز لبرائة  
 بعد الجواز فانا على ان اخما لا يطرأ دية ارشاد اليه لفظه وادى عن استوى من جعفر عن ابيه عن عليا بن خنساء قال قطع حشفة ظلم وهو وان ضعف  
 سنة لكنه حسن وان فو للمذهب ان تعدد الفتوى في الاخذ بالدية من قال ان ابراهيم بن الرضا في هذا صحيح لا خلاف فيها ولو انفس التام بانفسا لم يجر كمنفسا  
 انظرنا فانفسا على غاياته كالمال لا يطرأ ولا خطا محض من قبل المشتبه والتمتاز به والجماهير في قوله وادى ابن ابراهيم ثم قال ولكن يعنفه اصوله منفسا  
 ان الدية في جميع هذا يعني هذا ومثله الظاهر على الغايب لان التام خبره طارة ففعله لا طارة ففعله وهذا حد قتل الخطا المحض ولا خلاف ان دية قتل الخطا  
 المحض على الغايب واما هذه اخبارها لا يرجع بها من لا دلالة له في الدية على التام بنفسه لان احاطا بجهنم بكون ذلك في باب  
 ضمان الفتوى في ذلك لا يجرى الحامل لبرائة من فعله ولو انقلب الظاهر ففعله الصبي قال الشيخ ويخرج من وسعها من الدية في الدية ان طلبت المظالم في الغنى  
 وعلى التام فانه كان حظا لها لا ضمانا لئلا يطرأ بذلك لا ابراهيم الدية على الغايب ففعله لا خطا محض مع ضعف الاخبار وقال المحقق في النكاح ان لا  
 باس ان يعزل الانسان منها لا ضمانا لها وانما ضمانها بين الفضل من علمنا اننا يمكن الفرق بين الظاهر وعبرها بان الظاهر بانفسا الصبي الجاهلنا مساعدا لفقد  
 الى فعله في الدية في نفسه لا مع الضرر ولا ضمانا له وجوز المعتبر سائر الدية جازيا مطلقا ولعله لا يجرى بانفسا الصبي الجاهلنا مساعدا لفقد  
 بعد ما سلمته غايبه فانكره فلهذا لم يعلم كذا في الدية ففعله لا خطا محض من قبل المشتبه والتمتاز به والجماهير في قوله وادى ابن ابراهيم ثم قال ولكن يعنفه اصوله منفسا  
 عوضه والاصل الاذن في الفعل والوفاء الحق او رضى فوقع فلا ضمان وان قصد قتله بدفعه او كان لا ينفذ فيقتل غايبا كان عليه القصاص النكاح وكذا ما ايدى الاسفل والقصاص له وان ادبره فانه القتل المكن هدم عليه حيا ومثلا وقيل  
 في التمايز والمذهب لا يسنحها والجماهير انما ايدى الاسفل على الواقع ويرجع بها على الدافع وكذا لو فاضل الاسفل خاصة لصح عبد الله بن مسعود عن النبي  
 في رجل منع رجلا على رجل ففعله قال الدية على الذي وقع على الرجل لا دية المقتول ويرجع المذموم بالدية على الكاذب وقوله وان احدا المذموم شئ فهو  
 على الدافع ايضا وهو محمول على ان الدية المقتول لم يهلكوا دفع التعديل والحبس يضمن فيختلف بغير اذن من نفس امارته كان فاضلا او غاليا ففعله او نجونا بغير اذن  
 الولي وبالعلم باين فانه لا يطرأ المسلم ولا يحصل التلف من فعله لما ارتبعت له فيقتل منه وان كان عارفا واذن للمرضى ووليه قال لا رجوع الى التلف خطأ  
 فالأدب الضمان ايضا فانه رفاقا للشعبيين وسلكوا لفاضل والحبس يضمن فيختلف بغير اذن من نفس امارته كان فاضلا او غاليا ففعله او نجونا بغير اذن  
 او ديس لا ينفذ فيقتل سابع فلا يوجب ضمانا فالاصل الاذن في الفعل والمجواب ان الاذن في الفعل لا يلائم في الغالب كالتعدي لئلا يدين  
 الاصل مغاير في من اراد ان لا يبرئ من الفعل كذا ذكر الشيخ وجازة فظهر بطلانها من اساس الجارة التي لا يملكها فلو لم يقدم فيقتل الاطبا عليه غالبا وقوله  
 اى امير المؤمنين في خبر المتكوى من قطب وتبطل فلما اهدى البراءة من قبيصة ولا يهوى ضامن من بطلان الارزاقيل الاستحقاق واحتمال الجواز لبرائة  
 بعد الجواز فانا على ان اخما لا يطرأ دية ارشاد اليه لفظه وادى عن استوى من جعفر عن ابيه عن عليا بن خنساء قال قطع حشفة ظلم وهو وان ضعف  
 سنة لكنه حسن وان فو للمذهب ان تعدد الفتوى في الاخذ بالدية من قال ان ابراهيم بن الرضا في هذا صحيح لا خلاف فيها ولو انفس التام بانفسا لم يجر كمنفسا  
 انظرنا فانفسا على غاياته كالمال لا يطرأ ولا خطا محض من قبل المشتبه والتمتاز به والجماهير في قوله وادى ابن ابراهيم ثم قال ولكن يعنفه اصوله منفسا  
 ان الدية في جميع هذا يعني هذا ومثله الظاهر على الغايب لان التام خبره طارة ففعله لا طارة ففعله وهذا حد قتل الخطا المحض ولا خلاف ان دية قتل الخطا  
 المحض على الغايب واما هذه اخبارها لا يرجع بها من لا دلالة له في الدية على التام بنفسه لان احاطا بجهنم بكون ذلك في باب  
 ضمان الفتوى في ذلك لا يجرى الحامل لبرائة من فعله ولو انقلب الظاهر ففعله الصبي قال الشيخ ويخرج من وسعها من الدية في الدية ان طلبت المظالم في الغنى  
 وعلى التام فانه كان حظا لها لا ضمانا لئلا يطرأ بذلك لا ابراهيم الدية على الغايب ففعله لا خطا محض مع ضعف الاخبار وقال المحقق في النكاح ان لا  
 باس ان يعزل الانسان منها لا ضمانا لها وانما ضمانها بين الفضل من علمنا اننا يمكن الفرق بين الظاهر وعبرها بان الظاهر بانفسا الصبي الجاهلنا مساعدا لفقد  
 الى فعله في الدية في نفسه لا مع الضرر ولا ضمانا له وجوز المعتبر سائر الدية جازيا مطلقا ولعله لا يجرى بانفسا الصبي الجاهلنا مساعدا لفقد  
 بعد ما سلمته غايبه فانكره فلهذا لم يعلم كذا في الدية ففعله لا خطا محض من قبل المشتبه والتمتاز به والجماهير في قوله وادى ابن ابراهيم ثم قال ولكن يعنفه اصوله منفسا  
 عوضه والاصل الاذن في الفعل والوفاء الحق او رضى فوقع فلا ضمان وان قصد قتله بدفعه او كان لا ينفذ فيقتل غايبا كان عليه القصاص النكاح وكذا ما ايدى الاسفل والقصاص له وان ادبره فانه القتل المكن هدم عليه حيا ومثلا وقيل  
 في التمايز والمذهب لا يسنحها والجماهير انما ايدى الاسفل على الواقع ويرجع بها على الدافع وكذا لو فاضل الاسفل خاصة لصح عبد الله بن مسعود عن النبي  
 في رجل منع رجلا على رجل ففعله قال الدية على الذي وقع على الرجل لا دية المقتول ويرجع المذموم بالدية على الكاذب وقوله وان احدا المذموم شئ فهو  
 على الدافع ايضا وهو محمول على ان الدية المقتول لم يهلكوا دفع التعديل والحبس يضمن فيختلف بغير اذن من نفس امارته كان فاضلا او غاليا ففعله او نجونا بغير اذن  
 الولي وبالعلم باين فانه لا يطرأ المسلم ولا يحصل التلف من فعله لما ارتبعت له فيقتل منه وان كان عارفا واذن للمرضى ووليه قال لا رجوع الى التلف خطأ  
 فالأدب الضمان ايضا فانه رفاقا للشعبيين وسلكوا لفاضل والحبس يضمن فيختلف بغير اذن من نفس امارته كان فاضلا او غاليا ففعله او نجونا بغير اذن  
 او ديس لا ينفذ فيقتل سابع فلا يوجب ضمانا فالاصل الاذن في الفعل والمجواب ان الاذن في الفعل لا يلائم في الغالب كالتعدي لئلا يدين  
 الاصل مغاير في من اراد ان لا يبرئ من الفعل كذا ذكر الشيخ وجازة فظهر بطلانها من اساس الجارة التي لا يملكها فلو لم يقدم فيقتل الاطبا عليه غالبا وقوله  
 اى امير المؤمنين في خبر المتكوى من قطب وتبطل فلما اهدى البراءة من قبيصة ولا يهوى ضامن من بطلان الارزاقيل الاستحقاق واحتمال الجواز لبرائة  
 بعد الجواز فانا على ان اخما لا يطرأ دية ارشاد اليه لفظه وادى عن استوى من جعفر عن ابيه عن عليا بن خنساء قال قطع حشفة ظلم وهو وان ضعف  
 سنة لكنه حسن وان فو للمذهب ان تعدد الفتوى في الاخذ بالدية من قال ان ابراهيم بن الرضا في هذا صحيح لا خلاف فيها ولو انفس التام بانفسا لم يجر كمنفسا  
 انظرنا فانفسا على غاياته كالمال لا يطرأ ولا خطا محض من قبل المشتبه والتمتاز به والجماهير في قوله وادى ابن ابراهيم ثم قال ولكن يعنفه اصوله منفسا  
 ان الدية في جميع هذا يعني هذا ومثله الظاهر على الغايب لان التام خبره طارة ففعله لا طارة ففعله وهذا حد قتل الخطا المحض ولا خلاف ان دية قتل الخطا  
 المحض على الغايب واما هذه اخبارها لا يرجع بها من لا دلالة له في الدية على التام بنفسه لان احاطا بجهنم بكون ذلك في باب  
 ضمان الفتوى في ذلك لا يجرى الحامل لبرائة من فعله ولو انقلب الظاهر ففعله الصبي قال الشيخ ويخرج من وسعها من الدية في الدية ان طلبت المظالم في الغنى  
 وعلى التام فانه كان حظا لها لا ضمانا لئلا يطرأ بذلك لا ابراهيم الدية على الغايب ففعله لا خطا محض مع ضعف الاخبار وقال المحقق في النكاح ان لا  
 باس ان يعزل الانسان منها لا ضمانا لها وانما ضمانها بين الفضل من علمنا اننا يمكن الفرق بين الظاهر وعبرها بان الظاهر بانفسا الصبي الجاهلنا مساعدا لفقد  
 الى فعله في الدية في نفسه لا مع الضرر ولا ضمانا له وجوز المعتبر سائر الدية جازيا مطلقا ولعله لا يجرى بانفسا الصبي الجاهلنا مساعدا لفقد  
 بعد ما سلمته غايبه فانكره فلهذا لم يعلم كذا في الدية ففعله لا خطا محض من قبل المشتبه والتمتاز به والجماهير في قوله وادى ابن ابراهيم ثم قال ولكن يعنفه اصوله منفسا  
 عوضه والاصل الاذن في الفعل والوفاء الحق او رضى فوقع فلا ضمان وان قصد قتله بدفعه او كان لا ينفذ فيقتل غايبا كان عليه القصاص النكاح وكذا ما ايدى الاسفل والقصاص له وان ادبره فانه القتل المكن هدم عليه حيا ومثلا وقيل  
 في التمايز والمذهب لا يسنحها والجماهير انما ايدى الاسفل على الواقع ويرجع بها على الدافع وكذا لو فاضل الاسفل خاصة لصح عبد الله بن مسعود عن النبي  
 في رجل منع رجلا على رجل ففعله قال الدية على الذي وقع على الرجل لا دية المقتول ويرجع المذموم بالدية على الكاذب وقوله وان احدا المذموم شئ فهو  
 على الدافع ايضا وهو محمول على ان الدية المقتول لم يهلكوا دفع التعديل والحبس يضمن فيختلف بغير اذن من نفس امارته كان فاضلا او غاليا ففعله او نجونا بغير اذن  
 الولي وبالعلم باين فانه لا يطرأ المسلم ولا يحصل التلف من فعله لما ارتبعت له فيقتل منه وان كان عارفا واذن للمرضى ووليه قال لا رجوع الى التلف خطأ  
 فالأدب الضمان ايضا فانه رفاقا للشعبيين وسلكوا لفاضل والحبس يضمن فيختلف بغير اذن من نفس امارته كان فاضلا او غاليا ففعله او نجونا بغير اذن  
 او ديس لا ينفذ فيقتل سابع فلا يوجب ضمانا فالاصل الاذن في الفعل والمجواب ان الاذن في الفعل لا يلائم في الغالب كالتعدي لئلا يدين  
 الاصل مغاير في من اراد ان لا يبرئ من الفعل كذا ذكر الشيخ وجازة فظهر بطلانها من اساس الجارة التي لا يملكها فلو لم يقدم فيقتل الاطبا عليه غالبا وقوله  
 اى امير المؤمنين في خبر المتكوى من قطب وتبطل فلما اهدى البراءة من قبيصة ولا يهوى ضامن من بطلان الارزاقيل الاستحقاق واحتمال الجواز لبرائة  
 بعد الجواز فانا على ان اخما لا يطرأ دية ارشاد اليه لفظه وادى عن استوى من جعفر عن ابيه عن عليا بن خنساء قال قطع حشفة ظلم وهو وان ضعف  
 سنة لكنه حسن وان فو للمذهب ان تعدد الفتوى في الاخذ بالدية من قال ان ابراهيم بن الرضا في هذا صحيح لا خلاف فيها ولو انفس التام

الفصل الثاني في بيان ما يجب من التوبة

کتاب الجنایات والیدیات

• • • •

**۲۰۱**

[illegible]



کتاب الجنائز والدفن

وولما لم اتم استنوده فاشكال كما في اختياره من اصل البراءة وعدم التعطيل ومن ظهور الاستثناء فان الظاهر انها كانت مكتوبة في يد من قبلها ولو كان الحرف  
 في تلك النسخة يغير اذنه وكان الموضع مكتوباً فلا يمتنع ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 بالقرب في تلك النسخة يغير اذنه لا يمتنع ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 المسلمين فيها ورضيها للسلاوة فهو متعلق بغيره مع الاختيار التام فلهذا يمتنع ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 كما لا يخفى ولا يمتنع ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 ملكه وهو المتصور في الفناء في كل كتاب كان مكتوباً في سنة الظاهر وكان الدخول بغير اذن وهو ظاهر في كل كتاب في المكتوف بالقرآن المتقدم ولو تولى الملك  
 الثاني وان لم يخلو في الدخول في كل كتاب كان مكتوباً في سنة الظاهر وكان الدخول بغير اذن وهو ظاهر في كل كتاب في المكتوف بالقرآن المتقدم ولو تولى الملك  
 السبب سنالك منها وهو غير المتصور والممكن ولو ازم من غير ما يمتنع في كل كتاب في المكتوف بالقرآن المتقدم ولو تولى الملك  
 العتقان لمسلمهم بالحرف الا ان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 كالانزال من الشفعة قبل البيع قال لو اصابنا بغير الحرف ملك غيره بغير اذن وعلم الاجير ذلك فاعلم عليه بغير اذن وان لم يعلم فاعلم على المالك ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 والجليل في المصداق ان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 غيره وان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 جميع الحرف وان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 وممكن ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 الشراك وان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 فيمكن ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 التسقوط في اليد المحذورة فاعلم على العبد لا السيد ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 يغير او يملك بغيره في اليد المحذورة فاعلم على العبد لا السيد ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 مية الثالثة المتكسر والاختلاف في المبلغ في المسمى في المصداق عن الشئين ووضع على الطريق قبل المداينة فيغير بغيرها فاعلم على كل شئ من طريق  
 المسلمين فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 انقطع منه عضو ولو وضع في الطريق السلوك المصلحة المانعة من القسرة ووضع جوف الطريق ليطا الناس عليه ووضع الخصى في حفرة ليعلم ان هذا هو الذي  
 ان يبيع الامام منه ولو جاز السيل في الشارع يجر فلا ضمان على احد بغيره وان تمكن من ازالة فلم يزل له بعد الوجوه ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 المارة من غير ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 بعد وضع في طريق المسلمين فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 وتوقع ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 على فاعلم على كل من يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 عليه ولو وضع جوف الطريق فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 فلا ضمان ولو وضع في الطريق فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 وضعه من غير يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 الشعب لان البشائر في الشارع او ملك الغير فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 ولو وقع في غير ملكه انفق منها على خلاف العادة ويطاير الى الشارع مثلاً فيمكن باختياره ولا بفعله منه هو الذي يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 عادة عند التسوق كان وجه الملك كالموتى فاذا اذنت في الشارع وكذا لو اذنت في الشارع فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 منه شئ وان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 اساساً في شئ من غير ملكه من الملك او الفريضة ان يمكن من ازالة ولا فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 الشرعية بعد قوله ويطاير الى الشارع مثلاً فيمكن باختياره ولا بفعله منه هو الذي يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 به او لا يشاء وقيل لا يعمل العقل به فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 بالمال من غير ملكه ولو اذنت في الشارع فاعلم ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 فيمكن ان يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 فان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 فان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف  
 فان لم يخلو لا بادن لانه يمكن تعديده بالداخل بغير اذن وتغيره بغيره في كل الخطوط المكتوبة في اليد ولو كان الحرف

الذي  
يحيي  
التي  
يحيي  
التي  
التي  
التي

# فهي مسجد أو شيا يصير المان

عبره مستول على داره لم يملك احد منها المطالبة بالان لا لم يحصل في ملكه في هو لا غير قال الى احد ما كان صاحبها المطالبة بالان لا اذ مال الهواذ فقط حصل  
 في ملكه فلا المطالبة بالان لا له كما لو ائتمن بعض شجرة الهواذ فان للمطالبة بالان لا قطع او التبعيد لعل ذلك اذا لم ينف عليه الوقع على الدارين او احدهما عاقلة ولا  
 فكما تبتنا على التعرط في ان التبت بتب المطالبة على استملاكه ولو بني مسجد لنفسه ولمصلحة المسلمين في الطريق او موضع موضع بغير الماد ضمن ما يتلف بسببه  
 بناء فيما زاد على الواجب الطريق وهو سبغ اذع او ما يفتقر اليه المارة لنفسه او بناء للمصلحة العامة فيما لا يضر المالكه كالطريق فلا ضمان اذ من هذا الامام ولا ما لم يمنع وفي  
 ان كان الطريق واسعا ومن الامام فلا ضمان وكذا ان ابا ذر بن ابي الصلح العامة وان بنا لنفسه ضمن في الشرايع لو بني مسجد في طريق قبل ان كان باذن الامام بغير ما  
 بسببه الا قرب سبعا الفرض وهو بطي الختام لم يكن يخلل ان لا يخلل على ما لا يخلل في البهامة او السبغ اذع من الطريق ولا ضمان اذا سبغ مسجد في  
 فيه خاطا او على منه قد بدلا او فرب منه يارب كل ذلك للمصلحة العامة ان هذا الامام ولا يمنع ويجوز نصب المان بيا في الطريق المستوكه كما في المبسو والمسور  
 وفيها الاجماع عليه على الناس قدم ما وجدنا من غير كبر الا ان الوسيطة ان يجوز للمسلمين المنع منه وفي المنها بغير عدا مما ليس له اخذ من غير تخصيص  
 من كذا الطريق المرفوعة فانها مع هو لها لا ربا لها الا ما زاد ربا بها وكذا الراشدين جمع وشرع وهو لرف كما قاله الاقرى والكره كما في الصحاح والاجتهاد والسا باقا  
 كل ذلك اذا لم يضر المان ربا بان لا يضر عليهم وعلى اباهم العقب ولا يظلم عليهم الطريق وفي المبسو عن بعض العامة قد بدلا بان لا يضر المان ربا فان كان مسورا  
 قاله الاول اصح لان التبع لاحد ولنه لا يصبه انما يجره على كفه ومن ضحى على جبهه جميع ذلك الفاضل المحقق والشيخ في الخلاف ولله للاصل من غير غرض واشهر  
 للعبا من ربا المسجد كان رخص النبي فقلعه عمر بن الخطاب نظر عليه منه فخرج العباس فقال له انقله جيزا باضبة رسول الله كعبه فقال عمر لا يصبه الا من ترقى على  
 ظهري من العباس على ظهره فصبه في الخلاف وهذا اجماع فان اخذوا من كبر وقال لان هذا الاجتهاد والسا باطات والسقاف سقفة بنى الجوار وسقفة بنى مناعة  
 ذلك الى يومنا هذا لم ينف من احد اعترض من غير ما بان في استعراض معترض عليها بان ان اقرها جازا بجماع وفي المبسو انما يجوز اخراج جناح ولسان سا باطا اذ لم  
 مانع فان اعترض عليه معترض ومنع مانع كان عليه فلو وقع المزار على احد فانا ورجع او على مانع فقلعه في الضمان قولان فالضمان اخذ للمبسو والحد منه بجماع  
 عليه الجاهل الوسيطة الا ان فيها ان نصب بيا جازا للمسلمين المنع فان نصب في موضع على شئ ضمن ففجئ الضمان مع المنع والتمنا الا ان فيها من احد ففجئ في المسلمين جازا لانه  
 ملك بغيره بغيره من جفرا وبناء حياطة وبض خبسة او اقامة جرح او اخرج من ربا وكيف ما استبذل في موضع فبغيره شئ او ربا بواضمانه شئ من هلاك او تلف  
 شئ من الاعضاء او كسر شئ من الامتعة كان ضامنا لما يصبه قلبه كان او كسرها فان احدث في الطريق المالحدا لم يكن عليه شئ فعلق الضمان بحجرة الاحداث وعده من الجرح  
 المزار با ما ان يربطه بصلفة المضر منه ويضرب المبسو على الضمان مع ابا حدة الاحداث وبعبارة كل الجاهل هو من المالح وجزيرة لا تروى في الاثاف وان كان ممبا كالتاب والمالح  
 والببيرة والعوق في المالح في جميع الكاف في المقدم من اضر شئ من طريق المسلمين فهو له ضامن ويحرم في جميع الحلب المقدم ابقه في عوق محل المنع نظر فان المفروض انه لا يضر  
 ولعله قد فضا قد من جفرا اسكون من اخرج من ربا او كسرها او تد وتدا او فقا برة او جفرا برة في طريق المسلمين فاصاب شيئا فغضب فهو له ضامن قال في المالح وهذا  
 في الباب قلت لكنه ضعف محتمل للتخصيص المضر منها وعده الضمان اخر السراير المشايخ والاشا والتخصيص ظاهر فيقتد سلا فانها لم يضمننا بالباح ما بحث في الطريق لان  
 وكونه سا باطرا عا فلا يستعقب ضمانا ولا نه حسن من ملك على الحسنين من سبيل منه ان يمسك الى نفسه الى الجني عليه مع ان الطبيب الموقر بضا ضامن وان لم يقصد الا الاحداث  
 الا الاحداث وكذا الوسيط من ربا وشرها والسا باط او نحوها خبسة فقلنا وبحث عن الضمان في الضمان لقولان فالضمان اخذ للمبسو والتمنا بالتمنا والوسيلة الجاهل  
 والعذر في السراير المشايخ والاشا والتخصيص ظاهر فيقتد سلا فانها لم يضمننا بالباح ما بحث في الطريق لان  
 بان انكسر المزارب والخبسة من الجناح ويحرق في ما هو الهواضمانه فان جميع النالف للمضر بة بة فضا ومن وقع على النالف الجاهل جميع  
 المزارب غيره الذي بعضه في ملكه وبعضه في الهواء ضمن المقتف للمضر بة بة هو هو وقع ما في الهواء وغيره هو هو وقع ما ملكه قال الشيخ ولا فصل بين ان يقع الطريق  
 الخراج عليه بين ان يقع ما كان في ملكه عليه ان الخبسة انما يقتل بغيرها واذا وقع احد طرفيها عليه بالتمنا فقل الطريق انتمى في جميع الجاهل ان بعضه بة بة  
 الخراج الى الجاهل مساحرة ونقله وصقل ضمانا ليجتمع على التقدير لا طلاق الخبسة وان سقط ما في الملك بتبعية الخارج وكذا لو حفر في الطريق بين الانصر  
 بالما فاصح لا اصلهم ضمن ما يتلف بسبب طر منها فمقتد وان كان لمصلحة لم يقد تقدم القول بة ولو وضع على طرف سطحه حجرة او حرة من الماء او على  
 خايطه وقع على انسان مثلا فمات فلا ضمان الا انما ترق في ملكه فوكا لو بني في ملكه خاطا مستوبا فوقع وضعا لا ان يضعه ما بالما الطريق فهو كما لو بني في الخايط  
 ما كذا لو بني على بيا في طريق المستوكه دكة او عرس شجرة في طريق مسالك فغربة انسان فمات مثلا ضمن ما تقدم الا ان يكون للمصلحة العامة فلا اقرب  
 ما تروى في طريق مرفوع فكل ان لم ياذن ربا بغيره من النالف منهم ومن اذ نوال في الدخول لو بنا هذا الحال ولو اذ نوالا فلا ضمان لانه يصير ربا منهم كالباني في ملكه فانما  
 بغيره من اذ نوال هو وكان له عطا والموضع مظلما ولم يبنه ربا او في شوا البطيخ وشبهها من قمامات المنزلة في الطريق فلو بني انسان ضمن للتسبب عموما من جحش الكاذب  
 والمحلل لكن لو بقي لما وضع الرجل عليه امكن العمل عنه فلا ضمان لقوة المباشرة وكذا لو بشر الطريق بول الطين فبطلان كان للمصلحة العامة في وجع الزنات  
 وابنه منه شئ كان زكبا او قايدها او سا بقها لانها في بل على القادر هو كالورش او نال نفسه ولو اشغل نارا في ملكه او ما في حكمه فطارت شراره او سرت الى ملك  
 جاره او الشارع فان كان الهواضمانا كذا ان يبنه وبين الجوار والشارع خايل يمتع الى عا دة ولم يتجاوز في الاشغال قد الحاجرة فلا ضمان لانه لم يتعد ما يتصور  
 الا فكله الضرر الجاهل لم وان كان الهواء عاصفا ولا خايل وان غفل عن التعدي فبقي قضاء العاقبة واجح كش من قد الحاجرة مع غلبة الظن بالجوار فوضا  
 العاقبة وان غفل عنه ضمن ولو عصف الهواء بقتنه بعد الاشغال فلا ضمان الا ان يضر في الاطفال ونحوه بعد وعليه يحمل طلاق المان بة بة وعبرها بعد الضمان  
 اشغلا في ملكه فحملها الى الجاهل غير فاحرق ولو لم يتجاوز قد الحاجرة مع لظن التعدي وجاوزها مع عمد ظنه فقتل فالتلف في الضمان لان اقر بها العدم كما  
 يظهر من النكاح والشرائح الضمان فموتى المحترق لو اشغلا في ملك غيره بغيره ربا وفي الشارع لا مصلحة المارة ضمن ما يتلف بها من الاضرار والاموال وان لم يقصد ذلك

هذا هو الحق في جميع النكاح والشرائح الضمان فموتى المحترق لو اشغلا في ملك غيره بغيره ربا وفي الشارع لا مصلحة المارة ضمن ما يتلف بها من الاضرار والاموال وان لم يقصد ذلك

# كتاب النجاة بالدين

فالمعارض ما شرف في كماله فغيره بنفساً أو ما لا لو قصد بالاشغال النقص في عدم جبره القصاص مع النكاح وان لم يعارضه مباشرة في منعه علم  
مع الامكان كما يقتضاه المومنين في خبر السكون في جمل اهل النار فاشغالنا في ذوقهم فاحرقوا واحرق متاعهم قال عز وجل النار التي فيها  
النهاية كان ضامنا لجميع ما تنال النار من النفوس والاثاث والاصغر وغير ذلك ثم يجب عليه بعد ذلك القتل ونحوه في الملة ولعلها اراد بالنفوس والاثاث  
من الجحش والاثاث والانس في جمل بعد ان يرد بقوله ثم يجب عليه بعد ذلك القتل قوام ضام النفوس صريح به والضم بالدين والقيمة لا في حق والحق  
بالتمسك بالحق في النكاح ولا يلزم من قوله ثم يجب عليه بعد ذلك القتل ان يكون ضمان النفوس شيئاً غير ذلك قال ولا يجب مع سلامة النفس القتل لكن ان  
ذلك حذراً للنفس وراي الامام قتلها فاستبطل في كل حال كلام النهاية عليه لوضع صحتها في مسبعة فافترس سبع ضمن التسبب مع ضعف  
جلاء الكامل المتكمن من الفاروق للشافعية قول بعلم الضمان مطلق ولعلنا انما استبقه قول هاربا بالانفس في نفسه بئذ فادار ونحوها اورد في نفسه من سطح خلف  
نفسه وطرفه فانما الجاه الى ذلك في الافراد والى الطرف من ما اذا انجا الا لافاد او لا في المنة في الضمان واما ان الجاه الى الطرف في المنة لا في الضمان  
لان الجاه الى الطرف ما الجاه الى الوقوع بل القاء نفسه في ملكه باختياره فالحال في صلب سبب الواقع مباشرة وصفي اجتماع مباشر وسبب غير مباشر فلا ضمان على صاحب  
كالحادث في الدفاع فان الضمان لا يدفع دون الخاف قال في الخبر ولو قتل الضمان كان جبراً وقد تقدم الكلام فيه ولا يمكن الجاه فلا ضمان وكذا يقضي لو كان عاملاً وكان  
هذا مطلقاً او كان لهبر معطاً الضعف المباشر وكون السبب علة الى الوقوع بالنسبة اليهم وظاهر العبارة يعطى اذ لا الى الوقوع في الضمان ولو كان  
هم على سبب فاختاره في الاتصاف بالسبب ليجي له اليه لو تعرض له في طريقه سبع فافترس سبع من قدر احتمال الضمان في الخبر لان الجاه  
للمضيق فيه سبع الجاه الى الضمان في المضيق وهذا ان كان في الغيرة عادة فهو كمن يرتبط به ويرجيه والقاء الى السبع ولو قام الطريق المسالك لا ضرورة فتعثر  
ببشرافاته وانلف من طرفه ومنع ضمن المتعذر وعوم صحيح الكافي والحلية ولو مات في النائم فلا ضمان على المتعذر اذ لم يعلم به بعد التعذر فان وضع الطريق السلوك  
ولا عرفه فارقا بينه وبين النائم اذا انقلب على من انلفه فالضمان مثله في ضمانه وضماناً عاقلته كما سنده عن الميسر في المتعذر والقاعد في ما لو نام في المسجد  
فغيره انسان فلا ضمان عليه لان العتف لا ينام الا في المسجد وغيره العتف فبشرافاته في النائم في المساجد الفرق بينه وبين النائم المتلف فقلنا  
ان التالف هناك بفعله لكن هو انقلب برهنا بفعل التالف وهو تعثره ومن اصابه وضعت للعباد كالطريق المسلك وحواجز النوم مشروط بعد الاضرار ولو  
خوف الامان من ارتكب محرماناً مثلاً فلا ضمان كما لو مات بالحد وسرقة القصاص لا يتوقف على عدم الخطا بان كان مريضاً لا بجعل مثله احتمال الضمان في ذلك  
كما تقدمنا احاطت القضاة ولو خوف جمل فاسقط ضمن بغير الجنب كما تقدم من مصر عكران الخوف ليس بحق بالنسبة الى الجنبين ويجب حفظ الذمة بالنسبة  
كالبشر والتمسك بالحق والحق الضمان واما اذا حصل الضمان من غير اقسا فان اهل الحفظ فانلفت نفساً او طرفاً او ما كان ضمن اذ علم حالها كما في خبر  
على جعفر ع قال اذا عثر على غنم فقتل رجلها ما على صاحبها ان يقر بالقتل ويحسن الجنب ويحسن الجنب من القاصد ومن عثر على غنم فقتل رجلها ما على صاحبها ان يقر بالقتل  
فرضه بالحق لا يشك في فقره فقال صاحب الجنب من الذي يقتضيه من نية الجنب واما قوله في النجاة اياها فخص من غير الضمان او غير المملوك او المملوك لا يقر في  
او القدر في التالف بالتعرض لها او ما قول الصادق ع في رجل يبيع ثوباً لا يعلم ان فيه ثوباً او ما قول الصادق ع في رجل يبيع ثوباً لا يعلم ان فيه ثوباً او ما قول الصادق ع في رجل يبيع ثوباً لا يعلم ان فيه ثوباً  
او يحول الحال لكون المعنى نادراً من شأنه الا رسا بان لا يكون ضاماً بل يكون لا يقر من جني عليه بالدين شيئا وكذا لو جنت عليها ذمته اخرى او جهل حالها او علم  
يفرط في الحفظ فلا ضمان لما تنالها لانها جارية في خبره سمع عن الصادق ع ان امة لمومنين ع كان اذ ضال الفحل اول مرة لم يضمن صاحبها فاذا شئ  
ضمن صاحبها لو جني على الصابله جازان لم يضمن ان كان الجناية بالدين عن نفسه وضعت محترمة وما لم يضمنه لم يضمنه الا بها كما مر ولا ضمان كما مر انما في حسن  
الحلية ويحذر في النهاية فان كان الذي جني عليه البعير ضربه بالبعير فقتله او جرحه مكان عليه بمقدار ما جني عليه ما ينقص من مثله بطرح من دبره وان كان جني  
عليه البعير قال ابن ادريس هذا خبر في ارضع الذي يقتضيه صوم هذا ان لا ضاماً عليه بغيره لا يضره محله وقد قال نعم ما على المحسنين من سبيل قلت  
ان يهدى بغيره بعد الجناية لا يدفع او مع اندفعه بغيره ويضمن جناية بتهمة المملوك مع الضارة المعاونة له والتفرط في حفظها وفاقا للشيوخ وابن خزيمة وترد  
الحقوق والمصالح في الخبر من ان العادة لم يجر بطلان العادة في ضمانها او بغير الضمان مطلقاً وعدهم مطم والضمان بالليل دون النهار لان انتشارها بالليل  
يفيق الاحاطة بطلانها والعكس لقضاء العادة بحفظ ما يقصد طهر بالليل ولعله لا شبهة في نجوتها كسائر المومنين ومن العامة من لم يجر لمرض ضل  
وسهولة الخرج من شراها ولو جنت ذمته على ارضي ضمن صاحبها للداخله جنايتها ان فرط في حفظها ولا يضمن صاحبها لدخول عليها لو جنت على الداخله الا اذا  
وقد روي عن ابن جعفر ع ان قداماً قتل جارا على عهد رسول الله ع فرفع اليه هو في ناس من اصحابه منهم ابو بكر وعمر فقال ابا بكر اقض بينهم فقال يا رسول الله  
لهية فقلت هي ما عليها شئ فقال يا عمر اقض بينهم فقال نعم يا رسول الله ان كان الشور دخل على الجارية فسلحه  
ضمن صاحبها لو كان الجارية دخل على الجارية فسلحه فقال نعم يا رسول الله ان كان الشور دخل على الجارية فسلحه فقال نعم يا رسول الله ان كان الشور دخل على الجارية فسلحه  
ولما اخرج من ارضهم فمقرهم كلهم ضمنوا لغيرهم ولا يجاع كما يظهر من البسوان دخل بغيره فلا ضمان له كما لو دخل فوقع في بئر وقد مضى على الحكمين اجاب  
والخاتمة قبل بالضمان مطم ولو اختلفا في الاذن قدم قول منكره لا على عدل والبراءة وراكب للذم يضمن ما يجنيه بيدها وراسها لانها قد لا ما يجنيه  
بجربها لانها خلفه وقد نطقت بذلك لا جبا في يدها والحق بهما راسها في الميسر لسانا وانما في التمكن من الحفظ وبشرها في الاخبار من تعليل  
ضمانا ما يجنيه بجربها بانها خلفه واحتمل الحق العلم لا صلح البراءة وعوم الجاه جازا وخرج عن نص الضمان ان ذلك صفي على الضمان في الركون في الركون في وجه  
خلفه لادبته كان كاسابق في ضمان ما يجنيه بجربها وهل يضمن ما يجنيه بغيرها ان لم يضطر الى الركون كمن يمتد له لغيره وعوم النص والفقيه ثم اعلم ان  
ما يجنيه مباشرة لا نسبياً كما لو اصاب شئ من موقع السنانك من انسان او بطلها او بطل صوتها او تلفت برشاشه او خاصه على اشكال من ضل الجاه في النص

في الخبر ولو قتل الضمان كان جبراً وقد تقدم الكلام فيه ولا يمكن الجاه فلا ضمان وكذا يقضي لو كان عاملاً وكان

من باب الاضال او التعديل الى بعض

من باب الاضال او التعديل الى بعض



في الحجج كبرياء الصالحين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

پیشکش

لا يثبت الجنائية على الإنسان كبقائهما حاصل العبد في عدم كماله وكذا في عبادتهما من لفظ الاركان على التعلق قريب من التعميم على الموتى **الفصل الرابع**  
في التزجيج بين الاستبا وبقيتها وبين غيرها اذا اجتمع المباشر والسبب شيئا وبقيتها في القوة اذ وجع المباشر ضمن المباشر دون السبب انما اذا كان الدافع في البشع  
الخاف من المسك مع الدافع وواضع الحجر الكدم جاعا **باب التحقيق** فالهنا على الدافع والدافع والمجاوب لوجهل المباشر الى السبب ضمن صاحب السبب اذ ضمن  
من الضممين كمن خطى برا حفره في غيره كمن وعمل الموت فادفع غيره نالنا ولا يعلم بالبر من الخاف دون الدافع لثما اشرع بالخبر ووكذا لو قرع من خوف فوقع  
في غير لافعلها وان لم يلجأ الى سلوك هذا الطريق ولو حفر في تلك نفسه سحرها وغايتها ولم يعلم علما او شبهة لما توقع فيها فالارب ايضا وان لم يكن الجور  
متعدا بالات مباشرة فيقطر اذ مانع الغرور ولا دليل على المسلم ويقتل العدم نالهم بغير عمل الاصل البر انهم مع عدم التعميم وعموم حقوق الناس في خبره والار  
لوان رجال حفر بئر في داره ثم يدخل اجل فوقع فيها لم يكن عليه شيء الا الضمان ولكن يعطى اربا في ضمنها ما عدا من قوله اولا ما حفره ملكه فليس عليه ضمان ولو  
اجتمع سببا اخر فانما في التعميم والناسخ والتسبب الى الجنائية فقام الاول منهما في الضمان وان تاحر من اشرع الاخر فلو حفر بئر في طريق مسلكه وضرب اخر  
حجر منقشر يذ انشا فوقع في بئر فان ضمن واضع الحجر لكان كالدافع ولو نصب سكة في بئر مخفورة في طريق مسلكه فتردى في انشا فاق بالسكينة في الضمان  
الخاف فانه يتولى الموتى على السكينة باحتل الحق الناس في الضمان لان الثالث لم يمتص من احد لها واحتمل ثالث هو اخصا من الضمان باثبات السبب التي  
كما لو كان السكينة قاطعا موجبا ولا اثم له فان السكينة وان كان قاطعا لكن لا يضمن الامن فوقع عليه لم يقع عليه الاشرع في البئر هذا كله اذا ساء وبقي العمل  
ولو اخرج الضمان كما لو حفر البئر في ملكه فنصب فيه سكة بغير اذنه فان الضمان على الناصب الا لو سقاه الحجر بالسيول على طرف البئر المخفورة وعده وانفا في ضمان  
الخاف لاختصاصه بالعدا واشكال انشأ من منشا في الشرع في الحجر ولو حفر بئر في طريقه لم يقع عليه الضمان اذ لا يلقى فاعقبا غيره فالضمان على الاول لان سبيله سبق او شتر كان لا شتر  
اللفظ الى الضيب حلا شتر كان لثالث فقاموا الشرع في البر بقاءها من الحق اشكال اذا اشتركا في الضمان عليها ما بالسو بئر فوقع على الفل الذي  
احد من كل منهما والظان احتمال الاشتراك ايتا يجزي ذلك ان ما احده الثاني مما يستدل به لثالث فادع بان لا يكون ثانيا لعدا واما الاول فلا بد

فصل فی بیان

من خضر حتى يبلغ قاصدتي ثم فائدة المفرد عن لون غير محجب بالطريق فالنفسا على واضعه وان كان الشعر بها اشر الصغرة كالنمر في بني لا يغلبها ولو غلبت على  
فاجزء ثم تعبره اشر الناصب على المدح لانه الله وضعه في موضعه هذا ثم اقول بشعر بل ذلك لا بد على العاقل لانه خطا محض ولو غلبت بها احد الطريق  
فالنفسا على العاقل فانه المفرد لو وضع الطريق للشبي والوقوف ثم لو تعلق العاقل ويحيى منه كان النفسا على العاقل كما في البشوق ويحمل الاصل ولو غلبت  
للاشياء والوقوف بها صفت في الطريق فانه ان الوافان تلف نفسا انظر على الاشياء لان الوقوف من موافق المشي لان الماشي قد ينجح الى الوقوف  
لكلام وانما انظاره من موهن وموضوعات التزيين وليس من التزيين في بني بل الاشياء هي هذا لثانها مينا مشرقة بل انظر من الوافان ويحمل مسازاة  
الوقوف العنق في التزيين من غير الطريق يكون الوافان عن طريقه فاما الماشي هو موهن وموضعون ايضا ولو شدي في غير حجب عند وانا انظر  
عليه اخر فانا اقول كان موثا لاول بالانفرد في سقودا انحر ليدرة صمانا على الحافة لانه المسبب لكونه موهنا اهل لورثة الاول والرجوع على غايلة الشا



مجلس



کتاب الجنایات

فہرست

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى بن جعفر عليه السلام

فَمَا أَزَا اصْطِلَاحًا

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِيهَا كِتَابٌ لِّمَن يَشَاءُ يُخَوِّفُ فَيَهِيمُ

۱۳۰۰

پیشو



تاریخ

٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦

١٢  
خمسة وثلاثون  
ثلاثون جنة  
واربع وثلاثون  
١٣

کتابخانه









۲۰ فی سبب الاطراف

[illegible]

فَالْأَبَاتِ

۱۷۱

المطبعة الشفقا

وحد العلم ما يطلع من الله مستقرا بالخيرين والحق خير من ما مع طوبى لهم







افى نى الاطراف

[illegible]



۲۰۰۰ فی الدُّنْیَا

۷  
الکرامۃ فی الدنیا  
واقاربہ فی الآلی

والذوق فقد نزل  
استأنه















۴۰۰ فی الدیارات

[illegible]



مجلس

١٠  
 التي يحصل معها لها وعينها فامتنان وليس من اهل الخير في هذا المذهب اختلفوا في انفسهم وفيها ان النفس على شدة الخوف ان ادعى لها البصيرة هو حصة من المعونة وان ادعى لها سلب من صمد حلف هو واحد وان ادعى لها  
 ثلث حلف هي بين ان وهو لغز مع ذلك وروى عن الاصمعي بن مائة من اهل المؤمنين ان يقال بعينه بالشمس فان بينهما مفوضان شدة فانه لو كان  
 كان بالتمتلك من الغيب والاكذب فيه سائر الشئ في الخرافات وادعى لإجماع عليه زاد الاستظهار بالامان وذكر انه لا يمكن اقامة البينة عليه ونسب  
 الحكم بينهما وجعل من اجل ان الشافعي فتح الموضع الباس عن العلم بان اعدا الحاكم ظنا ولو ازال الضم والحكم العار فون بعوده الامة معا ومما وقع في  
 مثل مضي الامة فان الله تعالى المحيى عليه بالحيات ان على ان الضم يكون قد ازيل الفاع لا ضرب على المبتسوم ان على الاول الذي لم يزل امر على الثاني في مية العين  
 العاقلة للضوء وولم يزل في الحقيقة فانها فاقلة للضوء والاصل البراءة وتجهل ان لا يكون على الاول الا الحكم في المنة والعرف ويكون على الثاني في مية العين المحيى في الامة  
 الحكم من حكم العار فمن بعث الضوء وان الله تعالى عوده قبل الفاع على الثاني الذي لم يزل على الاول حكمه وضوء وان خلفوا فادعى الاول عدم البصيرة فيكون عليه  
 الا الحكم وان كان الثاني ان يكون عليه الا كذب في الحقيقة فان ضل المحيى عليه الاول حكمه على حكم الاول ان لا يقال بالكثر من الحكومة لانه في نفسه باذلة لا يستحق  
 منه اكثر منها ولا يقبل قوله على الثاني لان الاصل عدم عو الضم ولا يصح الاثر على الغير ان كذب فاقول قوله مع البينة لان الاصل عدم عو الضم لانه في نفسه باذلة لا يستحق  
 ولا يخفى من الثاني في الحكومة وسواء الثاني الاول وكذا لا يرد مع التصديق وان اتجه نفسه بالذلة لا يمكن الا يدعى عليه المحيى في الحكومة فلا يجوز اخذ الاول منه و  
 لو ازال جواحه ما فيها فبعضه لانه ان يكون اعور خلفا وبافزون الله كما شرع في نفسا الضم من البينة واحدا ما جاز من الذلة وانضمتها على نفي الفاع  
 وسعد بنسبة التفاوت بين المسافة التي شاهد منها مسافة في السرايا كان صحيحا وان كان غور في كنه صحته احكم بنبذه بالمسافة التي شاهد منها فان رعا  
 اي يحى عليه التفاوت وادنا استعمال مقتدا التفاوت غيرنا وبان يوقف شحنا شربا منه متسا لغيره فان حربه لبا سائرنا به بالتأخير ان ينهى الموضع  
 يدعى انه ليس في الا يعلم على الموضع علام ثم بان يقول وجهه الى الجانب اخر وقفتا لغيره مثلنا ان اخرا ذلك الاشياء بعين حيث يعرفهم بنبذ اعلمه  
 في الموضع ذكرنا في مية لانه اذا البعد عنه لانه وبالجدة فلا يمكن التحمين من اعيننا الموضع لانه في مية واول موضع لانه في مية فيكم علامه على الموضع من جهة  
 الثانية ايقم ونزدع المسافة من الجنتين فان لها في ذلك في دعواه عدم الرتبة من ذلك الموضع من الجنتين واحدا ما جاز من الذلة وانضمتها على نفي الفاع  
 الا ان يثبت امر اخر في يعلم صدقها ثم ان اردن كذا في ذلك في سقوط دعواه ولا يخفى على علم عدم التفاوت لاجل ان المحيى عليه ان نفقت المسافة في  
 الجنتين مثله اذا عدم الرتبة فيهما فيخرج جانه فيحصل اللوث فيختلف في ذلك في هذا الحلف هو ما لا يمكن من الامان وان لم يثبت ذلك في ادعى  
 فيما كان الظن اولى ثم ان بعد لا عينا بما ذكر في البعد في الجنتين بعينه من الا فزير من هو مشك في السرايا والمجال في التفاوت بين تلك النظير في الجنتين في الفاع  
 المص من اربعة قال في اهل المؤمنين ثم رجل لا ضرب رجل اخر في نفس من جرم ثم اقام التفاوت انما يكون بعد الاستظهار بالامان عند النفس الغيرة كما في المبتسوم  
 والسرايا والشرايع لحصول اللوث بالغير والاعين بعد استفاضة البينة بذلك لشدة تفاوت الاشخاص والبصيرة والادعى لتقصي ضو واحد منها فيستأجر  
 بالطريق الذي ينفق به الاختيار والاحتياط ان يشد على الصحيح بيطاق لنا قصته ويوضع بجاهر شئ في نظر البينة من بؤسة وغيرها فيؤمن بان ينظر اليه ثم يبعد عنه  
 لان ينظر اليه من بعد يدعى انه لا ينظر الى بصر من ان يبعد عنه ويعلم الموضع ثم يرد الى جهة اخرى فيفعل كل فان شارة المسافة ان صدق والا كذب في لو اظهر من الجنا  
 الاربع كافي جرمه بغير بن قمار عن الصادق كان رجع ثم يطلق الصحيح في شدة البينة فيضرب ويضرب بجاهر ذلك الشئ بعينه ويؤمن بان ينظر اليه ثم يبعد عنه حتى  
 ينظر اليه من بعد الا يرد من ان يبعد عنه ويعلم ذلك من جنتين وان رجع فيتعلم التفاوت بين تلك النظير البينة ويؤمن بان ينظر اليه ثم يبعد عنه حتى  
 لا يرد من يبعد عنه البينة استظهار بالامان كما في التباين في السرايا والتمتع والباس عن بن فيؤمن عزم الجنتين فيفضل عن الحسن والضمت الضم وهو شرط الرتبة  
 ولا في رجع خلف الجنا التي يرد من رجعوا وضو لها ان يرد من معرفة الحال ولو ضرب عنه نفسا اعشى لا يجرى بالليل واجهوا لا يجرى بها في الحكومة فانه يفتي  
 لا يرد من رجع ولا يفتي به شرعا ولو ادعى ان العين انما كانت في مية لا ينظر ادعى المحيى عليه الصحة فقدم قول الجاني مع البينة ان لم يغيرت بالصحة فانا بالاطلاق او في  
 انما كانت كل خلفه لاصل البراءة ولا يثبت على المحيى عليه معارضة لكان فام البينة على الصحة فان شدة لا يخفى على اهل وغيرة وجعله ومعا طلبة وان اعترض بها  
 بانها خلفت صحة وادعى ان الجاني انما يرد فاقول قول المحيى عليه في المبتسوم في السرايا فاقول عينا قال كانت فام في مية قال المحيى كان صحة فاقول قول الجاني مع بينة  
 وربما خطر ان القول قول المحيى لان الاصل الصحة وهو ضعيف لان اصل الصحة معارضة لاصل البراءة واستحقاقان الذلة والمصانوط بيقين السبب في يقين هذا لانه  
 الاصل ان لا يصح التمتع هو مطلق يشمل القسمين شوكا ظاهر وان خصصه بغيره بالقسم الاول وفي الاشكال في تقديم قول المحيى عليه في الثاني في عيان الكذب  
 ايه مطلقه لان قوله لا مكان اقامة البينة على الصحة يقتضي الاختصاص بالاول **المطلب الرابع** في باقي المنازع وهو ستة **الاول** في انهم الذلة كاملة بالخلات كما في المبتسوم  
 والخلات والقيمة فان ادعى هاهنا وكان الجاني عقب الجناية اخص بغير الاشياء الطيبة لكونه في ذمة وفرضها وراجح الحادثة اليه من خلفه وهو عاقل فان هزل الطيبة وركب  
 لم يترك في الاشد بعد ان يستظهر عليه بعد ذلك افتقار بعضه وركب عن الاصمعي بن مائة من اهل المؤمنين ثم ان يرد من الجاني كعواب زمان فليقع فيه  
 التا وحده الفذ من مائة او قل من رعت عينا وادفعه فهو كاذب فيحلف الجاني بان بقى على خاله فهو صان وهو عليه الإجماع في الخرافات ولا بد من الاستظهار  
 بالامان مع ذلك لو ادعى المقتصد قوله كافي المبتسوم واستظهر بالامان ان لا يترك في الاشد فام البينة والامان وهو اللوث بالجناية ويقضي الحكم بالحكومة على ابراءه  
 لعدم التذنب شرعا ومنه الحق الى العبد ولعله لاصل البراءة ومما خلفه خلف الدعي الاصل فلا يبق به الاعتقاد البينة بغيره ولكن حلف الجاني هنا مشكلا ولا يرد  
 له في الغالب في حال فاعتين فقدم قول المحيى عليه لا بأس بالامان ان لا يترك في الاشد فام البينة والامان وهو اللوث بالجناية ويقضي الحكم بالحكومة على ابراءه  
 يقول لا اريد ذلك ما يحسن في جنتين ان جهات الى اخرها فترك ان يرد من رجع لا قال به احد لو ازال حكم اهل المنة بعوده في مية بعينه ففان الحكومة والادلة وان ما

بسم الله الرحمن الرحيم

انجمن









فی الدنیا

[illegible]

لعله مستحسن

مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْجِسًا فَمَنْ دَلَّهُ عَلَىٰ آنِفٍ فَلْيَأْمُرْهُ بِالْإِسْلَامِ وَلَا يَتَّبِعْهُ يَوْمَ يُقَالُ لِلْعَذَابِ أَهْلٌ

۱۰۰





